بحث في مُسَمَّى الإضافَةِ البَيَانِيَّة

قيده الفقير إلى رحمة ربه الغني
زهران كاده



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبه أجمعين، وبعدُ فهذا بحثٌ قيدته في تحديدِ مسمَّى "الإضافة البيانية" التي يكثر دورانُها في كلامِ العلماء، ولم يكن استعمالُهم لها مُطَّرِدًا في معنًى واحدٍ، والنحاةُ أنفسُهم قد وقع في كلامِهم الاختلافُ في ضبطِها وتحديدِها، فالتفتُّ صوبَها ووجدتُّ حاجتي داعيةً إلى ضبطِها، فكنتُ كلما عَرَضَ لي ما يتعلق بذلك تأمَّلْتُه ثم قيدته، وهكذا بَقِيتُ أَضُمُّ اللاحِقَ إلى السابق، لمحضِ الفائدةِ لنفسي مِن غير أنْ أُزَوِّرَ فيها جمعَ شيءٍ في ذلك لنَشْرِه، ثم إني مِن زمنٍ غيرِ بعيدٍ كنت قد نشرتُ فصلًا في مسمَّى نسبة التباين، عرضت فيه لإطلاق اصطلاحِ "التباين" على نوعين من أنواع النِّسَبِ المتعلِّقةِ بالألفاظ والمعاني، وما لَزِمَ الشَّرِكةَ اللفظيةَ فيه من اضطرابٍ وقع في كلامِ بعض الشراح والمحشين، وأثناءَ النظر في الفصل مع جمعٍ من إخواني طلبةِ العلم الشريف خطر لي أمرُ مصطلَحِ الإضافةِ البيانية، لِمَا فيه من المضارَعةِ لمصطلَحِ "التباين" من جهة أنه مُستعمَلٌ في معنيين اثنين وأنَّ ذلك ذريعةٌ إلى اضطرابِ الفهم عند النظر في الكلامِ ومطالعته لأجل تلك الشركة، ولا شك أنَّ العنايةَ بتحريرِ مِثْلِ ذلك وضَبْطِه مما ينبغي للطالبِ الحرصُ عليه محاذرةَ الغلطِ في فهم الكلامِ وحَمْلِه على مَرامِه ونَقْلِه بعدُ وحكايته وإفهامِه، فعَطَفْتُ على ما تقدَّم لي جمعُه في ذلك عازمًا على مزيدٍ من النظر والتتبع لكلامِ العلماء، فيَسَّرَ اللهُ سبحانَه الوقوفَ على طرفٍ صالحٍ من كلامهم، فاجتهدتُّ في تَفَهُّمِ ما وقفتُ عليه وتأمُّلِه وتدبُّرِه، ثم شرعتُ في التأليفِ والتحريرِ مع زيادةِ ما أراه مُحَقِّقًا لمقصودِ البحثِ ومُساعدًا على تَبَيُّنِ ما فيه، طالبًا مِن الله العونَ والتوفيق، فكان الذي تراه بين يديك، فانظرُ فيه وتأمَّلْه، فما كان فيه من صوابٍ فمن الله تعالى، وما كان من خطأ فمني، وإني أستغفر اللهَ وأسأله التجاوز عني والمسامحةَ في كلِّ ما أخطأتُ فيه من هذا البحثِ وغيرِه، فإني محلُّ الخطأ والغلط والجهلِ وأهلُه، وهو سبحانَه وتعالى أهلُ المغفرةِ والمسامحة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

[تعريف الإضافة]

الإضافةُ في اللغة: الإمالةُ والإسنادُ، يقال: ضافَتِ الشمسُ إلى الغروب، أي: مالتْ، وأَضَفْتُ ظهري إلى الحائط، أي: أَمَلْتُه وأسندتُه إليه(١).

وفي الاصطلاحِ: نسبةٌ تقييديةٌ بين اسمَيْن تُوجِب لثانيهما الجَرَّ.

فخرج بالتقييديةِ الإسناديةُ، نحو: "زيد قائم"، وبما بعده نحوُ: "قام زيد"، ولا تَرِدُ الإضافةُ إلى الجُمَلِ لأنها في تأويل الاسم، وبالأخيرِ الوصفُ، نحو: "زيد الخياط"(٢).

وقيل: الإضافةُ: ضَمُّ شيءٍ إلى شيء، ومنه الإضافةُ في اصطلاح النحاة، لأنَّ الأولَ مُنْضَمٌّ إلى الثاني ليَكتسِبَ منه التعريفَ أو التخصيصَ أو التخفيف(٣).

ومن المشهورِ عند النحاةِ أيضا: أنَّ الإضافةَ: اتصالُ اسمَيْن بحيث يَصير الأولُ معاقِبًا لحرف الجر – أي: مُسْقِطًا له – والثاني معاقِبًا للتنوين.

وقيل أيضا: الإضافةُ: عبارةٌ عن اتصالِ الاسمين بحيث يكون الأولُ عوضًا عن حرفِ الجر والثاني عوضا عن التنوين(٤).

---

(١) السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٠ ، والتكميل والتذييل لأبي حيان: ١٢/ ٥ ، وانظر: شرح شذور الذهب: ٤٢٩ – ٤٣٠ ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام: ٢/ ٢٦٧ – ٢٦٨ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٣ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩١

(٢) همع الهوامع: ٤/ ٢٦٤

(٣) الكليات: ١٣٢ . قال السجاعي في حواشيه على شرح ابن عقيل: ("فائدة" : هل تفيد الإضافةُ إلى الجُمَلِ التعريفَ، لأنها في تأويل المصدر المضافِ إلى فاعله، أو التخصيصَ، لأنَّ الجملَ نكراتٌ معنًى؟ احتمالان لابن عصفور، ومَيْلُ أبي حيان للثاني، وقال الغَزِّيُّ: الظاهرُ الأول، قاله السيوطي)، قال الشيخ الأنبابي: (قوله (احتمالان) هذا ظاهرٌ إذا كان المسنَدُ إليه معرفةً، نحو: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، فإنَّ التقديرَ: "هذا يومُ نَفْعِ صِدْقِهِم"، أما إذا كان نكرة، نحو: "جئتك حين قَدِمَ رَجُلٌ"، فالظاهرُ أنَّ الإضافةَ لا تفيد إلا التخصيصَ قولًا واحدا). (السجاعي على ابن عقيل مع تقرير الأنبابي: ٣/ ٥٩٢ – ٥٩٤)

(٤) دستور العلماء: ١/ ٩١

ولذلك كان مِن شرط المضافِ أن يكون اسمًا مجرَّدًا عن التنوينِ أو نائبِه، وهو ما قام مَقامَه مِن نونَي التثنيةِ والجمع، قال الجامي(٥): (لأنَّ التنوينَ أو النونَ دليلُ تمامِ ما هي فيه(٦)، فلما أرادوا أنْ يَمْزُجُوا الكلمتين مَزْجًا تَكْتَسِبُ به الأولى مِن الثانية التعريفَ أو التخصيصَ أو التخفيف(٧)، حذفوا من الأولى علامةَ تمامِ الكلمةِ وتَمَّمُوها بالثانية)(٨).

قال السيوطي: (والأصحُّ أنَّ الأولَ هو المضافُ، والثاني هو المضافُ إليه، وهو قولُ سيبويهِ، لأنَّ الأولَ هو الذي يُضاف إلى الثاني فيَستفيدُ منه تخصيصًا وغيرَه، وقيل: عكسُه، وثالثُها: يجوز في كلٍّ منهما كلٌّ منهما)(٩).

---

(٥) شارحُ كافيةِ ابنِ الحاجب، قال صِدِّيق حسن خان: (شَرْحُ الفاضلِ السامي الشيخ عبد الرحمن الجامي بلغ غايةً لا يُمكن الزيادةُ عليها في لُطْفِ التحريرِ وحُسْنِ الترتيب، وشهرةُ حالِه في بلادِنا أَغْنَتْنَا عن التعرُّضِ لترجمته)، وقال حاجي خليفة: (صَنَّفَ شرحا لَخَّصَ فيه ما في شروح الكافية من الفوائد على أحسن الوجوه وأكملِها، مع زياداتٍ مِن عندِه، سماه "الفوائد الضيائية"، وهو المتداوَلُ اليومَ، وفي شأنِه اعتناءٌ عظيم). وفاته سنة: ٨٩٨ . (أبجد العلوم: ٥٥٠ ، وكشف الظنون: ٢/ ١٣٧٢)

(٦) لأنَّ التنوينَ إنما وُضِع للانفصالِ والانقطاع، وكذا ما قام مَقامَه. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٣)

(٧) (التعريف) إذا كانتِ الثانيةُ مَعْرِفَةً (أو التخصيص) إذا كانت نكرةً في الإضافة المعنوية (أو التخفيف) وهذا أيضا يَجري في المعنوية، والأولان مخصوصان بها، لأنَّ "أو" لمنع الخُلُوِّ، إذ التخفيفُ لازمٌ في الكلِّ، إلا أنَّ التخفيفَ يُوجد في اللفظيةِ أيضًا لأنه لما كان في الامتزاجِ فيها نُقصان، لأن المعنى على الانفصال، لم يُؤَثِّرْ إلا في التخفيف في اللفظ فقط، وأما في المعنوية فلما امتزجا امتزاجًا تاما اكتسبت الأولى من الثانية: التعريفَ إذا كانت معرفة، أو التخصيصَ إذا كانت نكرة، والتخفيفُ لازمٌ فيهما أيضا، وإلا يلزم أن تكون الكلمةُ الواحدةُ معرفةً ونكرةً حيث صارَا كلمةً واحدة، لأنَّ الثانيةَ قامتْ مَقامَ تنوينِ الأولى وامتزجتْ بها امتزاجا تاما، أو التخفيفَ فقط كما في الإضافة اللفظية. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٣ ، وانظر: العصام على الجامي: ١٦٦)

(٨) الفوائد الضيائية للجامي: ١/ ٤٤٣

(٩) همع الهوامع: ٤/ ٢٦٥ ، قال: (وتجري هذه الأقوالُ في المسنَدِ والمسنَد إليه، فقيل: المسنَدُ الأولُ، مبتدأً كان أو غيرَه، والمسند إليه الثاني، وقيل: عكسه، وقيل: يجوز أن يقال كلٌّ منهما في الأولِ والثاني، والأصحُّ قولٌ رابع: أَنَّ المسندَ: المحكومُ به، والمسند إليه: المحكوم عليه) اهـ .

[قِسْمَا الإضافة]

ثم الإضافةُ قسمان: **مَحْضَةٌ**، و**غيرُ محضة**.

[١] – أما **غيرُ المحضة**، فهي عبارةٌ عما اجتَمَع فيها أمران: أمرٌ في المضافِ، وهو كونُه صفةً، وأمرٌ في المضاف إليه، وهو كونُه معمولًا لتلك الصفة(١٠)، فهي: أن يكون المضافُ صفةً مضافةً إلى

---

(١٠) المرادُ بمعمولِ الصفةِ: ما يَصِح أنْ تَرفعَه الصفةُ فاعلًا أو نائبَه أو تَنْصِبَهُ مفعولًا به. (انظر: التحفة لابن مالك: ٢١٠ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٠ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٤ ، والسُّجاعي على شرح القطر: ٤٨٢ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٦)

هذا المرادُ بكونِه معمولًا للصفة، وإلا فهو في حالةِ الإضافةِ معمولٌ لها أيضا، لكن مجرور. (حاشية محمد عبادة العدوي على شرح الشذور: ٢/ ١٥٧)

ولذلك قال ابن مالك: (إنَّ نحوَ: "كرامِ الناس" صفةٌ مضافةٌ إلى معمولها، لأنَّ المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه، وليستْ لفظيةً، بل معنوية). (التحفة لابن مالك: ٢١٠)

فالمضافُ إليه عند الإضافةِ معمولٌ للصفة بالفعل، إذ قد عَمِلَتْ فيه الجرَّ، فهو معمولٌ لها حقيقةً، لكنهم لا يُريدون هذا العملَ في قولهم (إضافة الصفة إلى معمولها) كما عرفتَ، بل يُريدون صلاحيتَه لأنْ تعمل فيه الرفعَ أو النصب، وتسميتُه معمولًا لها على هذا مِن مجاز الأَوْلِ والاستعدادِ وإطلاقِ ما بالفعل على ما بالقوة، كقولِه تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ .

والمستفادُ من "الجامي" : أنَّ المرادَ: كونُه معمولًا للصفةِ قبل الإضافة، أي: قبل إضافةِ الصفةِ كان فاعلًا لها أو مفعولًا لها، وإذا أُضيفتْ يَصِير مضافًا إليه، فحينئذ يكون التعبيرُ بالمعمولِ بمعنى الفاعل والمفعول مجازًا باعتبار الكَوْنِيَّة، مثل قوله تعالى: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ . (الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٥ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٦)

قلت: ولقائلٍ أنْ يقول: عند إضافةِ الصفة إنما تكون جارةً بعنوانِ كونِها مضافًا لا لنفسِ كونِها صفةً، فالجارُّ هو ما عَرَضَ لها من وقوعِها في الكلامِ مضافًا، ولا مدخليةَ لخصوصِ كونِها صفةً في العمل والتأثيرِ البَتَّةَ، فالجارُّ المضافُ صفةً كان أو غيرَها، وعليه فليس للصفةِ من نفسِها الجرُّ، أما الرفعُ والنصبُ فلها من حيث هي، إذ نفسُ وصفيتِها هو موجِبُ الرفعِ والنصب، وذلك لشَبَهِها بالفعل المضارع، فكانتْ قائمةً مَقامَه في طلبِ ما يَطلبه من مرفوعٍ ومنصوب. فتأمل.

هذا وكونُ عامِلِ الجرِّ في المضافِ إليه هو المضاف: هو الصحيح، لاتصالِ الضميرِ المضافِ إليه به، وهو لا يَتصل إلا بعاملِه، ولأنه يَقتضي المضافَ إليه ويَطلبه كطَلَبِ العامِلِ معمولَه، مع تَضَمُّنِه معنَى الحرف الجارِّ فلا يَرِدُ أنَّ الأسماءَ المحضةَ لا حَظَّ لها في العمل، وهو مذهبُ سيبويهِ والجمهور، وقيل: العاملُ الحرفُ المقدَّر، وقيل: معنًى، وهو الإضافةُ،

مَعْمُولِهَا، نحو: "ضاربٍ" في قولِك: "ضَارِبُ زيدٍ"، وهو مِن قبيل إضافةِ اسمِ الفاعل إلى مفعولِه، لأنه كان في الأصلِ: "ضاربٌ زيدًا" بالنصبِ والتنوين، ثم أُضيف إلى مفعولِه للتخفيف(١١).

وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الإضافةُ **"غيرَ محضةٍ"** لأنها في نيةِ الانفصالِ، إذ الأصلُ: "ضَارِبٌ زيدًا"، كما رأيت.

وتُسمى إضافةً **"لفظيةً"**، لأنها تُفيد أمرًا لفظيًّا، وهو التخفيفُ، ألا ترى أنَّ قولَك: "ضاربُ زيدٍ" أخفُّ مِن قولِك: "ضاربٌ زيدًا"، ولا تُفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، ولهذا صَحَّ وصفُ "هديًا" بـ"بالغ" مع إضافتِه إلى المعرفةِ في قولِه تعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾، وصَحَّ مجيءُ "ثانيَ" حالًا مع إضافتِه إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ (١٢).

وفي "التحفة" لابنِ مالك وهي "نُكَتُه على الحاجبية" أنه رَدَّ على ابنِ الحاجبِ في قوله "ولا تُفيد إلا تخفيفًا" فقال: بل تُفيد أيضا التخصيصَ(١٣)، فإنَّ "ضاربَ زيدٍ" أخصُّ من "ضاربٍ"(١٤)، وأجاب ابنُ هشام بأنَّ هذا سهوٌ، وأنَّ "ضاربَ زيدٍ" ليس فرعًا عن "ضاربٍ"

والأولُ لابن الباذِش وابن الحاجب، والثاني للسُّهَيلي وأبي حيان في "النكت الحسان". ورُدَّ الأولُ بأنَّ إضمارَ الجارِّ ضعيفٌ، وبأنَّ معنى "غلام زيد" غير معنى "غلام لزيد"، وبأنه لا يَستقيم في جميع موادِّ الإضافة، لأنَّ بعضَ الموادِّ لا يُقدَّر فيها حرفُ الجر، نحو: "كل واحد"، و"كل رجل"، بل يَكفي إفادةُ الاختصاصِ الذي هو مدلولُ اللامِ، بخلاف كونِ العامِلِ المضافَ، فإنه يَستقيم في جميع موادِّ الإضافة. ورُدَّ الثاني بأنَّ المعنى إنما يُصار إليه في العمل عند تعذُّرِ اللفظ. ومذهبُ الزجاج: أنَّ العامل: معنَى حرفِ اللام، قال الدنوشري: يُنظر ما معناه؟ هل هو أنَّ المِلْك مثلًا عاملُ الجر؟ فليُتأمل. (انظر: محمد عبادة العدوي على شرح الشذور: ٢/ ١٥٦ – ١٥٧ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٤ ، وياسين على التصريح: ٢/ ٢٥ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢١٩ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٧ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٦٥ ، وشرح العوامل للأزهري: ٣٠٣)

(١١) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٦

(١٢) شرح قطر الندى: ٤٦٣ ، وشرح شذور الذهب: ٤٣١ – ٤٣٢ ، وشرح العوامل للأزهري: ٣٠٣ ، وانظر: العصام على الجامي: ١٦٦ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٦ – ٤٨٧ ، والنحو الوافي: ٣/ ٣٠ - ٣٣

(١٣) انظر: التحفة لابن مالك: ٢١٠

(١٤) والتخصيص: تقليلُ الشيوعِ والاشتراك.

حتى تكون الإضافةُ قد أفادتْهُ التخصيصَ، وإنما هو فرعٌ عن "ضاربٍ زيدًا" بالتنوينِ والنصب، فالتخصيصُ حاصلٌ بالمعمولِ أَضَفْتَ أم لم تُضِفْ، أي: أنَّ التخصيصَ حاصلٌ بالمعمولِ قبل الإضافةِ، فلم تُحْدِثِ الإضافةُ تخصيصًا(١٥).

ثم رأيتُ الجوابَ لابن الحاجِبِ نفسِه في شرحه على "المفصَّل" عند قولِ الزمخشريِّ: (إضافةُ الاسمِ للاسمِ على ضربين: معنويةٌ، ولفظيةٌ، فالمعنويةُ: ما أفاد تعريفًا، كقولك: "دار عمرو"، أو تخصيصًا، كقولك: "غلام رجل")، فقال ابنُ الحاجب: (يَرِدُ عليه "مررتُ برجلٍ ضاربِ امرأةٍ"، فإنَّ هذا أفاد تخصيصًا، ومع ذلك فليس بمعنويٍّ، وجوابُه: أنَّ هذا لم يُفِدْ تخصيصًا بالإضافة، وإنما التخصيصُ حاصلٌ قبل الإضافة، أصلُه: "ضاربٌ امرأةً"، فبَقِيَ على ما كان عليه)(١٦).

وتُسمَّى هذه الإضافةُ أيضًا: **"مجازيةً"**، لكونها لغير الغرضِ الأصليِّ من الإضافةِ، وهو التخصيصُ أو التعريف(١٧).

وقد تُعَلَّلُ تسميتُها مجازيةً بكونها في تقديرِ الانفصال(١٨).

قال الرُّمَّاني: (الإضافةُ الحقيقية: ما كان اللفظُ على الإضافةِ والمعنى عليها، والإضافةُ اللفظية: ما كان اللفظُ على الإضافةِ والمعنى على الانفصال)(١٩).

---

(١٥) مغني اللبيب: ٦٦٤ ، وشرح شذور الذهب: ٤٣٢ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٨١ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٧١ ، وانظر: الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٦ ، والفوائد الضيائية للجامي: ١/ ٤٤٤ . وما قاله ابن مالك تَبِعَ فيه ابنَ الضائع في اعتراضِه على ابن عصفور حيث قال: "وأما قولُه: "ولا تخصيصَ" فغيرُ صحيح، لأنك إذا قلتَ: "هذا ضاربُ امرأةٍ" فقد خصصتَ المضافَ بالمضاف إليه مع كونِ الإضافةِ غيرَ محضة اهـ. (التصريح على التوضيح: ١/ ٦٨١ ، وانظر: الملوي على المكودي: ١٨٥)

(١٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ٤٠٢

(١٧) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٤ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٣

(١٨) انظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٣

(١٩) رسالة الحدود للرماني: ٨٠

وقال السيد البَلِيدِيُّ: (اعلم أنَّ تسميةَ اللفظيةِ "مجازيةً" ليستْ بمعنى المجازِ المتعارَفِ حتى تحتاج لعلاقةٍ وقرينة، بل المرادُ أنها إضافةٌ في الظاهرِ والصورةِ، لا الحقيقةِ والمعنى) اهـ (٢٠).

[٢] – وأما **المحضة**، فهي: أنْ يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها(٢١).

وفُسِّرَتْ بما ذُكِر لأنها لا تَلتبِس إلا به، فإذا قُصِد تمييزُها حصل بذكر ما تلتبس به مَنفيًّا عنها(٢٢).

ثم يَخْرُجُ من ذلك ثلاثُ صور: إحداها: أنْ يَنتفيَ الأمران معًا، كـ"غلامِ زيدٍ"، والثانية: أن يكون المضافُ صفةً ولا يكونَ المضافُ إليه معمولًا لتلك الصفة، نحو: "كاتبِ القاضي"، والثالثة: أن يكون المضافُ إليه معمولًا للمضاف وليس المضافُ صفةً، نحو: "ضَرْبِ اللِّص".

وهذه الأنواعُ كلُّها تسمى الإضافةُ فيها: **"مَحْضَةً"**، أي: خالصةً من شائبة الانفصال، و**"معنويةً"**، لأنها أفادتْ أمرًا معنويا، وهو تعريفُ المضافِ(٢٣) إن كان المضافُ إليه معرفةً(٢٤)، نحو: "غلامِ زيدٍ"، وتخصيصُه(٢٥) إن كان نكرةً، نحو: "غلامِ رجلٍ"(٢٦)، فاكتَسَب المضافُ

---

(٢٠) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٣ ، وانظر: الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٩٥

(٢١) الكافية مع شرح مصنفها: ٢/ ٥٨٩ ، وشرح العوامل للأزهري: ٣٠٣

(٢٢) شرح المقدمة الحاجبية لمصنفها: ٢/ ٥٨٩ ، وانظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٠٦

(٢٣) يعني نوعًا من أنواع التعريفِ المقرَّرةِ في "أل"، فإنَّ الإضافةَ تأتي لِمَا تأتي له اللامُ مِن العهدِ وغيرِه. (الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٤ ، وانظر: الكليات لأبي البقاء: ١٣٣ ، وحاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٨ ، ومعاني النحو لفاضل السامرائي: ٣/ ١٢٤)

(٢٤) انظر في إفادتها التعريف: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٨ – ٢٠٩ ، وشرح الجامي على الكافية: ١/ ٤٤٩ – ٤٥٠ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨١ – ٤٨٢ ، والعصام على الجامي: ١٦٧ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٨ – ٨٩

(٢٥) والتخصيصُ في عُرْفِ النحاة: تقليلُ الشركاء. (الجامي: ١/ ٤٥١ ، ومحرم أفندي: ١/ ٤٨٣)

(٢٦) شرح قطر الندى: ٤٦١ – ٤٦٢ ، وشرح شذور الذهب: ٤٣٢ – ٤٣٣

تخصيصًا وخرج بالإضافةِ عن إطلاقِه(٢٧)، لأنَّ "غلامًا" يكون أعمَّ من "غلامِ رجلٍ"، ألا ترى أنَّ كلَّ غلامِ رجلٍ غلامٌ، وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجل(٢٨).

فسُميتِ الإضافةُ معنويةً لأنها تُفيد في المضافِ معنًى، وهو التعريفُ أو التخصيص(٢٩)، فهي معنويةٌ، أي: منسوبةٌ إلى المعنى، أي: معنَى لفظِ المضافِ، لِعَوْدِ أثرها إليه مِن التعريفِ أو التخصيص، فسُمِّيَتْ باسمِ ما أفادتْه، وهو سِرايةُ المعنى الذي في المضافِ إليه إلى المضافِ(٣٠) مِن التعريفِ والتخصيص، لأنَّ كونَ المضافِ إليه معرفةً أو نكرةً سَرَى إلى المضافِ بسببِ الإضافة، فصار المضافُ معرفةً أيضًا أو مخصوصًا(٣١)، وهو معنًى في المضافِ، ولذا نُسِبَتْ إليه(٣٢).

قال ابن هشام: (والمرادُ بالتخصيصِ: الذي لم يَبْلُغْ درجةَ التعريف، فإنَّ "غلامَ رجلٍ" أخصُّ مِن "غلامٍ"، ولكنه لم يَتميَّزْ بعينِهِ كما يتميز "غلامُ زيدٍ")(٣٣).

قال الشيخ ياسين الحمصي: (قوله "والمرادُ بالتخصيصِ إلخ" جوابٌ عن قولِ أبي حيانَ: تقسيمُ النحاةِ الإضافةَ إلى ما يُفيدُ التعريفَ وما يفيد التخصيصَ ليس بصحيحٍ(٣٤)، لأنه مِن جَعْلِ

---

(٢٧) والتقييدُ في عُرْفِ الأصوليين: تقليلُ الاشتراكِ مِن مدلولِ اللفظ المطلق. (حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح لابن عاشور: ٢/ ٢٩)

(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦

(٢٩) شرح اللمحة البدرية لابن هشام: ٢/ ٢٦٩ ، والفوائد الضيائية للجامي: ١/ ٤٤٤

(٣٠) لِمَا بينهما من الاتصالِ والامتزاج بسبب الإضافة، كسِراية التأنيثِ في نحو: "سقَطَتْ بعضُ أناملِه"، وقد يَكتسي التأنيثَ والجمعَ، نحو قولِه: "فما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبي"، وتمامُه في المفصَّلات. (انظر: حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٨ ، وانظر أيضا: الكليات للكفوي: ١٣٤)

(٣١) قال الأكيني: (اعلم أنَّ اللفظَ كِسْوَةُ المعنى ولباسُه، والكسوةُ بقَدْرِ مُكْتَسِيها، وقد حصل الامتزاجُ بينهما بأنْ يُنَزَّلَ المضافُ إليه منزلةَ التنوينِ من المضاف حيث لا يُتصور الانفكاكُ عنه، فيَجِبُ أنْ يُمْزَجَ معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يَحصلُ التعريفُ إنْ كان المضافُ إليه معرفةً، والتخصيصُ إن كان نكرة). (حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٩٠ – ٩١)

(٣٢) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٥ ، وانظر: العصام على الجامي: ١٦٦

(٣٣) مغني اللبيب: ٦٦٣

القِسْمِ قَسِيمًا(٣٥)، وذلك لأنَّ التعريفَ تخصيصٌ(٣٦)، فالإضافةُ إنما تفيد التخصيصَ، لكن أقوى مراتبِه التعريفُ.

وأجاب الدمامينيُّ بأنَّ التخصيصَ في عُرْفِهم: تقليلُ الاشتراكِ في النكرات، والتعريف: رفعُ الاحتمال في المعارف)(٣٧).

والمعنى: أنَّ التعريفَ وإن كان تخصيصًا بحسبِ اللغةِ لكنه في العُرْفِ لا يُسمَّى تخصيصًا، لأنَّ التخصيصَ الاصطلاحيَّ: تقليلُ الاشتراكِ في مدلولِ النكرة، وأما التعريفُ فهو رفعٌ للاشتراكِ بالكلية، إذ التعريفُ: تعيينٌ وتشخيص، فعند إضافةِ النكرةِ إلى المعرفةِ تزولُ الشركةُ الواقعةُ في مدلولِها بالكليةِ ويَحُلُّ محلَّها التعيينُ بحيث يتشخص المدلولُ فلا يَحتمِلُ اللفظُ غيرَه، فيَنتقِل الفردُ الذي هو مدلولُ النكرةِ من حَيِّزِ الإبهامِ إلى حيز التعيين، وأما النكرةُ بعد تخصيصِها بإضافتِها إلى النكرةِ فإنَّ مدلولَها باقٍ على الشيوعِ والإبهام، وإنْ كانتْ دائرةُ الاشتراكِ قد ضاقتْ بسببِ التخصيصِ الموجِبِ لتقليلِ المشتركاتِ في مفهومِ النكرةِ العامِّ، فانتقل الفردُ من إبهامٍ إلى إبهامٍ أقلَّ منه، فالإبهامُ والاحتمالُ قَلَّ ولم يَرتفع، فكان تعريفُ التخصيصِ عُرْفًا مانعًا من دخول التعريفِ فيه.

---

(٣٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٢/ ١٩

(٣٥) فرقٌ بين "المَقْسِمِ" و"القِسْمِ" و"القَسِيم"، فـ"المَقْسِمُ" : هو المَحَلُّ الذي وردتْ عليه القسمة، و"القسم" : ما كان مُندرِجًا تحتَ الشيءِ وأخصَّ منه، و"القسيم" : ما كان مُباينا للشيءِ ومندرجًا معه تحت أصلٍ كلي. فإذا قسمت الحيوان إلى إنسان وحمار وفرس مثلًا، كان الحيوان مَقْسِما، وكلٌّ من هذه الثلاثة قسمًا منه، وكل منها قَسِيمًا للآخَرين. (فتح رب البرية للباجوري: ٣٢ – ٣٣)

(٣٦) بيانٌ لكونِ التعريفِ قسمًا من التخصيص، فلا يَصِحُّ إذن عَدُّه قسيمًا له، لأنَّ قسيمَ الشيءِ مُبايِنٌ له، والمباين لا يصح حملُه على مباينِه، وأما القِسْمُ فيُحمل عليه المَقْسِم، لكونِ القسمِ أخصَّ مطلقًا من المَقْسِم، والأعمُّ يُحمل على الأخص. ونقضُ التقسيمِ باستلزامِه أن يكون قِسْمُ الشيءِ في نفسِ الأمرِ قسيمًا له يتحقق إذا كان بعضُ الأقسامِ أعمَّ مطلقًا من بعضٍ في نفسِ الأمر، فيكون ذلك عائدًا على شرطٍ من شروطِ صحةِ التقسيم بالنقض، وهو تبايُنُ الأقسام. (انظر: شرح الولدية لعبد الوهاب الآمدي: ١٠٥)

(٣٧) ياسين على التصريح: ٢/ ٢٦

قال الشيخ محمد الخضري: (ليس المرادُ بـ"التخصيصِ" ما يشمل التعريفَ، بل **قلة الاشتراك فقط**، فلا يَرِد أنَّ التعريف داخلٌ فيه، فكيف يُجعل قسيمَه)(٣٨).

ثم اعلم أنَّ **الإضافةَ المعنويةَ** تسمى أيضا **"حقيقيةً"**، وعلةُ التسميةِ تُفهَمُ مِن تعليل مجازيةِ الإضافةِ اللفظيةِ(٣٩).

[أنواع الإضافة المعنوية]

ثم إنَّ الإضافةَ المعنويةَ على **ثلاثةِ أقسام**:

[١] – [الإضافة الظرفية]

أحدُها: أنْ تكون على معنى "في" الظرفية، وضابطُها: أن يكون المضافُ إليه ظرفًا للمضاف، سواء أكان زمانًا أو مكانا، فالزمانُ: نحو: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ، والمكانُ الحقيقيُّ: نحو: ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ ، ونحو قولك: "عثمانُ شهيدُ الدار"، و"الحُسَينُ شهيدُ كَرْبَلاء"، و"مالِكٌ عَالِمُ المدينة"، والمجازيُّ: نحو: ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (٤٠).

والظرفيةُ: كونُ الشيءِ بحيث يَحُلُّ فيه شيءٌ، وهي إما حقيقيةٌ، بأن يكون الظرفُ زمانًا أو مكانًا والمظروفُ حِسِّيًّا، وإما مجازيةٌ، بانتفاء أحدِ القيدين أو كلاهما، أي: ما كان المظروفُ غيرَ حِسِّيٍّ بأن كان معنًى من المعاني، أو الظرفُ، أو هما(٤١).

ولكونِ المضافِ إليه في هذه الإضافةِ ظرفًا للمضافِ ومحَلًّا له سُميتْ "ظرفية"(٤٢).

---

(٣٨) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٤

(٣٩) وانظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٣

(٤٠) شرح شذور الذهب: ٤٣٥ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٥ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣

(٤١) تفصيل الجرجاني للشيخاني: ١٣٦ ، والدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ٢٤٦

(٤٢) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٧

ومعنى كونها على معنى "في" : أنها تُفِيدُ الخصوصيةَ والنسبةَ التي تفيدُها "في" إذا ذُكِرَتْ مع المضافِ إليه، وإنْ لم يَتحدِ المعنى، للفرقِ الظاهِرِ بين تعريفِ المضافِ في الإضافةِ وتنكيرِه مع "في"، وإنما المدارُ على إفادةِ النسبةِ المخصوصةِ بين المضافِ والمضافِ إليه من الظرفية. وكذا في الباقي(٤٣).

ثم هذا حيث قُصِد بيانُ الظرفيةِ، فإنْ كانتِ الإضافةُ إلى الظرفِ بقَصْدِ الاختصاصِ والمناسبة، كما في "مُصارِع مِصْرَ"(٤٤) و"بَيْعِ الدار"، فهي بمعنى اللامِ لا "في"، كما صرح به ابنُ الحاجب في "الأمالي"(٤٥)، **فالمدارُ على القصد**(٤٦).

ولهذا لما اعتَرَض اللقانيُّ ضابطَ الإضافةِ الظرفية – وهو كونُ الثاني ظرفًا للأول – بأنه يَشمَل "حصيرَ المسجدِ وقِنْدِيلَه"(٤٧)، قال ياسين: (مرادُه: أنَّ الضابطَ لا يكون مانعًا، لأنه سيأتي التمثيلُ بـ"حصيرِ المسجدِ" لِمَا الإضافةُ فيه على معنى الاختصاص، ويجاب: بأنه **لا مانعَ من جواز الأمرين باختلافِ قَصْدِ المتكلِّمِ** وإرادتِه بيانَ معنى الظرفيةِ والاختصاصِ، كما بَيَّنَّاهُ في "الحواشي"(٤٨)، وباعتبار القصدِ لا يَتناول أحدُ الضابطَين الآخَرَ، فتدبر)(٤٩).

---

(٤٣) حاشية محمد عبادة العدوي على شرح الشذور: ٢/ ١٥٨ ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية: ١٣٤ ، وانظر: السجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٥٨٦

(٤٤) المصارِع من المصارعة بمعنى المبارزة، ولفظُ "مصر" إنْ أريد به المصرُ المعروف، أعني: مصرَ فرعونَ، فغيرُ مُنْصَرِفٍ، كما في ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ ، للتأنيثِ والعَلَمية، وإنْ أريد به الجنسُ، فمنصرف. (حاشية الجامي العقد النامي لمحمد رحمي الأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٤ ، وانظر: شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٥٩٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢١٨ ، والفوائد الضيائية للجامي: ١/ ٤٤٥ و٤٥٤ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٦ و٤٨٦ ، والعصام على الجامي: ١٦٨ – ١٦٩)

(٤٥) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٩ ، والسجاعي على شرح القطر: ٤٨٣

(٤٦) الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨١

(٤٧) على معنى أنَّ المسجدَ ظرفٌ للحصير، ومثله القنديل. (الملوي على المكودي: ١٨٤)

(٤٨) يعني حواشيَه على شرح الفاكهي على قطر الندى.

(٤٩) ياسين على التصريح: ٢/ ٢٥ ، وانظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨

وبه يُعلم أنَّ مِثْلَ "خاتم حديد" يجوز كونُ الإضافةِ فيه على معنى اللامِ إذا قُصِد الاختصاصُ البيانيُّ، وكذلك: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ ، فإنَّ إضافتَه تكون على معنى اللامِ إذا قُصِد الاختصاصُ الظرفيُّ(٥٠)، لأنَّ البعضَ والمظروفَ له اختصاصٌ بكُلِّه وظَرْفِه(٥١).

قال ياسين: (وقد عرفتَ مما أسلَفْنا أنه **لا مانعَ مِن جوازِ كونِ الإضافةِ على معنى حرفين باختلافِ الاعتبارين**، ولولا ذلك كانتِ الإضافةُ مطلقًا بمعنى لامِ الاختصاص، لأنَّ كُلًّا مِن الظرفِ والبعضِ يَصح فيه الاختصاص)(٥٢).

(تنبيه) : عرفتَ أنَّ نحوَ ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ يجوز كونُه بمعنى "في"(٥٣) أو اللامِ بحسب الإرادة، قال الخضري: (وعلى الثاني لا يَلزم كونُه مجازًا عقليًّا كما أطلقوه، بل إنْ أريدَ اختصاصُ الظرفيةِ، فلا مجازَ أصلًا(٥٤)، أو اختصاصُ الفاعليةِ بجَعْلِ الليلِ ماكرًا، كان فيه مجازٌ عقليٌّ في النسبةِ الإضافيةِ(٥٥)، كما يكون في الإسناديةِ، كـ"هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ"، وفي الإيقاعيةِ(٥٦)، كـ"نَوَّمْتُ

---

(٥٠) الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٦ – ٥٨٧

(٥١) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢

(٥٢) ياسين على التصريح: ٢/ ٢٥

(٥٣) قال ابن عاشور: (و ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ من الإضافة على معنى "في"). (التحرير والتنوير: ٢٢/ ٢٠٨)

(٥٤) قال الأنبابي: (فيه نظرٌ ظاهرٌ يُعلم مما سيأتي مِن أنَّ الإضافةَ اللاميةَ موضوعةٌ للاختصاصِ الكامِلِ المُصَحِّحِ لأنْ يُخْبَرَ عن المضافِ إلخ، فتَنَبَّهْ). (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٣) ، وإنْ كان في تقريره على حواشي ابن عقيل للسجاعي قد حكى بـ"قيل" مضمونَ كلامِ الخضري، وقال بإثره: (فتنبه)، وفاتَه أنْ يُبْدِيَ فيه النظرَ المذكورَ ههنا. (انظر: تقرير الأنبابي على السجاعي: ٣/ ٥٨٣ – ٥٨٤) والحاصل أنَّ نفيَ المجازِ حيث يُراد اختصاصُ الظرفية ممنوعٌ، لكون الإضافةِ عندئذٍ لاميةً لأدنى ملابسة، وهي مجاز، لانتفاء ضابِطِ اللامية الحقيقية، وهو الاختصاص الكامل المصَحِّحُ لأنْ يُخْبَرَ عن المضافِ بأنه للمضافِ إليه – أي: مملوكٌ له مِلْكًا حقيقيًّا لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ - ، أو بمنزلتِه، بحيث يَعُدُّ الوهمُ المضافَ مِلْكًا للمضافِ إليه دون غيره. ويجيء في الأصل.

(٥٥) قال السمين الحلبي: (والمشهورُ أنَّ الإضافةَ: إما على معنى اللام، وإما على معنى "من"، وكونُها بمعنى "في" غيرُ صحيح، وأما قولُه تعالى: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ ، فلا دلالةَ فيه، لأنَّ هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّزُ في أنْ جَعَلَ ليلَهم ونهارَهم ماكِرَين، مبالغةً في كثرةِ وقوعِه منهم فيهما، فهو نظيرُ قولِهم: "نهارُه صائم، وليلُه قائم"، فإنه لما كانتْ هذه الأشياءُ

الليلةَ"، أي: أوقعتُ النومَ على أهلِها(٥٧)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ حيث أَوقَعَ الإطاعةَ على الأمرِ، وهي للآمِرِ، فتأمل)(٥٨). ولا تغفل عن المرقومِ في التعليقِ عليه.

يَكثُر وقوعُها في هذه الظروف، وَصَفُوها بها مبالغةً في ذلك، وهو مذهبٌ حسنٌ مشهورٌ في كلامِهم). (الدر المصون: ١/ ٥٢ ، والحلبي على شرح الأزهرية: ٢/ ٧٩٦ ، وانظر: الكشاف مع فتوح الغيب: ١٢/ ٥٦٤)

قال أبو حيان: (قال الحُذَّاق: لَمَّا كان يُمْكَرُ فيهما، ويقع المَكْرُ فيهما، جُعِلَا كأنهما الماكران على سبيل التجوُّزِ وإسنادِ الشيءِ لِمَا وقع فيه). (التذييل والتكميل: ١٢/ ٩)

وقال الشهاب الخفاجي عند قولِه تعالى ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ : (وأما الإضافةُ على معنى "في"، فمع أنَّ المحققين لم يقولوا بها، لم يَلتفتوا إليها هنا، لأنها تُفَوِّتُ ما قُصِد من المبالغة البليغة). (الشهاب على البيضاوي: ٧/ ٢٠٤)

وقال الكفوي في مطلق الإضافة الظرفية لا في خصوصِ هذه المادة: (والقولُ بكونها بمعنى "في" أَخْذٌ بالظاهرِ الذي عليه النحاةُ دون التحقيق الذي عليه علماءُ البيان). (الكليات: ١٣٢) ويجيء في الأصل ذكر الخلاف فيها.

(٥٦) وهي نسبةُ الفعل للمفعول، فإنَّ الفعلَ المتعدِّيَ واقعٌ على المفعول، أي: متعلِّقٌ به. (الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٤١٥ – ٤١٦)

(٥٧) إن قلت: إنْ كان المجازُ العقليُّ يَجري في النسبةِ الإضافية والنسبةِ الإيقاعية كما يَجري في النسبةِ الإسنادية، فلِمَ سُمي بـ"المجاز في الإسناد" وهذا الاقتصارُ يُوهِم الاختصاصَ؟ أجيب: بأنَّ اقتصارَهم في التسميةِ على الإسنادِ لأشرفيته، أو أنَّ المرادَ بالإسنادِ: مطلقُ النسبةِ، فيكون مجازًا مرسَلًا مِن باب إطلاق المقيَّدِ على المطلق، كإطلاقِ المَرْسِنِ على الأنف، فإنَّ الإسنادَ هو النسبةُ التامة، واستُعمِل في مطلقِ النسبة، سواء كانت النسبةُ تامةً، كالإسنادية، أو غيرَ تامة، كالإضافية والإيقاعية. وأجاب في "المطول" عن أصلِ الاعتراضِ بأنَّ المرادَ بالإسنادِ أعمُّ من أن يكون صريحًا، بأنْ يدل عليه الكلامُ بصريحِه، أو مستلزَمًا، بأنْ يكون الكلامُ مستلزِمًا له، فالمجازاتُ المذكورةُ وإن لم تكن إسناداتٍ صريحةً، لكنها مُستلزِمة لها، فقولُه تعالى: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ يَستلزِم: "الليلُ ماكِر"، وقوله: ﴿ لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ يَستلزِم: "الأمرُ مطاع". فإنْ قيل: كونُ الإيقاعيةِ غيرَ تامةٍ ممنوعٌ، فإنَّ نسبةَ الفعلِ للمفعولِ إنما تُعتبر بعد التمام، فكان الأَولى الاقتصارُ على الإضافيةِ، أجيب: بأنَّ الالتفاتَ إلى نسبةِ الفعل للمفعولِ في حد ذاتِه بقطع النظر عن نسبتِه للفاعل، ولا شكَّ أنها غيرُ تامة. (الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٤٠١ – ٤٠٢ ، و٤١٦ – ٤١٧)

(٥٨) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢ ، وانظر: ياسين على التصريح: ٢/ ٢٥

[جوازُ نصبِ المضافِ إليه في الإضافةِ الظرفية مفعولًا فيه]

قال الصبان: (واعلم أنه يَصِحُّ في الإضافةِ التي على معنى "في" نَصْبُ المضافِ إليه على الظرفية)(٥٩).

هذا مع قولِه: (إنَّ مِثْلَ: "حصيرِ المسجد" يجوز أن يكون على معنى "في" إن أريد معنى الظرفيةِ، وأن يكون على معنى اللامِ الاختصاصية، قاله ياسين)(٦٠).

وذلك أنه ينافي ما تقرَّر في النحوِ من أنَّ الذي يَنتصِب على الظرفيةِ من أسماء المكانِ هو المبهمُ، وهو ما ليست له صورةٌ وحدودٌ محصورة، كـ"مكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف"، دون المختص، وهو ما له صورةٌ وحدودٌ محصورة، نحو: "الدار، والمسجد، والبلد"(٦١)، ولذلك

---

(٥٩) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨

(٦٠) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨

(٦١) بخلاف اسم الزمان فإنه ينتصب مفعولا فيه مطلقا، وذلك أنَّ أصلَ العوامل الفعلُ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنه يدل على الزمان تضمُّنًا وعلى المكان التزامًا، فلما كانت دلالتُه على الزمان قويةً تَعَدَّى إلى المبهم من أسمائه والمختص، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يَتَعَدَّ إلى كلِّ أسمائه بل إلى المبهم منها، لأنَّ في الفعل دلالةً عليه في الجملة، وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل، لقوة الدلالة عليه حينئذ. (ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٦ ، وانظر: السجاعي على شرح القطر: ٤٤٠ ، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٢٠٢ ، والأشموني مع الصبان: ٢/ ١٩٢)

وقد وَجَّه ابنُ الحاجب في "أماليه" عدمَ نصبِ المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرفُ الزمان مطلقًا بأمور: منها: أنه لو فعل ذلك فيه لأدَّى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا، ألا ترى أنك تقول: "اشتريت يوم الجمعة"، و"بعت يوم الجمعة"، وما أشبه ذلك، ولا يلبس، ولو استعملت "الدارَ" ونحوَها هذا الاستعمالَ لالتبس بالمفعول به. ومنها: أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال، فحسن فيه الحذف للكثرة، وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص، فأجري المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله. (الصبان على الأشموني: ٢/ ١٨٩)

فإنَّ ابنَ هشامٍ قد قضى بالوهم على قولِ جماعةٍ في "دخلتُ الدارَ أو المسجدَ أو السوقَ" : إنَّ هذه المنصوباتِ ظروفٌ(٦٢).

وههنا احتمالان: إما أن يقال: جوازُ نصبِ المضافِ إليه مفعولًا فيه في الإضافةِ الظرفيةِ مقيَّدٌ بما يجوز نصبُه من الظروف، وعليه فيصح عَدُّ إضافةِ "حصير المسجد" ظرفيةً، وإما أن يقال: الجواز مطلق غير مقيد، وعليه فيَمتنِع عَدُّها كذلك ويتعين كونُها لاميةً.

[الخلافُ في الإضافة الظرفية]

ثم اعلم أنَّ مجيءَ الإضافةِ بمعنى "في" قد قاله عبد القاهر الجرجانيُّ وابنُ الحاجب في "كافيته" وابنُ مالِكٍ في كُتُبِه، قال في شرحَي "الكافيةِ" و"التسهيل" : قد أغفلَها أكثرُ النحويين، وهي ثابتةٌ في الفصيح، كقوله: ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ ، ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ، ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ ، وفي الحديث: "فلا يَجِدُون أعلمَ مِن عالِمِ المدنية"(٦٣)، فمعنى "في" في هذه الأمثلةِ ظاهرٌ، ولا يَصِح تقديرُ غيرِها إلا بتكلُّف(٦٤).

قال أبو البقاء الكفوي الحنفي في "كُلِّيَّاتِه" : (وقد نَصَّ عليها صاحبُ "الكشاف" في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾) (٦٥).

---

(٦٢) مغني اللبيب: ٧٤٩ – ٧٥٠ ، وشرح القطر مع السجاعي: ٤٤٠ ، والفاكهي مع ياسين: ٣/ ٢٥ – ٢٦ ، والأشموني مع الصبان: ٢/ ١٨٨ – ١٨٩

(٦٣) رواه الترمذي، وضعفه الألباني. (انظر: السلسلة الضعيفة: ١٠/ ٣٨٣ - ٣٨٤)

(٦٤) همع الهوامع: ٤/ ٢٦٧

(٦٥) الكليات: ١٣٢ . قال الزمخشري: (وإضافةُ الأَلَدِّ **بمعنى "في"**، كقولهم: "ثَبْتُ الغَدَرِ"، أو جُعِل الخصامُ أَلَدَّ على المبالغة، وقيل: الخصام جمع خَصْم، كصَعْبٍ وصعاب، بمعنى: وهو أشدُّ الخصومِ خصومةً). (الكشاف مع فتوح الغيب: ٣/ ٣١٧ ، وانظر: التحرير والتنوير: ٢/ ٢٦٧ ، وانظر أيضا: مجمع الأمثال للميداني: ١/ ١٥٤)

وفي "المُفَصَّلِ" قال في الإضافة المعنوية: (ولا تخلو في الأمر العامِّ مِن أنْ تكون بمعنى اللام، كقولك: "مال زيد، وأرضه، وأبوه، وابنه، وسيده، وعبده"، أو بمعنى "من"، كقولك: "خاتم فضة، وسوار ذهب، وباب ساج")، قال ابن يعيش: (قوله: "في الأمر العام"، يريد أنَّ الغالِبَ في الإضافة الحقيقيةِ ما قدمناه، وربما جاء منه شيءٌ على غير هذين

وأكثرُ النحويين لم يُثْبِتْ مجيءَ الإضافةِ بمعنى "في"(٦٦) - بل صرح الرَّضِيُّ(٦٧) بأنها من مُخْتَرَعات ابنِ الحاجب(٦٨)، وقال أبو حيان: لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذه الإضافةِ غيرَ ابنِ مالك(٦٩) -، وما أوهم معنى "في" فهو على معنى اللامِ مجازًا، قاله ابنُ الناظِم(٧٠)، وقيل عليه: إنه لا حاجةَ إلى القولِ بالمجاز، لأنَّ معنى اللامِ الاختصاصيةِ ظاهرٌ في الظرف(٧١)، لكن يقال على هذا القيل: إنَّ الإضافةَ اللاميةَ لأدنى ملابسةٍ مجازيةٌ لا حقيقيةٌ، إذ الحقيقيةُ منها: ما أفادتِ الاختصاصَ الكامل، كما سيجيء.

الوجهين، قالوا: "فلانٌ ثَبْتُ الغَدَر" بفتح الغين والدال، أي: ثابتُ القَدَم في الحرب والكلام، يقال ذلك للرجل إذا كان لسانُه يثبت في موضع الزَّلَل والخصومة، قال ابن السِّكِّيت: يقال: "ما أَثْبَتَ غَدَرَه!" يعني الفرس، أي: ما أثبته في الغَدَر، وهي الحجارةُ واللَّخاقيق، أي: خُرُوقُ الأرضِ وشقوقها). (شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٧ ، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ٤٠٢)

ومنه أخذ ابنُ الحاجِبِ القلةَ في "مقدمته" حيث قال في الإضافة المعنوية: (وهي: إما بمعنى اللام فيما عدا جنسَ المضافِ وظرفَه، أو بمعنى "مِن" في جنس المضاف، أو بمعنى "في" في ظرفه، **وهو قليل**) اهـ. (شرح الرضي: ٢/ ٢٠٦)

(٦٦) شرح شذور الذهب: ٤٣٥ ، ومجيب الندا: ٤٥٧

(٦٧) قال السيوطي: (الرَّضِيُّ، الإمام المشهور، صاحبُ شرحِ الكافية لابن الحاجب، الذي لم يُؤَلَّفْ عليها - بل ولا في غالب كُتُبِ النحو - مثلُها، جمعًا وتحقيقًا وحُسْنَ تعليل. وقد أَكَبَّ الناسُ عليه وتداولوه. واعتمده شيوخُ هذا العصرِ فَمَنْ قبلَهم في مصنَّفاتهم ودروسهم. وله فيه أبحاثٌ كثيرةٌ مع النحاة، واختياراتٌ جمة، ومذاهبُ ينفرد بها. ولَقَبُهُ: نجم الأئمة. ولم أَقِفْ على اسمِه ولا على شيءٍ من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرحِ سنةَ ثلاثٍ وثمانين وستمائة). وفاتُه: نحو ٦٨٦ . (بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧ ، وانظر: الأعلام للزركلي: ٦/ ٨٦)

(٦٨) الكليات: ١٣٢

(٦٩) همع الهوامع: ٤/ ٢٦٧ . لكن ابن مالك تابع لابن الحاجب، وهو تابع للجرجاني، قاله في "التصريح". (حاشية محمد عبادة العدوي على شرح الشذور: ٢/ ١٥٨) ولهذا قال السيوطي فيما قاله أبو حيان: (وهو مردودٌ، فقد قال بها الجماعةُ المذكورون معه، كما صَرَّحْتُ بنقلِه عنهم تقويةً لابنِ مالكٍ ورَدًّا لدعوى تَفَرُّدِه) اهـ.

(٧٠) التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٦ ، وشرح ابن الناظم على الخلاصة: ٢٧٣

(٧١) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٩ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢

قال الجامي: (الإضافةُ بمعنى "في" رَدَّها أكثرُ النحاةِ إلى الإضافةِ بمعنى اللام(٧٢)، فإنَّ معنى "ضَرْبِ اليومِ" : ضربٌ له اختصاصٌ باليوم، بملابسةِ الوقوعِ فيه(٧٣))(٧٤)، يعني أنَّ هذه الإضافةَ بأدنى مُلابَسةٍ، ويكفي في الإضافةِ بمعنى اللامِ أدنَى ملابسةٍ، نحو: "كوكبِ الخَرْقاء" لسُهَيلٍ، أي: كوكب له اختصاصٌ بالمرأة الخرقاء بملابسةِ أنها تَشْرَع في التَّهَيُّءِ لأسبابِ الشتاء عند طلوعه، لا قبلَه كما هو شأنُ النساء المُدَبِّرة المهيئة للأمورِ في أحيانها(٧٥).

والحاصلُ: أنَّ إضافةَ المظروفِ إلى ظرفِه لاميةٌ، وكونُ الإضافةِ على معنى اللامِ أعمُّ من كونها حقيقيةً أو مجازية.

قال في "الكليات" : (كلُّ ما لم يكن فيه المضافُ إليه جنسَ المضافِ من الإضافةِ المحضة فالإضافةُ بمعنى اللام، وكلُّ إضافةٍ كان المضافُ إليه جنسَ المضافِ فالإضافةُ بتقدير "مِن"، ولا ثالثَ لهما عند الأكثر)(٧٦).

إذ المعدودُ ثالثًا عند غيرِهم معدودٌ عندهم من الإضافة بمعنى اللامِ مجازا.

قال الدنوشري(٧٧): (قال بعضُهم: هو الصحيحُ، لأنَّ الحملَ على المجازِ أولى من الاشتراك(٧٨)، وأيضا فإنَّ الإضافةَ على تقدير اللامِ متفَقٌ عليها، فحَمْلُه على المتفَقِ عليه أولى)(٧٩).

---

(٧٢) وجَعْلُ هذه الإضافةِ لاميةً لِمَا أنَّ المضافَ إليه مُباينٌ للمضافِ ويَصِيرُ المضافُ بالإضافة مخصوصًا، كـ"غلام رجل". (محرم أفندي: ١/ ٤٨٠)

(٧٣) قال الأكيني: (أي: بمناسبةِ وقوعِ الضَّرْبِ في اليوم، يعني: أنَّ هذه الإضافةَ بأدنى ملابَسة، ويَكفي ذلك في الإضافةِ اللامية، تنزيلًا للملابَسةِ بينهما منزلةَ الاختصاص). (حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٧)

ولذلك قال الأكيني بعدُ: (اعلم أنه إذا كان بين الشيئين ملابسةٌ ومخالطة، جاز أنْ يضاف أحدُهما إلى الآخر، ولا يَلزم أنْ يكون المضافُ مِلْكَ المضافِ إليه أو حقَّهُ، كما تقدم). (حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٠)

(٧٤) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٨

(٧٥) عبد الغفور على الجامي: ١٩٨ ، وانظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٠

(٧٦) الكليات: ١٣٢ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٨

قال الرَّضِيُّ: (فالأَوْلَى إذنْ أن نقول: نحوُ "ضَرْبِ اليومِ" و"قَتيلِ كربلاءَ" بمعنى اللامِ، كما قاله باقي النحاة، ولا نقول: إنَّ إضافةَ المظروفِ إلى الظرفِ بمعنى "في"، فإنَّ أدنى ملابسةٍ واختصاصٍ يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقولِ أحدِ حامِلِي الخشبةِ لصاحبِه: "خُذْ طَرَفَك"، ونحو: "كوكب الخرقاء" لسُهَيلٍ، **وهي التي يقال لها: "إضافةٌ لأدنى مُلابَسة"**)(٨٠)، أي: لأقلِّ مناسبةٍ بين المتضايفين(٨١)، فتَحْصُلُ بالإضافةِ خصوصيةٌ ما(٨٢).

---

(٧٧) عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري الشافعي، المحشي على كتاب التصريح للشيخ خالد الأزهري، وفاتُه سنة: ١٠٢٥ .

(٧٨) قال ابن دقيق العيد: (تَقَرَّرَ في عِلْمِ الأصولِ أنَّ المجازَ خيرٌ من الاشتراك). (شرح الإلمام: ٢/ ٣٦٩)

ومِن وجوه ذلك المذكورةِ في الأصول: أنَّ المجازَ أكثرُ من الاشتراكِ في استعمالاتِ كلامِهم بالاستقراء، حتى بالغ ابنُ جني وقال: "أكثرُ اللغاتِ مجازٌ"، والكثرةُ تفيد الظنَّ في محل الشك، فتفيد الرجحان. مثاله: النكاح، يحتمل أن يكون مشتركا بين العقد والوطء، وأن يكون حقيقةً في أحدِهما مجازا في الآخر، فيكون المجازُ أولى. (انظر: نهاية السول للإسنوي: ١٣٨ ، وتيسير الوصول لابن إمام الكاملية: ٣/ ٤٠ – ٤١ ، ومناهج العقول للبدخشي: ١/ ٢٨٥ - ٢٨٦)

قال السنوسي: (ترجيحُ المجاز على الاشتراك – في القول الأصح – إنما هو مُقَيَّدٌ بأنْ تُتيَقَّنَ الحقيقةُ في أحدِ الإطلاقَين وتُشْكِلَ في الآخَر، فيُحمَل على المجاز في الأصح، لأنه أغلبُ من الاشتراكِ وأبلغ، أما مع عدم ذلك، فحَمْلُ أحدِهما على المجاز ترجيحٌ بلا مرجح). (الشرح الكبير على السلم للملوي: ١٥٠ – ١٥١)

(٧٩) ياسين على التصريح: ٢/ ٢٦

(٨٠) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٣١

(٨١) حاشية الشيخ محمد عليش على بيانية الصبان: ٢٨١

(٨٢) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٢ . قال ابن يعيش: (يُضاف الشيءُ إلى الشيء بأدنى ملابسة، نحو قولِك: "لقيتُه في طريقي"، أضفتَ "الطريقَ" إليك لمجرد مُرورك فيه، ومثلُه: قولُ أحدِ حاملي الخشبة: "خُذْ طَرَفَك"، أضاف "الطرف" إليه، لملابسته إياه في حال الحمل). (شرح المفصل: ٢/ ١٦٤ ، وانظر: همع الهوامع: ٤/ ٢٦٤ – ٢٦٥)

وقد تَبِعَه الجاميُّ كما رأيت، وقال: (فإنْ قلتَ: فعلى هذا يُمكنُ رَدُّ الإضافةِ بمعنى "مِن" أيضًا إلى الإضافةِ بمعنى اللام، للاختصاصِ الواقعِ بين المبيِّن والمبيَّن(٨٣)، قلنا: نعم، لكنْ لما كانتِ الإضافةُ بمعنى "في" قليلًا، رَدُّوها إلى الإضافةِ بمعنى اللام، تقليلًا للأقسام، وأما الإضافةُ بمعنى "مِنْ" فهي كثيرةٌ في كلامِهم(٨٤)، فالأَولى بها أنْ تُجْعَلَ قسمًا على حِدَة)(٨٥)، قال محرم أفندي: (لأنَّ ما كَثُر استعمالُه يَليق أنْ يُجعل قسمًا برأسه، ولأنه يَلزم ارتكابُ مجازٍ كثيرٍ، لأنَّ الردَّ يكون لأدنى ملابسة، وذلك مجازٌ، وإذا رُدَّتْ هذه الإضافةُ أيضا يَلزم ارتكابُ المجازِ في أمورٍ شتى)(٨٦).

[من قال: الإضافة مطلقًا بمعنى اللام]

وذهب أبو الحسن بنُ الضائع(٨٧) إلى أنَّ الإضافةَ لا تكون إلا بمعنى "اللام" على كلِّ حال(٨٨)، وكان يُقَدِّر في "ثوبِ خَزٍّ" : ثوبٌ لخز، لأنَّ الثوبَ مستحَقٌّ للخَزِّ، لأنه أصلُه، ومثلُه:

---

(٨٣) لأن الخاتم عامٌّ صالحٌ لأن يكون فضةً وغيرها، ولما أضيف إلى الفضة تَخَصَّصَ بالإضافة إليها، كالغلام المضافِ إلى رجل، فيكون التقديرُ: الخاتمُ له اختصاصٌ بالفضة باعتبار تفرُّعِه منها. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٠)

(٨٤) قال عبد الغفور: (وأيضًا لما كثرتْ لَزِمَ ارتكابُ مجازٍ كثير، وذلك لأنَّ الإضافةَ بأدنى ملابسةٍ مجازٌ). (عبد الغفور على الجامي: ١٩٨)

(٨٥) الفوائد الضيائية: ١/٤٤٨ – ٤٤٩ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٣١ ، وانظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٩ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢

(٨٦) حاشية الجامي لمحرم أفندي: ١/ ٤٨٠ . والعصامُ في "حاشية الجامي" لم يَرْتَضِ الفرقَ في الردِّ إلى اللاميةِ بقلةِ الظرفية وكثرة البيانية، فكتب ما نصُّه: (هذا كلامٌ ظاهريٌّ أوقَعَ أولَ مَن وَقَعَ فيه قلةُ التدبر، وتَبِعَه كثيرون لمنعهم ربقةُ التقليدِ عن التفكر، والتحقيقُ ما أدَّانا إليه التمسُّكُ بحبل التوفيق، وهو أنه كثيرًا ما يُنَزَّلُ ظرفُ الحدثِ منزلةَ الفاعِلِ فيُسْنَدُ إليه، فالإضافةُ إليه أيضا لهذا التنزيل، فمعنى "ضَرْبِ اليومِ" كمعنى "ضَرْبِ زيدٍ"، فيكون بمعنى اللام، وليس هذا الوجهُ جاريًا في "خاتم فضة"، فافترقا). (العصام على الجامي: ١٦٦ – ١٦٧) وهو ينزع إلى ما تقدم من كون ما ادعي كونُه إضافةً ظرفية إنما هو مِن قبيل إسناد الشيء إلى ظرفِه إسنادًا مجازيا.

(٨٧) وفاته: ٦٨٠ .

(٨٨) وذكر الشيخ خالد أنَّ الزَّجَّاجَ (وفاتُه: ٣١١) اقتصر على هذه الإضافة. (التصريح: ١/ ٦٧٥) وقد تقدمتِ الإشارةُ إليه عند الكلام في عامل الجر في المضاف إليه.

"خاتم فضة"(٨٩)، قال ياسين: (وقد ظهر وجهُه مما تقدم)(٩٠)، يعني ما تقدم للجاميِّ مِن كونِ الإضافةِ البيانية وإنْ أمكن ردُّها إلى اللاميةِ ولكنَّ كثرتَها وانتشارَها في الاستعمالِ حَسَّنَ جعلَها قِسْمًا برأسه، مع ما في ذلك مِن تقليلِ مخالفةِ الأصلِ كما أشار محرم أفندي.

[الإضافة لأدنى ملابسة]

قال الشيخ ابن عاشور: (**الإضافةُ لأدنَى مُلابَسة**: إما مجازٌ لغوي مبنيٌّ على المشابهة، فهو استعارةٌ على ما هو ظاهرُ كلامِ "المفتاح" في مبحثِ البلاغة والفصاحة، إذ جَعَل في قوله تعالى ﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ إضافةَ الماءِ إلى الأرضِ على سبيل المجاز، تشبيهًا لاتصال الماء بالأرضِ باتصال المِلْك بالمالِك(٩١) اهـ. فاستَعمل فيه الإضافةَ التي هي على معنى لامِ المِلْك، فهو استعارةٌ تبعيةٌ(٩٢)، وإما مجازٌ عقليٌّ على رأيِ التفتازانيِّ في موضِعٍ آخر، إذ قال في "كوكب الخرقاء" : "حقيقةُ الإضافةِ اللاميةِ: الاختصاصُ الكامل، فالإضافةُ لأدنى ملابسةٍ تكون مجازًا حُكْميا"، ولعل التفتازانيَّ يرى الاختلافَ في المجازِ باختلافِ قُرْبِ الإضافةِ لأدنى ملابسةٍ من معنى الاختصاصِ وبُعْدِها منه كما يُظْهِر الفرقُ بين المثالين)(٩٣).

وعليه فحيث قَرُبَ معناها من حقيقةِ الاختصاصِ كانت استعارةً، لظهورِ المشابهةِ أساسِ الاستعارة، وحيث بَعُدَ ضَعُفَتِ المشابهةُ، فحَسُنَ العدولُ عن المجازِ بالاستعارةِ والتأويلُ على المجاز العقلي.

قال ابن عاشور بإثر ما تقدم: (على أنَّ قولَهم "لأدنى ملابسة" يُؤذِن بالمجاز العقلي)(٩٤).

---

(٨٩) التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٦ ، والحلبي على شرح الأزهرية: ٢/ ٧٩٧

(٩٠) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٣١

(٩١) وجه الشبه: القوة، والمِلْك: المملوك. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٣)

(٩٢) لأنَّ الإضافةَ: نسبةٌ جزئيةٌ غير مستقلة بالمفهومية بمنزلةِ معنى الحرف، والاستعارةُ في معنى الحرفِ تبعيةٌ، ويجيء لهذا مزيدُ بيان.

(٩٣) التحرير والتنوير: ٧/ ٣٩٤

(٩٤) التحرير والتنوير: ٧/ ٣٩٤

ووجهُ إيذانِ التسميةِ بالمجاز العقليِّ – كما يشير إليه كلامُه عَقِيبَه – أنَّ حقيقتَه: إسنادُ الشيء إلى مُلابسٍ له(٩٥) غيرِ ما حقُّه أنْ يُسنَد إليه، فكانتِ التسميةُ مناديةً على أنَّ المضافَ لم يُضَفْ لِمَا حقُّه أنْ يضاف إليه، وأنَّ هذا العدولَ به عن إضافتِه الأصليةِ إلى إضافتِه لغير ما حقُّه أنْ يضاف إليه إنما كان لأدنى ملابسةٍ بينه وبين المضافِ إليه المجازي.

ثم إنَّ السعدَ في "شرح المفتاح" عند الكلامِ على الآيةِ الكريمة قد قَرَّرَ المجازَ فيها على سبيل الاستعارة(٩٦) – كالذي أخذه ابن عاشور من "المفتاح" – ، ثم قال: (ومنهم مَن يجعل المجازَ في الإضافةِ لأدنى ملابسةٍ مجازًا عقليًّا بناءً على كونِ النسبةِ إلى ما هو له وإلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقلِ دون الوضع)(٩٧).

---

(٩٥) أي: إلى شيءٍ بينه وبينه ملابَسةٌ، وهي التعلُّقُ والارتباطُ بين المسنَدِ والغيرِ الذي أُسنِد إليه. (الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٤٠٢ ، والأنبابي على شرح تحفة الإخوان: ١١)

(٩٦) قال السعد في "شرح المفتاح" في تحقيق قولِه تعالى ﴿ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ : (إضافةُ الماءِ إلى الأرضِ على سبيل المجاز، تشبيهًا لاتصالِ الماء بالأرض باتصال المِلْك بالمالك، بناءً على أنَّ مدلولَ الإضافة في مثله – يعني مِن كلِّ ما كانت الإضافةُ فيه على معنى اللام – : الاختصاصُ المِلْكي، فتكون استعارةً تصريحيةً أصليةً جاريةً في التركيب الإضافيِّ الموضوعِ للاختصاص المِلْكي في مثلِ هذا، وإن اعتُبِر التجوُّزُ في اللام، وبُنِيَ الاتصالُ والاختصاصُ عليها، فالاستعارةُ تبعية). (الرسالة البيانية للصبان: ١٥٢ ، والأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٣)

فيكون تقريرُ المجاز اللغوي محتمِلًا لوجهين: مجازٌ لغوي في التركيب الإضافي، ومجازٌ لغوي في اللام التي أصلُ الإضافةِ على معناها. ويكفي لكون الاستعارةِ تصريحيةً على الثاني كونُ اللامِ في قوةِ المصرَّح به. (انظر: الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٢ و٤١٤ ، وانظر في تقرير الاستعارتين: عليش على بيانية الصبان: ٢٨١)

قال الأنبابي: (ليس المرادُ بالتركيب في كلامِه المركَّبَ كما يُستعمل فيه كثيرًا، بل هو باقٍ على مصدريته مرادٌ به التركُّبُ الذي هو هيئةُ الإضافة، أي: هيئةٌ هي الإضافةُ التي هي الاتصالُ الواقعُ بين الاسمين المضافِ والمضافِ إليه وانضمامُ الأول إلى الثاني، بدليل قولِه "الموضوعِ للاختصاصِ الملكي إلخ"، فإنَّ الموضوعَ لذلك هو الإضافةُ، وأما المركَّبُ الإضافيُّ فهو موضوعٌ لمجموع الذاتين والاختصاصِ الذي بينهما، وبدليلِ قولِه قبلُ "بناءً على أنَّ مدلولَ الإضافةِ في مثله الاختصاصُ المِلْكي"). (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٣)

(٩٧) الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٤

وعليه فإنَّ تفسيرَ اختلافِ كلامِه - رحمه الله – في "شرح المفتاح" : إما على ما ذكره ابن عاشور، وإما على ما ذكره عبد الحكيم السيالكوتي مِن أنه في مبحثِ تحقيقِ لطائفِ الآيةِ المذكورةِ من "شرح المفتاح" : ذكر الوجهين، وهما: كونُ الإضافةِ مجازًا لغويا(٩٨)، وكونُها مجازًا حُكميا، وفي مبحث تعريف المسنَد إليه بالإضافة في "شرح المفتاح" وفي مِنْهُوَاتِه على "المطول" : اختار أحدَهما، وهو كونُها مجازًا حُكميا، قال عبد الحكيم: فلا اختلالَ في كلامِه، فمَن قال: اخْتَلَّ كلامُ الشارح – رحمه الله – في بيان كونِها مجازًا فمُخْتَلٌّ كلامُه(٩٩).

وقال السيد في "شرح المفتاح" : (الهيئةُ التركيبيةُ في الإضافةِ اللاميةِ موضوعةٌ للاختصاصِ الكامل(١٠٠) المصحِّحِ لأنْ يُخبَرَ عن المضاف بأنه للمضافِ إليه(١٠١)، فإذا استُعمِلتْ في أدنى ملابسةٍ كانت مجازًا لغويًّا(١٠٢) لا حكميًّا كما تُوُهِّمَ(١٠٣)، لأنَّ المجازَ في الحكمِ إنما يكون بصَرْفِ

---

(٩٨) وتقدم قريبًا أنَّ المجازَ اللغويَّ محتمل لوجهين، فالمحصَّلُ أنَّ الأقوالَ في التجوُّزِ ثلاثةٌ: عقلي، لغوي في التركيب، لغوي في اللام. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨٠)

(٩٩) الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٤ – ٤١٥ . ولعله يريد بقوله (فلا اختلالَ في كلامِه إلخ) الردَّ على ما سيأتي في كلام العصام، أو على العلامة السمرقندي حيث قال في "حواشي المطول" : كلامُ الشارح في "شرح المفتاح" في بيان أنَّ هذا من قبيل المجاز اللغوي أو الحكمي مضطربٌ جدا، قاله الأنبابي.

(١٠٠) هذا صريحٌ في شمول المِلْكِ والاختصاصِ والاستحقاق. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥)

(١٠١) أي: مملوكٌ له مِلْكًا حقيقيا لا يُزاحم الوهمُ فيه العقلَ أو بمنزلته بحيث يَعُدُّ الوهمُ المضافَ مِلْكًا للمضاف إليه دون غيره. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥)

(١٠٢) لأنها تُقَدَّرُ من جنس اللفظ، لتعلُّقِها به، فتدخل في تعريفِه. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨١)

ويكون هذا جوابًا على اعتراض ياسين بـ(أنَّ أدنى مرتبةِ المجاز اللغويِّ أن يكون لفظًا، والهيئةُ التركيبية ليستْ كذلك). (ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٣)

ثم يَحتمل كلامُ السيد أنَّ مرادَه أنها استعارةٌ أصلية كما وقع في كلام السعد، وأنها استعارةٌ تبعية لكونها في قوة الحرف. (أنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥)

(١٠٣) أراد السيدُ به الردَّ على السعد فيما اختاره واقتصر عليه في مبحث تعريفِ المسنَدِ إليه بالإضافةِ مِنْ أنها مجازٌ حكمي. (أنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥ ، وانظر: ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٣)

النسبةِ عن مَحَلِّها الأصليِّ(١٠٤) إلى محلٍّ آخَرَ(١٠٥) لأجل ملابسةٍ بين المَحَلَّين(١٠٦)، وظاهرٌ أنه لم يُقْصَدْ صَرْفُ نسبةِ "الكوكب" عن شيءٍ(١٠٧) إلى "الخرقاء" بواسطةِ ملابسةٍ بينهما(١٠٨) – يعني في قولِ بعضِ العرب: "كوكب الخرقاء" بإضافة الكوكبِ إلى المرأةِ المسماةِ بـ"الخرقاء"(١٠٩) – بل نُسِب الكوكبُ إليها لِظُهور جِدِّها(١١٠) في تهيئة مَلابِس الشتاء بتفريقِها قُطْنَها في قَرَائِبِها(١١١) ليُغْزَل لها في زمانِ طُلوعِه(١١٢) الذي هو ابتداءُ البَرْد(١١٣)، فجُعلتْ هذه الملابَسةُ بمنزلةِ الاختصاص الكامل، وفيه لُطْفٌ(١١٤))(١١٥).

---

(١٠٤) أي: المنسوبِ إليه الحقيقيِّ. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨١)

(١٠٥) أي: منسوبٍ إليه غيرِ المنسوبِ إليه الحقيقيِّ. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨١)

(١٠٦) مَثَلًا: "هَزَمَ الأميرُ الجند" انصرفتْ فيه نسبةُ "هَزَمَ" عن مَحَلِّها الأصليِّ وهو العسكرُ إلى مَحَلٍّ آخر وهو الأميرُ لمناسبةٍ بين الأميرِ والعسكرِ بأنَّ لهما دخلا في الهزم. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨٢)

(١٠٧) أي: مَحَلٍّ حقيقيٍّ لها. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١٠٨) أي: الشيءِ الحقيقِ بنسبةِ الكوكبِ إليه والخرقاءِ. (عليش على بيانية الصبان: ٢٨٢)

(١٠٩) الخرقاءُ هي المرأةُ التي في عَقْلِها هَوَجٌ وبها حماقة، كانتْ تضيع وقتَها طولَ الصيف، فإذا طلع سهيلٌ، وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد، تنبهتْ، وفَرَّقَتِ القُطْنَ في القرائبِ استعدادًا للشتاء، فأضيفَ الكوكبُ إليها بهذه الملابسةِ البعيدة اللطيفة. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٠) أي: اجتهادِها ونشاطِها. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١١) القرائبُ جمع قريبة، يعني أقاربَها وعشائرَها. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٢) أي: ظهورِ هذا الكوكب على دائرةِ الأفق. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٣) فقد لابستْ فِعْلًا هو الغزلُ، في زمنٍ مُلابِسٍ للكوكب. (ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٢)

(١١٤) وجهُ الملابسةِ اللطيفة: أنَّ حقيقةَ الإضافةِ اللامية: الاختصاصُ الكامل الذي يصح معه الإخبارُ بأن المضافَ للمضاف إليه، فالإضافةُ لأدنى ملابسةٍ تكون مجازًا مُشْعِرًا بجَعْلِ تلك الملابسةِ بمنزلة الملابسةِ الكاملة الإضافية، أفاده السعد في "شرح المفتاح". (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٥) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٣ ، والرسالة البيانية للصبان: ١٥٢ ، والأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦

قال الصبان: (قال بعضُهم(١١٦): لأنَّ الذوقَ(١١٧) يَقضِي بأنْ ليس المقصودُ مِن أمثالِه تشبيهَ المحلِّ المجازيِّ بالمحل الحقيقيِّ ثم نَقْلَ الإضافةِ من الثاني إلى الأول(١١٨)، إذ لا لطافةَ في ذلك، بل بأنَّ المقصودَ نسبةُ الكوكبِ إليها مطلقًا(١١٩)، انتهى)(١٢٠).

قال العصام في "الأطول" : (رَدَّ السيدُ السندُ كونَه مجازًا حكميًّا بأنه ليس فيه نقلُ الإضافةِ من محلٍّ إلى محلٍّ لملابسةٍ بينهما، بل هو استعارةُ الهيئةِ الإضافية من الملابسةِ الكاملةِ لأدنى ملابسةٍ لِمُضاهاتِها إياها، وفيه أنَّ تَحَقُّقَ حقيقةِ المجاز الحكميِّ أو ظهورَها غيرُ لازم، فيجوز أن تكون الإضافةُ منقولةً عن محلٍّ وهميٍّ أو محلٍّ تَحتاج معرفتُه إلى تأمُّل)(١٢١).

ووقع مثلُ هذا الجوابِ لياسين في "حواشي الفاكهي" حيث قال: (إنَّ لزومَ صَرْفِ النسبةِ عن مَحَلِّها الأصليِّ إلى محلٍّ آخَرَ إنما هو مذهبُ غيرِ الشيخ(١٢٢)، والحقُّ مذهبُه(١٢٣)، كما اعترَف به السيدُ في موضعه)(١٢٤).

---

(١١٦) أي: معلِّلًا قولَ السيدِ: (وظاهرٌ أنه لم يقصد إلخ). (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٧) الذوق: قوةٌ إدراكيةٌ لها اختصاصٌ بإدراكِ لطائفِ الكلام ووجوهِ محَاسنِه الخفية، ذكره السعد التفتازاني. (السجاعي على شرح قطر الندى: ٢٠٠ ، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٨٣٤ ، والكليات: ٤٦٢)

وقال ابن عاشور: (الذوق: كيفيةٌ للنفس بها تُدرِك الخواصَّ والمزايَا التي للكلامِ البليغ). (التحرير والتنوير: ١/ ٢١)

(١١٨) أي: كما هو شأنُ المجاز العقلي، فالعلاقةُ فيه هي المشابهةُ بين المسنَد إليهِ الحقيقيِّ والمسند إليه المجازيِّ، أي: في الملابسة - أي: تعلُّقِ الفعلِ بكلٍّ منهما وإنْ كانتْ جهةُ التعلُّق مختلفةً - لأجل صحةِ إسنادِه إلى ذلك المجازي، وأما العلاقةُ في الاستعارة فهي المشابهةُ بين المعنى المجازيِّ والمعنى الحقيقيِّ لأجل صحة نَقْلِ اللفظِ من الحقيقيِّ للمجازي. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١١٩) أي: عما ذكر من التشبيهِ والنقل. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١٢٠) الرسالة البيانية للصبان: ١٥٢

(١٢١) الأطول: ١/ ٣٢٩ ، والأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥

(١٢٢) مذهبُ الشيخِ عبد القاهر: أنه لا يجب أن يكون للمسنَد في المجازِ العقليِّ ما هو له لو أُسنِد إليه لكان حقيقةً، ومختارُ السَّكَّاكِي: أنه لا بد أن يكون له ما هو له. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥)

قال الشيخ محمد الأنبابي على كلام العصام: (قولُه (بأنه ليس فيه نقلُ الإضافة إلخ) فيه أنَّ هذا ليس مَطْمَحَ نظرِ السيدِ في الرد على السعد، بل مطمحُ نظرِه: أنه لم يُقصَد صرفُ النسبةِ من محلٍّ حقيقي، لعدم اللطافةِ في ذلك، ولا نظرَ لكونِ المحلِّ الحقيقيِّ موجودًا أو لا، لأنَّ مذهبَ الشيخ عبدِ القاهر أنَّ المجازَ العقليَّ لا يَلزم أن يكون له حقيقةٌ موجودةٌ في الاستعمال، كما في "أَقْدَمَنِي بلدَك حقٌّ لي عليك"، وهو لا يَخفَى على السيدِ السند، فلا اتجاهَ لقوله (وفيه أنَّ تَحَقُّقَ إلخ). والمتجِهُ أن يقال: إنَّ قولَ السيد: (وظاهرٌ إلخ) فيه أنَّ عدمَ القصدِ في أمثالِ ذلك لا يدل على عدم القصدِ في غيره، إذ لا مانِعَ من أنْ تكونَ الملابسةُ التي استدْعتِ الإضافةَ هي مشابَهَةَ المضافِ إليه للمحل الأصلي)(١٢٥).

هذا، وقال الشيخ محمد الأنبابي في تقريره على حواشي شرح ابن عقيل للسجاعي: (اعلم أنَّ **الإضافةَ لأدنى مُلابَسةٍ** هي على ما يُفهم مِن كلامهم: الإضافةُ التي ليستْ على معنى اللامِ حقيقةً، بأنْ كانتْ على معنى اللامِ مجازًا وإنْ صح كونُها على معنى "في" أو "مِن" حقيقةً، ومعنى اللامِ الحقيقيُّ: هو الاختصاصُ الكامل المصَحِّحُ لأنْ يُخْبَرَ عن المضافِ بأنه للمضافِ إليه – أي: مملوكٌ له

---

(١٢٣) وهو أنَّ المجازَ العقلي قد لا يكون له حقيقةٌ عقلية، لعدم الفاعلِ كما في "أَقْدَمَنِي بلدَك حقٌّ لي عليك"، أي: قَدِمْتُ بلدَك لِحَقٍّ لي عليك، فإنه لا حقيقةَ لهذا المجاز، لعدمِ الفاعل للإقدام، لأنه موهومٌ، لكنْ له محلٌّ مِن جهة العقل، وهو القدومُ للحق، وتوضيحُه: أنك إذا قَدِمْتَ إلى بلدِ مُخاطَبك لأجل حَقٍّ لك عليه، ثم قلتَ: "أقدمني بلدَك حقٌّ لي عليك"، فقد صدر عنك فِعْلٌ، هو القدومُ، لأجل داعٍ، هو الحقُّ، لكنك بَنَيْتَ من القدومِ بابَ الأفعالِ وأسندته إلى الحق، فإذا نظرتَ إلى مناسبةِ الحق للمُقْدِم على تقديرِ وجودِه هناك في ملابسة الفعل، وجعلتَ المقصودَ من الكلام هو الإسناد وتشبيهَ الحق بالمُقْدِم مصحِّحا له، كان إسناد الإقدامِ إلى الحق مجازا عقليا، وليس هناك فاعلٌ حقيقي لو أُسنِد إليه لكان حقيقةً. هذا وإن كان هذا المثال محتملا للمجاز اللغوي، بأن يراد بالإقدام الحملُ على القدوم على سبيل الاستعارة التصريحية، والإسنادُ حقيقةٌ، أو بأن يُشَبَّهَ الحقُّ بمُقْدِم مُتوهَّمٍ بقرينةِ نسبة الإقدام إليه، فيكون المقصودُ من الكلام هو التشبيه لتلك القرينة على سبيل الاستعارة بالكناية، كما هو موضَّحٌ في مبحث المجاز العقلي. (حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٤)

(١٢٤) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٣

(١٢٥) الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٥

مِلْكًا حقيقيًّا لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ - ، أو بمنزلتِه، بحيث يَعُدُّ الوهمُ المضافَ مِلْكًا للمضافِ إليه دون غيرِه.

فالاختصاصُ الكامل: هو المِلْكُ الحقيقيُّ الذي لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ وما هو بمنزلته، كما صَرَّح به العصامُ في "الأطول" رادًّا على مَن اقتضَى كلامُه – كالسعدِ في "شرح المفتاح" – أنه مقصورٌ على المِلْكِ الحقيقي.

فالإضافةُ في نحو: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ و"ضَرْبِ اليوم" عند إرادةِ معنى اللام= لأدنى مُلابَسةٍ على كلٍّ من القولين، ويصح أن تكونَ على معنى "في" حقيقةً.

والإضافةُ في نحو: "خاتم فضة" عند إرادةِ معنى اللام= لأدنى ملابسةٍ على كلٍّ منهما، ويصح أن تكون على معنى "مِن" حقيقة.

والإضافةُ في نحو: "اسمِ الله" عند إرادة اللفظ، ونحوِ: "شجرِ الأراك" = لأدنى ملابسةٍ على كلٍّ منهما، ولا يَصح أنْ تكون على معنى حرفٍ حقيقةً.

والإضافة في "جُلِّ الفرس" و"حصيرِ المسجد" = لأدنى ملابسةٍ على القول الثاني دون الأول، ولا يصح أن تكون على معنَى حرفٍ حقيقةً.

وكونُ الإضافةِ التي لأدنى ملابسةٍ مجازًا صرح به عبد الغفور في "حواشي الجامي"(١٢٦)، فقولُ المصنِّفِ (يعني ابنَ مالك في الألفية) : (واللامَ خُذا لما سوى ذَيِنِكَ)(١٢٧) أعمُّ من أن تكون

---

(١٢٦) أي: في حواشي شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، وكذا محرم أفندي في شرح هذا الشرح، والسعد والسيد كما علمت. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٧)

(١٢٧) أي: قَدِّرِ اللامَ فيما سوى ذينِك القسمين، وهما: الإضافةُ المقدَّرة بـ"من"، والمقدرة بـ"في". (انظر: المكودي: ١٥٨ - ١٥٩)

الإضافةُ عند أخذِها حقيقةً أو مجازا(١٢٨)، والمرادُ باللامِ: معناها أعمُّ من أن يكون معنًى حقيقيًّا لها أو غيرَ حقيقي(١٢٩).

ثم إنَّ كلَّ إضافةٍ ليستْ على معنى اللامِ وجُعلتْ على معناها مجازًا: فإنْ كانتْ على معنى "في" أو "مِن" حقيقةً، فهي مجازٌ عقليٌّ في الإسنادِ الإضافيِّ باتفاقٍ من السعد والسيد(١٣٠)، وإن لم تكنْ على معنى حرفٍ حقيقةً(١٣١)، اختُلِف فيها، فقال السعد: مجازٌ عقلي، وقال السيد: يتعين المجازُ اللغوي، والظاهرُ أنَّ السعدَ يُجوِّز فيها المجازَ اللغويَّ أيضا، إذ لا مانِعَ منه، بل في كلامِ العصامِ ما يُفِيد ذلك)(١٣٢).

[٢] – [الإضافة البيانية]

<u>الثاني</u> (مِن أنواع الإضافة المعنوية) : أن تكون على معنى "مِن" التي لبيان الجنس(١٣٣)، وتسمى: **"البيانيةَ"** و**"الجنسيةَ"**(١٣٤)، وهي لبيانِ المرادِ بأمرٍ مُبْهَم، و**علامتُها:** أنْ يَصِحَّ وضعُ

---

(١٢٨) ولا يُشكل على ما مر المقتضِي أنَّ الإضافةَ التي على معنى "مِن" أو "في" يصح أن تكون على معنى اللامِ قولُ ابنِ مالك: (وانْوِ "مِن" أو "في" إذا لم يَصْلُحْ إلا ذاك)، لأنَّ المرادَ كما في حواشي الصبان على شرح الأشموني: إذا لم يَصْلُحْ بحسب القصدِ إلا ذلك، وقولُه (لما سوى ذينك) بأنْ لم يُرَدْ فيه ما ذكر وإنْ صَلَح له في ذاته. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٧ ، وانظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، والسجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨١)

(١٢٩) ولهذا قال الخبيصي شارح "الكافية" عند قول صاحبِها (وهي إما بمعنى اللامِ فيما عدا جنسَ المضافِ وظَرْفَه) : (وهو ما كان بمعنى المِلْكِ أو الاختصاص: حقيقةً أو تَوَسُّعًا). (الموشح على كافية ابن الحاجب: ١/ ٤٣٢)

(١٣٠) وجَوَّزَ السعدُ أنها مجازٌ لغويٌّ بجَعْلِها استعارةً أصليةً في التركيبِ الإضافي، أي: في هيئةِ الإضافة، أو تبعيةً في اللام، والظاهرُ أنَّ السيدَ يوافقه على ذلك. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦)

(١٣١) كـ"كوكب الخرقاء".

(١٣٢) تقرير الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٢ – ٥٨٣ ، وانظر معه: حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٦ – ٤١٧

(١٣٣) وقع للرَّمْلِي في "النهاية" : أنَّ الإضافةَ البيانيةَ على تقدير "مِن" البيانيةِ أو التبعيضيةِ أو الابتدائية. اهـ ، فكتب عليه المحشي الرشيدي: الراجحُ المشهور: أنَّ الإضافةَ البيانيةَ هي التي تكون على معنى "مِن" المُبَيِّنَةِ للجنسِ لا

الموصولِ موضعَها، كقولِه تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، فإنك إذا قلتَ: "فاجتنبوا الرجسَ الذي هو الوثنُ"، استقام المعنى، أو يَصِحَّ جعلُ المجرورِ بها خَبَرًا لأمرٍ مُبْهَمٍ قبلَه، فإنه يصح في المثالِ المذكور: "الرجسُ هو الأوثان"(١٣٥)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾ ، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء(١٣٦)، قال ابن هشام: (وكثيرًا ما تقع بعد "ما" و"مهما"، وهما بها أَوْلَى، لإفراطِ إبهامِهما، نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ، وهي ومخفوضُها في ذلك في مَوضِعِ نصبٍ على الحال، ومِن وقوعِها بعد غيرِهما: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ - والشاهدُ في غير الأولى، فإنَّ تلك للابتداء، وقيل: زائدةٌ - ، ونحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾) (١٣٧).

ويُستفاد من هذه الإضافةِ ما يُستفاد مِن ذكر "مِن" مع المضافِ إليه، بأن يكون المضافُ إليه اسمًا للجنسِ الذي منه المضافُ(١٣٨)، فهي لبيان جنسِ المضاف، ويُوجد مِن كلام الأشموني أنَّ بيانَها مشوبٌ بتبعيض، قال الصبان: (وهو صحيح)(١٣٩).

مطلقا، فهي قسمٌ برأسها، فلعل ما ذكره طريقةٌ، أو أنَّ مرادَه حكايةُ أقوالٍ في المسألة. اهـ. (نهاية المحتاج للرملي: ١/ ٤٠ ، وانظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج: ١/ ٣٢)

(١٣٤) شرح المقدمة الأزهرية: ١٨٠

(١٣٥) ولذلك صَحَّ أيضًا في الإضافة التي على معناها إطلاقُ الثاني على الأول، لأنَّ الثاني مُبَيِّنٌ للأول، وإطلاقُ المبيِّن على المبيَّن جائز. (انظر: شرح الإظهار لابن القصاب: ١٦٧)

(١٣٦) شرح العوامل لخالد الأزهري: ١٠٢ ، والفرح الكامل على شرح الجامي للعوامل: ١٢ ، وانظر: تفصيل الجرجاني للشيخاني: ١٣٢ – ١٣٣

(١٣٧) مغني اللبيب: ٤٢٠

(١٣٨) الحلبي على شرح الأزهرية: ٢/ ٧٩٥ – ٧٩٦ ، وشرح الألفية للمكودي: ١٥٨

(١٣٩) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٧

والمرادُ أنَّ الإضافةَ على ملاحظةِ المعنى المذكورِ لا أنَّ لفظَ الحرفِ مقدَّرٌ، إذ قد لا يَصْلُحُ الكلامُ لتقديرِه(١٤٠).

ومن هذه الإضافةِ: إضافةُ "ثِيَابُ سُنْدُس" مِن قوله تعالى: ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ الآية، قال ابن عاشور: (إضافةُ "ثياب" إلى "سندس" بيانيةٌ، مثل: "خاتمِ ذهب"، و"ثوبِ خَزٍّ"، أي: منه)(١٤١).

ومنها: إضافةُ ﴿ كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ في قراءةِ نافعٍ وابنِ عامر، قال الزمخشري: (وهذه الإضافةُ مُبَيِّنَةٌ، كأنه قيل: أو كفارةٌ مِن طعامِ مساكين، كقولك: "خاتمُ فضةٍ"، بمعنى خاتم من فضةٍ)(١٤٢)، فالإضافةُ (لتبيين نوعِ الكفارة)(١٤٣).

قال الشهاب الخفاجي: (فالكفارةُ بمعنى المكفَّرِ به، وهي عامةٌ تشمَل الطعامَ وغيره، وكذا الطعامُ يكون كفارةً وغيرها، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، كـ"خاتم حديد"، وما قيل: إنَّ الطعامَ ليس جنسًا للكفارة، فالإضافةُ لأدنى ملابسةٍ لا بيانيةٌ، ليس بشيءٍ يُعْتَدُّ به)(١٤٤).

ومنها أيضا: إضافةُ "كُفَّارُكُمْ" مِن قوله تعالى: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ ﴾ الآية، قال ابن عاشور: (ضميرُ "كفاركم" لأهل مكة، وهم أنفسُهم الكفار، فإضافةُ لفظِ "كفار" إلى ضميرِهم: إضافةٌ بيانية، لأنَّ المضافَ صنفٌ مِن جنسِ مَن أضيفَ هو إليه، فهو على تقديرِ "من" البيانية، والمعنى: الكفارُ منكم خيرٌ من الكفار السالفين، أي: أأنتم الكفارُ خيرٌ من أولئك الكفار)(١٤٥).

---

(١٤٠) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٧ ، وانظر: النحو الوافي: ٣/ ١٧

(١٤١) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٩٨

(١٤٢) الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٤٩٠ – ٤٩١ ، وانظر: تفسير البيضاوي: ٢/ ١٤٤ ، والتحرير والتنوير: ٧/ ٤٩

(١٤٣) تفسير أبي السعود: ٣/ ٨١

(١٤٤) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢٨٣

(١٤٥) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٢١٠

[ضابط الإضافة البيانية]

قال ابن هشام في "شرح شُذور الذهب" : (والمُقَدَّرَةُ بـ"مِن" ضابطُها: أنْ يكون المضافُ إليه كُلًّا للمضافِ، وصالحًا للإخبار به عنه، نحو قولِك: "هذا خاتمُ حديدٍ"، ألا ترى أنَّ الحديدَ كلٌّ، والخاتمَ جزءٌ منه، وأنه يجوز أنْ يقال: "الخاتمُ حديدٌ"، فيُخْبَرَ بالحديدِ عن الخاتم)(١٤٦).

فإنِ انتفَى الشرطُ الأول، نحو: "يدِ زيدٍ"، فإنَّ زيدًا وإنْ كان كُلًّا لليد، لكنْ لا يَصِح أنْ يُخبَرَ بزيدٍ عنها، فلا يقال: "هذه اليدُ زيدٌ"، فإضافتُها مِن إضافة الجزءِ إلى كلِّه، وهي على معنى اللام.

أو الشرطُ الثاني، نحو: "يومِ الخميس"، فإنه وإنْ صَحَّ الإخبارُ بالخميس عن اليوم، فيقال: "هذا اليومُ الخميسُ"(١٤٧)، لكنَّ الخميسَ ليس كُلًّا لليوم، فإضافتُه مِن إضافةِ المسمَّى إلى الاسم، وهي على معنى اللام أيضا.

أو الشرطان معًا، نحو: "ثوبِ زيدٍ وغلامِه"، و"حصيرِ المسجدِ وقِنْدِيلِه"، فإنَّ المضافَ إليه ليس كُلًّا للمضافِ ولا صالحًا للإخبار به عنه، فالإضافةُ على معنى لامِ المِلْك، كما في الأَوَّلَيْن، أو الاختصاصِ كما في الأخيرين(١٤٨).

يبقَى أنَّ اشتراطَ كونِ الأولِ جزءَ الثاني لا يَتجه مع الشرط الثاني إلا بضربٍ من التكلُّفِ والتأويلِ للصورِ الجزئية، لأنَّ الشرطَ الثانيَ صلاحيةُ الثاني لوقوعِه خبرًا عن الأول، والكلُّ لا يصلح للإخبار به عن الجزءِ كما لا يخفى، ولذلك ترى في علم آداب البحث والمناظرة ضبطَ تقسيمِ الكل إلى

---

(١٤٦) شرح شذور الذهب: ٤٣٥ ، ومثله في "شرح القطر". انظر: شرح قطر الندى مع السجاعي: ٤٨٣ ، وكذا في شرح اللمحة البدرية: ٢/ ٢٦٩ – ٢٧٠

(١٤٧) لاحِظْ أنَّ الإخبارَ بالخميسِ في المثالِ لم يَقَعْ عن مطلق اليوم بل عن مخصوصٍ منه مشارٍ إليه بهذا، وذلك لأنه ليس المرادُ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضافِ بعمومه، بل باعتبار بعضِ ماصَدَقٍ مخصوصٍ، ألا ترى أنَّ الحديدَ لا يَصلُح للإخبار به عن مطلق الخاتم، بل عن مخصوصٍ من أفراده، وكذلك في "يوم الخميس"، فلا يقال: كيف يصلح الخاصُّ للإخبار به عن العام. (انظر: الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٩ – ٥٩٠)

(١٤٨) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٧ ، والسجاعي على شرح القطر: ٤٨٣ – ٤٨٤ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٥ – ٦٧٦

أجزائِه بما لا يَصِحُّ فيه حملُ المَقْسِم على القسم، وإنما يصح حملُه على الأقسامِ والأجزاء مجتمعةً، فإذا قسَّمتَ الشجرةَ إلى جذعٍ وأغصانٍ تقسيمَ كلٍّ إلى أجزائه، تعذر عليك حملُ الشجرة على الجذعِ بأن تقول: الجذعُ شجرة، وإنما يصح الحملُ عند جمعِ الأجزاء ثم الإخبارِ بالمَقْسِمِ عنها جميعًا، فتقول: الجذع والأغصان شجرة، بخلاف قسمةِ الكليِّ إلى جزئياتِه، فيجوز فيها ذلك، أعني حملَ المقسم على كل قسمٍ على حِدَة، كتقسيمِ الكلمةِ إلى اسمٍ وفعل وحرف، فيصح منك أن تقول: الاسم كلمة.

وما يصح فيه حملُ الثاني على الأولِ فإنما يَصح لا باعتبارِ كون الثاني كلًّا للأول، بل باعتبار كون الثاني اسمَ جنسٍ إفراديٍّ يَصْدُق على القليل والكثير منه، كالتراب والخَلِّ والماء والعسل والزيت والحديد والذهب والساج والصوف، فصحةُ قولِنا: "الخاتم حديد" بالالتفاتِ إلى الأمر الثاني لا الأول، وإلا فالكلُّ من حيث هو كلٌّ لا يُحمل على الجزء، ولهذا قال أبو البقاء الكفوي في "الكليات" : (وإضافةُ الجزءِ إلى الكل في جميعِ المواضعِ بمعنى اللام)(١٤٩).

فإن قلت: يلزم على هذا صحةُ كونِ "خاتمِ حديدٍ" إضافةً لاميةً إنْ قُدِّرَ الالتفاتُ إلى الأمر الأول، قلت: قد تقدم (أنه لا مانعَ مِن جواز كونِ الإضافةِ على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين)(١٥٠)، فلا تغفل.

فأَحْسَنُ مما تقدم في ضبطِ الإضافةِ البيانيةِ الاقتصارُ على كون المضافِ إليه جنسًا للمضاف، كما صَنَعَ ابنُ الحاجب، فهي إضافةُ الشيءِ إلى جنسِه، ويكون في ذلك الوفاءُ بالمقصودِ من الشرطين، وهو أن لا تكون إضافةُ مِثْلِ "يدِ زيدٍ" و"يومِ الخميس" من هذا الضربِ من الإضافة.

وذلك أنَّ المرادَ بكون المضافِ إليه جنسَ المضافِ – كما قال الرضيُّ – : (أنْ يَصِحَّ إطلاقُه على المضافِ ويَصِحَّ على غيرِه أيضا، فيكون نحوُ: "بعضِ القوم، ونصفِ القوم، وثلثِهم" بمعنى اللام، لأنك تريد بالقوم: الكلَّ، والكلُّ لا يُطلق على بعضِه، وكذا: "يد زيد، ووجهه" بمعنى اللام، وإنْ كان يقال: بعضٌ منه، ونصفٌ منه، ويدٌ منه، لأنَّ "مِن" التي تتضمنها الإضافةُ هي التبيينيةُ، كما في

---

(١٤٩) الكليات: ١٣٣

(١٥٠) ياسين على التصريح: ٢/ ٢٥

"خاتم حديد"، و"أربعةِ دراهم"، وشرطُ "من" المُبيِّنةِ: أنْ يَصِحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المبيَّن، كما في قولِه تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، وأما قولُك: "ثلاثةُ دراهم" و"راقودُ خَلٍّ" فإنما كَنَيْتَ فيه بالمقدار عن المقدَّر، كما يجيء في باب العدد، فالثلاثةُ هي الدراهمُ، والراقودُ هو الخل، ومِن ثَمَّ تقول: "دراهمُ ثلاثة" و"خلٌّ راقود" و"ثوبٌ ذراعان"، وإن كان المقدارُ في الأصلِ غيرَ المقدَّرِ به.

وبقولنا: "يصح إطلاقُه على غير المضافِ أيضا" خرج نحوُ: "جميعِ القوم" و"عينِ زيدٍ" و"طُور سَيناء" و"يومِ الأحد"، فجميعُها إذن بمعنى اللام، وكذا: "سعيدُ كُرْزٍ" و"مسجدُ الجامع" على ما يجيء من التأويل، لأنَّ الثانيَ – أعني الجامعَ – غَلَبَ وتَخَصَّصَ، حتى إذا أُطلِقَ لم يَتناوَلْ إلا الأولَ، فالجامعُ في العُرْفِ هو المسجدُ لا غير)(١٥١).

[ما يجوز في المضافِ إليه في الإضافةِ البيانية عَدَا جَرِّه بالمضاف]

واعلم أنه يجوز في الإضافةِ التي على معنى "مِن" نصبُ المضافِ إليه، فتقول: "هذا خاتمٌ حديدًا"، على **التمييزِ**(١٥٢)، وقيل: على **الحالِ**(١٥٣).

قال المُبَرَّدُ وابنُ مالك: كونُ نصبِه على التمييزِ أرجحُ مِن كونِه على الحاليَّة، لجمودِ هذا المنصوبِ، ولزومِه، وتنكيرِ صاحبه، والغالبُ على الحال: الاشتقاقُ، والانتقالُ، وتعريفُ صاحبِها،

---

(١٥١) الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٦ – ٢٠٧

(١٥٢) والتمييز – كما قال ابن مالك – :

اسْمٌ بمعنَى "مِنْ" مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بما قَدْ فَسَّرَهْ

قال ابن هشام: (التمييزُ: كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى "مِنْ" لبيانِ ما قبلَه مِن اسمٍ مُبْهَمِ الحقيقةِ أو إجمالٍ في نسبةِ العامل إلى فاعلِه أو مفعولِه... وقد اشتمل قولُ الناظِم: "اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبينٌ نكره" على معنى الحدِّ الذي ذكرنا، إلا أنه لم يُقَسِّم المبيِّنَ باعتبار المبيَّن، ولا يلزمه ذلك، وقد بيَّنَّا قسمَيْه. وهذا الحدُّ مِن كلام ابنِه. ثم اعلم أنَّ المبيَّن –على ما فُهِم من الحدِّ– : إما مفردٌ أو نسبة، والمفردُ: إما مقدارٌ أو غيرُه، والنسبةُ: إما لفاعلٍ أو مفعول، فهذه أربعةُ أقسام). (حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/ ٦٠٢ – ٦٠٣)

(١٥٣) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٢٩ ، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٥٨٦

وقال سيبويهِ وأتباعُه: تَتَعَيَّنُ الحالِيَّةُ، لأنه ليس بعد مقدارٍ ولا شِبْهِه(١٥٤)، واستظهر ابنُ هشامٍ رُجْحَانِيَّتَها فقط(١٥٥).

قال الشيخ خالد الأزهري: (ويَنبني عليهما الخلافُ في **الإتْباع**، فمَن خَرَّجَ النصبَ على التمييز، قال: إنَّ التابعَ عطفُ بيان(١٥٦)، ومَن خَرَّجَه على الحال، قال: إنه نعتٌ، والأولُ أولى، لأنه جامدٌ جمودًا محضًا، فلا يَحْسُنُ كونُه حالًا ولا نعتًا)(١٥٧).

قال الشيخ ياسين الحمصي: (والإتباعُ أقلُّ الأوجُه)(١٥٨).

ثم (إنَّ جَرَّهُ أكثرُ، كما صرح به الرضيُّ وغيرُه، لأنَّ في جَرِّهِ تخفيفًا بحذف التنوينِ مع عدم تَوَهُّمِ خلافِ المقصود)(١٥٩)، وذلك أنَّ التمييزَ الذي يُتوهم عند جَرِّهِ مضافًا إليه خلافُ المقصودِ يكون

---

(١٥٤) مما أجرته العرب مجراه في الافتقار إلى مميز مِن كلِّ مجملِ الحقيقةِ مرفوعٍ إجمالُه بما بعده. (انظر: الأشموني مع الصبان: ٢/ ٢٩٢)

(١٥٥) الصبان على الأشموني: ٢/ ٢٩٢

(١٥٦) قيل: أو بدل. ولعل عطف البيان أولى، لأن البدل هو المقصود بالذات بالحكم، ولذلك كان المبدل منه في نية الطرح، وما هنا ليس كذلك، بل جيء به للبيان ورفع الإبهام، فعطف البيان أولى به.

(١٥٧) التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٠ . وقد يُناقَش بناءُ النعت على الحالية، بأنه غيرُ لازم، إذ يُغتفر في الحال ما لا يُغتفر في النعت، قال ابن مالك: (مِن مسوغاتِ جعلِ صاحِب الحالِ نكرةً تَوَقِّي الوصفِ بما لا يصلح للوصفية، كقولهم: "هذا خاتمٌ حديدا"، و"عندي راقودٌ خلًّا". ظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّ المنصوبَ في هذين المثالين وأشباههما منصوبٌ على الحال، وأنَّ الذي سَوَّغ ذلك مع تنكيرِ ما قبلَه التخلُّصُ من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غيرَ مُؤَوَّلٍ بمشتق، وقد تقدم أنَّ ذلك يُغتفر في الحال، لأنه بالأخبارِ أشبَهُ منه بالنعوت. والمشهورُ في غير كلام سيبويه نصبُ ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز). (شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٤) ولعله لهذا أعرض الصبان عن احتمال النعت فقال: (واعلم أنه يصح في الإضافة التي على معنى "مِن" إتْباعُ المضافِ إليه للمضافِ بدلًا أو عطفَ بيان، ونصْبُه على الحال أو التمييز). (الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨)

(١٥٨) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، وانظر في معناه: معاني النحو: ٢/ ٣٢٤ – ٣٢٦

(١٥٩) الصبان على الأشموني: ٢/ ٢٩٣ ، وانظر: ياسين على التصريح: ١/ ٣٩٦ – ٣٩٧

النصبُ فيه أولى، كـ"ذَنوبٍ ماءً" و"حُبٍّ عَسَلًا"(١٦٠)، فإنَّ النصبَ يدل على أنَّ المتكلِّمَ أراد أنَّ عنده ما يَملأ الوعاءَ المذكورَ مِن الجنسِ المذكور، وأما الجرُّ فيَحتمل أنْ يكون مرادُه ذلك، وأن يكون مرادُه بيانَ أنَّ عندَه الوعاءَ الصالحَ لذلك(١٦١).

ثم ما ذُكِر مِن كون جَرِّ التمييزِ في مثل "خاتمِ حديدٍ" لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ يَقتضي عدمَ الفرق بين الجَرِّ والنَّصْبِ مِن جهة المعنى، وهو ما يراه الرضي، فقد قال: (ويَدخُل في التمييزِ المضافُ إليه في نحوِ: "خاتمِ فضةٍ" كما يَدخل فيه إذا انتصب، لأنَّ معنى النصبِ والجرِّ سواء)(١٦٢).

قال صاحب "معاني النحو" : (والحقُّ أنَّ المعنى مختلِفٌ أيضا من وجوهٍ عدة، وليس كما قال الرضي. ومِن هذه الأوجُه: أنَّ النصبَ يكون إيضاحًا بعد الإبهام، وهو أوقعُ في النفس، وإيضاحُ ذلك: أنك تقول: "عندي خاتمٌ ذهبًا" بالنصب، و"عندي خاتمُ ذهبٍ" بالإضافة، فبالنصبِ يكون الكلامُ قد تَمَّ بكلمةِ "خاتمٌ" المُنَوَّنَةِ(١٦٣)، ثم جئتَ بعدها بما يُفَسِّر الخاتم، فكأنك أَخبرتَ بخبرين: الأول "عندي خاتمٌ"، حتى إذا انصرف الذهنُ عن الكلام، وظَنَّ المخاطَبُ أنه تَمَّ، قلتَ: "ذهبًا"، بخلافِ قولِك: "عندي خاتمُ ذهبٍ"، فإنَّ الكلامَ جَعَلْتَه سَرْدًا واحدًا، فلم يَتِمَّ بكلمةِ "خاتمُ"، بل إنَّ السامع يَنتظر بقيةَ الكلام، فالتمييزُ في الأُولى منتصبٌ بعد تمامِ الكلام، وهذا يكون إذا أردت إبهامَ الأمرِ على السامِع أوَّلًا، ثم إيضاحَه فيما بعدُ، إذا رأيتَ أنَّ المقامَ يَستدعي ذلك، كأنْ يكون الخاتم من نوعٍ ثمين، أو من مَعْدِنٍ نادرٍ يَستدعي الإبهام، أو هو عند شخصٍ غيرِ متوقَّعٍ أنْ

---

(١٦٠) الحُبُّ بالضم: الجَرَّةُ، صغيرةً كانت أو كبيرة، أو هي الضخمة منها، أو الحُبُّ: الخابية، وقال ابن دريد: هو الذي يُجعل فيه الماء، فلم يُنَوِّعْهُ، وهو فارسيٌّ معرب، قال: وقال أبو حاتم: أصلُه: حُنْب، فعُرِّب. (تاج العروس: ٢/ ٢٢٤)

(١٦١) الأشموني مع الصبان: ٢/ ٢٩٣ ، وانظر: معاني النحو: ٢/ ٣٢٠ – ٣٢٤ . وعلى الثاني تكون الإضافةُ لامية لا بيانية.

(١٦٢) الرضي على الكافية: ٢/ ٥٤

(١٦٣) والتنوينُ دليلُ تمامِ ما هو فيه، لأنه إنما وُضِع للانفصال والانقطاع، كما تقدم عند تعريف الإضافة.

يكون عنده هذا الخاتم، أو لغير ذلك مِن المَلاحِظِ، فتُبهم الأمرَ عليه، ثم تُوضح له، وهذا المعنى غيرُ موجودٍ في الإضافة.

جاء في "شرح الرَّضِيِّ على الكافية" : "وقيل: إنَّ الأصلَ في التمييزِ أن يكون موصوفًا بما انتَصَب عنه، سواء كان عن مفردٍ أو عن نسبةٍ، وكان الأصلُ: "عندي خَلٌّ راقودٌ" و"رجلٌ مثلُه" و"سَمْنٌ مَنَوَانِ"، وكذا كان الأصلُ في "طابَ زيدٌ نفسًا" : "لزيدٍ نفسٌ طابَتْ"، وإنما خُولِف بها لغَرَضِ الإبهام أوَّلًا، ليكون أوقعَ في النفس، لأنه تَتَشوقُ النفسُ إلى معرفةِ ما أُبهِم عليها، وأيضا إذا فَسَّرْتَه بعد الإبهامِ فقد ذَكَرْتَه إجمالًا وتفصيلًا، وتقديمُه مما يُخِلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمُه يَتضمن إبطالَ الغَرَضِ مِن جعله تمييزًا لم يَستقِمْ"(١٦٤).

وجاء في "حاشية الصبان" : "وإنما عُدِل عن هذا الأصلِ ليكونَ فيه إجمالٌ ثم تفصيل، فيكونَ أوقعَ في النفس، لأنَّ الآتِيَ بعد الطلب أَعَزُّ من المُنْساقِ بلا طلب"(١٦٥).

وقد يَختلف المعنى بين النصبِ والجر مِن وجهٍ آخر، وذلك نحوُ أنْ تقول: "هذا مِقَصُّ حديدٍ" و"هذا مِقَصٌّ حديدًا"، فقولُك: "هذا مقصُّ حديدٍ" بالإضافةِ يحتمل أنَّ المقص من حديد، ويحتمل أنه مِقَصٌّ للحديد، أي: يَقُصُّ الحديدَ، كما تقول: "هذا منشارُ خشبٍ"، أي: يَنْشُرُ الخشبَ، مع أنه حديدٌ، بخلافِ ما لو قلتَ: "هذا منشارٌ خشبًا"، فإنه يعني أنه من خشب، ونحوُه أن تقول: "هذه مساميرُ حديدٍ، ومساميرُ حديدًا"، فقولُك: "مساميرُ حديدٍ" بالإضافة يحتمل أنها من الحديد، ويحتمل أنها للحديد، كما تقول: "هذه مساميرُ خشبٍ، ومساميرُ أَسْمَنْتٍ(١٦٦)"، أي: للخشب والأسمنت.

---

(١٦٤) الرضي على الكافية: ٢/ ٧١ - ٧٢

(١٦٥) الصبان على الأشموني: ٢/ ٢٩٠

(١٦٦) مسحوق يتكون من محروقِ الحجر الجيري والطَّفْل يضاف لناتجِهما نسبةٌ صغيرة من الجبس، ويستعمل في البناء، ومنه أنواع أخرى تستعمل في أغراض شتى (مج). (المعجم الوسيط: ١٨)

ونحوُه: "عندي مَحْفَظَةُ ذهبٍ، ومَحْفَظَةٌ ذهبًا"، فبالجَرِّ يَحتمل أنَّ عندك محفظةً تَحفظ بها الذهبَ، ويحتمل أنها مِن ذهب، بخلاف قولِك: "ذهبًا"، فإنَّ معناه أنها من الذهب، أو عندك مِلْؤُها ذهبًا.

وقد يأتي النصبُ لمعنًى آخَرَ، فتقول: "عندي خاتمٌ ذهبًا" بمعنى: عندك من الذهبِ مقدارُ خاتمٍ، وهذا المعنى لا يأتي في الجر)(١٦٧).

قال الصبان: (وظاهرُ كلامِ ابنِ مالك والأُشْمُونيِّ وغيرِهما: أنَّ المجرورَ المذكورَ يُسمَّى: "تمييزًا"، وقال ابنُ هشام: لا يُسمَّى: "تمييزًا")(١٦٨).

[مَن لم يَشترِطْ للإضافةِ البيانيةِ صحةَ الإخبارِ بالثاني عن الأول]

هذا ولم يَشترِط ابنُ كيسانَ والسِّيرافيُّ صحةَ الإخبار، بل اكتفيا بكون المضافِ بَعْضًا، فـ"يدُ زيدٍ" بمعنى "مِن"، لأنَّ المضافَ بعضٌ من المضاف إليه(١٦٩).

قال الشيخ ياسين الحمصي: (ولم يَشترِطْ جماعةٌ منهم ابنُ الحاجبِ الشرطَ الثاني)(١٧٠).

لكنْ قد يقال: إذا كانتِ الإضافةُ لبيان جنسِ المضاف، أي: لبيان أنَّ المضافَ إليه جنسٌ للمضاف، فكيف يُمنع الشرطُ الثاني و(يَلزم من كون المضافِ إليه جنسًا للمضافِ صلاحيةُ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف)(١٧١) ؟

وقد قال الرَّضِيُّ على "الكافية" كما تقدم: (ويعني بكون المضافِ إليه جنسَ المضافِ(١٧٢): أنْ يَصِحَّ إطلاقُه على المضافِ ويَصِحَّ على غيرِه أيضا)(١٧٣).

---

(١٦٧) معاني النحو: ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٤

(١٦٨) الصبان على الأشموني: ٢/ ٢٩٢

(١٦٩) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية له أيضا: ٢/ ٩٠٤ – ٩٠٦ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١٢/ ١٠ – ١١ ، وهمع الهوامع للسيوطي: ٤/ ٢٦٦ – ٢٧٧ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٣٣٠

(١٧٠) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٧ - ٢٢٨

(١٧١) الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٨ ، وانظر: الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣

وابن الحاجب نفسُه قال في "شرح الكافية" : (التي بمعنى "مِن" شرطُها أن يكون المضافُ نوعَ المضافِ إليه، كقولك: "خاتم فضة")(١٧٤).

وقال في "شرح المفصل" : (ويُعَرِّفُ ما كان بمعنى "مِن" أنْ يكون الأولُ نوعًا من الثاني، ومعنى النوعِ: أنْ يَصلح إطلاقُ اسمِ الجنسِ عليه)(١٧٥).

وقال الشيخ وجيه الدين(١٧٦): (المرادُ بالجنسِ والنوع: مصطلحُ أهلِ المنطق)(١٧٧)، والجنسُ عندهم: الذاتيُّ للماهيةِ الأعمُّ منها، أي: المحمولُ عليها وعلى غيرها، والنوعُ: تمامُ الماهيةِ

---

(١٧٢) لأنه قال في الإضافة المعنوية من "مقدمته الكافية" : (وهي: إما بمعنى اللام فيما عدا جنسَ المضافِ وظرفَه، أو بمعنى "من" في جنس المضاف، أو بمعنى "في" في ظرفه، وهو قليلٌ، نحو: "غلام زيد"، و"خاتم فضة"، و"ضَرْبِ اليوم") اهـ.

(١٧٣) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٦

(١٧٤) شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٥٩٠

(١٧٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ٤٠٢

(١٧٦) لعله وجيه الدين أحمد بن نصر الله العلوي الغجراتي الهندي، صاحب الحاشية على شرح الكافية للجامي، ومؤلَّفاتُه كثيرة، منها: حاشية على مختصر المعاني، وحاشية على التلويح، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح على الإرشاد في النحو لأحمد بن أبي القاسم شهاب الدين الدولة آبادي الهندي الحنفي (المتوفى سنة: ٨٤٨) ، وشرح على نزهة النظر. توفي سنة: ٩٩٨ . (انظر: مقدمة تحقيق حاشية الشيخ وجيه الدين على تفسير البيضاوي: ١/ ٢٦ – ٥٦)

وقد قال حاجي خليفة في "كشف الظنون" : (وعلى شرح الجاميِّ حاشيةٌ لوجيه الدين: عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني) اهـ ، وقال في "سلم الوصول" : (عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني، شارح "المشارق"، الشيخ الإمام وجيه الدين، وله "شرح أصول البزدوي" سمَّاه "التكميل"، ذكر فيه أنه قرأ على شيخِه ظهير الدين محمد بن عمر البخاري، وهو عن فخر الإسلام اللوذعي، وهو عن محمد بن عبد الستار الكردري، وهو عن صاحب "الهداية") اهـ ، وقال الزركلي في ترجمة المذكور: (له تصانيف، منها: "حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار – خ" للصغاني، في دار الكتب مصورا عن البلدية، قال صاحب هدية العارفين: فرغ منه سنة ٨٧١ هـ (؟) . وفي شستربتي: في القرن السابع. و"حاشية على الفوائد الضيائية للملاجامي" في شرح كافية ابن الحاجب، و"شرح أصول البزدوي" مجلدان، ذكر فيه أنه أخذ عن الكردري بواسطة شيخِه ظهير الدين محمد ابن عمر البخاري (المتوفى سنة ٦٦٨ هـ) . قلت: يدلنا هذا على أنه لم يَتعدَّ أواخِرَ القرنِ

الملتئمةِ من الجنسِ المشترَك بينها وبين غيرها، ومِن الفصلِ المختصِّ بها المميِّزِ لها عن مشاركاتِها في الجنس، والنوعُ تحتَ الجنسِ وأخصُّ منه.

فكيف يَجتمِع كلُّ هذا مع المذكورِ مِن عدمِ اشتراطِ وُقوعِ الثاني خبرًا عن الأول؟(١٧٨).

هذا واشترط الجاميُّ: أن يكونَ المضافُ أيضا صادقًا على غيرِ المضافِ إليه(١٧٩)، فيكونَ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه(١٨٠).

واشتَرَط أيضا: أن يكون المضافُ إليه أصلًا للمضاف(١٨١)، وإلا فهي بمعنى اللام، قال: فإضافةُ "خاتم" إلى "فضة" بيانيةٌ(١٨٢)، وإضافة "فضة" إلى "خاتم" بمعنى اللام. اهـ(١٨٣).

السابع بتقدير ٣٠ سنةٍ بينه وبين أستاذه) اهـ. (كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٢، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢/ ٤١٧، والأعلام: ٥/ ٥٣) والجاميُّ وفاتُه: سنة ٨٩٨.

(١٧٧) هامش شرح الجامي: ١/ ٤٤٦

(١٧٨) وجوابُ الإشكالِ آتٍ، فانظر فيه وتأمله.

(١٧٩) يعني كما أنَّ الفضةَ في قولِك: "خاتم فضة" صادقةٌ على المضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم، يعني ما لا يكون خاتما من الفضة، كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جُعلت خاتما وعلى الخاتم الذي لم يكن فضة، ويقال: هذا الخاتم فضة، وهذه الفضة خاتم، وهذا الذهب خاتم، وهذه الدراهم فضة. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٧)

(١٨٠) واعلم أنَّ النسبَ أربعٌ، لأنه إما أن لا يصدق أحدُ الشيئين على ما يصدق عليه الآخر، أو يصدق، والأول: **التبايُنُ**، كالإنسان والفرس، والثاني: إما أن يصدق أحدُهما على كلِّ ما يصدق الآخر، أو لا، والأول: **التساوي**، كالإنسان والناطق، والثاني: إما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، أو لا، والأول: **العموم والخصوص المطلق**، كالحيوان والإنسان، فإن الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان بلا عكس، والثاني: **العموم والخصوص من وجه**، كالحيوان والأبيض، وههنا ثلاثُ صور، الأولى: ما يجتمعان في شيء، كالحيوان والأبيض في الحيوان الأبيض، والثانية والثالثة: ما يصدق أحدُهما دون الآخر، كالحيوان الأسود، والجدار الأبيض، فالنسب الأربع: التباين، والتساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، وهذا القسمُ الرابع: ما يَجتمعان في مادة ويفترقان في مادتين، كذا في **عِلْمِ الميزان**، فمَن أراد تفصيلَه فليَرْجِعْ إليه. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٧)

(١٨١) أي: يَصْلُحُ أنْ يُتخذ منه، كالخاتم والفضة، والباب والساج. (انظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٧ و٤٧٨)

وفي زيادةِ الجاميِّ شَرْطَ عمومِ المضافِ قال العصام: (لا حاجةَ إلى ذكرِ هذا الشرط، لأنه إذا صَدَق المضافُ إليه على المضافِ وغيرِه، لا محالةَ يَصْدُقُ المضافُ على غيرِ المضاف إليه، لامتناع إضافةِ الأخصِّ مطلقًا)(١٨٤).

ولذلك فإنَّ البِرْكِوِيَّ في "الإظهار"، لما ذكر في أول الكلامِ على الاسمِ المضافِ: أنَّ (شرطه أنْ لا يكون مساويًا للمضافِ إليه في العموم والخصوص ولا أخصَّ منه مطلقا)(١٨٥)، ثم قال في الإضافة المعنوية: (وهي: إما بمعنى "مِنْ" إنْ كان المضافُ إليه جنسًا شاملًا للمضاف وغيرِه، نحو: "خاتم فضة")(١٨٦)= أُخِذ مِن تصريحِه ههنا: شمولُ المضافِ إليه للمضافِ وغيرِه، وأُخِذ من اشتراطِه للمضافِ عدمَ كونِه أخصَّ: شمولُ المضافِ للمضافِ إليه وغيرِه، فيكون بينهما عمومٌ من وجه(١٨٧)، قال شارحُه الشيخُ محمد بن أحمد: (وهذا جَرْيٌ على مذهبِ ابنِ الحاجب، وقال الفاضل العصام: إنَّ إضافةَ العامِّ المطلق - مثل: "شجر الأراك" و"كتاب الإظهار" - مِن هذا القسم، لأنَّ الأراكَ هو الشجر، وأشار إليه الفاضلُ الجاميُّ في مواضعَ مِن شرحه، وإنْ صَرَّحَ بخلافِه في بحث الإضافةِ جريًا على مذهبِ مُصَنِّفِه)(١٨٨).

---

(١٨٢) لأنَّ الفضةَ أصلٌ للخاتم من جهة كونِه مُتَّخَذًا منها ومصنوعًا منها، وهو فرعُها بهذا الاعتبار، وكذلك "بابُ ساجٍ" و"جُبَّةُ خَزٍّ" ونحو ذلك، والمتفرِّعُ إذا أضيف إلى أصلِه تكون الإضافةُ بمعنى "من" البيانية. (انظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٩ و٤٨١ ، وشرح شذور الذهب: ٣٣٥ – ٣٣٦ ، والتصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٠)

(١٨٣) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٦ – ٤٤٧ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٧ – ٢٢٨

(١٨٤) العصام على الجامي: ١٦٦ . فيكون صَنيعُ الجاميِّ مِن التصريح بما عُلِم بالالتزام. (وانظر: الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٥)

(١٨٥) إظهار الأسرار: ١٠٣

(١٨٦) إظهار الأسرار: ١٠٤

(١٨٧) وأُخذ أيضا مِن إشارة المثال: اشتراطُ كونِ المضافِ إليه أصلًا للمضاف. (انظر: نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار للشيخ مصطفى بن حمزة: ١٥٢ ، وفتح الأسرار في كتاب الإظهار للشيخ محمد بن أحمد: ١٤٦)

(١٨٨) فتح الأسرار في كتاب الإظهار: ١٤٦

وعلى هذا الأخيرِ فالشرطُ في الإضافة البيانية: أن يكون في الأولِ عمومٌ بالنسبة إلى الثاني، سواء وُجِد مع ذلك عمومٌ في الثاني أيضًا بالنسبةِ إلى الأولِ أو لا، فتَصْدُقُ الإضافةُ بعموم المضافِ بإطلاقٍ أو من وجه.

قال ابن كمال باشا: (والذي تَقَرَّرَ عليه رأيِي: أنَّ شرطَ الإضافةِ بمعنى "مِن" البيانيةِ: عمومُ المضافِ للمضاف إليه ولغيرِه، سواء كان مع عمومِ المضافِ إليه أيضًا أم لا)(١٨٩).

وهو موافقٌ لما حكاه الشهابُ الخفاجي مِن (أنهم أطلقوا كونَ الإضافةِ إلى الجزئيِّ بيانيةً)(١٩٠).

ولهذا لما قال المكودي في "شرح الخلاصة" : (مثالُ الإضافةِ المقدَّرة بـ"مِن" : "خاتمُ فضةٍ"، و"بابُ ساجٍ"، ونحوُ ذلك، وضابطُه: أن يكون المضافُ إليه اسمًا للجنسِ الذي منه المضافُ)، كتب عليه المحشي ابنُ الحاج ما نصُّه: (أصلُ هذا الضابطِ للرَّضِيِّ، ومُحَصَّلُه مُحَصَّلُ ضابطِ "التوضيح"(١٩١)، قالوا: هذا الضابطُ فيه شيء، لأنه قد يكون العكسُ، بأن يكونَ المضافُ جنسًا للمضافِ إليه، نحو: "شجر أراك"، مع أنَّ الإضافةَ على معنى "مِن"، لأنها قد تَظْهَر، نحو: ﴿لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوم﴾)(١٩٢).

قال ابن عاشور: ("مِن" الداخلةُ على "شجر" : ابتدائيةٌ، أي: "آكلون أكْلًا يؤخذ من شجر الزقوم"، و"مِن" الثانيةُ الداخلةُ على "زقوم" : بيانيةٌ، لأنَّ الشجرَ هو المسمَّى بالزقوم)(١٩٣).

---

(١٨٩) الكليات للكفوي: ١٣٣

(١٩٠) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٧

(١٩١) حيث قال ابن هشام: (ضابطُ التي بمعنى "من" : أن يكون المضافُ بعضَ المضافِ إليه وصالحًا للإخبار به عنه). (التوضيح مع التصريح: ١/ ٦٧٥)

(١٩٢) ابن الحاج على المكودي: ١/ ٣٢٤

(١٩٣) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٣١٠ . قال البيضاوي: ("مِن" الأولى للابتداء، والثانية للبيان)، قال الشهاب: (قوله "من الأولى للابتداء" أو تبعيضيةٌ، وقيل: زائدة، وقوله: "والثانية للبيان"، فالجار والمجرور صفةُ "شجر"، وقيل: إنه بدلٌ من قوله "من شجر"، فـ"من" كالأولى). (حاشية تفسير البيضاوي للشهاب الخفاجي: ٨/ ١٤٤)

ثم قولُ شارحِ "الإظهار" الشيخ محمد بن أحمد (وهذا جريٌ على مذهب ابنِ الحاجب) لعله أَخَذَهُ مِن تعليلِ ابنِ الحاجبِ امتناعَ إضافةِ اسمٍ لمماثله في العموم والخصوص بعدمِ الفائدة(١٩٤)، فلما عَرِيَتْ إضافةُ الأخصِّ للأعمِّ عن الفائدةِ – كما صرحوا(١٩٥) – ، امتنعتْ أيضا(١٩٦)، ولَزِمَ من امتناعِها مع عمومِ المضافِ إليه: عمومُ المضاف، فكان بينهما عمومٌ وجهي.

ويكون هذا مأخَذَ مَن قال: إنَّ ابنَ الحاجِبِ لم يَشترِطِ الشرطَ الثانيَ، أعني صحةَ الإخبارِ بالمضاف إليه عن المضاف وحَمْلِه عليه، لأنَّ المتبادِرَ من الإخبارِ والحملِ الكليُّ، والحالُ أنَّ الفضةَ مثلًا لا تُحمل على الخاتم حملًا كليًّا، إذ مِن الخاتم ما ليس بفضة، وإنما تُحمل عليه حملًا جزئيا، فيكون الإخبارُ بالمضافِ إليه عن بعضِ أفرادِ المضاف لا كلِّها، ويكون هذا مرادَ ابنِ الحاجِبِ بكون الثاني جنسًا للأول لا معنَى الجنسِ الظاهر، فيرتفع الإشكالُ المتقدِّمُ الذي صورتُه: كيف يَجتمع عدمُ الشرطِ الثاني مع كونِ الثاني جنسًا ؟ إذ الكونُ جنسًا يَستلزِم صحةَ الإخبارِ بالجنس وحَمْلِه على ما هو جنسٌ له.

---

(١٩٤) حيث قال: (ولا يضاف اسمٌ مماثِلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص، كـ"ليث" و"أسد"، و"حَبْسٍ" و"مَنْع"، لعدمِ الفائدة)، قال الخبيصي: (إذ هو من باب إضافة الشيءِ إلى نفسِه). (راجع: المقدمة الكافية مع شرح مصنفها: ٢/ ٦٠٦ ، والموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي: ١/ ٤٤٨ ، وانظر: شرح الجامي: ١/ ٤٧٠ – ٤٧١)

قال الأكيني: (قوله (في العموم والخصوص) أراد بهما معناهما اللغويَّ، وهو الشمولُ والشخصية، لا ما هو المشهور، أعني: ما يكون بحَسَب الصِّدْق، بقرينة التمثيلِ بـ"ليث وأسد"، فيشمل المترادفَين، فلذا قال (يعني الجامي) : سواء كانَا مترادفين، أي: بأنْ يَتحدَا في المفهومِ والماصَدَقِ، أو متساويين بأن يتحدا في الماصدق ويتغايرَا في المفهوم). (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٢ ، وانظر: العصام على الجامي: ١٧١ – ١٧٢ ، وعبد الغفور على الجامي: ٢٠٣ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٧)

(١٩٥) قال ابن قاسم العبادي: (تمتنع إضافةُ الخاص إلى العام، كـ"أحد اليوم"، لعدم الفائدة، بخلاف عكسِه، كـ"يوم الأحد"). (الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٧ ، والسجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٦٠٦ ، وانظر: شرح الكافية للجامي: ١/ ٤٤٦ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠)

(١٩٦) ولذلك قال الأكيني: (قولُه (ولا يضافُ اسمٌ مماثِلٌ إلخ) يُفهَم منه عدمُ المساواةِ صراحةً وعدمُ الأَخَصِّيَّةِ دلالةً). (حاشية الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٤)

قال الشيخ محمد الأنبابي في ما شرطوه مِن صلاحيةِ الثاني للإخبار به عن الأول: (ليس المرادُ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضافِ بعمومِه، بل باعتبار بعضِ ماصَدَقٍ(١٩٧) مخصوصٍ، ألا ترى أنَّ الخَزَّ لا يَصلُح للإخبار به عن مطلق الثوب، بل عن مخصوصٍ من أفراده)(١٩٨).

ويكون هذا معنَى التبعيضِ الذي قيل: إنَّ البيانَ مشوبٌ به وصححه الصبان، فالبعضيةُ بعضيةُ أفرادٍ لمفهومٍ كليٍّ، لا بعضيةُ تجزئةٍ لكُلِّ مركَّبٍ، فلا يَرِدُ هذا التبعيضُ إذن على ما تقدم مِن مناقشةِ الشرطِ الأول، وهو كونُ الأولِ جزءَ الثاني، ولذلك قال الشريف الجرجاني في إضافة "فاتحةِ الكتاب" : (ذكر بعضُهم أنَّ هذه الإضافةَ بمعنى "مِن"، لأنَّ أَوَّلَ الشيءِ بعضُه، ورُدَّ بأنَّ البعضَ يُراد به: الجزئيُّ، كزيدٍ للإنسان، والجزءُ، كاليدِ لزيد، واضافةُ الأولِ بيانيةٌ بمعنى "من"، وإضافةُ الثاني على معنى اللام، وليس الكتابُ جنسًا شاملًا هنا، لأن فَتْحَ الفاتحةِ بالقياسِ إلى المجموعِ لا إلى الكليِّ الذي هو القَدْرُ المشترَك)(١٩٩).

فيكون تعبيرُ مَن عَبَّرَ بالبعضِ في ضبطِ الإضافةِ البيانية أحسنَ من التعبيرِ السالِفِ بالجزء(٢٠٠)، ومِن ذلك الأحسنِ قولُ ابنِ مالكٍ في "شرح التسهيل" : (وأما الإضافةُ بمعنى "من" فمضبوطةٌ بكون المضافِ بعضَ المضاف إليه، مع صحةِ إطلاقِ اسمِه عليه والإخبارِ به عنه، كـ"ثوبِ خَزٍّ"، و"خاتمِ فضة"، فالثوبُ بعضُ الخزِّ، ويصح إطلاقُ اسمِه عليه والإخبارُ به عنه، وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة. ومِن هذا النوعِ: إضافةُ الأعدادِ إلى المعدودات، والمقاديرِ إلى

---

(١٩٧) الماصَدَقُ: اسمٌ مركَّبٌ تركيبًا مَزْجِيًّا مِن "ما" و"صَدَقَ" فِعْلًا ماضيا، جُعل اسما لأفراد الكلي، كماصَدَقِ "الإنسان"، أي: أفرادِه مِن زيدٍ وعمرو وغيرِهما، فهو اسمٌ مُعْرَبٌ، فيكون هنا مجرورًا. (العطار على المحلي على جمع الجوامع: ١/ ٥٦)

(١٩٨) تقرير الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٩ - ٥٩٠

(١٩٩) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٦ ، وانظر: حاشية الشريف على الكشاف: ١/ ٢٢ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي: ١/ ٣٨ ، وانظر أيضا: حاشية السعد على الكشاف: ٢/ ٣٤

(٢٠٠) فتكون عبارةُ ابنِ هشام في "التوضيح" أحسنَ من عبارته في "شرح القطر" و"شرح الشذور" و"شرح اللمحة".

المقدَّرات(٢٠١). فأما نحوُ: "يدِ زيدٍ"، فالإضافةُ فيه بمعنى اللام، لا بمعنى "من"، لامتناعِ الإخبارِ فيها بالثاني عن الأولِ وإنْ كان الأولُ بعضًا للثاني، وكذا الإضافةُ في نحو: "يوم الخميس"، هي أيضًا بمعنى اللام لا بمعنى "من"، لكونِ الأولِ ليس بعضًا للثاني وإن كان الإخبارُ فيها بالثاني عن الأول غيرَ ممتنعٍ. هذا معنى قولِ ابنِ السَّرَّاج – رحمه الله – ، وهو الصحيحُ، لا قولُ ابنِ كيسانَ والسيرافيِّ، فإنهما جَعَلَا إضافةَ كُلِّ بَعْضٍ بمعنى "مِن" على الإطلاق)(٢٠٢)، ولهذا قال الشيخ محمد الخضري: (التعبيرُ بكونِ المضافِ بعضَ المضافِ إليه لا بُد عليه مِن زيادةِ صحةِ الإخبار، لأنَّ البعضَ يَشمل الجزءَ والجزئيَّ، وصحة الإخبار تُخرِج الأولَ، فنحو: "يدِ زيدٍ" و"بعضِ القوم" على معنى اللام لا "من"، لعدم صحة الإخبار، أما على ما نقله في "الهمع" عن ابن كيسانَ والسيرافيِّ مِن الاكتفاء بالبعضية، فعلى معنى "مِن")(٢٠٣).

[المقصود بـ"الجنس"]

ولا يكون مرادُ مَن عَبَّرَ بالجنسِ والنوعِ اصطلاحَ أهلِ المنطق كما وقع للشيخ وجيه الدين، بل المرادُ بكون المضافِ إليه جنسًا: كونُه صادقًا على المضافِ وغيرِه وإن لم يكن أعمَّ منه مطلقا، وبكونِ المضافِ نوعًا: كونُه بعضَ ماصَدَقِ المضافِ إليه وإن لم يكن أخصَّ منه مطلقا.

---

(٢٠١) كونُ إضافةِ الأعداد إلى المعدودات – كـ"ثلاثةِ دراهم" – والمقادير إلى المقدرات – كـ"شِبْرِ أرض" – بمعنى "مِن" : مذهبُ ابنِ السراج، وقد اختاره ابنُ مالك هنا في "شرح التسهيل" كما رأيتَ وفي "شرح الكافية"، وصححه السيوطي في "الهمع"، لوجود الشرطين فيها، ومذهبُ الفارسي: أنها بمعنى اللام. وأما إضافةُ عددٍ إلى عدد، كـ"ثلاثمائة"، فقد اتفقا على أنها بمعنى "من"، ولا يَضُرُّ في صحة الإخبارِ الاحتياجُ إلى تأويلِ مائةٍ بمئات. (انظر: الأشموني مع الصبان: ٣/ ٣٥٩ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٦٦ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣ ، وياسين على التصريح: ٢/ ٢٥)

(٢٠٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٣ ، وانظر: شرح الكافية الشافية له أيضا: ٢/ ٩٠٤ – ٩٠٦ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١٢/ ١٠

(٢٠٣) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣

فيكون لفظُ الجنس: إما استعارةً لعمومٍ يَصْدُقُ بالمطلق والوجهيِّ، بجامِعِ المشابَهَةِ في مطلق الأعمية، وإما مجازًا مرسلًا من إطلاقِ المقيَّدِ على المطلق، فإنَّ الجنس هو الكليُّ الذاتي الأعمُّ مطلقا، واستُعمِل في مطلق الكلي الأعم ولو من وجه، والقرينةُ: عدمُ اشتراطِ حمل المضافِ إليه على المضاف حملا كليا، أو ما تقرر مِن امتناعِ إضافةِ الأخصِّ المطلق(٢٠٤).

والنوع كالجنس، إما استعارة للمشمول لغيره ولو من وجه، بجامع الشبه في المشمولية، وإما مجاز مرسل بإطلاق المقيَّد على المطلق.

["الجنس" في عُرْفِ النحويين]

ومعنى الجنس على هذا واقعٌ على وَفْقِ اصطلاحِ النحويين، إذ المرادُ بالجنسِ عندهم: (المعنى الصادقُ على مُتَعدِّد)(٢٠٥)، ولهذا قال الشيخ العطار - عند قولِ صاحبِ "الأزهرية" في النكرةِ (ما شاع في جنسٍ موجودٍ كـ"رجل" أو في جنسٍ مقدَّرٍ كـ"شمس") - : (وليس المرادُ بالجنس ما هو مصطلَحُ المناطقة، بل مطلقُ الأمرِ الكلي، الشامل للنوع والصنف(٢٠٦))(٢٠٧).

---

(٢٠٤) وانظر: هامش الفوائد الضيائية: ٤٤٥ - ٤٤٦

(٢٠٥) شرح العصامي على الآجرومية: ١٣٢

(٢٠٦) الصِّنْفُ عند المنطقيين هو النوعُ المقيَّدُ بقيدٍ كليٍّ عَرَضِيٍّ، كالإنسان الرومي والتركي والهندي. قال في "شرح الطوالع" في بحث القياس: اعلم أنَّ الجزئياتِ المندرجةَ تحت الكليِّ: إما أن يكون تبايُنُها بالذاتيات، أو بالعرضيات، أو بهما، والأولُ يسمى أنواعًا، والثاني أصنافًا، والثالثُ أقسامًا انتهى. فعلى هذا: الصنفُ: كليٌّ مقولٌ على كثيرين متفِقِين بالحقائق دون العرضيات، والمآلُ واحد. (كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ١٠٩٧ ، ودستور العلماء: ٢/ ١٨٢) وقولُ شارحِ الطوالع: (والثالثُ أقسامًا) إذْ لم تَخْتَصَّ باسمٍ كالأنواع والأصناف، وإلا فإنَّ الأنواعَ والأصنافَ أيضا أقسامٌ.

ثم تقسيمُ الكليِّ إلى الأنواعِ تقسيمٌ أَوَّلِيٌّ، وتقسيمُه إلى الأصنافِ ثانويٌّ، قال في "دستور العلماء" : القسمةُ الأولية: أن يكون الاختلافُ بين الأقسامِ بالذات، أي: بالفصول، والحاصلُ بها الأنواعُ، كانقسام الحيوان إلى الإنسان والفرس. القسمة الثانوية: أن يكون الاختلاف بين الأقسام بالعارض، كالرومي والحبشي للإنسان الذي هو قسمُ الحيوان. (دستور العلماء: ٣/ ٥٠)

(فائدة) : قال الشيخ حسن العطار: (**"الطوالع"** متنٌ **للبيضاوي** المفسِّرِ في علم الحكمةِ والكلام، شَرَحَه الأصبهاني والمراد الحديثي والصفوي وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقد اطلعتُ عليها، وأحسنُها أَوَّلُها، وحَشَّى شرحَ الأصبهانيِّ

وقال أبو البقاء الكفوي في "كلياته" : (الجنسُ عند النحويين والفقهاء هو: اللفظُ العام، فكلُّ لفظٍ عمَّ شيئين فصاعدًا فهو جنسٌ لما تحتَه، سواء اختلف نوعُه أو لم يختلِفْ)(٢٠٨).

["الجنس" في اللغة]

أو يقال: المرادُ بالجنسِ هنا معناهُ اللغويُّ، وهو الضَّرْبُ مِن الشيءِ ونوعُ الشيءِ النوعَ اللغويَّ – قال ابنُ سِيدَه: (النوعُ: الضربُ من الشيء، وله تحديدٌ منطقيٌّ لا يَليق بهذا الكتاب، والجمعُ أنواعٌ قَلَّ أو كَثُر)(٢٠٩)، وفي "المصباح" : (النوعُ من الشيء: الصِّنْفُ، وتَنَوَّعَ: صار أنواعًا، ونَوَّعْتُه تنويعًا: جعلته أنواعًا مُنَوَّعَة)(٢١٠) – ، فقولُهم: الإضافةُ لبيان الجنس، معناه: أنَّ الإضافةَ لبيان النوع، أي: لبيان نوعِ المضافِ، إذ في المضافِ عمومٌ مِن جهةِ احتمالِه المضافَ إليه وغيرَه، فيُؤتى بالمضافِ إليه لتَخصيصِه وبيانِ النوعِ المرادِ منه، فالخاتمُ عامٌّ، وهو يتنوع أنواعًا باعتبار أصلِه ومادتِه، فمنه الذهبيُّ والفضيُّ وغيرُ ذلك، فكان بذلك مُحتمِلًا للفضةِ وغيرها، فيُجاء بقيدِ "الفضةِ" لبيان نوعِ الخاتم، وأنه خاتمٌ من فضة، وهذا المعنى هو معنى الجنسِ في اللغة، فالخاتم الفضي جنسٌ مِن أجناسِ الخاتم، فجنسُ الشيء في اللغةِ تحتَه، وليس فوقَه كما هو حالُ الجنسِ المنطقي، فجنسُ الشيءِ اللغويُّ أخصُّ منه، وجنسُه المنطقي أعمُّ منه.

قال ابن سِيدَه: (الجنسُ: الضربُ مِن كل شيء، وهذا على موضوعِ عباراتِ أهل اللغة، وله تحديدٌ لا يليق بهذا الكتاب)(٢١١)، قال في "القاموس" : (فالإبلُ جنسٌ من البهائم)(٢١٢)، قال

السيدُ الجرجاني بحاشيةٍ صغيرة جدا لم يَستفرغ فيها وُسْعَه، لوضوحِ الشرح. وأما **"المطالع"** فهو متن **للأُرْمَوِي** في علم المنطق أكبرُ حجمًا من "الشمسية"، شَرَحَه القطب الرازي وحَشَّاه السيدُ الجرجاني بحاشيةٍ مملوءةٍ من التحقيقات، واعتنَى الفضلاءُ بها فوضعوا عليها حواشيَ جمة). (حاشية العطار على شرح المقولات للسجاعي: ١١)

(٢٠٧) العطار على شرح الأزهرية: ١١٣

(٢٠٨) الكليات: ٣٣٩ ، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٥٩٤

(٢٠٩) المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٣٧١

(٢١٠) المصباح المنير: ٢/ ٦٣١

(٢١١) المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٢٧٥

شارحُه مُرْتَضَى الزَّبِيدِي: (فإذا واليتَ سِنًّا مِن أسنان الإبلِ على حِدَةٍ فقد صنَّفْتَها تصنيفًا، كأنك جعلتَ بناتِ المَخَاض منها صنفًا، وبناتِ اللَّبُون صنفًا، والحِقاقَ صنفا، وكذلك الجَذَعُ والثَّنِيُّ والرَّباعُ، والحيوانُ أجناسٌ، فالناسُ جنسٌ، والإبلُ جنس، والبقر جنس، والشاءُ جنس... ومِن سَجَعاتِ "الأساس"(٢١٣) : "الناسُ أجناس، وأكثرُهم أنجاس")(٢١٤).

ويكون هذا معنى الجنسِ في قولهم "مِن" لبيان الجنس، أي: النوع، فـ"الرجسُ" مثلًا من قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ أجناسٌ وأنواعٌ وضُروبٌ، فلما أُريد بيانُ نوعِه جيء بـ"مِن" البيانيةِ جارةً للجنسِ المبيِّنِ، أي: النوعِ، فقيل: "مِن الأوثان"، إذ الأوثانُ نوعٌ من الرجس، وكانتِ الأوثانُ بيانًا للنوع المرادِ من الرِّجْس، إذ هو أنواعٌ وأجناسٌ كما عُلِم، فكان الرجسُ هنا هو الأوثان.

[الإضافةُ البيانية يَسْتَبِين بها نوعُ المضاف]

ثم كونُ الإضافةِ البيانيةِ إضافةً يَستبين بها نوعُ المضافِ قد صرح به ابنُ يعيش في "شرح المفصل"، حيث قال: (وإذا كانتِ الإضافةُ بمعنى "مِن"، كان معناها بيانَ النوع، نحو قولِك: "هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتمُ حديدٍ، وسِوارُ ذهبٍ"، أي: ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد، وسوار من ذهب، لأنَّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيرِه، والثوبُ يكون من الخز وغيره، والسوار يكون من الذهب وغيره، فبَيَّنَ نوعَه بقولِه: "من خز"، و"من حديد"، و"من ذهب". والذي يُفْصَل به بين هذا الضربِ والذي قبلَه (يعني الإضافةَ بمعنى اللام) : أنَّ المضافَ إليه ها هنا كالجنسِ للمضاف، يَصْدَقُ عليه اسمُه، ألا ترى أنَّ البابَ من الساجِ ساجٌ، والثوب من الخَزِّ خَزٌّ، كما أنَّ الإنسانَ من الحيوانِ حيوانٌ، وليس غلامُ زيدٍ بزيدٍ. فعلى هذا، إذا قلتَ: "عينُ زيدٍ"، و"يدُ عمرو"، كان مقدَّرًا

---

(٢١٢) القاموس المحيط: ٥٣٧

(٢١٣) أساس البلاغة للزمخشري.

(٢١٤) تاج العروس: ١٥/ ٥١٥

باللام، والمعنى: عينٌ له، ويَدٌ له، لأنه وإن كان الأولُ بعضًا للثاني، فإنه لا يقع عليه اسمُ الثاني، فعينُ زيدٍ ليست زيدًا، ويد عمرو ليست عَمْرًا، فاعْرِفِ الفرقَ بينهما)(٢١٥).

وأنت ترى أنه جعل المضافَ إليه كالجنس، أي: يُشبه الجنسَ مِن جهة صحةِ إطلاقِ اسمِه على المضافِ وحَمْلِه عليه، لكنك تلاحظ أنه قَدَّر حَمْلَه على المضافِ المقيَّدِ بالمضافِ إليه لا مطلَقِ المضاف، لِمَا تقدم مِن امتناعِ حمل المضافِ إليه على المضافِ حملًا كليا.

(تنبيه) : ما تقدم من كونِ اصطلاحِ النحاةِ في الجنسِ أنه مطلقُ الأمرِ الكلي، قد ذُكِر أنه معناه بالوضعِ اللغويِّ، قال القرافي في "شرح المحصول" : (اسمُ الجنسِ عند العرب: ما كان موضوعًا لماهيةٍ كليةٍ، اختَلف ما تحتها بالحقيقةِ [أو بالعدد]، بخلاف المنطقيين، لا يُسمون جنسًا إلا ما اختَلف ما تحته بالحقيقة، كالحيوان، فإنَّ تحتَه الإنسانَ والبهيمَ، وهما مختلفان(٢١٦)، والإنسانُ لا يُسمونه جنسًا، لأنَّ ما تحته يَختلف بالعدد فقط، بخلاف العرب يُسمونه جنسا، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: "إذا اختلف الجنسان، فبيعوا كيف شئتم"، يجعل الحنطة والفول جنسين، وكذلك بقيتُها)(٢١٧).

وقال التهانوي: (الجنس في اللغة: ما يَعُمُّ كثيرين، وبهذا المعنى يَستعمله الأطباء، كذا في "بحر الجواهر"(٢١٨). ويَقْرُبُ منه ما في "الصُّراح"(٢١٩)، حيث قال: الجنسُ: اسمٌ عامٌّ يدخل تحته أفرادٌ كثيرون. وهكذا في "المنتخب"(٢٢٠))(٢٢١).

---

(٢١٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦

(٢١٦) أي: بالحقيقة.

(٢١٧) نفائس الأصول: ٢/ ٥٩٧ – ٥٩٨

(٢١٨) كتاب في اللغات الطبية، بالفارسية، لمحمد بن يوسف الهروي، الطبيب اللغوي، فرغ من تأليفه سنة: ٩٢٤ ، وهو مطبوع. (إيضاح المكنون: ٣/ ١٦٤ ، ومعجم المؤلفين: ١٢/ ١٣٤)

(٢١٩) الصُّراح في ترجمة الصِّحاح لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد القرشي، المشتهر بجمال، وهو مختصرُ صِحاح الجوهريِّ مع ترجمته إلى اللغةِ الفارسية، فرغ منه سنة: ٦٨١ . (كشف الظنون: ٢/ ١٠٧٧ ، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٤/ ٢٩٩٧)

هذا وقد كان المقصودُ هنا بيانَ أنَّ المرادَ بكونِ المضافِ إليه جنسًا للمضافِ ليس المعهودَ من معنى الجنس المنطقي.

وعليه فيقال على ما تقدم في حاشيةِ ابنِ الحاج على المكودي مِن كون الضابطِ فيه شيءٌ: إنما يَتِمُّ ذلك على تقديرِ إرادةِ المعنى الظاهرِ لجنسيةِ المضافِ إليه مِن عمومِه بإطلاق، وحَمْلِه حملًا كليًّا على المضاف، وأما على ما رأيتَ من بعدُ، فلا.

[من قال: الجنسُ بمعنى الأصلِ المُتَّخَذِ منه الشيءُ]

ثم ما تقدم للجاميِّ مِن اشتراط كونِ المضافِ إليه أصلًا للمضافِ قد جعله الأَكِينِيُّ(٢٢٢) مرادَ ابنِ الحاجب من كون المضافِ إليه جنسًا، فإنه لما قال في "الكافية" في بيان أنواعِ الإضافة المعنوية: (... أو بمعنى "مِن" في جنسِ المضاف)(٢٢٣)، قال الأكيني: (أراد بالجنسِ في قوله (جنس المضاف) : أصلَه)(٢٢٤)، ثم قال: (وإنما قال: "في جنس المضاف" ولم يَقُلْ: فيما إذا كان بينهما عمومٌ

---

(٢٢٠) منتخب تكميل الصناعة في القوافي، بالفارسية، لعطاء الله بن محمود الحسيني، كان قد ألف التكميل ثم انتخب منه رسالة في القافية عرفت بمنتخب تكميل الصناعة. (كشف الظنون: ١/ ٤٧١ ، وهامش كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ١٠٠)

(٢٢١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٥٩٤

(٢٢٢) الشيخ محمد رحمي بن أحمد الأكيني الرومي الحنفي، صاحب الحاشية على شرح الكافية للجامي "العقد النامي على الجامي"، ومن تصانيفه أيضا: العجالة الرحمية في شرح الرسالة الوضعية لإبراهيم بن خليل الأكيني، وكشف النقاب وبديع الخطاب حاشيةٌ على شرح مغني الطلاب في المنطق. وفاته سنة: ١٣٢٧ . (هدية العارفين: ٢/ ٣٩٩ – ٤٠٠ ، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٣٠٧ – ٣٠٨ ، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٢/ ١١٢٧ – ١١٢٨)

وللشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفى سنة: ١٣٧١) كتابُ "النقد الطامي على العقد النامي على شرح الجامي". (البدور المضية في تراجم الحنفية: ٧/ ٣٦٢)

(٢٢٣) وتمامُ عبارتِه في "الكافية" هذه صورتُها: (فالمعنوية: أن يكون المضافُ فيها غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها، وهي إما بمعنى اللام فيما عدا جنسَ المضاف وظرفَه، أو بمعنى "من" في جنس المضاف، أو بمعنى "في" في ظرفه، وهو قليل، نحو: "غلام زيد" و"خاتم فضة" و"ضرب اليوم") اهـ. (شرح الرضي: ٢/ ٢٠٦)

(٢٢٤) حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٤

من وجه، مع أنَّ المرادَ ذلك، إشارةً إلى أنَّ المضافَ إليه في هذه الإضافةِ يجب أن يكون أصلًا للمضافِ، وإلا لم تكن بيانيةً، بل لامية، كما في "سوادِ الثوب" و"فضة خاتم")(٢٢٥).

وهذا قد يكون وقع منه تمشيةً لكلامِ المصنِّفِ على وَفْق ما قرر شارحُه الجامي، وإنْ كان الشارحُ قد نُوزِعَ فيما شَرَطَه، فقد كتب الميمونيُّ(٢٢٦) على قولِه (وإضافةُ "فضة" إلى "خاتم" بمعنى اللام) ما نصُّه: (فيه أنَّ غايةَ ما يَقتضي كلامُ المصنِّفِ وغيرِه: أنه يجب في تقدير "مِن" أنْ يكون بينهما عمومٌ من وجه، ليَصِحَّ أنْ تكون الإضافةُ لبيانِ أنه مِن هذا الجنسِ وتُفِيدَ تخصيصًا، فكما يصح أنَّ الخاتم من جنس الفضةِ ونوعٌ منه يَحْصُلُ به التخصيصُ، كذلك يصح أنها من جنس الخاتم ونوعٌ منه ويحصل به التخصيص(٢٢٧)، فلا مُوجِب للحكم بعدم صحةِ إطلاقِ القوم، وقد صرح الفاضلُ الهندي: أنَّ عكسَ "خاتم فضة" مثلُه، فتأمل)(٢٢٨).

---

(٢٢٥) حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٥

(٢٢٦) قال حاجي خليفة: (وعلى حاشيةِ العصامِ حاشيةٌ لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، المتوفى: سنة ٩٩٤ ، جردها الشيخ إبراهيم بن محمد الميموني [المتوفى: سنة ١٠٧٩] عن هوامش نسخته، وبعضها منسوبة إلى السيد عيسى الصفوي بعلامة "ع س" والباقية له). (كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٣ - ١٣٧٤)

(٢٢٧) ونظيرُ هذا: ما قاله بعضُهم تقييدًا لما اشتُهر مِن كون الجنسِ يُؤتى به للإدخال لا للإخراج، فلا يقال في "الحيوان الناطق" : إنَّا أخرجنا بالحيوان ما ليس بحيوان، فقال القائل: الجنسُ قسمان: أحدُهما: جنسٌ أعمُّ من الفصلِ عمومًا مطلقا، وهذا هو الذي لا يُخْرَج به، وثانيهما: جنسٌ أعم من الفصل عمومًا من وجه، وهذا يُخرَج به من جهةِ خصوصِه ما دخل في الفصل من جهة عمومِه. فجاز أن يُخْرَجَ بالجنس لأنه قد يُتصور فيه أن يكون فصلًا بعد جَعْلِ الفصلِ المذكورِ معه جنسًا، فبهذه الحيثيةِ ساغ فيه ذلك. وذلك كتعريفِ الكلمةِ بـ"اللفظِ المفيدِ"، أي: الموضوعِ لمعنى، فالجنسُ الذي هو "اللفظُ" هنا أعمُّ من الفصلِ الذي هو "المفيد" من وجه، لأنَّ اللفظَ قد يوجد بغير إفادةٍ، كما في المهملات، والإفادةُ قد توجد بغير لفظٍ، كما في الإشارةِ وغيرها. (تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١/ ١٣٢ ، وفتح رب البرية للباجوري: ٣٠ – ٣١)

(٢٢٨) الميموني على العصام نقلا من "حاشية الجامي" للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٦ ، وانظر: ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨

ثم الجاميُّ في اشتراطِه كونَ المضافِ إليه أصلًا للمضافِ لعله كان ملتفِتًا إلى ما تقدم مِن جوازِ نصبِ المضافِ إليه إضافةً بيانية، واحتمالِ كونِ ذلك على التمييزِ: برجحانٍ عند المبرَّد وابنِ مالك، ومرجوحيةٍ عند ابن هشام – خلافًا لسيبويهِ وأتباعِه القائلين بتَعَيُّنِ الحاليَّةِ – ، وذلك أنَّ تمييزَ المفرد: إما أن يكون تمييزًا لمقدار، وهو ما يُقَدَّرُ به الشيءُ، أي: يُعْرَفُ به قَدْرُه ويُبَيَّن، كـ"رطلٍ زيتًا"، وهو الغالبُ، لأنَّ الإبهامَ فيه أكثر، وإما أن يكون تمييزًا لغير مقدار(٢٢٩)، قال الرضي: (وغيرُ المقدار: كلُّ فرعٍ حصل له بالتفريعِ اسمٌ خاصٌّ، يليه أصلُه، ويكون بحيث يَصِحُّ إطلاقُ الأصلِ عليه(٢٣٠)، نحو: "خاتَم حديدًا"، و"بابٍ ساجًا"، و"ثوبٍ خَزًّا")(٢٣١)، فـ(الحديدُ هو الأصل، والخاتَمُ مشتقٌّ منه، فهو فَرْعُه، وكذلك "بابٌ ساجا" و"ثوبٌ خزا" ونحوُ ذلك)(٢٣٢).

هذا وقال الشيخ محمد الأنبابي في تقريرِه على حواشي ابنِ عقيل للسُّجاعي: (ذَكَرَ ياسينُ أنَّ ضابطَ الإضافةِ التي على معنى "مِن" : أنْ يكون بين المتضايفَين عمومٌ وخصوصٌ من وجه. انتهى.

وذلك يُؤخذ مما هو مقرَّرٌ مِنْ:

- أنه لا تَصِحُّ إضافةُ الشيءِ إلى مُساويه، كـ"إنسان" و"ناطق"، ولا إلى أعمَّ منه مطلقًا، كـ"أحدِ اليوم" و"أراكِ شجر"، ولا إلى مرادفِه، وما ورد مِن نحو: "سعيدِ كُرْزٍ" مُؤَوَّلٌ بما يَجعله مِن إضافةِ الشيءِ إلى ما يُباينُه، كما سيأتي في هذا الباب.

- وأنَّ إضافةَ الشيءِ إلى ما يُباينُه إنْ كانتْ إضافةَ ما يدل على حدثٍ إلى ظَرْفِه، فهي على معنى "في"، وإلا فهي على معنى اللام، ولا يصح كونُها على معنى "مِن"، لأنَّ "مِن" التي الإضافةُ على

---

(٢٢٩) الرضي على الكافية: ٢/ ٥٦ ، والجامي على الكافية: ١/ ٣٦٤ – ٣٦٥

(٢٣٠) وابنُ هشامٍ لما ذكر في جملةِ ما هو مِن (شِبْهِ المقدار) : (تمييزَ أصلٍ لفرعِه)، قال: (وإنْ شئتَ قلتَ: "جنسٍ لنوعِه"، والعبارةُ الأولى أَسَدُّ، نحو: "ثوب خَزًّا"، و"خاتم حديدًا"، و"باب ساجًا"، وإنما كانتِ العبارةُ الثانيةُ غيرَ مستحسَنةٍ، **لأنَّ الجُبَّةَ ليستْ نوعًا للخَزِّ، ولا الخاتم للحديد،** فافْهَمْه). (حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/ ٦٠٣)

(٢٣١) الرضي على الكافية: ٢/ ٥٧ ، وانظر: التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٠

(٢٣٢) شرح شذور الذهب: ٣٣٥ – ٣٣٦

معناها هي البيانيةُ، وشرطُها: أنْ يَصِحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المبيَّن، نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ .

- وأنَّ إضافةَ الأعمِّ مطلقًا إلى الأخص، كـ"شجرِ أراكٍ" على معنى اللام، لا على معنى "مِن".

= فإنَّ ذلك يَقتضي: أنَّ الإضافةَ التي على معنى "مِن" هي إضافةُ الأعمِّ من وجهٍ إلى الأخص.

وقد صرح بذلك الجاميُّ، لكنه قَيَّدَ ذلك بما إذا كان المضافُ إليه أصلًا للمضاف، كما في "خاتم حديد"، وإلا كانتِ الإضافةُ على معنى اللام، كما في نحو: "فضةُ خاتمي خيرٌ من فضة خاتمك".

ويُعلَم مِن كونِ الإضافةِ التي على معنى "مِن" هي إضافةُ الأعمِّ من وجهٍ إلى الأخص: أنَّ قولَ الشارِحِ في بيانِها (إنْ كان المضافُ إليه جنسًا للمضاف) على معنى أنه جنسٌ له باعتبارِ بعضِ ماصَدَقٍ مخصوص.

ويُعلم منه أيضا: أنه لا بد أنْ يكون المضافُ جنسًا للمضافِ إليه باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ، وأنَّ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوص، وأنَّ "مِن" التي الإضافةُ على معناها بيانيةٌ مشوبةٌ بتبعيضٍ، ومَن يقول: إنَّ الإضافةَ في نحو: "يد زيد" على معنى "مِن"، لا يقول بلزوم ذلك، ويجعل هذا الضابطَ أغلبيا، فتَنَبَّهْ لذلك)(٢٣٣).

فقد رأيتَ أنَّ نسبةَ العمومِ والخصوص الوجهيِّ بين طَرَفَيِ الإضافةِ البيانية لا تجتمع مع حقيقةِ كونِ الثاني جنسًا، لِمَا تقتضيه تلك الحقيقةُ من كونِه أعمَّ مطلقا، ومِن ثَمة تُكُلِّفَ التفسيرُ والتأويلُ.

[من قال: جنسيةُ المضافِ إليه إنما تكون بالنسبةِ للمضافِ المقيَّدِ بالإضافة]

وقد رأيتُ للجلالِ الغُجْدَوَانِيِّ شارِحِ "الكافيةِ"(٢٣٤) مسلَكًا في التوجيهِ غيرَ ما تقدم، وذلك بجَعْلِ المضافِ إليه جنسًا للمضافِ المقيَّدِ بالمضافِ إليه لا لمطلق المضاف، وبذلك تَصْدُقُ نسبةُ

(٢٣٣) الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٨ - ٥٨٩

(٢٣٤) قال السيوطي: (هذا الشرحُ مشهورٌ بأيدي الناس، لطيف)، وقال حاجي خليفة: (الْتَقَطَهُ من الشروح، يَفتح غوامضَه، ولا يتجاوز مفهومَ الكتاب بالسؤال والجواب إلا فيما ندر)، و(الغُجْدَوَاني: بضم الغين، وسكون الجيم، وفتح الدال والواو، وبعد الألف نون، نسبة إلى غجدوان، قرية من قرى بخارى). توفي في حدود سنة: ٧٣٠ . (بغية

العمومِ والخصوصِ المطلق بينهما، فلتحقيقِ جنسيةِ الثاني يُؤخذ مطلقًا عن الإضافة، ويؤخذ الأولُ مقيَّدًا بالإضافة إلى الثاني، وأما نسبةُ العمومِ الوجهيِّ فيُؤخذ فيها كِلَا الطرفين مطلقًا عن الإضافة، ففي إضافةِ "خاتمِ فضةٍ" : تكون الفضةُ من حيث هي أعمَّ مطلقًا من خاتمِ الفضة، وبهذا المعنى قيل: إنَّ الثاني جنسُ الأول، وتكون الفضةُ من حيث هي أعمَّ من وجهٍ من الخاتم من حيث هو كما لا يخفى.

وهذه عبارةُ الغُجْدَوَانِيِّ، قال رحمه الله: (إنْ كان المضافُ إليه جنسَ المضافِ، يكون المضافُ بعد الإضافةِ أخصَّ مطلقًا من المضافِ إليه، والمضافُ إليه أعمَّ منه، كقولك: "خاتم فضة"، فإنَّ الخاتمَ بعد الإضافةِ إلى الفضةِ يَصِيرُ نوعًا من الفضة، والفضةُ جنسًا له، وإلا، فقَبْلَ الإضافةِ بينهما عمومٌ من وجه، فكيف يكون أحدُهما جنسًا للآخر) انتهى(٢٣٥).

وما تقدم لابن يعيش من تطبيقِه ما ذُكِر في الإضافة البيانية - مِن أنَّ المضافَ إليه فيها كالجنسِ للمضاف، يَصْدَقُ عليه اسمُه – على الصور الجزئية، يشهد لهذا، فإنه قال هنالك: (ألا ترى أنَّ البابَ مِن الساج ساجٌ، والثوبَ من الخز خزٌّ)(٢٣٦)، فلم يَحْمِلِ الثانيَ على مطلق الأول، بل حمل الثانيَ على الأولِ المقيَّدِ بالثاني، ومِثْلُه ما قال ابنُ مالك في "التحفة" في الإضافة على معنى "مِن" : (ضابطُها: كلُّ ما أضيف إلى ما هو بعضُه وله اسمُه، **فيَصِحُّ على "خاتَمِ فضةٍ" : "فضةٌ"**، ولا يصح على "يدِ زيدٍ" : "زيدٌ"، وهما بعضان)(٢٣٧).

الوعاة: ١/ ٣٤٧ ، وكشف الظنون: ٢/ ١٣٧١ ، والبدور المضية في تراجم الحنفية: ٢١/ ١٧١ ، وهدية العارفين: ١/ ١٠٧)

(٢٣٥) حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٥ ، وانظر: الكليات لأبي البقاء: ١٣٣

(٢٣٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦

(٢٣٧) التحفة لابن مالك – ماجستير: ٢٠٨ (وهي نُكَتُه على مقدمة ابن الحاجب قَيَّدَها عنه بدرُ الدين بن جماعة)، وشرح الكافية لابن جماعة (ط دار المنار) : ١٧٣ ، وهو نفسُ كتابِ التحفة.

ثم لا يخفى أنَّ جنسيةَ المضافِ إليه على هذا تقتضي حملَه على المضافِ حملًا كليًّا، لأنَّ ذلك لازمُ كونِه أعمَّ مطلقا، فكلُّ بابِ ساجٍ ساجٌ بلا عكس، وكل ثوبِ خزٍّ خزٌّ بلا عكس، وكل خاتمِ فضةٍ فضةٌ بلا عكس، وهلم جرا.

[٣] - [الإضافة اللامية]

الثالث (من أنواع الإضافة المعنوية) : **أن تكون على معنى اللام التي للمِلْكِ أو لشِبْهِه أو للاختصاصِ**، وذلك فيما بَقِي، أي: (بألَّا يكون المضافُ إليه جنسًا للمضاف ولا ظرفًا له)(٢٣٨).

ولامُ **المِلْكِ** هي الواقعةُ بين ذاتين تَصْلُحُ أن تكون الواقعةُ منهما بعد اللامِ مالكةً للأخرى، نحو: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، و"المال لزيد".

وشِبْهُ المِلْكِ هو **الاستحقاقُ**، ولامُه هي الواقعةُ بين معنًى وذاتٍ(٢٣٩)، نحو: "الحمدُ لله" و"المُلْكُ لله"(٢٤٠)، و"العزة لله"، ونحو: ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (٢٤١)، و ﴿ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ ، وحينئذٍ فما يقرره العلماءُ مِن أنَّ لامَ "لله" : إما للاستحقاقِ، أو لامُ المِلْكِ، خطأ، لأنه لا يصح أن تكون للملك.

---

(٢٣٨) الحلبي على شرح الأزهرية: ٢/ ٧٩٥

(٢٣٩) قال الشُّمُنِّي: (لم يُفَسِّر ابنُ أم قاسم هذه اللام، وإنما مَثَّلَ لها في "الجنى الداني" بـ"النارُ للكافرين"، وفي "شرح التسهيل" بـ"الجلبابُ للجارية"، و"الجُلُّ للفرس"، وكلُّ ذلك وقعتْ اللامُ فيه بين ذاتين). (الشمني على مغني اللبيب: ٢/ ٢٨) ولذلك جعل الشيخ ياسين مِن الإضافة على معنى لامِ الاستحقاقِ إضافةَ "رَبِّ الناس"، قال: لأنَّ الناسَ يَستحقون ربًّا يعبدونه. (ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٦)

(٢٤٠) المراد بالملك: التملُّك. (الأمير على المغني: ١/ ١٧٥ ، والدسوقي على المغني: ١/ ٣٠١)

(٢٤١) أي: بناءً على أنَّ المرادَ بـ"الويل" الهلاكُ، لا بناءً على أن المرادَ به وادٍ في جهنم، إلا أنْ يُقَدَّرَ مضافٌ، أي: عذابُه، لأجل أنْ يتحقق أنها وقعتْ بين معنًى وذاتٍ اهـ تقرير دَرْدِير. (الدسوقي على المغني: ١/ ٣٠١)

ولامُ **الاختصاص** هي الداخلةُ بين ذاتين لا يَصِحُّ أنْ تكون الداخلةُ عليها اللامُ منهما مالكةً للأخرى، سواء صَحَّ مِلْكُها لغيرها أم لا، نحو: "الجنةُ للمؤمنين"، و"هذا الحصيرُ للمسجد"، و"المنبر للخطيب"، و"السَّرْجُ للدابة"، و"القميصُ للعبد"(٢٤٢).

وبعضُهم جَعَل الاختصاصَ عامًّا شامِلًا للاستحقاقِ والمِلْكِ، فهو أعمُّ مِن كلٍّ منهما، فكلُّ لامٍ للملكِ أو الاستحقاقِ فهي للاختصاص، وليس كلُّ لامٍ للاختصاصِ للمِلْكِ، ولا للاستحقاق، ألا ترى الواقعةَ بين ذاتين لا تَصْلُحُ أنْ تكون إحداهما مالكةً للأخرى، فإنها للاختصاصِ فقط(٢٤٣).

قال ابن هشام: ويُرَجِّحُه أنَّ فيه تقليلًا للاشتراك(٢٤٤)، وأنه إذا قيل: "هذا المالُ لزيدٍ والمسجدِ" لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاصِ(٢٤٥)، مع كون زيدٍ قابلًا للمِلْك، لئلا يَلزَمَ استعمالُ المشترَكِ في معنييه(٢٤٦) دَفْعَةً، وأكثرُهم يمنعه اهـ.

فتكون اللامُ: إما للاختصاصِ المِلْكِيِّ، نحو: "المالُ لزيد"، وإما للاختصاصِ الاستحقاقيِّ، نحو: "الحمدُ لله"، وإما لمجردِ الاختصاصِ، نحو: "الحصيرُ للمسجد"(٢٤٧).

---

(٢٤٢) أي: فاللامُ للاختصاص لا للمِلْك، لأنَّ العبدَ لا يَمْلِكُ: إما أصلًا، كما هو عند الشافعي، أو لكون مِلْكِه ناقصًا، فهو كالعدم، كما هو مذهب مالك. (الدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ٣٠١)

(٢٤٣) فيكون لـ"الاختصاصِ" إطلاقان: بالمعنى الأعم، وبالمعنى الأخص.

(٢٤٤) لأنه قال أوَّلًا: (وللَّامِ الجارَّةِ اثنان وعشرون معنًى)، فبِرَدِّ المِلْكِ والاستحقاقِ إلى الاختصاص تَرجِع معاني اللام لعشرين. (انظر: الدسوقي على المغني: ١/ ٣٠٢)

(٢٤٥) بالمعنى الأعم، فيكون صدقُه على المِلْكِ وعلى الاختصاصِ بالمعنى الأخصِّ في المثالِ المذكورِ بطريق الاشتراكِ المعنويِّ، لا اللفظيِّ حتى يلزم استعمالُ اللفظ المشترك في معنييه معًا، وهو موردُ نزاع. قال الدسوقي: (قوله (لَزِمَ القولُ بأنها للاختصاص) أي: الشاملِ للواقعة بين ذاتين سواء كانت إحداهما يصح أن تكون مالكة أم لا). (الدسوقي على المغني: ١/ ٣٠٢)

(٢٤٦) وهما الملك والاختصاص بالمعنى الأخص. قال الدسوقي: (قوله (في معنييه) أي: الاختصاصِ والمِلْكِ بناءً على أنَّ الاختصاصَ غيرُ المِلْك، لأنَّ الملك: ما كانت لامُه واقعةً بين ذاتٍ مالكةٍ وذاتٍ مملوكة، والاختصاص: ما كانت اللامُ فيه بين ذاتين ليست إحداهما مالكة، فيلزم عليه استعمالُ اللام المشتركة في الملك بالنظر لزيد، وفي الاختصاص بالنظر للمسجد). (الدسوقي على المغني: ١/ ٣٠٢)

فالإضافةُ اللاميةُ: كـ"مالِ زيد"، و"حَمْدِ الله"، و"حصيرِ المسجد".

قال محرم أفندي: (سُميتْ "لاميةً" لأنَّ المضافَ يَصير مختصًّا للمضافِ إليه بالإضافة إليه، فناسَبَ الإضافةَ أن تكون بمعنى اللام، ولذا قيل: المرادُ بها اللامُ الاختصاصيةُ، لا التعليليةُ، وإنْ كان المضافُ معلولًا للمضاف إليه، مثل قولِك: "دخانُ النار")(٢٤٨).

والمرادُ بكونِها على معنى اللام: أنَّ معنى اللامِ ملحوظٌ فيها، لا أنَّ اللامَ مقدرةٌ في نَظْمِ الكلام، إذ قد لا يَصْلُحُ لتقديرِها، نحو: "كل رجل"، فإنَّ معنى اللامِ ملحوظٌ فيه، لأنه بمعنى: أفراد الرجل، ولا يَصلح نظمُه لأنْ تُقَدَّرَ فيه اللامُ(٢٤٩).

قال الجامي أخذًا من الرضي: (واعلم أنه لا يَلزم فيما هو بمعنى اللامِ أنْ يَصِحَّ التصريحُ بها، بل يكفي إفادةُ الاختصاصِ الذي هو مدلولُ اللام، فقولُك: "يومُ الأحد"(٢٥٠) و"علم الفقه" و"شجر الأراك" بمعنى اللام، ولا يصح إظهارُ اللام فيه(٢٥١). وبهذا الأصلِ يَرتفع الإشكالُ عن

---

(٢٤٧) مغني اللبيب: ٢٧٥ ، والدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ٣٠١ – ٣٠٢ ، وشرح العوامل لخالد الأزهري: ١١٤ ، وانظر: الشمني على مغني اللبيب: ٢/ ٢٨ – ٢٩ ، والأمير على مغني اللبيب: ١/ ١٧٥ – ١٧٦ ، وانظر أيضا: ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٦

(٢٤٨) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٦

(٢٤٩) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، وانظر: عبد الغفور على الجامي: ١٩٧ – ١٩٨ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٢ – ٢٨٣ ، والنحو الوافي: ٣/ ١٧ و ٢١

(٢٥٠) في "شرح ميزان الأدب" لطاشكندي نقلًا عن "شرح اللباب" : أنَّ اللامَ مقدرةٌ في نحو: "يوم الجمعة" في أصلِ الاستعمال، وإظهارُها أيضا صحيح، إلا أنه لما شاع استعمالُه بالإضافة لا بإظهار اللام، صارت اللامُ مَنسية، فكان تركُها مأنوسًا للطباع، فلهذا يُستصعَب إظهارُها. (حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٦)

(٢٥١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٧

كثيرٍ مِن مَوادِّ الإضافةِ اللامية، ولا يُحتاج فيه إلى التكلُّفاتِ البعيدة(٢٥٢)، مثل: "كل رجل" و"وكل واحد"(٢٥٣))(٢٥٤).

ثم اللامُ أصلُ حروفِ الإضافة، لأنَّ أخلصَ الإضافاتِ وأصحَّها: إضافةُ المِلْك إلى المالِك، وسائرُ الإضافاتِ مُضارِعةٌ لها(٢٥٥).

قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" : (ومعنى اللامِ هو الأصلُ، ولذلك يُحكم به مع صحةِ تقديرِها وامتناعِ تقدير غيرِها، نحو: "دار زيد"، ومع صحةِ تقديرِها وتقديرِ غيرِها، نحو: "يد زيد ورِجْله" - يعني إذا لم تَقُمْ قرينةٌ على تقديرِ غيرِها - ، وعند امتناعِ تقديرِها وتقديرِ غيرِها، نحو: "عنده" و"معه")(٢٥٦).

فعُلِم منه أنَّ كلَّ إضافةٍ امتنع فيها أنْ تكون بمعنى "مِن" أو "في"، فهي بمعنى "اللام" : تحقيقًا حيث يُمكن النطقُ بها كـ: "غلام زيد"، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطقُ بها، نحو: "ذي مال"

---

(٢٥٢) مثل أن تقول في "يوم الأحد" : يومٌ مخصوص للأحد باعتبارِ أنه مِن قبيل إضافةِ المسمَّى إلى اسمِه، لأنَّ الأحدَ يومٌ من أيام الأسبوع، فأُضيف ذلك اليومُ إلى اسمِه وخُص به، وفي "علم الفقه" : علم مخصوص للفقه باعتبار كونِ الفقهِ جزءًا منه، فأُضيف الكلُّ إلى الجزء بعلاقةِ الجزئية وخُص به، وكذا "شجرُ الأراك". (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٩)

(٢٥٣) يعني أنَّ لفظَ "الكل" عامٌّ، ويَصيرُ خاصًّا بالإضافةِ إلى ما يُفيد اختصاصَه، فيكون المعنى: الكلُّ مخصوصٌ للرجلِ والواحد، لأنَّ إضافةَ العام إلى الخاص تُوجِب اختصاصَه له، كقولك: "غلام رجل"، فيكون الغلامُ مخصوصًا به بسبب الإضافة. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٩)

فالإضافة فيهما لامية، لإفادة اختصاصِ العمومِ والشمول المفهومِ من لفظ "كل" بالمضافِ إليه، ولم يُسمع في مثلِه تقديرُ اللام. (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٦)

(٢٥٤) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٧ – ٤٤٨ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٦ – ٢٢٧ ، والسجاعي على شرح قطر الندى: ٤٨٤ ، وانظر: نتائج الأفكار: ١٥٢ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٩ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣

(٢٥٥) الكليات: ١٣٢

(٢٥٦) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٠٣ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٦٥ – ٢٦٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ – ٣٥٩

و"عند زيد" و"مع عمرو"، وامتحانُ هذا: بأنْ تأتِيَ مكانَ المضافِ بما يُرادفه أو يقاربه، نحو: "صاحب" و"مكان" و"مُصاحِب"(٢٥٧).

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" : (وإذْ قَدِ انضبطتْ مواضعُ الإضافةِ التي بمعنى "في" ومواضعُ الإضافة التي بمعنى "من"، فلْيُعْلَمْ أنَّ كلَّ إضافةٍ سواهما فهي بمعنى "اللام" وإنْ لم يَحْسُنْ تقديرُ لفظِها، نحو: "زيدٌ عند عَمْرٍو"، و"عَمْرٌو عند خالد"، فلا يخفى أنَّ لفظَ اللامِ لا يَحْسُنُ تقديرُه هنا، ومع ذلك يُحكَم بأنَّ معناها مرادٌ، كما حُكِم بأنَّ معنى "مِن" في التمييزِ مرادٌ وإن لم يحسُنْ تقديرُ لفظِها، وأنَّ معنى "في" في الظرفِ مرادٌ وإن لم يحسن تقديرُ لفظها. وقد يحسن تقديرُ "مِن" وتقديرُ اللامِ معًا، ويُجْعَلُ الحكمُ للَّام لأنها الأصلُ)(٢٥٨).

ولهذا قال في "التحفة" : (ومتى صح تقديرُ اللامِ و"مِن" في الإضافةِ حُكِم فيها بتقدير اللام لأنها الأصلُ)(٢٥٩).

[الإضافة على معنى "من" التبعيضية]

تقدم عن ابنِ كيسانَ والسيرافيِّ اكتفاؤهما في الإضافةِ البيانيةِ ببعضيةِ الأول، حيث جَعَلَا إضافةَ البعضِ مطلقًا بمعنى "مِن"، ومن ثمةَ كانتْ إضافةُ "يدِ زيدٍ" عندهما بيانيةً على معنى "مِن"، ولا يَلزمُ مِن كون الأولِ بعضًا كونُ الإضافةِ على معنى "من" التبعيضيةِ(٢٦٠)، وقد تقدم قولُ الرضي: ("بعض القوم، ونصف القوم، ويد زيد" بمعنى اللام، وإن كان يقال: بعضٌ منه، ونصفٌ منه، ويدٌ منه، لأنَّ "مِن" التي تتضمنها الإضافةُ هي التبيينيةُ، كما في "خاتم حديد"، و"أربعةِ دراهم"، وشرطُ

---

(٢٥٧) التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٦

(٢٥٨) شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٣

(٢٥٩) التحفة لابن مالك: ٢٠٨

(٢٦٠) و"من" التي للتبعيضِ نحو: ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ ﴾ ، وعلامتُها: إمكانُ سَدِّ "بعض" مَسَدَّها، كقراءة ابنِ مسعود: "حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّون". (مغني اللبيب: ٤٢٠)

"من" المبيِّنةِ: أنْ يَصِحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المبيَّن، كما في قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾)(٢٦١).

قال السيالكوتي في إضافةِ "فاتحة الكتاب" : (الإضافةُ فيه لامية، لأنه مِن إضافةِ الجزءِ إلى الكلِّ(٢٦٢)، إذ المرادُ بالكتابِ الكلُّ لا المعنى الكليُّ، إذ لا أولَ له، وتجويزُ كونِها تبعيضيةً، بأنْ يكونَ المقدَّرُ "من" التبعيضيةَ سَهْوٌ، لأنَّ "مِن" التي تتضمنها الإضافةُ هي التبيينيةُ لا غير، صرح به النحويون)(٢٦٣).

وقال الشريف الجرجاني: (قال صاحب "الكشف"(٢٦٤) رحمه الله تعالى: الإضافةُ في "فاتحة الكتاب" بمعنى "مِن"، لأنَّ أولَ الشيءِ بعضُه. ورُدَّ عليه بأنَّ البعضَ قد يُطلق على ما هو فردٌ من الشيء، كما يقال: زيدٌ بعضُ الإنسان، وعلى ما هو جزءٌ له، كما يقال: اليدُ بعضُ زيد، وإضافةُ الأولِ

---

(٢٦١) الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٦ – ٢٠٧

(٢٦٢) قال ابن عاشور: (إضافةُ "فاتحة" إلى "الكتاب" إضافةٌ حقيقية، باعتبار أنَّ المرادَ من الكتابِ بقيتُه عدا السورة المسماة "الفاتحة"، كما نقول: "خطبة التأليف"، و"ديباجة التقليد"). (التحرير والتنوير: ١/ ١٣٣)

(٢٦٣) السيالكوتي على اليضاوي: ١٥

(٢٦٤) "الكشف على الكشاف"، حاشية على كشاف الزمخشري، لعمر بن عبد الرحمن سراج الدين الفارسي القزويني، من علماء الحنفية. كان مِن صباه مُشَمِّرًا ساقَ الجد في التحصيل، لا يَفْتُرُ ساعة، وكان له حظٌّ وافر من العلوم، سيما العربية. قال السيوطي في "القول المشرق" : (أَلَّفَ في ذم المنطق كتابا سماه: "نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي بحب علم المنطق"). مات شابًّا، عن ٣٧ أو ٣٨ عاما، سنةَ: ٧٤٥ . (طبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٧ ، والحاوي للفتاوي للسيوطي: ١/ ٣٠١ ، والأعلام: ٥/ ٤٩ ، وهدية العارفين: ١/ ٧٨٩)

ولـ"الكشف" تكملةٌ للشيخ حسن بن أحمد المعروف بالجلال اليمني، المتوفى سنة: ١٠٧٩ ، سماها: فتح الألطاف في تكملة الكشف على الكشاف. ومن تصانيفِه أيضا: ضوء النهار شرح الأزهار في الفقه، وشرح على الفصول في الأصول لابن الوزير اليمني، وشرح على الكافية في النحو، وشرح على التهذيب في المنطق، وشرح على منتهى السؤل لابن الحاجب، قال المحبي: (وله مختصر في علم الأصول شَرَحَه شرحًا يدل على فضله، واختار اختياراتٍ مُخَالِفَةً لعلماء الأصول) اهـ . (إيضاح المكنون: ٣/ ٣١٦ ، و٤/ ١٥٩ ، وهدية العارفين: ١/ ٢٩٥ ، وخلاصة الأثر: ٢/ ١٧ ، والبدر الطالع: ١/ ١٩١ – ١٩٣ ، والأعلام: ٢/ ١٨٢ – ١٨٣)

إلى الشيءِ بمعنى "من" دون الثاني، ومِن ثمةَ اشترُط في الإضافةِ بمعنى "مِن" كونُ المضافِ إليه جنسًا للمضافِ صادقًا عليه(٢٦٥)، وجُعِل "مِن" بيانيةً كـ"خاتم فضة".

فإن قلت: لعله يَجعل الكتابَ بمعنى القَدْرِالمشترَك الصادقِ على سورةِ الحمد وغيرِها، أي: فاتحةٌ هي الكتاب.

قلت: يأباه أنَّ كونَها فاتحةً وأوَّلًا إنما هو بالقياسِ إلى مجموع المنزَّلِ لا القدر المشترك.

فإن قلت: جَوَّزَ العَلَّامةُ(٢٦٦) في سورة لقمانَ الإضافةَ بمعنى "من" التبعيضيةِ، وجَعَلَها قَسِيمَةً للإضافةِ بمعنى "من" البيانيةِ، حيث قال: "معنى إضافةِ "اللهو" إلى "الحديثِ" التبيينُ، وهي الإضافةُ بمعنى "من"، كقولِك: "بابُ ساجٍ"، والمعنى: مَن يشتري اللهوَ مِن الحديث، واللهوُ يكون من الحديثِ ومن غيره، فبُيِّنَ بالحديث، والمرادُ بالحديثِ: الحديثُ المُنْكَرُ(٢٦٧)، كما جاء في الحديثِ: "الحديثُ في المسجد يأكل الحسنات [كما تأكل البهيمةُ الحشيش]"(٢٦٨)، ويجوز أن تكون

---

(٢٦٥) والكل لا يصدق على الجزء.

(٢٦٦) الزمخشري صاحب "الكشاف"، قال ابن خلدون: (إنَّ مُؤَلِّفَه مِن أهلِ الاعتزال في العقائد، فيَأتي بالحِجاج على مذاهِبِهم الفاسدةِ حيث تَعْرِضُ له في آيِ القرآنِ مِن طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين مِن أهل السنة انحرافٌ عنه، وتحذيرٌ للجمهور من مكامنه، مع إقرارِهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظرُ فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السُّنِّيَّة، مُحْسِنًا للحِجَاج عنها، فلا جَرَمَ أنه مأمونٌ مِن غوائله، فلتُغْتَنَمْ مطالعتُه لغرابة فنونه في اللسان. ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليفٌ لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطِّيبي، من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتابَ الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظَه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلةٍ تزيفها، وبَيَّنَ أنَّ البلاغةَ إنما تقع في الآيةِ على ما يراه أهلُ السنة لا على ما يراه المعتزلة، فأَحْسَنَ في ذلك ما شاء، مع إمتاعِه في سائر فنون البلاغة، وفوقَ كلِّ ذي علمٍ عليم). (مقدمة ابن خلدون: ٥٥٥ – ٥٥٦ ، وانظر لترجمة الطِّيبي: الدرر الكامنة لابن حجر: ٢/ ١٨٥ – ١٨٦)

(٢٦٧) فيكون تعريفُ "الحديث" للعهد. (الشهاب على البيضاوي: ٧/ ١٣١)

(٢٦٨) قال العراقي: لم أقف له على أصل، وقال ابن السبكي: لم أجد له إسنادا، وقال الألباني: لا أصل له. (السلسلة الضعيفة: ١/ ٦٠)

(فائدة) : قال القاسمي: (قولُهم: "هذا الحديث ليس له أصل"، أو: "لا أصل له"، قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد). (قواعد التحديث: ١٢٢)

الإضافةُ بمعنى "من" التبعيضيةِ، كأنه قيل: ومِن الناس مَن يشتري بعضَ الحديث الذي هو اللهوُ منه(٢٦٩)". فنقول على التقدير الثاني: إنْ أريد بالحديثِ مُطْلَقُه، كان جنسًا للَّهْوِ صادقًا عليه، كما أنَّ الحديثَ المُنْكَرَ يَصدق عليه، وكانتِ الإضافةُ بيانيةً، كما في "باب ساج"، فلم يَجُزْ جعلُها مقابِلةً إياها، وإنْ أريد بالحديثِ العمومُ والاستغراق، فقد ثَبَتَ إضافةُ الجزءِ إلى الكل(٢٧٠) بمعنى "من" التبعيضيةِ، وإن كانتْ غيرَ مشهورة.

قلت: الظاهرُ أنَّ المرادَ مطلَقُ الحديثِ، لكنه دَقَّقَ النظرَ في إضافة الشيءِ إلى ما هو صادقٌ عليه، فما كان فيه المضافُ إليه يَحْسُنُ جَعْلُه بيانًا وتمييزًا للمضاف، كالساج للباب، وكالحديث المنكَر للهو، جَعَلَها بيانيةً، وما لم يَحْسُنْ ذلك فيه، كالحديث المطلق للهو، جعلها تبعيضيةً ميلًا إلى جانب المعنى)(٢٧١)، أي: (والمقدَّرُ في كلتا الحالتين كلمةُ "مِن" البيانية)(٢٧٢).

والألبانيُّ في مقدمته لكتاب "شرح الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي الذي خَرَّجَ أحاديثَه ذَكَرَ أنَّ قولَه في بعض الأحاديثِ والآثار: "لا أعرفه"، معناه: لا أعرف إسناده، قال: (وبعضُ العلماء يُعبِّر في مثلِ هذا بتعبيرٍ آخر، فيقول: "لم أجده"، أو: "لم أجد له أصلا"، وبعضُهم يقول: "لا أصل له"، وهذا كلُّه معروفٌ عند العلماء، وهذا التعبيرُ الأخيرُ منتقَدٌ عند بعض المحققين، لِمَا فيه من الإطلاقِ المُوهِمِ أنه لا أصلَ له عند العلماءِ قاطبةً، ومِثْلُ هذا الحكمِ صَعْبٌ، فالأولى التعابيرُ التي قبلَه). (شرح الطحاوية: ٢٨ - ٢٩)

(٢٦٩) قال الطيبي: (قوله: (الإضافة بمعنى "من" التبعيضية) فعلى الأول: يُشْبِه أنْ يكونَ مِن إضافةِ العام إلى الخاص، كما قال: "اللهو يكون من الحديث وغيره"، وعلى الثاني: عكسه، لأنَّ الحديثَ قد يكون لهوًا وغيرَه، كما قال: "بعض الحديث الذي هو اللهوُ منه"، والضمير المجرور راجع إلى الحديث). (فتوح الغيب: ١٢/ ٢٨٣)

(٢٧٠) قال السيالكوتي: (لكنْ إنما يَصِح لو أريدُ باستغراقِ الفردِ المجموعُ، إذ الشايعُ فيه: كل فرد، فلا يكون إضافةُ الجزءِ إلى الكل). (السيالكوتي على البيضاوي: ١٥ - ١٦)

(٢٧١) حاشية الكشاف للشريف الجرجاني: ١/ ٢٢ – ٢٣ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي: ١/ ٣٨ - ٣٩ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٦

(٢٧٢) السيالكوتي على البيضاوي: ١٦

قال الشهاب الخفاجي تعليقًا على كلامِ الشريفِ بعد حكايتِه: (أقول: هذا رَدٌّ لما في "الكشاف"، تَبِعَ فيه الشارحَ المحقِّقَ(٢٧٣)، وليس بواردٍ عليه، وما ذكره المدقِّقُ مخالفٌ لكلامِ قدماء النحاة، كشُرَّاحِ "الكتاب" ومَن حَذَا حَذْوَهم، فإنَّ إضافةَ نحوِ: "يدِ زيدٍ" على معنى اللام، وقال قومٌ منهم - كابن كيسانَ والسيرافيِّ - : إنَّ إضافةَ ما هو جزءٌ من المضافِ إليه بمعنى "مِن" التبعيضيةِ، واستدلوا عليه بفصلِه عن الإضافة بـ"من"، كقوله:

كأنَّ على الكتفينِ منه إذا انْتَحَى ... مَداكُ عروسٍ أو صَلايَةُ حَنْظَلِ(٢٧٤)

وهو شائعٌ، كما فَصَّلَه أبو حيان في "شرح التسهيل"(٢٧٥).

---

(٢٧٣) يعني سعدَ الدين التفتازاني حيث قال: (ولكونِ أولِ الشيءِ بعضَه، والمضافِ إليه كلَّه، لا سيما الكتابُ المفتَتَحُ بالتحميدِ المختَتَمُ بالاستعاذة، فإنه هو المجموعُ الشخصيُّ لا المفهومُ الكليُّ الصادقُ على الآيةِ والسورة= كانت الإضافةُ بمعنى اللام كما في جزء الشيء، دون "من" كما في "خاتم حديد"، وقد يُتوهم أنَّ كلَّ ما هو جزءٌ من الشيء فإضافتُه إليه بمعنى "من" كـ"أنهارِ دِجْلَةَ"، وفسادُه بَيِّن). (حاشية الكشاف للسعد: ٢/ ٣٤ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي: ١/ ٣٨)

(٢٧٤) وكقولِه: "فالعينُ مني كأنْ غَرْبٌ تَحُطُّ به"، قال السيوطي: (ورَدَّه ابنُ مالك بأنَّ الفصلَ بـ"مِن" لا يدل على أنَّ الإضافةَ بمعناها، وقد فُصِل بها ما ليس بجزء، قال: "وإنَّ حديثًا منكِ لو تعلمينه"). (همع الهوامع: ٤/ ٢٦٦ – ٢٦٧) وكذا قال أبو حيان، وزاد: (قد تُفْصَل "العينُ" وأشباهُها بـ"من" كما في البيتين، وباللام، ومن ذلك قولُه: "وعينٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ... شُقَّتْ مَآقِيها من أُخُرْ"). (التذييل والتكميل: ١٢/ ١١)

(٢٧٥) أبو حيان غيرُ مُصَرِّحٍ بالشيوع، ومصرحٌ بأنَّ ما أنشدوه لا حجةَ لهم فيه على تقديرِ "مِن" في الإضافة، وليس في كلامِه تصريحٌ بأنَّ "مِن" المقدرةَ في الإضافةِ عند ابن كيسان والسيرافي تبعيضيةٌ، بل نَسَب إليهما أنَّ إضافةَ البعضِ على تقدير "من" عَقِبَ ضبطِ ابن مالك للإضافة على معنى "من" البيانيةِ واشتراطِه فيها وقوعَ الثاني خبرًا عن الأول، غايةُ ما هنالك أنه بعد تصحيحِه كونَ إضافةِ البعض مع عدم صحة الإخبار بالثاني عن الأول لاميةٌ وجوابِه على ما احتج به ابن كيسان والسيرافي، ذكر أنَّ النحاةَ ذكروا في الإضافةِ على معنى "مِن" وجوهًا من الإعراب: أحدُها: الجَرُّ، وثانيها: التبعية، وثالثها: النصبُ، وقد تقدم ذلك في الأصل، غيرَ أنه ذَكَرَ للجَرِّ وجهين: أحدُهما: أنْ يُجَرَّ الثاني بالمضافِ، والثاني: حَلُّ الإضافةِ وجَرُّالثاني بـ"مِن"، وجَعَلَ "من" الجارَّةَ تبعيضيةً، وهذه عبارتُه، قال: (وذَكَرَ النحويون في هذا النوعِ وجوهًا: أحدُها: الجَرُّ: على معنى الإضافة، وعلى الفصلِ بـ"من"، فتقول: "ثوبُ خَزٍّ"، و"ثوبٌ من خَزٍّ" و"مِن" في

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ "مِن" المقدَّرةَ في الإضافةِ مطلقًا تبعيضيةٌ، مِن غيرِ فرقٍ بين الجزءِ والجزئيِّ، كما في لُمَعِ ابنِ جني وشرحِه للثمانيني، وعبارتُه: إن كان الأولُ جزءا من الثاني، كانتِ الإضافةُ بمعنى "من"، نحو: "باب ساج" و"دار آجُرٍّ" و"جبة صوف"، وتقديرُه: بابٌ من ساج، ودارٌ من آجُرٍّ، والأولُ في هذا جزءٌ من الثاني، و"مِن" فيه للتبعيض، انتهى.

فادعاءُ أنها غيرُ موجودةٍ، أو غيرُ مشهورةٍ، مكابرةٌ، لمخالفتِه ما سُطِّرَ في كُتُبِهم المعوَّلِ عليها.

وفيما ذكره في توجيه كلامِ "الكشاف" دقةٌ لا يتحملها نظرُ أهلِ العربية.

ثم إنَّ للناظرين في كلامِ الشريفِ وجوهًا شتَّى، كلُّها خارجةٌ عن قانون العربية، لاقتصارهم على ما لا يُغني ولا يُسمن من كلام المتأخرين، ولذا أضربْنا عنها صفحًا)(٢٧٦).

ثم قد قال البيضاويُّ عند قولِه تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ : (الإضافةُ بمعنى "من"، وهي تبيينيةٌ إنْ أراد بالحديثِ المُنْكَرَ، وتبعيضيةٌ إن أراد به الأعمَّ منه)، فكتب الشهابُ هنالك: (قولُه: (وتبعيضيةٌ إنْ أراد به الأعمَّ منه) تَبِعَ فيه الزمخشريَّ، وهو مذهبٌ لقومٍ من النحاة، كابن كيسان والسيرافي، قالوا: إضافةُ ما هو جزءٌ من المضافِ إليه بمعنى "مِن" التبعيضيةِ، واستدلوا بفصله بـ"من"، كقوله:

كأنَّ على الكتفينِ منه إذا انْتَحَى ... مَداكُ عروسٍ أو صَلايَةُ حَنْظَلِ

والأصحُّ كما ذهب إليه ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ وأكثرُ المتأخرين أنها على معنى اللام، كما فَصَّله أبو حيان في "شرح التسهيل"، وذكره شارح "اللُّمَع".

هذا للتبعيض، وهي في موضعِ الصفة إن كان قبلها نكرة، وفي موضعِ الحال إن كان قبلَها معرفة)، وقد كان مِن جوابِه قبلُ على ما استُدِل به على أنَّ إضافةَ البعضِ مطلقًا على معنى "مِن" أنَّ (الفصل بـ"من" لا يدل على أنها إضافةٌ على معناها). فانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: ١٢/ ١٠ – ١١ ، ثم انظر أيضا: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية له أيضا: ٢/ ٩٠٤ – ٩٠٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٣٣٠ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالد الأزهري: ٣/ ٩٦٦

(٢٧٦) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٦ – ١٧

وقيل: المشهورُ أنَّ الإضافةَ تقوم مقامَ التمييز، فهي بمعنى "من" البيانية(٢٧٧)، إلا أنه باعتبار العمومِ والخصوص الوجهيِّ جاء التبعيضُ، وليس مِن مقتضَى الإضافةِ، فالتبعيضيةُ تَرْجِع إلى البيانية.

والفرقُ بين الوجهين: أنه على هذا لا يُحتاج إلى تقييدِ الحديثِ بالمنكَرِ كما في الأول، لأنَّ الحديثَ الذي هو اللهوُ لا يكون إلا منكرًا، وعلى الأولِ لَمَّا أريد تمييزُ اللهوِ بعضِه من بعض، وجب أنْ يُقيَّد الحديثُ بالمنكَر، لأنه اللهوُ القولي.

وهو غفلةٌ عما قَرَّرْناه.

وكذا ما قيل: إنه عَبَّرَ عن اللاميةِ بالتبعيضيةِ إظهارًا لجهةِ الملابَسة الاختصاصيةِ تعويلًا على ما عُرِف فيها.

وقد مَرَّ تفصيلُه في أول سورة الفاتحة، فتَذَكَّرْه)(٢٧٨).

[الإضافة على معنى "عند"]

وقد زاد الكوفيون **الإضافةَ بمعنى "عند"**، نحو: "هذه شاةٌ رقودُ الحَلَبِ"، أي: رقودٌ عند الحَلَب، وأجيب بأنه يمكن جعلُ "رقودٍ" صفةً مشبهة، كـ"حَسَنِ الوجه"، ووصف الحَلَب بأنه رقودٌ لما كان الرقاد عنده، فجُعِل رقودا مبالغة(٢٧٩)، فتكون من الإضافة اللفظية غير المحضة.

[الإضافة التشبيهية]

وزاد بعضُهم **الإضافةَ على تقديرِ كافِ التشبيه**، وهي **الإضافةُ التشبيهية**، وضابطُها: أن يضاف المشبَّهُ به إلى المشبه، كـ"لُجَيْنِ الماء"(٢٨٠)، وملاحظةُ كافِ التشبيه فيها تكون بعد عكسِ طَرَفَي

---

(٢٧٧) لأن التمييزَ بيانٌ.

(٢٧٨) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٧/ ١٣١

(٢٧٩) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٥ ، وانظر: التذييل والتكميل: ١٢/ ١٣ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٦٧ – ٢٦٨

(٢٨٠) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٧٠ ، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني: ٣/ ٢٠٧ ، وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل (الرسالة ناشرون) : ٣/ ٤٠

الإضافةِ(٢٨١)، أي: "ماء كاللجين"، أي: الفضةِ، في الصفاء والبياض، قال السعد: (وهذا تشبهٌ مؤكَّد(٢٨٢))(٢٨٣)، إذِ التشبيهُ المؤكَّد: "ما حُذِفَتْ أداتُه"، أي: تُرِكَتْ بالكليةِ وصارتْ نِسْيًا مَنْسِيًّا بحيث لا تكون مُقَدَّرَةً في نَظْمِ الكلام(٢٨٤)، لأجل الإشعارِ بأنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به، بخلاف ما لو كانتِ الأداةُ مقدَّرةً، فلا يُفيد الاتحادَ، فلا يكون التشبيهُ مؤكَّدًا، ففي قوله تعالى ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ ﴾ : إنْ قُدِّرَتِ الأداةُ، كان التشبيهُ مرسَلًا، وإن لم تُقَدَّرْ، كان مؤكَّدا(٢٨٥).

وسُمي "مؤكَّدا" لأنه أُكِّدَ بادِّعاءِ أنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به(٢٨٦).

---

(٢٨١) البلاغة العربية لعبد الرحمن حبنكة: ١/ ٤٤٦

(٢٨٢) أي: مُقَوًّى بجَعْلِ المشبَّهِ عينَ المشبَّهِ بهِ بواسطةِ جَعْلِ الإضافةِ بيانيةً. (الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٢٢١)

(٢٨٣) مختصر المعاني مع حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٢١

(٢٨٤) فليس مقصودُ علماءِ البيانِ أنه تشبيهٌ بتقدير أداتِه، كيف وهم يقولون: إنه تشبيهٌ بليغ، وإذا كانتِ الأداةُ مقدَّرةً، والمقدَّرُ كالمذكور، فلا فرقَ إذن بينه وبين ما ذُكرتْ فيه الأداة. (فواتح الرحموت لعبد العلي الهندي: ١/ ٢٢٠)

وهذا التشبيهُ لم يُوجَدْ فيه كمالُ المبالَغة في وصفِ المشبَّه بوجه الشَّبَه – الذي استحق به التسميةَ "بليغًا" في عُرْفِ البيانيين – إلا مِن حذف الوجه والأداةِ، لأنَّ حذفَهما يُوقِع في الخيال اتحادَ الطرفين، أما حذفُ الوجه، فلأنه يُشْعِر بأنَّ اشتراكَ الطرفين ليس في صفةٍ واحدةٍ فقط، بل في جميع الصفات، وعند ذكره لا يجوز التجاوُزُ عما ذُكِر، وأما حذفُ الأداةِ فلأنه يَقتضي أنْ يُحمَل المشبَّهُ به على المشبه بطريقِ المواطأة، وهذا النوعُ مِن الحمل لا يَصِح إلا باتحادِ المحمولِ والموضوع في الخارجِ إما حقيقةً أوِ ادِّعاءً، كذا في تعريب الرسالة الفارسية. قال الشيخ الأنبابي: المراد بـ"حذفهما" في التشبيهِ البليغ: تركُهما لفظًا وتقديرًا، وليس المرادُ به ما يُقابل الذِكْر، فإنَّ المسافةَ بين الملفوظِ به والمقدَّرِ في نَظْم الكلام في قوةِ الإفادةِ قليلةٌ، ولذا شاع "التقديرُ" في مقام الإفادة. اهـ . فعند تقديرِهما أو أحدِهما يَعْرَى التشبيهُ عن دعوى الاتحاد وكمال المبالغة، لأنَّ المقدَّرَ كالثابت، وهو عند الثبوت عارٍ، فكذا عند التقدير، فكمالُ المبالغة لا يُجامِع تقديرَهما ولا تقديرَ أحدِهما في نظم الكلام، فإنَّ كُلًّا منهما يُنبئ عن المغايرة، فتنبه. (حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٤٠ ، وانظر: حاشية عليش: ٣٤ – ٣٧)

(٢٨٥) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٢١٩ – ٢٢٠

(٢٨٦) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٢١٩

قال السعد: (ومن المؤكَّد: ما أُضِيفَ المشبَّهُ به إلى المشبه بعد حذف الأداة)، أي: وتقديمِ المشبَّه به على المشبَّه(٢٨٧).

ولهذا قال الصبان: (التسميةُ بالمشبَّه به والمشبَّه باعتبارِ ما كان قبل حذفِ أداةِ التشبيهِ لفظًا وتقديرًا، وتَناسي التشبيهِ قَصْدًا للمبالغة، لأنَّ إضافةَ المشبَّه به إلى المشبَّه من فروع التشبيهِ البليغ، وهو ما حُذِفت فيه الأداةُ كذلك)(٢٨٨).

وقد قيل: إنَّ إضافةَ ﴿ حَبْلِ الوَرِيد ﴾ من هذا، وذلك إنْ أُبْقِيَ "الحبلُ" على حقيقتِه، فإنَّ إضافتَه إلى "الوريد"(٢٨٩) تكون مِن إضافةِ المشبَّهِ به للمشبه، كـ"لجين الماء".

وأما على أنَّ الحبلَ استعارةٌ(٢٩٠) للعِرْقِ، والوريدُ عِرْقٌ مخصوص، فتكون إضافةُ "حبل" إلى "الوريد" من إضافة العام إلى الخاص، كـ"شجر الأراك"(٢٩١).

وقد تُعَدُّ إضافةُ "ظَهْرِ غِنًى" الواقعةُ في حديثِ رسول الله ﷺ المخرَّجِ في البخاريِّ: "خيرُ الصدقةِ ما كان عن ظَهْرِ غِنًى"، من هذا.

قال السِّنْدي: (قوله: "عن ظَهْرِ غنى" أي: ما يَبْقَى خلفَها غنًى لصاحبه: قلبيٌّ، كما كان للصِّدِّيقِ رضي الله تعالى عنه(٢٩٢)، أو قالَبِيٌّ، فيَصِيرُ **الغِنَى** للصدقةِ **كالظَّهْرِ** للإنسان وراءَ الإنسان،

---

(٢٨٧) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٢٢٠

(٢٨٨) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي: ١٠٢

(٢٨٩) في "المصباح" : والوريد: عرق، قيل: هو الوَدَج، وقيل: بجنبه اهـ. فعلى أنه الودج يكون لكل إنسان وريدان. (حاشية كفاية الطالب الرباني للعدوي: ١/ ٥٩)

(٢٩٠) الاستعارة هنا بالمعنى الاسمي، وهو نفسُ المستعار، وقد تُطلق بإزاء المعنى المصدري، وهو استعمالُ لفظِ المشبَّهِ به في المشبه. (انظر: الرسالة البيانية للصبان مع حاشية الأنبابي: ٢٥١)

(٢٩١) انظر: حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: ١/ ٥٩ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٨/ ٨٦ ، وتفسير الآلوسي روح المعاني: ١٣/ ٣٢٩

(٢٩٢) لما أُسْرِي برسول الله ﷺ إلى المسجدِ الأقصى، أصبح يَتحدث الناسُ بذلك، فارتد ناسٌ ممن كانوا آمَنُوا به وصَدَّقوه، وسَعَوا بذلك إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالوا: هل لك إلى صاحبِك، يَزْعُم أنه أُسْرِيَ به الليلةَ إلى بيت

فإضافةُ الظهرِ إلى الغِنَى بيانيةٌ(٢٩٣)، لبيانِ أنَّ الصدقةَ إذا كانتْ بحيث يَبقَى لصاحبِها الغنَى بعدَها - إما لقوة قلبه، أو لوجود شيءٍ بعدها يَستغني به عما تَصَدَّق - فهو أحسنُ، وإنْ كانت بحيث يَحتاج صاحبُها بعدها إلى ما أَعطَى ويضطر إليه، فلا ينبغي لصاحبِها التصدُّقُ به، والله تعالى أعلم)(٢٩٤).

وهو احتمالٌ ذُكِر في إضافةِ "ثوبِ مَذَلَّة" الواقعةِ في حديث أبي داود مرفوعًا إلى النبي ﷺ : "مَن لَبِس ثوبَ شهرةٍ ألبسه اللهُ يومَ القيامة ثوبَ مَذَلَّة".

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي: ("ثوب مذلة" مِن إضافة السبب إلى المسبَّب(٢٩٥)، أو بيانيةٌ، تَشبيهًا للمذلة بالثوب في الاشتمال)(٢٩٦).

المقدس؟ قال: أَوَ قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لئن كان قال ذلك لقد صَدَق، قالوا: أَوَ تُصَدِّقُه أنه ذهب الليلةَ إلى بيتِ المقدس وجاء قبل أنْ يُصبِح؟ قال: نعم، إني لَأُصَدِّقُه فيما هو أبعدُ من ذلك، أُصَدِّقُه بخبرِ السماء في غَدْوَةٍ أو رَوْحَة، **فلذلك سُمِّي أبو بكرٍ: الصِّدِّيقَ**. رواه الحاكم، وصححه الألباني، وقال: (هذا وقد جزم الإمام أبو جعفر الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢/ ١٤٥) بأنَّ سببَ تسميةِ أبي بكر رضي الله عنه بـ"الصديقِ" إنما هو سَبْقُه الناسَ إلى تصديقِه رسولَ الله ﷺ على إتيانِه بيتَ المقدس من مكة ورجوعِه منه إلى منزله بمكة في تلك الليلة، وإنْ كان المؤمنون يَشهدون لرسول الله ﷺ بمثل ذلك إذا وقفوا عليه). (انظر: السلسلة الصحيحة: ١/ ٦١٥ - ٦١٧)

(٢٩٣) لِمَا عُرِف مِن كون إضافةِ المشبه به للمشبه إضافةً بيانية، أي: للبيان، لأنه بها تتم دعوى كونِ المشبَّه عينَ المشبه به، وذلك لما تقتضيه هذه الإضافةُ من اتحادِ طرفيها.

(٢٩٤) فتح الودود في شرح سنن أبي داود للسندي: ٢/ ٢٥٩ ، وانظر: شرح المشكاة للطيبي: ٥/ ١٥٦٢ ، والكواكب الدراري للكرماني: ٧/ ١٩٦ ، ودليل الفالحين: ٣/ ١٢٢ - ١٢٣ ، ومرقاة المفاتيح: ٤/ ١٣٢٠ ، ونيل الأوطار: ٦/ ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وعون المعبود: ٤/ ٢٢٧

وقد قال المحشي البُجَيْرِمي على كتاب "الإقناع" : (قولُه: (عن ظهر غيب) الإضافةُ بيانيةٌ، أو مِن إضافة المشبَّهِ به للمشبه، أي: غيبٍ كالظهرِ في القوة، كما قرره شيخُنا العزيزي). (البجيرمي على الخطيب: ١/ ٥٩)

(٢٩٥) فتكون لاميةً لأدنى ملابسة، والعلاقةُ السببية.

(٢٩٦) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: ٧/ ٣٥٦ ، ومثله في فتح الودود في شرح سنن أبي داود للسندي: ٤/ ٩١

ثم قد تكون الإضافةُ التشبيهيةُ مِن إضافةِ المشبَّهِ للمشبَّه به، عكسَ "لُجَيْنِ الماءِ"، كـ"شقائق النعمان" – وهو الورد الأحمر – على القول بأنَّ النعمانَ اسمٌ للدم، فتكون إضافةُ الشقائقِ له لأنها تُشبهه في اللون، وأما على القولِ بأنَّ النعمان كلُّ مَن مَلَكَ الحِيرَةَ، وأشهرُهم النعمانُ بن المنذر، فإضافتُها إلى النعمان لأنها كثيرًا ما تنبت في الأرض التي يَحميها النعمان(٢٩٧)، فتكون لاميةً لأدنى ملابسة.

وقد قيل: إنَّ إضافةَ ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ مِن هذا الضَّرْب، أعني إضافةَ المشبَّهِ للمشبَّه به، قال في "الكشاف" : (قيل: "بهيمة الأنعام" : الظِّباءُ وبَقَرُ الوحش ونحوُها، كأنهم أرادوا ما يماثل الأنعامَ ويُدانيها من جنس البهائمِ في الاجترار وعدم الأنياب، فأُضيفتْ إلى الأنعامِ لملابَسةِ الشَّبَه)(٢٩٨).

قال الشهاب الخفاجي: (وجَوَّزَ النِّحْريرُ(٢٩٩) في إضافةِ المشبَّهِ للمشبَّه به كونَها بمعنى اللام، على جَعْلِ ملابسةِ الشَّبَهِ اختصاصًا بينهما، أو بمعنى "مِن" البيانيةِ على جعل المشبَّهِ نفسَ المشبَّهِ به)(٣٠٠).

واحتمالُ كونِها بمعنى اللام يصدق على مطلق الإضافةِ التشبيهية، فيَشمل إضافةَ المشبه به للمشبه، إذ علاقةُ الشَّبَه مُتحقِّقَةٌ بينهما، وإنما اقتُصِر على إضافةِ المشبه للمشبه به لأنَّ الكلامَ مسوقٌ لها، إذ الكلامُ في إضافةِ ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ .

وكذلك التجويزُ الثاني، إلا أنه مبنيٌّ على أنَّ إضافةَ البيانِ التي تقتضي اتحادَ الطرفين تكون على معنى "مِن" البيانية، ويجيء الكلامُ فيه في محله إن شاء الله.

---

(٢٩٧) انظر: الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٧٠

(٢٩٨) الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٢٦٠ ، وانظر: تفسير الرازي: ١١/ ٢٧٨ ، وتفسير البيضاوي: ٢/ ١١٣

(٢٩٩) يعني سعدَ الدين التفتازاني.

(٣٠٠) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣/ ٢٠٩

وقد قال الشيخ الملوي في إضافتَي "سماءِ العقلِ" و"سحابِ الجهلِ" الواقعتَين أولَ نَظْمِ "السلم المنورق" : (الإضافةُ في "سماء العقل" مِن إضافة المشبَّهِ به إلى المُشَبَّهِ، كما في قوله:

والريحُ تَعْبَثُ بالغصون وقد جَرَى ... ذَهَبُ الأصيلِ على لُجَيْنِ الماء

أي: على ماءٍ كاللجين... (سحاب الجهل) أي: الجهل الذي كالسحاب... وشُبِّهَ العقلُ بالسماء لكونِه مَحَلًّا لطلوعِ شموس المعارف المعنوية، كما أنَّ السماءَ مَحَلٌّ لظهور شموسِ الإشراق الحِسِّيَّة، والجهلُ بالسحابِ لكونه يَحْجُبُ العقلَ عن الإدراكاتِ المعنوية كما أنَّ السحابَ يحجب الناظِرَ عن مُطالعة الشمس الحسية، وهذا التشبيهُ من التشبيه المؤكَّد، وهو ما حُذفتْ فيه أداةُ التشبيه ولم تُقَدَّرْ، لأنَّ المؤكَّدَ مدارُه على المبالغةِ بتَصْيِيرِ المشبَّهِ فردًا من أفراد المشبَّهِ به، وهذا هو ما يُحْمَلُ عليه قولُ المصنِّفِ(٣٠١): "سُمِّيَ العقلُ سماءً مجازًا، وسُمِّي الجهلُ أيضا سحابًا مجازًا"، فليس مرادُه بالمجاز المجازَ المصطلَحَ عليه عند علماء البيان حتى يَرِدَ عليه أنه يَلزم اجتماعُ الطرفين في المجاز، وهو ممتنع، بل أراد أنه تَجَوَّزَ في جَعْلِ العقلِ فردًا من أفرادِ السماء ادعاءً بحذفِ أداة التشبيه، لأنَّ التقديرَ قبل الإضافةِ: سماءٌ هو عقلٌ، ثم أضيف، فالإضافةُ بيانيةٌ نظرًا إلى إطلاقِ السماءِ على العقل، أو مِن إضافةِ العامِّ إلى الخاص، فإنَّ التشبيهَ تُنوسي، وأما قولُنا: "إنه من إضافة المشبَّهِ به إلى المشبه" فنَعْنِي به بحسب الأصلِ قبل تناسي التشبيه، كما لا يَخفى على مَن ذاق حلاوةَ البيانِ ولو بطَرَفِ اللسان)(٣٠٢).

قوله (فالإضافةُ بيانيةٌ نظرا إلى إطلاق السماءِ على العقل) فكان مدلولُ لفظِ السماءِ المضافِ نفسَ مدلولِ لفظِ العقل المضافِ إليه، فاتحد مفهومُ طرَفَي الإضافة، فكانت بيانيةً، بمعنى: التي للبيان، وهذا النوعُ من الإضافةِ مجازٌ لا حقيقة، لأنَّ الإضافةَ الحقيقيةَ تستلزم تغايُرَ الطرفين، ويجيء في البحث.

---

(٣٠١) في شرحه على نَظْمِه.

(٣٠٢) الشرح الكبير للملوي: ٨٢ – ٨٣ ، وانظر: الصبان على الشرح الصغير: ١٠٢ ، والبناني على السلم مع علي قصاره: ١٣ – ١٤ ، والعطار على السلم: ٧٢

وقوله (أو من إضافة العام إلى الخاص) لأنَّ تناسيَ التشبيهِ يَقتضي عنده جَعْلَ المشبَّهِ (وهو العقل) فردًا من أفراد جنسِ المشبَّه به (وهو السماء)، والجنسُ أعمُّ من أفراده، إذ هو قَدْرٌ مشترَكٌ بينها، فكانت إضافةُ الجنسِ إلى بعض أفرادِه من إضافةِ العامِّ إلى الخاص(٣٠٣).

[من قال: الإضافةُ مطلقًا ليستْ على تقديرِ حرف]

قال أبو حيان: (والذي أذهب إليه أنَّ الإضافةَ تُفيد الاختصاص، وأنها ليستْ على تقديرِ حرفٍ مما ذكروه، ولا على نيتِه، وأنَّ جهاتِ الاختصاصِ متعددةٌ، يُبَيِّنُ كلَّ جهةٍ منها الاستعمالُ، فإذا قلتَ: "غلامُ زيد"، و"دارُ عمرو" كانتِ الإضافةُ للمِلْك، وإذا قلت: "سَرْجُ الدابة" و"حصيرُ المسجد" كانتْ للاستحقاق، وإذا قلت: "هذا شيخُ أخيك" و"تلميذُ زيدٍ" كانتْ لمطلق الاختصاص)(٣٠٤).

وقد تَقَدَّمَه إلى أنه لا تقديرَ لحرفٍ في الإضافةِ أصلًا ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وشُبْهَتُه: أنه لو كان كذلك، لَزِمَ مساواةُ "غلامِ زيدٍ" لـ"غلامٍ لزيدٍ" في المعنى، وليس كذلك، إذ معنَى المعرفةِ غيرُ معنى النكرة(٣٠٥).

وجوابُه: مَنْعُ لزومِ المساواة، لأنَّ المرادَ بكون الإضافةِ على معنى اللامِ مثلًا أنها ملحوظٌ فيها معنى اللام، ولا يَلزم منه مساواةُ "غلامِ زيد" لـ"غلامٍ لزيد" في المعنى مِن كلِّ وجه، وقولُهم:

---

(٣٠٣) وهذه الإضافة – كما سيجيء – بالنظر في طرفيها قبل التركيب والإضافةِ إضافةُ متغايرين، إذ الأعمُّ غيرُ الأخص، وبالنظر في المقصودِ من كلٍّ حالَ التركيبِ من إضافة الشيء إلى نفسِه، ومن هنا كانتْ "إضافة الأعم للأخص" من أسماء "إضافة البيان".

(٣٠٤) التذييل والتكميل: ١٢/ ١٤ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠١

(٣٠٥) قال الشارح الحلبي: (وإنما حَكَمْنا بأنَّ "غلام زيد" مَعْرِفَةٌ، و"غلام لزيد" نكرة، لأن الثاني يصلح لكل واحدٍ من الغِلْمان المنسوبةِ إلى زيدٍ على طريق البدل، وهو معنى النكرة، وأما الأولُ، فإنه إشارةٌ إلى معهودٍ مخصوصٍ بينك وبين مخاطَبِك، فأفادتِ الإضافةُ تعريفَ العهدِ كما يُفيده نحوُ "الغلام"، ولولا ذلك لم يَبْقَ بينهما فرقٌ، لحصول اختصاصِ زيدٍ بالغلام في الصورتين). (حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٨٨ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٨ – ٢٠٩)

("غلام زيد" بمعنى "غلام لزيد") أي: من حيث ملاحظةُ معنى اللامِ في كلٍّ فقط، فمرادُهم به مجردُ تفسيرِ جهةِ الإضافةِ في المثالِ المذكورِ من المِلْك أو الاختصاص(٣٠٦).

والحاصلُ أنَّ ما ذُكِر لازمٌ على فَرْضِ كونِ الحرفِ مقدَّرًا في نَظْمِ الكلام(٣٠٧).

(فائدةٌ في التشبيه المؤكَّدِ والاستعارةِ، ليستْ بالمُنْبَتَّةِ عن مقصودِ البحث) :

تقدم قريبًا أنَّ المرادَ بحذفِ الأداةِ في **التشبيهِ المؤكَّد**: تَرْكُها بالكليةِ بحيث تَصِير نِسْيًا مَنْسِيًّا ولا تكون مُقَدَّرَةً في نَظْمِ الكلام، لأجل الإشعارِ بأنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به، وأنه سُمِّي مؤكَّدا لأنه تَقَوَّى بادِّعاءِ أنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به.

ووجهُ ذلك الادعاءِ: أنَّ الأداةَ حُذِفتْ وأُخبر بالمشبَّه به عن المشبَّه، والمقرَّرُ في النحو أنَّ (**المبتدأ عينُ الخبرِ في المعنى**)(٣٠٨).

ثم إنَّ **الاستعارةَ** مبناها على تناسي التشبيهِ(٣٠٩) أيضًا(٣١٠)، بادعاءِ أنَّ المشبَّهَ مِن جنسِ المشبَّهِ به وفردٌ من أفرادِه(٣١١) مبالغةً(٣١٢) في اتصافِ المشبَّهِ بوجه الشَّبَه(٣١٣).

---

(٣٠٦) التذييل والتكميل: ١٢/ ١٤ ، وياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٣١ – ٢٣٢ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٩ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٢ ، وانظر: معاني النحو لفاضل السامرائي: ٣/ ١١٨ - ١٢٣

(٣٠٧) وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: ١٢/ ١٤ – ١٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٣٣٠ ، والمقدمة الجُزُولية: ١٣١ ، وشرح الشلوبين على المقدمة الجزولية: ٢/ ٨٤٢ - ٨٤٣

(٣٠٨) مغني اللبيب: ٨٨٨ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٨٠

(٣٠٩) أي: إظهارِ تَناسِيه، أي: تصويرِ المستعيرِ نفسَه بصورةِ مَن نَسِيَه، كما يقال: تجاهَل، أي: أظهر الجهل. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥١)

(٣١٠) وإذا قيل: إنَّ هذا يُوجب اشتباهَ الاستعارةِ والتشبيه البليغ، فالجوابُ كما قال الشيخ العطار: أنَّ الاستعارةَ مبنيةٌ بعد التناسي على اندراج المشبَّهِ في المشبَّهِ به، والتشبيه مبنيٌّ على الاتحاد، فالتناسي في التشبيه غيرُ التناسي في الاستعارة، على أنه لو فُرِضَ أنَّ هذا يُوجِب الاشتباهَ فغيرُ مُضِرٍّ، لوجود الفارق مِن وجوهٍ أُخَر، ككون التشبيهِ فِعْلًا والاستعارةِ لفظًا، وعدمِ الجمع بين الطرفين في الاستعارة ووجوبِه في التشبيه، وغيرِ ذلك، تدبر اهـ. (حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٤٢ ، وانظر: حاشية عليش: ٣٩)

وذلك بتخييلِ دخولِ المشبَّه في مسمَّى لفظِ المشبَّهِ به وَضْعًا، بأنْ يُخَيِّلَ المستعيرُ أنَّ الشجاعَ مثلًا يُسمَّى أسدًا وضعًا كما يُسمَّى به الحيوانُ المفترِس، والمقصودُ مِن التخييلِ المذكورِ بيانُ قوةِ المشابهة بين الشجاع والأسد، لا بيانُ أنَّ الشجاعَ يسمى بذلك الاسمِ وضعًا في الواقع، وإلا كان كَذِبًا(٣١٤).

فالادعاءُ ليس حقيقيًّا مقصودًا إفادتُه وإفادةُ اعتقادِه، بل هو صوريٌّ تَخَيُّليٌّ لغرضِ المبالغة في التشبيهِ وكمالِ وجه الشَّبَه(٣١٥).

ولأجل هذا الادعاءِ اشتَرَطَ القومُ في الاستعارةِ أنْ تكون من الأسماءِ الكليةِ حتى يَصِحَّ جَعْلُ المستعارِ له داخلًا تحت المستعارِ منه لتَحْصُلَ المبالغةُ المطلوبةُ من الاستعارة(٣١٦).

ومن هنا تقرر لديهم أنَّ الاستعارةَ في العَلَمِ الشخصيِّ ممتنعة، لِمَا علمتَ مِن أنها تقتضي ادعاءَ إدخالِ المشبَّهِ في جنس المشبَّهِ به، بجَعْلِ أفرادِه قسمَين، متعارَفًا وغيرَ متعارَف، ولا يُمكن ذلك في العَلَمِ الشخصي، لمنافاتِه الجنسيةَ، لأنه يَقتضي التشخُّصَ ومَنْعَ الاشتراك، والجنسية تقتضي العمومَ وتناوُلَ الأفراد، فلا يتأتَّى فيه الادعاءُ المذكور(٣١٧).

---

(٣١١) والمرادُ أنه فردٌ من أفراده غيرُ متعارَفٍ، بجَعْلِ أفرادِه قسمين: متعارَفًا وغيرَ متعارف، فكأنَّ لفظَه موضوعٌ للقَدْرِ المشترَكِ بينهما الصادقِ على كلٍّ منهما، وهو إنما وُضِع للمتعارَف، فإذا استُعمل في غيره كانتِ القرينةُ مانعةً عن إرادة المتعارَف لا عن إرادة الجنسِ بقسميه حتى يقال: إنَّ الإصرارَ على ادعاء الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصبَ القرينةِ المانعة، فتنبه. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥١)

(٣١٢) علةٌ للتناسي والادعاءِ المذكورَين. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥١)

(٣١٣) الرسالة البيانية للصبان: ٨٦ ، وانظر: شرح تحفة الإخوان للدَّردير مع حاشية الصاوي: ٣٣ – ٣٤

(٣١٤) عطية الأجهوري على الباجوري على السمرقندية: ١٤٨

(٣١٥) الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥١

(٣١٦) الرسالة البيانية للصبان: ١٤٣

(٣١٧) الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٦١

ثم محلُّ الامتناعِ إذا لم يَتضمَّنِ العَلَمُ وصفيةً بواسطةِ اشتهارِه بصفةٍ، كـ"زيدٍ" و"عمرٍو" و"بَكْرٍ" إلى غير ذلك، وأما إذا تضمن وصفيةً بواسطةِ ما ذُكِر، كـ"حاتِمٍ" و"سَحْبانَ" و"مادِرٍ" و"باقِلٍ"(٣١٨) إلى غير ذلك، فلا تَمتنِع فيه الاستعارةُ، لتأويلِه حينئذٍ بكُلِّيٍّ(٣١٩)، ومعنى التأويلِ: أَنَّنَا لا نريد مِن "حاتِمٍ" حاتِمًا الطائيَّ بنَ عبدِ الله بنِ الحَشْرَجِ المشهورَ بالكَرَم، بل نريد به أمرًا كليا يَشمل المشبَّهَ به والمشبَّهَ، فندَّعِي أنه موضوعٌ للجواد، سواء كان ذلك الرجلَ المعهودَ أو غيرَه(٣٢٠)، وتقول على هذا النحوِ مَثَلًا: "سمعتُ اليومَ سحبان"، أي: خطيبًا فصيحًا، وهلم جرا(٣٢١).

---

(٣١٨) الأول مشتهر بصفة الكرم، والثاني بصفة الفصاحة، والثالث بصفة البخل، والرابع بصفة الحمق والعِي. (العطار على السمرقندية: ٢٧)

(٣١٩) حاشية الباجوري على السمرقندية: ١٠٨ – ١٠٩

(٣٢٠) حاشية العطار على السمرقندية: ٢٨ ، وانظر: الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٦١ – ٢٦٢

(٣٢١) جواهر البلاغة: ٢٥٨

وقد مَنَعَ السعدُ في "التلويح" والسيدُ في "شرح المفتاح" كونَ الاستعارةِ مبنيةً على خصوصِ ادعاء أنَّ المشبَّهَ فردٌ من أفراد المشبَّه به، وادعَى كلٌّ منهما أنها قد تكون مبنيةً على ادعاءِ أنَّ المشبَّه عينُ المشبَّهِ به إذا كان جزئيا، بل هذا أتمُّ وأبلغ، وبذلك صرح العصام كما نقله المولوي في تعريب الرسالة الفارسية بعد أنْ نقل اتفاقَ القومِ على ما تقدم، فتدبر. (حاشية الباجوري على السمرقندية: ١٠٩ ، وانظر: الرسالة البيانية للصبان: ٨٩ ، وحاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٦٢ – ٢٦٣)

قال الصبان: (قال عبد الحكيم: وفيه بحثٌ، أما أوَّلًا، فلأنَّ القولَ بالإدخالِ في اسمِ الجنس حينئذ مما لا داعيَ له، فإنَّ المبالغةَ تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد، وأما ثانيًا، فلأنَّ جَعْلَه عَيْنَه فيما كان شخصًا: إنْ كان لا عن قَصْدٍ فهو غَلَط، وإن كان عن قصدٍ: فإن كان بإطلاقه عليه ابتداءً، فهو وضعٌ جديد، وإن كان بمجرد ادعاءٍ من غير تأويلٍ، فهو دعوى باطلةٌ، وكَذِبٌ محض، فلا بد من التأويل بإدخاله فيه. انتهى. وبهذا الوجه الثاني ناقَشَ المولويُّ العصامَ، فقال ما ملخَّصُه: إنَّ اتحادَ الذاتين المُشَخَّصَتَين في الخارج أمرٌ بديهيُّ البطلانِ، فيكون ادعاءُ مثلِ هذا الأمرِ ضروريَّ الكَذِب، فكيف يَصِحُّ إثباتُ شيءٍ لشيء بمثلِ هذه الدعوى، بخلافِ دخول شيءٍ في شيءٍ آخَرَ أعمَّ منه، فإنه أمرٌ واقع، فادعاءُ الدخولِ المذكورِ لا يكون ضروريَّ الكَذِب، فيصح إثباتُ شيءٍ لشيء بذلك الادعاء. انتهى. وللبحث فيه مجالٌ، فتأمل). (الرسالة البيانية للصبان: ٨٩ – ٩٠ ، وانظر: الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٦٣ – ٢٦٦)

قال في "جواهر البلاغة" : (أصلُ الاستعارةِ: تشبيهٌ حُذِفَ أحدُ طَرَفَيه(٣٢٢)، ووَجْهُ شَبَهِه، وأداتُه، ولكنها أبلغُ منه، لأنَّ التشبيهَ مهما تناهَى في المبالغة، فلا بد فيه مِن ذكر المشبَّهِ والمشبَّهِ به، وهذا اعترافٌ بتبايُنِهِما، وأنَّ العلاقةَ ليستْ إلا التشابُهَ والتدانيَ، فلا تَصِلُ إلى حَدِّ الاتحاد، بخلاف الاستعارةِ، ففيها دعوى الاتحادِ والامتزاج، وأنَّ المشبَّهَ والمشبه به صارَا معنًى واحدا، يَصْدُقُ عليهما لفظٌ واحد)(٣٢٣).

ولذلك (يكون المشبَّهُ فيها مُعْرَضًا عنه بالكليةِ، بأن لا يكون مذكورًا، ولا محذوفًا مقدَّرًا لإتمام الكلام، ولا منويًّا مرادا، بأنْ يكون اسمُ المشبَّهِ به مستعمَلًا في معنى المشبَّهِ بحيث لو أُقيم لفظُ المشبَّهِ مُقامَه(٣٢٤) لاستقام الكلامُ إلا أنه تَفُوتُ المبالغةُ المستفادةُ من الاستعارة)، قاله عبد الحكيم(٣٢٥).

---

(٣٢٢) فلا يُجمع في الكلامِ المشتمِلِ على الاستعارة بين الطرفين على وجهٍ يُنبِئ عن التشبيه، بأنْ يكونَ المشبَّهُ به خبرا عن المشبَّهِ أو في حكم الخبر عنه، ومما هو في حكم الخبر عنه ومعناه: إضافةُ المشبَّهِ به للمشبه وبيانُه به، كـ"لجين الماء"، أي: ماء كاللجين في الصفاء. وضابطُ امتناعِ الجمع بين الطرفين: أنْ يكون بينهما حَمْلٌ أو ما هو في معناه. (الرسالة البيانية للصبان: ٨٦ ، والأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٢ و٢٥٤ ، وعليش على بيانية الصبان: ١٧٧)

ولهذا قال الدسوقي في موضعٍ من حواشيه على "الشرح المختصر" : (... وإنما يكون طرفَا التشبيهِ مذكورَيْن على وجهٍ يُنبِئ عن التشبيهِ لو كانتِ الإضافةُ بيانيةً، فإنه في معنى الحَمْلِ، للمبالغةِ في التشبيه، كما في: "لجين الماء"). (الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٤٦٥) ويعني بالإضافة البيانية: التي للبيان.

(٣٢٣) جواهر البلاغة: ٢٥٨

(٣٢٤) بضم أوله، لأنه مِن "أقام"، بخلاف ما لو كان مِن "قام"، فإنه يكون بفتح أوله. (فتح رب البرية للباجوري: ٩٨)

(٣٢٥) الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥١

وهذا بخلاف التشبيهِ البليغ نحو: "زيدٌ أسدٌ"(٣٢٦)، فإنه وإنْ كان تَرْكُ الأداةِ مُشعرًا بالاتحادِ، إذْ حَمْلُ المشبَّه به على المشبه يَقتضيه، **لكنَّ الحملَ نفسَه مع اقتضائِه الاتحادَ يَقتضِي المغايرةَ أيضا**، وهو التبايُنُ الواقعُ في عبارةِ "جواهر البلاغة"، فكان في ذِكْرِ الطرفين بِحَمْلِ أحدِهما على الآخر نوعُ إضعافٍ لدعوى الاتحاد.

بقي أنَّ الحملَ يَقتضي حقيقةَ الاتحاد، بأن يكون المبتدأ عينَ الخبرِ في المعنى حقيقةً كما قَرَّر النحاةُ، وأما هنا فالحملُ ادعائيٌّ كما عرفتَ، إذ ليس زيدٌ عينَ الأسدِ حقيقةً، وقد قالوا: (إنَّ وجهَ بلاغتِه: إيهامُه اتحادَ الطرفين)(٣٢٧)، فالاتحادُ متوهَّم، وما تَقتضيه حقيقةُ الحملِ من الاتحادِ متحقِّقٌ لا متوهَّم، ولعله لهذا قال ابنُ هشام: (إنَّ المبتدأ لا بد أن يكون عينَ الخبرِ نحو: "زيد أخوك" أو مشبَّهًا به نحو: "زيدٌ أسد")(٣٢٨).

ثم رأيتُ الأنبابيَّ في حواشيه على "الرسالة البيانية" للصبان ينقل من "تعريب الرسالة الفارسية"(٣٢٩) في توجيهِ مدخليةِ حذفِ الأداةِ في كمالِ المبالغة الموجودةِ في التشبيهِ البليغ: (أنَّ حذفَ الأداةِ يَقتضي أنْ يُحْمَلَ المشبَّهُ به على المشبَّهِ بطريق المواطأة، وهذا النوعُ من الحَمْلِ(٣٣٠) لا يَصِحُّ إلا باتحادِ المحمول والموضوعِ في الخارجِ إما حقيقةً أو ادعاءً)(٣٣١).

---

(٣٢٦) قد تقول: قد قال السعد: هو استعارة. فالجوابُ: أَوَّلًا: أنَّ السعدَ لا يُوجِب الاستعارةَ بل يُجَوِّزُها في مثلِ هذا التركيب. وثانيًا: على القول بالاستعارة لا يكون المشبَّهُ مذكورًا، إذ ليس المشبَّهُ زيدًا المذكورَ، بل الرجل الشجاع الذي استُعير له لفظُ "أسد".

(٣٢٧) حاشية عليش على بيانية الصبان: ٣٤

(٣٢٨) شرح شذور الذهب: ٨٢

(٣٢٩) الرسالة الفارسية أَلَّفَها العصامُ باللغة الفارسية في المجازِ وما يتعلق به، وعَرَّبها المولويُّ مع زيادةِ تحريرات. (عليش على بيانية الصبان: ٣٥)

(٣٣٠) هذا النوعُ من الحمل هو الحمل الحقيقيُّ، وإذا أُطلِق الحملُ انصرف إليه. وللكلامِ في الحَمْلِ وأنواعِه مَحَلُّه من هذا البحث.

(٣٣١) الأنبابي على بيانية الصبان: ٤٠

وقد كان القومُ مُلتفِتِين إلى هذا – أعني امتناعَ كونِ ما يَقتضيه الحملُ من الاتحادِ حقيقيًّا – عند تقريرِهم التشبيهَ في مثلِ: "زيدٌ أسد"، حيث فَرَّقوا بين هذه الصورةِ، وصورةِ الاستعارةِ في مثل: "رأيتُ أسدًا"، مع انبناءِ الثانيةِ أيضا على التشبيه، وسَمَّوا المشبَّهَ به في الثانية استعارةً دون الأولى، فكان مأخذُ تخصيصِهم للأولى باسم التشبيه دون الثانية، وللمشبَّهِ به باسمِ الاستعارةِ في الثانية دون الأولى: أنَّ المشبَّهَ به إذا وقع في الكلامِ خبرًا عن المشبَّهِ أو في حكمِ الخبرِ عنه، كان ذلك مُنْبِئًا عن التشبيه، لأنَّ صَوْغَ الكلامِ عندئذ يكون لإثباتِ معناه لِمَا أُجري هو عليه، فإنْ قلت: "زيدٌ أسدٌ"، فصوغُ الكلامِ في الظاهر لإثباتِ معنى الأسدِ لزيدٍ، وهو ممتنعٌ على الحقيقة، فيُحمل على أنه لإثباتِ شَبَهٍ من الأسدِ له، فيكون الإتيانُ بالأسدِ لإثباتِ التشبيه، فيكون خليقًا بأنْ يُسمَّى تشبيهًا(٣٣٢)، بخلافِ نحو: "لقيتُ أسدًا"، فإنَّ الإتيانَ بالمشبَّهِ به ليس لإثباتِ معناه لشيءٍ، بل صَوْغُ الكلامِ لإثبات الفعلِ واقعًا على الأسدِ، فلا يكون لإثباتِ التشبيه، فيكون قَصْدُ التشبيهِ مكنونًا في الضميرِ لا يُعرف إلا بعد نظرٍ وتأمُّل. هذا خلاصةُ كلامِ الشيخِ في "أسرار البلاغة"، وعليه جميعُ المحققين، ذكره السعد في "المطول" في آخر خاتمة التشبيه(٣٣٣).

قال الشيخ محمد الأنبابي: (ومُحَصَّلُ الفرقِ: أنَّ الإتيانَ باسمِ المشبَّهِ به في نحو: "زيدٌ أسدٌ" لإفادةِ التشبيه، فهو مُشْعِرٌ به، فليس قَصْدُ التشبيهِ مكنونًا في الضمير، وأما في نحو: "لقيتُ أسدًا" فليس لإفادةِ التشبيه، فليس مُشعِرا به، فقَصْدُ التشبيهِ مكنونٌ في الضمير لا يُعرف مِن الإتيان باسمِ المشبَّه به، وإنما يُعرف بعد النظر والاستدلالِ بالقرينة، فافترق التركيبان واسمَا المشبَّهِ به فيهما، فتدبر.

(٣٣٢) ثم الأداةُ إذا كانتْ نِسْيًا مَنْسِيًّا غيرَ مقدَّرةٍ في نَظْمِ الكلام كان تشبيهًا بليغا، أو كانتْ مُقَدَّرةً كان مجردَ تشبيهٍ، لِمَا تقرر مِن أنَّ نحوَ "زيدٌ أسدٌ" إنما يكون تشبيهًا بليغا إذا جُعِلت الأداةُ فيه نِسْيًا مَنْسِيًّا. (انظر: حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٨)

(٣٣٣) انظر: بيانية الصبان: ٨٦ – ٨٧ ، وحاشية الأنبابي عليها: ٢٥٤

وفَرَّقَ بينهما عبدُ الحكيمِ بفرقٍ آخر، وهو أنَّ معنى الأولِ: ادعاءُ أنَّ المشبَّهَ مِن جنس المشبَّهِ به ومِن أفرادِه، وفي الثاني: دعوى كونِه من جنسِه مُسَلَّمَةٌ مفروغٌ عنها، حيث عُبِّرَ عنه باسم المشبَّهِ به وأُسنِد فِعْلُه إليه)(٣٣٤).

قال الصبان: (ثم ذَكَر السعدُ أنَّ في كونِ "زيدٌ أسدٌ" ليس فيه استعارةٌ بحثًا(٣٣٥)، لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ "أسدًا" مستعمَلٌ فيما وُضِع له(٣٣٦)، بل في معنى الشجاع(٣٣٧)، فيكون مجازًا

---

(٣٣٤) حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٤

(٣٣٥) قال الدسوقي في "حواشي مختصر المعاني" : (وجَوَّزَ الشارحُ أن يكون " زيدٌ أسدٌ" من باب الاستعارة، ولكنِ ادَّعَى أنَّ المشبَّهَ ليس" زيدا"، بل هو الرجل الشجاع). (الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٥٦)

والصبان نفسُه في موضعٍ متقدِّمٍ من "رسالته" قال: (سيأتي أنَّ السعدَ يُجَوِّزُ كونَه استعارة). (انظر: الرسالة البيانية: ٢٢ ، وانظرها مع حاشية الأنبابي: ٤٤ ، وحاشية عليش: ٤١)

(٣٣٦) أي: لا نُسَلِّمُ وجوبَ ذلك كما يَزْعُم القوم، وقوله (بل في معنى الشجاع) أي: يجوز أنْ يكون مستعمَلًا في معنى الشجاع، وسيأتي التنبيهُ في كلامِه على الجواز حيث قال: (واستدلالُهم على ذلك إلخ)، فلا يقال: هذا سندُ المنع، فكان عليه أن يقول: لجوازِ أن يكون مستعمَلًا إلخ، فإنه يجب في سند المنع أن يكون على سبيل الجواز، وإلا كان غَصْبًا لِمَنْصِبِ الاستدلال، وإنما أَتَى به بصورة الجزم ترويجًا للمنع وإشارةً إلى قُوَّتِه كما سينقله المصنِّف عن عبد الحكيم، فالسعدُ لا يمنع جوازَ أنْ يكونَ مستعمَلًا فيما وُضِع له، فيكونَ التركيبُ من باب التشبيه البليغ، بأن يكون المتكلِّمُ ساقه لإثبات شَبَه زيدٍ بالأسد، وقد نَبَّهَ الصبان في "حواشي المختصر" على ذلك، نعم، هو يختار كونَه استعارةً كما صَرَّح به في حواشيه على "الكشاف"، وقد أَطنب البهاءُ السبكي في "عروس الأفراح" في تأييدِ جواز كونِه استعارةً بوجوهٍ نقليةٍ وأخرى عقلية، ونقله عن طوائفَ من المتقدمين والمتأخرين، كما بسطه العلامةُ ابن قاسم في أوائلِ "آياته". (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٤ ، ونَقْلُ الصبانِ عن عبد الحكيم تراه في "الرسالة البيانية" : ٨٨ ، وحاشية الأنبابي عليها: ٢٥٨ – ٢٥٩)

لكن ينبغي أنْ يُعلم أنَّ صاحبَ "عروس الأفراح" هو مِن جملةِ كثيرين يُفَرِّقون بين الاستعارةِ والتشبيه البليغ بأنها يجب فيها تناسِي التشبيهِ ويَمتنع فيها تقديرُ أداتِه، وأنه يجب فيه تقديرُ أداتِه، وقد صرح بأنَّ ما حُذِفَتْ أداتُه مِن مجاز الحذف. (انظر: بيانية الصبان: ٢١ – ٢٢ ، وحاشية الأنبابي عليها: ٤٢ – ٤٣)

وفي كلام السيالكوتي إشارةٌ إلى التفرقةِ بينهما أيضًا بتناسي التشبيهِ فيها دونَه، لكنَّ عدمَ التناسي في التشبيهِ البليغ لا يُوجب عنده التقديرَ، فليستِ الأداةُ مقدَّرةً، وإنما تحقق عدمُ التناسي بكونها مَنْوِيَّةً، وأما الاستعارةُ فمبنيةٌ على تناسي التشبيه، لعدمِ التقديرِ والنية، وذلك أنه قال عند قول "التلخيص" (وأعلى مراتبِ التشبيهِ: حذفُ وجهِه وأداتِه) ما نصُّه:

واستعارةً(٣٣٨). مَثَلًا، في "رأيتُ أسدًا يَرمي" إذا قلنا: إنَّ "أسدًا" استعارةٌ، فلا نعني أنه استعارةٌ عن زيدٍ، إذ لا مُلازمةَ بينهما، ولا دلالةَ له عليه، وإنما نعني أنه استعارةٌ عن شخصٍ موصوفٍ بالشجاعة، فقولُنا: "زيدٌ أسدٌ" أصلُه(٣٣٩): زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كالأسدِ، فحَذَفْنا المشبَّهَ(٣٤٠)، واستعملنا اسمَ المشبَّهِ به فيه، فيكون استعارة(٣٤١)، بقرينةِ حَمْلِه على زيدٍ، ولا دليلَ لهم على أنَّ هذا على حذفِ أداةِ التشبيه(٣٤٢) وأنَّ التقديرَ: "زيدٌ كالأسد"، واستدلالُهم على ذلك بأنه قد أُوقِع

أي: لفظًا وتقديرًا، لِتَحْصُلَ المبالغةُ بدعوى الاتحاد، لا نيةً، ليكون تشبيهًا لا استعارة اهـ، فإنه يفيد أنه لا تقديرَ لهما فيهما، وأنهما منويان في التشبيه البليغ، وغيرُ منويَّيْن في الاستعارة. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٤٢)

(٣٣٧) أي: فلا جَمْعَ بين الطرفين حتى يكون تشبيهًا، وذلك لأنَّ المشبَّهَ وهو الشجاعُ محذوفٌ، وقد ذُكِر المشبَّهُ به مكانَه وأُخبِر بمعناه عن زيدٍ، وأما زيدٌ فليس مشبَّهًا إلا من حيث كونُه من أفراد الشجاع، وبتلك الحيثيةِ أُخبِر عنه، وأما من حيث كونُه شخصًا عُيِّنَ بهذا العَلَم فليس مُشَبَّهًا، فالمنقولُ له "الأسد" رجلٌ شجاع، أي: ذاتٌ معروضةٌ للشجاعة، أفاده الصبان في "حواشي المختصر". (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٤ – ٢٥٥)

(٣٣٨) قوله (فيكون مجازا) أي: لاستعمالِه في غير ما وُضِع له، (واستعارة) أي: لأنَّ علاقتَه المشابهة. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥)

(٣٣٩) أي: يجوز أن يكون أصلُه ذلك. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥)

(٣٤٠) أي: وأداةَ التشبيه. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥)

(٣٤١) أي: لأنه استُعمِل اسمُ المشبَّهِ به في المشبَّه، وهو الرجلُ الشجاع مثلًا، فيكون تشبيهُه مفروغًا عنه مُسَلَّمًا، والمقصودُ الحكمُ بالاتحاد، كما أنه في "رأيتُ أسدًا يَرمِي" تشبيهُ الرجلِ الشجاع بالأسد مفروغٌ عنه، والمقصودُ إيقاعُ الرؤية عليه، فحَصلتِ المبالغةُ في الرجل الشجاع باستعمال اسمِ المشبَّهِ به فيه وجَعْلِه فردًا ادعائيا له وفي "زيدٍ" بحَمْلِ الرجل الشجاعِ المجعولِ فردًا من الأسد عليه، فاندفع ما قيل: إنه لا بد في الاستعارة من المبالغة، ولا مبالغةَ في قولنا: "زيدٌ رجلٌ شجاع كالأسد"، فإنَّ الحكمَ باتحاد زيدٍ بالرجل الشجاع الشبيهِ بالأسد يُفيد تشبيهَ زيدٍ بالأسد، ولا مبالغةَ فيه، فتدبر. اهـ عبد الحكيم. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥)

(٣٤٢) قوله (ولا دليلَ لهم إلخ) أي: صحيحٌ، فلا ينافي أنَّ لهم دليلًا إلا أنه فاسدٌ، كما أفاده بعدُ. ثم إنَّ حَذْفَ الأداةِ ليس من محل النزاع، فإنه لا خلافَ في أنها في أصلِ التركيب، وإنما الخلافُ في أنه هل يَتَحَتَّم أنَّ الأصلَ: "زيدٌ كأسدٍ"، فحُذفتِ الأداةُ وأُثبت الأسدُ لزيدٍ على وجه المبالغة، أو يجوز أنَّ الأصلَ: "زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كأسدٍ"، فحُذفتْ وحُذِف المشبَّهُ واستُعمِل اسمُ المشبَّهِ به فيه، وإنما يضطر للأول إنْ قلنا: إنَّ الأسد مستعمَلٌ في حقيقتِه، فإنَّ الحملَ لا يَصِح

الأسدُ على زيد، ومعلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يكون أسدًا(٣٤٣)، فوَجب المصيرُ إلى التشبيهِ بحذفِ أداتِه قصدًا إلى المبالغة= فاسدٌ، لأنَّ المَصِيرَ إلى ذلك إنما يَجب إذا كان "أسدٌ" مستعمَلًا في معناهُ الحقيقيِّ، وأما إذا كان مجازًا عن الرجل الشجاع(٣٤٤)، فحَمْلُه على زيدٍ صحيحٌ(٣٤٥)، ويدل على ما ذكرنا(٣٤٦): أنَّ المشبَّهَ به في مثل هذا المقامِ كثيرًا ما يَتعلَّق به الجارُّ والمجرور(٣٤٧)، كقولِه: "أسدٌ عَلَيَّ وفي الحروبِ نعامة"، أي: مُجترِئ عليَّ صائلٌ(٣٤٨)، وكقوله: "والطيرُ أَغْرِبَةٌ عليه"، أي:

بدونه حينئذ، وأما إنْ قلنا: إنه ليس مستعمَلًا في حقيقته بل في الرجل الشجاع، فلا اضطرارَ إليه، لصحة الحملِ حينئذ. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥)

(٣٤٣) أي: فيكون حَمْلُ الأسدِ على زيدٍ بدون تأويلٍ فاسدًا، ولا تأويلَ هنا غيرُ المصيرِ إلى التشبيهِ بحذف الأداةِ لِقَصْدِ المبالغة، فيكون إثباتُ الأسدِ لزيدٍ للمبالغة بدعوى دخول المشبَّهِ في جنس المشبَّهِ به. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٥ - ٢٥٦)

(٣٤٤) أي: للتشابُه في الجراءة، بأنْ تُشَبِّهَ الرجلَ الشجاعَ العامَّ لزيدٍ وغيرِه بالأسدِ في الجراءة، ثم تَتناسَى التشبيهَ، وتَدَّعِيَ أنَّ الرجلَ الشجاع داخلٌ في جنسِ الأسد، وتَستعيرَ له لفظَ "أسدٍ"، ثم تَحْمِلَه على زيدٍ، فمعنى "زيدٌ أسدٌ" : زيدٌ رجلٌ شجاع. (عليش على بيانية الصبان: ٤٠)

(٣٤٥) أي: فجاز كونُه استعارةً، ولم يَجِبْ كونُ التركيبِ تَشْبِيهًا. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٦)

(٣٤٦) أي: مِن أنه يجوز في "أسدٍ" من نحو: "زيدٌ أسدٌ" أن يكون استعارة. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٦)

(٣٤٧) أي: الذي هو قَيْدٌ للمشبَّهِ لا له، فيدل ذلك قطعًا على أنه مستعمَلٌ في المشبه، حتى يكون هو المقيَّدَ كما هو المقصودُ للمتكلِّمِ دون المشبَّهِ به، ففي مثل ذلك تجب الاستعارةُ ويَمتنع التشبيه، فثبت أنه يجوز في نحو: "زيد أسد" أن يكون "أسد" استعارة. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٦)

(٣٤٨) قوله (أي: مجترئ عليَّ إلخ) ظاهرُه: أنَّ الشاهدَ في "أسدٌ عليَّ" فقط، مع أنه في "وفي الحروبِ نعامة" أيضا، كما أشار إليه السعد في "حواشي الكشاف"، حيث قال بعد اختيار كونِه استعارةً ما نصُّه: وقد شَهِد به الاستعمالُ، فإنَّ معنى "أسدٌ عليَّ" : مجترئٌ صائل، ومعنى "نعامة في الحروب" : جبان هارب اهـ ، فـ"في الحروبِ" متعلِّقٌ بـ"نعامة" لا خبرٌ مقدَّم. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٧)

باكية(٣٤٩)، انتهى... وناقَشَ السيدُ فيما ذكره السعدُ بما نُوقِش هو فيه أيضًا(٣٥٠)، فارجِعْ إلى "حواشي المطول" إنْ شئت)(٣٥١).

[هل الإضافة اللفظية على معنى حرف؟]

ثم اعلم أنَّ القولَ بتقديرِ حرفِ الجر في الإضافةِ اللفظيةِ هو المصرَّحُ به في كلام ابنِ الحاجب(٣٥٢)، قال الجامي في "شرح الكافية" : (الظاهرُ مِن كلام المصنِّفِ في المتنِ والتصريحُ في شرحِه له: أنَّ التقسيمَ إلى الإضافةِ المعنوية واللفظيةِ إنما هو للإضافةِ بتقديرِ حرفِ الجر، لكنه لم يُبَيِّنْ تقديرَ حرفِ الجر فيها(٣٥٣)، لا في المتن ولا في شرحه، ولم يُنقَلْ عنه شيءٌ فيه من سائر مصنَّفاته)(٣٥٤)، وقد صرح ابن جِنِّي والشَّلَوبِين بأنها على معنى اللام، والصحيحُ أنها ليستْ على

---

(٣٤٩) قال ابن قاسم في "حواشي المختصر" : إما مِنْ "بكى الغرابُ ظهرَ الدابة" : جَرَحَهُ، أو مِنْ "بكى" : صاح، لأنَّ الأَغْرِبَةَ إذا سقط واحدٌ منها اجتمعتْ على شجرة تصيح عليه اهـ ، أي: وهذا المرئيُّ أعزُّ عندها من واحدٍ منها، قال شيخنا: والمعنى على الأول: باكيةٌ، أي: جارحةٌ وجوهَها لحزنها على المرئي اهـ ، أو جارحةٌ ظهورَ الدوابِّ لأجل الأكل منها لشدة جوعِها الذي حصل لها بفَقْدِ المرئي، ولا يَمنع من ذلك قولُه (عليه) كما يَظهر للمتأمِّل. (الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٧)

(٣٥٠) انظر: حاشية الأنبابي على بيانية الصبان: ٢٥٩ – ٢٦١ ، وقد قال في آخر تحشيته على هذا الموضع: (ولنا في تحقيقِ هذه المسألةِ رسالتان: كبرى وصغرى، فارجِعْ إليهما إنْ أردت الزيادة) اهـ .

(٣٥١) الرسالة البيانية: ٨٧ – ٨٨

(٣٥٢) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٢١٦ ، وانظر: الكافية بشرح مصنفها: ٢/ ٥٨٨ – ٥٨٩ ، والرضي على الكافية: ٢/ ٢٠١ و٢٠٤

(٣٥٣) في "كشاف التهانوي" : (وحَرْفُها: ما هو ملائمُها، أي: ما يَتعدَّى به أَصلُ الفعلِ المشتَقُّ منه المضافُ، نحو: "راغب زيد"، فإنه مقدَّرٌ بـ"إلى"، أي: راغب إلى زيد إذا جُعلتْ إضافتُه إلى المفعول... هكذا يستفاد من "الكافية" وشروحِه و"الإرشاد" و"الوافي"). (كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٢١٦)

(٣٥٤) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٣ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٤

معنَى حرفٍ أصلًا(٣٥٥)، وهو قضيةُ كلامِ ابنِ هشام في "القطر"، وبه صرح السيوطي في "جمع الجوامع"، وحكى مقابلَه بـ"قيل"، وظهورُ اللامِ في مثل: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ ، و ﴿ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ ﴾ ، و ﴿ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ ، و ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ، لا يدل له وإنِ استَدَل به قائلُه، لأنَّ هذه اللامَ لامُ التقوية(٣٥٦) لا لامُ الاختصاصِ التي الإضافةُ على معناها كما عُرِف(٣٥٧).

[خلاصة تقسيم الإضافة المعنوية المشهور]

هذا وقد عرفتَ (أنَّ المضافَ إليه بالإضافةِ المعنوية: إنْ كان ما عدا جنسَ المضافِ وظرفَه: فالإضافةُ بمعنى اللام، وإن كان جنسَه، فبمعنى "من"، وإن كان ظرفَه، فبمعنى "في")(٣٥٨).

قال الجامي: (والحاصلُ: أنَّ المضافَ إليه:

إما مباينٌ للمضاف، وحينئذ: إنْ كان ظرفًا له فالإضافةُ بمعنى "في"، وإلا فهي بمعنى اللام.

وإما مساوٍ له(٣٥٩)، كـ"ليثِ أسدٍ"(٣٦٠).

---

(٣٥٥) لكون الاتصالِ فيها لفظًا، والمعنى على الانفصال، ولذا لم تُفِدِ التعريفَ ولا التخصيصَ كالمعنوية، والاتصالُ بهذا القدرِ لا يَحتاج إلى تقديرِ الحرف، لأنَّ المضافَ إليه وإن كان مجرورًا لفظًا لكنه إما منصوبٌ أو مرفوع. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٤)

(٣٥٦) أي: تقويةِ العمل، يعني: زِيدَتِ اللامُ لتقوية عمل العامل، كما في ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ، لأنَّ الصفةَ هنا متعديةٌ بنفسِها، فلا تحتاج إلى الواسطة. (انظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٤)

(٣٥٧) محمد عبادة العدوي على شرح الشذور: ٢/ ١٥٨ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣٥٨ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٣ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٦٥ – ٢٦٨ ، وانظر: الأنبابي على السجاعي على ابن عقيل: ٣/ ٥٨٥

(٣٥٨) دستور العلماء: ١/ ٩١ ، وانظر: شرح المقدمة الحاجبية لمصنفها: ٢/ ٥٩٠ ، والفوائد الضيائية للجامي: ١/ ٤٤٥ – ٤٤٦

(٣٥٩) عبد الغفور: (كأنَّ المرادَ بالمساواةِ: المساواةُ الشاملةُ للمرادَفة والمساواة)، سيالكوتي: (أي: المساواةُ في الصدق، سواء اتحدَا في المفهومِ أو لا، كما قالوا: الشيئيةُ تُساوي الوجود، وعلى هذا يَصح مقابلتُه بقوله "أو أعم أو أخص" بلا تكلُّف). (عبد الغفور اللاري على الجامي: ١٩٧ ، وعبد الحكيم السيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٢)

وإما أعمُّ مطلقا، كـ"أحدِ اليومِ"(٣٦١)، فالإضافةُ على التقديرَين ممتنعةٌ(٣٦٢).

---

(٣٦٠) وهي غيرُ مفيدة، قال الجامي: (لعدم الفائدةِ في ذِكْرِ المضاف إليه، فإنك إذا قلتَ: "رأيتُ ليثَ أسدٍ" لا يفيد إلا ما يفيده: "رأيتُ ليثًا" بدون ذكر الأسد وإضافةِ الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافةُ الليث إليه لغوًا لا فائدةَ فيه). (الفوائد الضيائية: ١/ ٤٧١)

قال العصام: (قولُه (فيكون ذكرُ الأسدِ وإضافةُ الليث إليه لغوًا) لأنه ليس في ذكر المضافِ إليه فائدة، بخلاف المضافِ إليه بالإضافة اللفظية، ولا في الإضافة، لأنه لا تخفيفَ بها، إذ حذْفُ المضافِ إليه أخفُّ). (العصام على الجامي: ١٧٢)

لكن قال الرضي: (وأما الاسمان اللذان ليس في أحدِهما زيادةُ فائدةٍ، كـ"شَحْطِ النَّوَى" و"لَيْثِ أسدٍ"، فالفَرَّاءُ يُجيز إضافةَ أحدِهما إلى الآخر للتخفيف، قال: "إنَّ العربَ تُجيز إضافةَ الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان"... والإنصافُ أنَّ مثلَه كثيرٌ لا يُمكن دفعُه... ولو قلنا: إنَّ بين الاسمين في كلِّ موضعٍ فرقًا، لاحتَجْنا إلى تعسُّفاتٍ كثيرة). (الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٥ – ٢٤٦ ، وانظر: عبد الغفور على الجامي: ٢٠٣ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٧)

قد يقال: بناءُ التخفيف على أصالةِ تبعيةِ الأسد لليث على سبيل عطف البيان، لأنَّ فائدةَ الأسدِ عندئذ ليستْ من جهةِ تضمُّنِه معنًى ليس في الأسد، كيف وهما مترادفان، ولكن مِن جهة كونِه أظهرَ وأوضحَ، فجاز جَعْلُه عطفَ بيانٍ للَّيث، وإذا سُلِّم هذا سُلمتْ خِفَّةُ الإضافة.

وفي "حاشية الجامي" لمحرم أفندي: ("لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه" مِن تعريفِ المضافِ أو تخصيصِه بالإضافة، لأنَّ فيها تخفيفَ المضافِ بحذف التنوين، فيكون في نفس الإضافةِ فائدةُ التخفيف). (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٣)

وفي "حاشية الجامي" للأكيني: (قول المصنِّفِ (لعدم الفائدة) وهو التخصيصُ، وإنْ أجاز الفَرَّاءُ لمجرد التخفيف، وقوله (في ذكر المضاف إليه) أي: لا في الإضافةِ، فلا يَرِدُ أنَّ التخفيفَ يكفي فائدة، كما هو رأيُ الفَرَّاءِ الذاهبِ إلى إضافة أحد المترادفين للآخر). (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٢)

ففي الحاشيتين تسليمُ التخفيفِ الحاصلِ بالإضافة.

أو يقال ما قاله الأنبابي في موضعٍ قرر فيه الباجوريُّ إضافةَ أحدِ المترادفين للآخر: (فائدتُها: الإشارةُ إلى تعدُّدِ الأسماء). (تقرير الأنبابي على حاشية السلم للباجوري: ٦٠)

(٣٦١) لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه، لأنك إذا قلت: "أحد" عند تعداد الأيام، لم تحتج إلى ذكر اليوم بعده، بل إنما تقول: "يوم الأحد" بإضافة العام إلى الخاص، كما تقول: "يوم الاثنين". (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨)

(٣٦٢) لعدم الفائدة، على ما تقدم.

وإما أخصُّ مطلقا، كـ"يوم الأحد"، و"عِلْم الفقه"، و"شجر الأراك"، فالإضافةُ حينئذ بمعنى اللام(٣٦٣).

وإما أخصُّ من وجه: فإنْ كان المضافُ إليه أصلًا للمضاف، فالإضافةُ بمعنى "مِن"(٣٦٤)، وإلا(٣٦٥) فهي أيضا بمعنى اللام(٣٦٦)، فإضافةُ "خاتم" إلى "فضة" بيانيةٌ(٣٦٧)، وإضافة "فضة" إلى "خاتم" بمعنى اللام(٣٦٨)، كما يقال: "فضةُ خاتمك خيرٌ من فضة خاتمي")(٣٦٩).

وصرح ابن الحاجب في "مقدمته" بأنَّ تقديرَ "في" أقلُّ من "اللام" و"مِنْ"(٣٧٠)، وكذا قال ابن مالك، وزاد أنَّ تقديرَ "مِنْ" أقلُّ من تقدير "اللام"(٣٧١)، ولذلك كان تقديرُ اللامِ هو الأصل في الإضافةِ كما تقدم.

(٣٦٣) لأنَّ المضافَ إليه لما كان أخصَّ مطلقا، صار كأنه مُباينٌ للمضاف، ولم يكن أيضا ظرفًا له، فكانتِ الإضافةُ فيه بمعنى اللام، ولم يكن هذا قسما آخر، بل كان هذا القسمُ والقسمُ الذي يكون المضافُ إليه فيه مباينا ولم يكن ظرفا قسما واحدا. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨)

(٣٦٤) أي: "من" البيانيةِ، لأنَّ المضافَ إليه حينئذ يُبَيِّنُ المضاف، لكونه جنسَه وأصلَه، فناسَبَ "من" البيانيةَ، لأنها أيضا للبيان، فهذا القسمُ قسمٌ ثالث، فصارتْ أقسامُ الإضافةِ المعنويةِ ثلاثةَ أقسام. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨)

(٣٦٥) أي: وإنْ لم يكن المضافُ إليه أصلًا للمضاف بحيث يَجوز أنْ يُتخذ منه. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨)

(٣٦٦) لأنَّ المضافَ إليه إذا لم يكن أصلًا للمضاف، كان مبايِنًا له، وليس بظرفٍ له، فكانتْ بمعنى اللام، لِمَا سبق أنَّ المضافَ إليه إذا كان مباينا للمضاف ولم يكن أيضا ظرفًا له، تكون الإضافةُ بمعنى اللام، فكذلك ههنا. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨ – ٤٧٩)

(٣٦٧) لأنَّ الفضةَ أصلٌ للخاتم، وهو أيضا متفرِّعٌ منها، والمتفرعُ إذا أضيف إلى أصلِه تكون الإضافةُ بمعنى "من" البيانية. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٩)

(٣٦٨) لأنه ليس أصلَها ولا ظرفَها، وإذا كان كذلك تكون بمعنى اللام. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٩)

(٣٦٩) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٦ – ٤٤٧ ، وانظر: دستور العلماء: ١/ ٩١ – ٩٢

[مسمَّى الإضافةِ البيانية]

إذا تمهد هذا، فاعلم أنَّ اسمَ "الإضافةِ البيانية" يُقال على نوعين من الإضافة:

[١] - **الأولى**: **الإضافةُ المحضة المعنوية التي في معنى"مِن"**، والتي هي قسيمةُ اللاميةِ والظرفية، وضابطُها: كونُ المضافِ إليه بيانًا لجنسِ المضاف.

قال الشيخ محمد بن أحمد شارحُ "الإظهار" : (وتسمى هذه "بيانيةً")(٣٧٢).

وقال الشيخ ياسين الحمصي: (اعلم أنَّ الإضافةَ التي على معنى "من" هي المسماةُ بـ"الإضافة البيانية"، لأنَّ المرادَ بـ"مِن" : "مِن" البيانيةُ، وقد أشار لذلك الجاميُّ بقوله: "فإضافة خاتم إلى فضة بيانيةٌ")(٣٧٣).

قال محرم أفندي: (سُمِّيتْ "بيانيةً" لأنَّ المضافَ إليه فيها يُبَيِّنُ أنَّ المضافَ مِن أيِّ جِنْسٍ هو، و"مِن" البيانيةُ أيضًا تُبَيِّنُ أنَّ ما قبلَها مِن أيِّ جنسٍ، فتَنَاسَبَا)(٣٧٤).

وهذا النوعُ هو الظاهرُ عند إطلاقِ "الإضافة البيانية"(٣٧٥).

[٢] - **الثانية**: **الإضافةُ التي للبيان(٣٧٦)**، وهي التي يُقصد بها بيانُ المضافِ وإيضاحُه بالمضافِ إليه، فيكون الثاني مُبَيِّنًا للمرادِ من الأول.

---

(٣٧٠) لأنَّ الضربَ مثلًا في قولك: "ضَرْبُ اليومِ" فعلُ الفاعل لا الظرفِ، فإضافتُه إليه تكون مجازًا بعلاقة الزمانية، فإضافةُ الشيءِ إلى فاعلِه الحقيقيِّ تكون أولى، وأما المضافُ في اللاميةِ فمخصوصٌ بالمضاف إليه ومملوكٌ له، وفي البيانيةِ فمتفرِّعٌ منه، فتكون الإضافةُ فيهما حقيقةً. (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٨٠)

(٣٧١) همع الهوامع: ٤/ ٢٦٧ ، وانظر: التصريح: ١/ ٦٧٥

(٣٧٢) فتح الأسرار في كتاب الإظهار: ١٤٦

(٣٧٣) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨

(٣٧٤) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٧

(٣٧٥) انظر: حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي: ١٥٢

(٣٧٦) وتسمى أيضا: **"إضافة البيان"**. (مختصر المعاني مع الدسوقي: ١/ ٦٠٦ ، والنحو الوافي: ٣/ ٤٢)

وذلك كإضافة "اسمِ الله" إنْ أريد بلفظِ الجلالةِ المضافِ إليه اللفظُ(٣٧٧)، وكإضافةِ الاسمِ لِلَّقَبِ، كـ"سعيدِ كُرْزٍ"(٣٧٨)،

---

(٣٧٧) وإضافةُ "اسم" إلى لفظِ الجلالة "الله" : حقيقيةٌ: إن أريد بلفظِ الجلالةِ الذاتُ، لأنها تكون حقيقيةً على معنى اللام، ومجازيةٌ: إنْ أريد به اللفظُ، لأنها تكون بيانيةً، وهي مجازٌ بالاستعارة، ووجهُه: أنَّ صورةَ الإضافةِ موضوعةٌ لتخصيصِ الأولِ بالثاني أو تعريفِه به، فاستُعْمِلَتْ في تبيينِ الأول بالثاني، والإضافةُ نسبةٌ جزئيةٌ بين أمرين، فهي بمنزلةِ الحرف، فتكون الاستعارةُ فيها تبعيةً، فيُشَبَّهُ مطلقُ ارتباطٍ بين المتضايفين على وجهِ البيان بمطلق ارتباطٍ بينهما على وجه التخصيص أو التعريف، فيَسْرِي التشبيهُ من الكلياتِ للجزئيات، فتُستعار صورةُ الإضافةِ من المشبَّهِ به للمشبه استعارةً تبعية. فإن قيل: صورةُ الإضافة ليستْ بلفظٍ، مع أنَّ المجازَ المصطلَح عليه لفظٌ، فلا تكون مجازًا، فالجوابُ: أنَّ المرادَ بالكلمةِ في تعريف المجاز ما يَشْمَلُ الكلمةَ حقيقةً، وهي اللفظُ، أو حكمًا، أي: ما هو في قوةِ الكلمةِ، كصورةِ الإضافةِ هنا، وصورةِ الأفعال، لأنهم يُجْرُون الاستعارةَ فيها، كما في ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾ . (الباجوري على السمرقندية: ٥٤ – ٥٥ ، والعطار على السمرقندية: ٥ ، والأمير على الملوي على السمرقندية: ٣ ، والصاوي على شرح تحفة الإخوان: ٣ – ٤)

واللفظُ في عُرْفِ النحاة أعمُّ من اللفظِ بالفعل، وهو الصوتُ المشتمِل على بعض الحروف، بل هو شامِلٌ لذلك وما في قوتِه، كالضميرِ المستَتِرِ في قولِك "اكْتُبْ" مثلًا،، فإنه وإن لم يكن لفظًا بالفعل، لكنه في قوة اللفظ، فيصدق عليه اللفظُ بالحقيقةِ العرفية لدى النحاة. فلا يَرِدُ إذن أنه ليس بلفظٍ مع وقوعِه جزءا مقوِّما في الكلام، إذ هو ركنٌ في الكلام، لأنه فاعل، والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظًا، فكيف عُدَّ الكلامُ لفظا.

ثم مما تقدم تَتَبَيَّنُ أنَّ إضافةَ البيانِ إضافةٌ مجازيةٌ لا حقيقية، وسيجيء ذكرُ هذا في الأصل.

(٣٧٨) ولم يقولوا: "كُرْزُ سَعِيدٍ"، لأنَّ قصدَهم بالإضافة: التوضيحُ، واللقبُ أوضحُ من الاسم، فكانتِ الإضافةُ إلى الأوضح أولى من العكس. (شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٦٠٨ ، وانظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠ ، وشرح الجامي: ١/ ٤٧٢ ، وعبد الغفور على الجامي: ٢٠٤ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٨ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٥)

قال العصام: (يعني: جُعِل اللقبُ – لكونِه أوضحَ – أحقَّ بجَعْلِه مُوَضِّحًا، لا أنه يجب أنْ يكون الموضِّحُ أوضحَ، إذِ الموضِّحُ يَكفي أنْ يَجعل المدلولَ باجتماعِه مع آخَرَ أوضحَ، سواء كان أوضحَ أو مساويًا أو دونه، فلا مانعَ من قِبَلِ التوضيح أنْ يقال: "كرز سعيد"، إلا أنه لم يَرِدِ الاستعمالُ إلا على ما هو الأحق، ولا مانعَ من حيث القياسُ). (العصام على الجامي: ١٧٢ – ١٧٣)

فتقديمُ اللقبِ على الاسمِ كان للتوضيح، كما سمعتَ، (ولأنَّ اللقبَ يُفيد تعيينَ الذاتِ الذي يُفيده الاسمُ مع زيادةِ مدحٍ أو ذم، فإذا ذُكِر أَوَّلًا يُغني غَناءَ الاسم، ولهذا لا يُقدمون اللقب على الاسم، بل يؤخرونه عنه، فيذكرونه على سبيل

وكإضافةِ المشبَّهِ به للمشبه، كـ"لُجَيْنِ الماء"(٣٧٩)،

وكإضافة "شجرِ الأراك"، و"شهرِ رمضانَ"، و"يومِ الخميس"، و"عِلْمِ الفقه"(٣٨٠).

قال الصبان: (**وسماها قومٌ: "البيانيةَ"**، وفَرَّقَ غيرُهم بأنَّ **"التي للبيان"** : بين جزأيها عمومٌ وخصوصٌ مطلق(٣٨١)، و**"البيانية"** : بين جزأيها عمومٌ وخصوصٌ من وجه)(٣٨٢).

ولذلك كان الأكثرُ تسميتَها بـ"إضافة الأعم للأخص" أو "للبيان"(٣٨٣).

قال الباجوري: (إضافةُ العامِّ للخاص، كما في "شجر الأراك"، هي المسماةُ عندهم بالإضافةِ التي للبيان)(٣٨٤).

الإتباع بأن يكون عطفَ بيانٍ أو على سبيل القطع مرفوعًا أو منصوبا). (عبد الغفور على الجامي: ٢٠٤ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٨)

ثم اللقبُ أوضحُ من الاسمِ غالبًا، كما قال الجامي، قال عبد الغفور: (والمغلوبُ لا حكمَ له، فإنَّ مَن عَزَّ بَزَّ، أي: مَن غَلَب سَلَب). (عبد الغفور على الجامي: ٢٠٤ ، وانظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٥ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٥)

(٣٧٩) فالمضافُ إليه مُبَيِّنٌ للمراد باللجين، وهو ماءٌ صافٍ يُشبه اللجينَ في الصفاء، والمبيِّنُ عينُ المبيَّن في المعنى، وذلك أنَّ الإضافةَ لما كانتْ من التشبيه المؤكَّد، كانتْ من إضافة الشيء لنفسِه، لابتناءِ التشبيهِ المؤكَّد على دعوى اتحادِ الطرفين.

(٣٨٠) الأشموني مع الصبان: ٢/ ٣٦٤ – ٣٦٥ ، والأنبابي على بيانية الصبان: ٤١٤ ، والدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ١٨ و ٣/ ٢٢٠ – ٢٢١ ، والبجيرمي على فتح الوهاب: ١/ ٣٩ ، والعدوي على الخرشي: ١/ ٧ ، والنحو الوافي لعباس حسن: ٣/ ٤٢

(٣٨١) قال العصام: ("مطلق" صفةُ "خصوص"، ترك وصف "عموم" لأنَّ إطلاقَ الخصوصِ يَستلزمه، فلا تتجهُ المؤاخذةُ اللفظيةُ مِن أنَّ الواجبَ "مطلقان"، لأنه وصفٌ للمتعدِّد، وعلى هذا إنْ شئتَ جعلتَ "مِن وجهٍ" في قوله "عموم وخصوص من وجه" صفةَ "خصوص" على الخصوص، وثوقًا بالاستلزام، وإنْ شئتَ جعلتَه وصفًا لهما، لأنك مُخَيَّرٌ في المقدَّر، فافهَمْ دقائقَ البيانِ بحُسْنِ التدبر، ولا تَتَحَيَّرْ). اهـ. (شرح لقطة العجلان للقاسمي: ٥٦)

(٣٨٢) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٥

(٣٨٣) البُجَيرمي على فتح الوهاب: ١/ ٣٩

وقال بعضُهم في إضافة (صفة الصلاة) : المرادُ: ماهيةُ(٣٨٥) الصلاةِ، مِن إضافةِ العام إلى الخاص، لأنَّ الماهيةَ أعمُّ في نفسِها من ماهيةِ الصلاة وغيرِها، كقولهم: "شجرُ أراك"، وربما أَطلَق بعضُهم على هذه الإضافةِ أنها إضافةٌ بيانيةٌ، وهو خلافُ ما صرح به بعضُ شُرَّاحِ "الكافية" مِن أنَّ الشرطَ فيها: أن يكون بين المتضايفين عمومٌ وخصوص من وجه(٣٨٦).

ولهذا لما وقعتْ تسميتُها بـ"البيانية" لابن حجر المكي في شرحه على "منهاج الطالبين"، كتب عليه المحشي الشيخ عبد الحميد الشَّرْواني: (المرادُ بالبيانية هنا: إضافةُ الأعمِّ إلى الأخص، كـ"يوم الأحد"، ولو قال: "للبيان" لكان أولى، إذ البيانيةُ المعروفةُ في النحوِ يُشترط فيها أن يكون بين المضافِ والمضافِ إليه عمومٌ وخصوصٌ من وجه، كـ"خاتم فضة")(٣٨٧).

ووقع مثلُ ذلك للخَرَشِيِّ في شرحه على "مختصر خليل"، فكتب عليه المحشي الشيخ علي بن أحمد الصعيدي العدوي: (أي: للبيان، وإنما قلنا "للبيان"، لأنَّ الإضافة البيانية: أن يكون بين المضافِ والمضاف إليه عمومٌ وخصوص من وجه، نحو: "خاتم حديد")(٣٨٨).

وكتب في موضع آخر: (إنَّ إضافةَ الأعمِّ إلى الأخص تَرجع لـ"الإضافة التي للبيان" لا بيانيةٌ، لأنَّ "البيانيةَ" هي أن يكون بين المضافِ والمضافِ إليه عمومٌ وخصوص من وجه)(٣٨٩).

---

(٣٨٤) حاشية السلم: ٦٠

(٣٨٥) عَبَّر بالماهية، أي: جملةِ حقيقتِها، لأن أكمل الدين البابرتي قال: الظاهرُ أنَّ المرادَ بالصفةِ – أي: في قولِ صاحب "الهداية" : (صفة الصلاة) – : الهيئةُ الحاصلةُ للصلاةِ بأركانِها وعوارضها، فقال الغُنَيمي: والإضافةُ شِبْهُ إضافةِ الجزءِ إلى الكل، لأنَّ هيئةَ الصلاة كالجزء منها، كحُمْرَةِ الورد، فاستُشكِل ذلك بأنه يَقتضي أنْ يكون المقصودُ بالذكرِ هيئةَ الصلاةِ لا نفسَها، مع أنَّ الأمرَ بالعكس. (انظر: حاشية الجمل على فتح الوهاب: ١/ ٣٢٨)

(٣٨٦) حاشية الجمل على فتح الوهاب: ١/ ٣٢٨

(٣٨٧) الشرواني على تحفة المحتاج: ١/ ٦٢ ، وانظر: البجيرمي على فتح الوهاب: ١/ ٣٩

(٣٨٨) العدوي على الخرشي: ١/ ٢٦٤

(٣٨٩) العدوي على الخرشي: ١/ ٣٤

على ما عرفتَ مِن تسميةِ بعضِهم إضافةَ البيانِ بـ"البيانية"، قال ملا علي القاري: (إضافةُ الأعم إلى أَخَصِّه يُسَمِّيها بعضُ المتأخرين "إضافةً بيانية")(٣٩٠)، وكذا قال الدسوقي: (إضافة الأعم إلى الأخص هي التي يسميها بعضُهم بـ"الإضافة البيانية")(٣٩١).

ولذلك يَتَعَيَّنُ التيقُّظُ والانتباهُ عند مطالعةِ كلامِ العلماء وعند النظرِ في تفسيرِ بعضِهم كلامَ بعض، لأنَّ مثلَ هذا مَظِنَّةُ انصرافِ الذهنِ عن المراد إلى غيره.

وخُذْ مثالًا على ذلك: قال ابنُ آجُرُّوم في مقدمتِه المشهورة: (باب **مرفوعات الأسماء**)، فكتب الشيخ أبو النجا في حاشيةِ شرح الشيخ خالد الأزهري: (مِن إضافةِ الصفةِ للموصوف، أو مِن الإضافةِ البيانية، أو الإضافةِ على معنى "مِن")(٣٩٢)، فكان الذي فَهِمَه الشيخُ محمد الأنبابي من "البيانيةِ" : هو الإضافة على معنى "من"، فاقتضى كونَ الترديدِ بين قسمين لا ثلاثة، فكتب على حاشية أبي النجا ما نصُّه: (قوله (أو الإضافة على معنى "من") هو في معنى ما قبلَه، فالاختلافُ بينهما إنما هو في العبارة)(٣٩٣)، على أنَّ الظاهرَ من الترديدِ إرادتُه بالبيانيةِ: التي للبيان، وتَقابُلُ الأقسامِ – تقابُلًا اعتباريًّا، لأنَّ اللفظَ واحدٌ – ، ولذلك وقعتْ عبارةُ ابنِ الحاج في حاشيةِ شرح الشيخ خالد الأزهري هكذا: (إضافةُ "مرفوعات" إلى "الأسماء" من إضافةِ الصفةِ للموصوف، أي: الأسماءُ المرفوعات، أو الإضافة للبيان، وتقديرُها: المرفوعاتُ التي هي الأسماءُ، أو الإضافة على معنى "من"، أي: مِن الأسماء)(٣٩٤).

---

(٣٩٠) فتح باب العناية بشرح النقاية: ٢/ ٣٣٤

(٣٩١) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٧٠

(٣٩٢) أبو النجا على شرح خالد الأزهري: ٥٢ ، ومثله في: فتح رب البرية للباجوري: ٩٢

(٣٩٣) تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا: ١٣٩

(٣٩٤) ابن الحاج على شرح خالد الأزهري: ١٠٣ . ومثل إضافة "مرفوعات الأسماء" ما وقع في "المنهاج" للنووي من إضافة "نفائس الأوقات"، قال ابن حجر المكي في "التحفة" : ("نفائس الأوقات" من إضافة الأعم إلى الأخص، أو الصفة إلى الموصوف، أو هي بيانية). (تحفة المحتاج مع العبادي والشرواني: ١/ ٣٢)

وغالبُ الظنِّ أنَّ الذي حَمَلَ الشيخَ الأنبابيَّ على ما صَنَع هو أنَّ المتضايفين ليستِ النسبةُ بينهما العمومَ والخصوص المطلقَ بل الوجهي، ووجهُ حَمْلِ البيانيةِ على التي للبيان ههنا: أنَّ إضافةَ البيانِ التي يُسمونها أيضا بإضافةِ الأعم للأخص لم تَطَّرِدْ عندهم في إضافة الأعم المطلق، بل كثيرًا ما يطلقونها على إضافةِ الأعم من وجه، كما سيَظهر لك مما سيجيء.

ثم الظاهرُ أنَّ تسميتَها بيانيةً لأجل البيان الحاصلِ للأول بالثاني.

[إضافة البيان مجازية]

واعلم أنَّ **"إضافةَ البيانِ"** ليستْ حقيقيةً(٣٩٥).

قال الدسوقي: (الإضافةُ **البيانيةُ** مجازٌ بالاستعارةِ عندهم، لأنَّ الإضافةَ البيانيةَ مقابِلةٌ للحقيقيةِ، والإضافةُ: نسبةٌ جزئيةٌ بمنزلةِ معنى الحرف(٣٩٦)،

---

(٣٩٥) قال الأمير: (الإضافةُ **البيانيةُ** ليستْ حقيقيةً كما صُرِّحَ به في كُتُبِ النحو). (الأمير على الملوي على السمرقندية: ٣)

(٣٩٦) مما اشتهر لدى النحاة في ضبطِ التقسيمِ الثلاثيِّ للكلمةِ أنْ يقال: (اللفظُ المفرد لا يخلو: إما أنْ يَستقِلَّ بالمفهوميةِ أو لا، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يدل بهيئته على أحدِ الأزمنةِ الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل). (شرح الأزهرية: ٦٥)

والمفهوميةُ: كونُ الشيءِ مفهومًا، والاستقلالُ بالمفهوميةِ عبارةٌ عن كونِ اللفظِ يُفهم معناه بدون انضمامِ أمرٍ آخَرَ إليه، وهذا المعنى هو معنى قولِهم "يدل على معنًى في نفسِه"، كما عَبَّرَ كثيرٌ من النحاة، فمُؤَدَّى العبارتين واحد، وهو عدمُ الاحتياجِ في فهم معنى اللفظِ إلى ضميمةِ غيرِه إليه، فمعنى قولهم "ما دل على معنى في نفسه" : ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يَحتجْ لضميمة. ومعنى عدمِ استقلالِ الحرف بالمفهومية: أنَّ دلالتَه على معناه - كدلالة "في" على الظرفيةِ مثلًا - متوقفةٌ على ذكر شيءٍ آخر، وهو المظروفُ والظرفُ في قولِك "زيدٌ في الدار" مثلًا، فقولُ النحاةِ: "الحرفُ: ما دل على معنى في غيره"، "في" سببيةٌ، أي: أنَّ دلالتَه على معناهُ بسببِ انضمامِ غيرِه إليه، بخلاف الفعل والاسم، فإنَّ كلًّا منهما يدل على معناه وحدَه بدون أنْ يَنضم إليه غيرُه. (العطار على شرح الأزهرية: ٣٤)

فالحرفُ كما ترى ليس مقصودًا بالذاتِ، وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين أمرين، ولأجل الربطِ بين أجزاءِ الكلام عُدَّ مِن أجزاء الكلام، وإلا فلا مدخلَ له في التركيبِ المفيد، إذ لا يقع ركنًا من الإسناد، وقد سُمِّي حرفًا لوقوعِه في الكلام حرفًا، أي: طَرَفًا، ليس مقصودًا بالذات. (شرح الأزهرية: ٦٢ و٦٧ ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية: ٢٢ و٣٩)

والحاصلُ أنه (إذا كان معنى الكلمةِ مستقِلًّا بالمفهوميةِ ملحوظًا لذاتِه ولم يكنْ رابطةً بين أمرين: فإنِ اقترَنَ بأحدِ الأزمنة الثلاثة، فتلك الكلمةُ فعلٌ، وإن لم يقترن بواحدٍ منها، فتلك الكلمةُ اسمٌ، مثلُ مطلقِ ابتداءٍ ومطلقِ ظرفيةٍ ومطلقِ غَرَضٍ، وإن كان المعنى غيرَ مستقِلٍّ بالمفهومية ملحوظًا تبعًا لكونه رابطةً بين أمرين، كانتِ الكلمةُ الدالةُ على ذلك المعنى حرفًا، وذلك كابتداءِ السير من البصرة، وظرفيةِ الماء في الكوز). (الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٣٥٧ – ٣٥٨)

فمعنى "مِنْ" في قولِك "سرت من البصرة" ابتداءٌ مخصوصٌ ملحوظٌ من حيث هو حالةٌ بين السير والبصرة وآلةٌ لمعرفة حالهما، ولذا لا يَصلح أنْ يُحكم عليه وبه، وإذا لُوحِظ ذلك الابتداءُ قصدًا صار معنًى مستقِلًّا بالمفهومية قابلًا للحكم عليه وبه ومعنَى لفظِ الابتداء، تقول: "ابتداءُ سيري من البصرة وقع في يوم كذا"، فلما لَزِمَ كونُ معنى الحرف ملحوظًا في ضِمْنِ معنى الاسمِ والفعل من غير قصد، لَزِمَ ذِكْرُ المتعلَّقِ ليُلاحَظ معناه قصدًا ومعنَى الحرفِ ضمنًا فتَحْصُلَ الدلالة، وهذا هو المرادُ بقولهم "على معنى في غيره". (نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار: ٤٢)

قال ابن الحاجب مُمْلِيًا على قولِه في "الكافية" (ما دل على معنى في نفسِه) : (الضميرُ في قوله: "في نفسه"، عائدٌ على المعنى، يعني: أنَّ اللفظَ دالٌّ على معنًى باعتبار نفسِه لا باعتبارِ تعلُّقِه بالغير، لأنَّ دلالةَ الألفاظِ على ضربين: فضربٌ يدل على المعنى من غير اعتبارِ تعلُّقٍ بالغير، وهي الأسماءُ والأفعال، وضربٌ يدل على معنًى باعتبار تعلُّقِه بالغير، وهي الحروف، ألا ترى أنك إذا قلت: "خرجتُ من البصرة"، فلفظةُ "مِن" دلتْ على ابتداءِ الخروج المتعلِّقِ بالمحل المخروجِ منه لا باعتبار ابتداءٍ في نفسه، وإذا قلت: "أعجبني الابتداء"، فالابتداءُ مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه، فمِن ثَم حُكِم على "من" وشِبْهِها بأنها حرفٌ وإنْ دلتْ على الابتداء، وحُكِم على لفظ "الابتداء" بأنه اسم. ويجوز أن يقال: الضميرُ لـ"ما"، وهو اللفظُ، فيكون معناه: أنَّ اللفظَ يَستقل بالدلالة على المعنى بنفسِه من غير احتياجٍ إلى أمر آخر يُذكر معه يتعلق به، فيكون الحرفُ محتاجا في الدلالة إلى الغير، والاسم والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياجٍ إلى غيرهما). (أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٥٤٧)

فالضميرُ: إما لـ"ما" – أي: لفظٌ – ، فـ"في" سببية، أي: لفظٌ دل على معنًى بسبب نفسِه، أي: نفسِ ذلك اللفظ، من غير احتياجٍ للَفْظٍ آخر، بخلاف لفظ الحرف فيحتاج للَفْظِ المتعلَّق والمجرور، وإما للمعنى، أي: أنَّ ذلك في نفسِه معنًى مستقِلٌّ بالمفهومية، بخلاف معنى الحرف، فهو غير مستقل. (الأمير على شرح الأزهرية: ١٣٦)

وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على "التسهيل" : (المرادُ بدلالةِ الكلمةِ على معنًى في نفسِه: دلالتُها على معنًى باعتبار نفسِ ذلك المعنى لا باعتبار تعلُّقِه بمحل، والمرادُ بدلالتِها على معنى في غيره: دلالتُها على معنًى باعتبار تعلُّقِ ذلك المعنى بأمرٍ خارج عنه، فإذا قلت: "خرجت من البصرة" دَلَّتْ "من" على ابتداء الخروج المتعلِّق بالمحل المخروج منه، ولم تَدُلَّ على حقيقةِ الابتداءِ نفسِه كما دل عليه "الابتداءُ" في قولِك: "أعجبني الابتداء"). (النكت للسيوطي: ١/ ٧٢ – ٧٣ ، وحاشية شرح الشذور لمحمد عبادة العدوي: ١/ ٣٣)

والاستعارةُ في معنى الحرفِ تبعيةٌ، فكذا ما كان بمنزلتِه(٣٩٧).

وقال السيد الشريف في "شرح المفتاح" : (قد عُرِفَ أنَّ معنى لفظِ "الابتداء" هو الابتداءُ المطلق، وأن معنى "مِن" الابتداءاتُ المخصوصةُ المتصوَّرةُ بين أشياءَ مُتعيِّنةٍ على أنها آلةٌ لملاحظتها، فإذا أريد التعبيرُ عن تلك الابتداءاتِ عُبِّرَ عنها بالابتداءِ المطلق الذي هو مشتركٌ بينها ولازمٌ لها لزومَ المطلَقِ للمقيَّد، تسهيلًا على المتعلِّمين، فيقال: معنَى "مِن" هو ابتداءُ الغاية، أي: المسافة، وكذا يقال: معنى "إلى" انتهاءُ الغاية، ومعنى "كي" الغَرَضِيَّةُ، إلى غير ذلك مما ذُكِر في تفسير معاني الحروف) اهـ . (حاشية العطار على السمرقندية: ٣٤ ، وانظر: حاشية الباجوري على السمرقندية: ١١٦)

فتَحَصَّل: أنَّ معنى الحرف: نسبةٌ جزئية غيرُ مستقلة بالمفهومية، لتوقُّفِ فهمها على ذكرِ طرفيها، وهما المتعلَّقُ والمجرورُ، كالسيرِ والبصرةِ في "مِن" الابتدائيةِ في نحو قولِنا: "سرتُ من البصرة". (حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية: ١٣٥ ، وحاشية الصاوي على شرح تحفة الإخوان: ٢٦)

قال الشيخ إبراهيم الباجوري: (ولا يخفى أنَّ هذا مبنيٌّ على ما هو التحقيقُ مِن أنَّ الحروفَ كأسماءِ الإشارةِ وأسماء الموصول: جزئياتٌ وضعًا واستعمالًا، كما جرى عليه العضدُ والسيدُ ومَن وافقَهما، لا ما يُقابله مِن أنها كلياتٌ وضعًا جزئياتٌ استعمالًا، كما جرى عليه السعدُ ومن وافقه، فعلى الأول: يكون الواضعُ قد استحضر الجزئياتِ بالقانون الكلي، ثم وَضَع لها، فالكليُّ آلةٌ في الوضع، لا موضوعٌ له، وعلى الثاني: يكون قد استحضر الكليَّ، ثم وَضَع له، وعلى كلٍّ منهما فهي مستعمَلةٌ في الجزئيات، فالخلافُ ليس إلا في الوضع، كما هو واضحٌ في رسالة الوضع). (حاشية الباجوري على السمرقندية: ١١٦ – ١١٧ ، وانظر: العطار على السمرقندية: ٣٤ ، والأمير على شرح الأزهرية ١٤٠ – ١٤١ ، والصبان على الأشموني: ٢/ ٣١٣)

(٣٩٧) وهذا خلافًا للسعد في جَعْلِه استعارةَ الإضافةِ أصليةً، ووفاقًا (لِمَا ذكره العلامةُ الأميرُ وغيرُه في الكلامِ على البسملةِ مِن أنها تبعيةٌ، حيث قالوا: إضافةُ "اسمِ الله" إنْ كانتْ **"للبيان"**، بأنْ أريد بالمضافِ إليه لفظُه، كان فيها استعارةٌ تبعيةٌ، ولعلَّ السعدَ لاحَظَ أنَّ هيئةَ الإضافةِ ليستْ حرفًا ولا فعلًا ولا اسمًا مشتقا ولا مُبْهَمًا ولا اسمَ فعل، وهؤلاءُ لاحظوا أنها في قوة الحرف من حيث إنها تدل على معناه، واستعارةُ الحرفِ تبعية، فكذا استعارةُ ما هو في قوته، وذلك لأن المعنى الذي تدل عليه الإضافةُ غيرُ مستقِلٍّ بالمفهومية، لأنه نسبةٌ جزئيةٌ بين المضافِ والمضاف إليه غيرُ مقصودةٍ لذاتها، بل هي مِرْآةٌ لملاحظةِ طَرَفَيْها وآلةٌ لتَعَرُّفِ حالِهما، وهو كونُ الأولِ منسوبًا والثاني منسوبًا إليه على وجهِ الاختصاص الكامل مثلًا، فلا يَجري التشبيهُ فيها أصالةً، بل يُعتبَرُ أَوَّلًا في متعلَّقِها. فلعل الحقَّ ما قاله هؤلاء مِن أنَّ استعارةَ الإضافةِ تبعيةٌ، لا ما قاله السعد مِن أنها أصلية)، قاله الأنبابي. (حاشية الرسالة البيانية للصبان: ٤١٤)

وإنما لم تَجْرِ الاستعارةُ أصالةً في غير المستقِلِّ بالمفهومية، لأنَّ الاستعارةَ مُعتمِدةٌ على التشبيه، والتشبيهُ يَستلزم ملاحظةَ اتصافِ كلٍّ من المشبَّهِ والمشبَّهِ به بوجه الشبه، فلا تجري أصالةً إلا في شيءٍ يَصلُح لِأَنْ يُلاحَظَ موصوفًا ومحكومًا

وتقريرُها أنْ تقول: إنَّ هيئةَ الإضافةِ موضوعةٌ لتخصيصِ الأولِ بالثاني أو تعريفِه به، فاستُعْمِلتْ هنا في تبيينِ الثاني للأول، بأنْ شُبِّهَ مطلقُ نسبةِ شيءٍ لشيءٍ على أنَّ الثانيَ مُبَيِّنٌ للأولِ بمطلقِ نسبةِ شيءٍ لشيءٍ على أنَّ الثانيَ مخصِّصٌ أو مُعَرِّفٌ للأول، بجامعِ مُطْلَقِ التعلُّقِ في كلٍّ، فسَرَى التشبيهُ للجزئياتِ، فاستُعِير صورةُ الإضافةِ الموضوعةِ للنسبةِ الجزئيةِ المفيدةِ للتعريفِ والتخصيص، للنسبةِ الجزئيةِ المفيدةِ للبيان، على سبيلِ الاستعارةِ التصريحيةِ التبعية)(٣٩٨).

هذا ويزيد في تَقَرُّرِ المجازيةِ وعدمِ الحقيقة: أنَّ الإضافةَ نسبةٌ، وهي تستدعِي منسوبًا ومنسوبًا إليه، وهذا يقتضي تغايُرَهما(٣٩٩)، والحالُ أنَّ إضافةَ البيانِ المضافُ والمضافُ إليه فيها شيءٌ واحد.

فهذا الضربُ من الإضافةِ كما في "النحو الوافي" : (يكون فيه **المضافُ والمضاف إليه بمعنًى واحدٍ** مع اختلافِ لفظِهما، أي: أنَّ اللفظَيْن مختلفان ولكنَّ مدلولَهما مُتَّحِدٌ، كإضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ في مثل: "شهر رمضان، شجر البرتقال، عِلْم الهندسة ..."، ومثلُ هذه الإضافةِ لا تُفيد المضافَ تعريفًا ولا تخصيصًا، لأنَّ المضافَ من حيث المعنى هو نفسُ المضافِ إليه أو بمنزلتِه، والشيءُ لا يَتَعَرَّفُ ولا يَتخصص بنفسِه أو بما هو بمنزلةِ نفسِه، **فلا يُمكن أنْ تكونَ الإضافةُ في هذا القسمِ محضةً**(٤٠٠)، إذِ المحضةُ لا بد أن تُفيدَ المضافَ تعريفًا أو تخصيصًا إذا كان غيرَ متوغِّلٍ في الإبهام،

عليه، ولا يصلح لذلك إلا المعنى المستقِلُّ بالمفهومية. (الصبان على شرح العصام على السمرقندية: ١٣٤ ، وانظر: الباجوري على السمرقندية: ١١٢ ، والعطار على السمرقندية: ٣٢ ، والصاوي على شرح تحفة الإخوان: ٢٦)

(٣٩٨) الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ١٨

(٣٩٩) الغيريةُ وكذا التغايُرُ، هو كونُ كلٍّ من الشيئين غيرَ الآخَر، ويُقابلُه العينيةُ، فالمفهومُ من الشيءِ: إن لم يكن هو المفهوم من الآخر، فهو غيرُه، وإلا فعينُه. فغيرُ الشيء: سِواه، يقال: هذا الشيءُ غيرُه، أي: ليس عينَه. (كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ١٢٥٨ ، ودستور العلماء: ٣/ ٨)

(٤٠٠) ولذلك أوجب البصريون إخراجَها عن ظاهرِها والتصرُّفَ فيها بالتأويلِ كما سيجيء في أصل البحث، وابنُ مالِكٍ يرى أنَّ افتقارَها إلى التأويلِ انفصالٌ يَقتضي مباينتَها للمحضةِ وكونَها قسيمةً لها، لكنَّ اتصالَها مِن جهة أنَّ الأولَ فيها غيرُ مفصولٍ بضميرٍ مَنْوِيٍّ يَقتضي مباينتَها أيضًا لغيرِ المحضة، فكانتْ عنده قسمًا برأسِه وواسطةً بينهما، إذ كان فيها اعتبارَا اتصالٍ وانفصال، فصار تقسيمُ الإضافةِ لديه ثلاثيًّا، كما سيجيء أيضا في الأصل.

وأنْ تتضمنَ معنَى حرفٍ من أحرف الجر الثلاثةِ المعروفة، والإفادةُ والتضمينُ يَقْتَضِيان أنْ يكونَ معنَى المضافِ غيرَ معنَى المضافِ إليه)(٤٠١).

ولهذا لما تَقَرَّرَ التشبيهُ المؤكَّدُ في "لُجَيْنِ الماء" كما سلف، قدَّر الدسوقيُّ سؤالًا حاصلُه: أنَّ مبنَى التشبيهِ المؤكَّدِ على دعوى أنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به، فكيف صَحَّ مع ذلك أنْ يُضاف الثاني للأول، والإضافةُ تَستلزم تغايُرَ المتضايفين، فكانتِ الإضافةُ منافيةً لادعاء الاتحاد، ولم يكنِ القالَبُ اللفظيُّ مواتيا للمعنى المقصود. وكان الجوابُ: منعَ المنافاة، لأنَّ الإضافةَ ههنا للبيان، وهي تقتضي اتحادَ المتضايفين، فطابَقَ الظرفُ المظروف.

وهذه صورةُ كلامِ الدسوقي، قال: (فإنْ قلتَ: كيف يكون هذا مِن التشبيهِ المؤكَّدِ مع أنَّ توجيهَه بأنه يُشْعِرُ بحَسَب الظاهرِ بأنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ به لا يتأتَّى هنا، أي: فيما إذا أُضيفَ المشبَّهُ به إلى المشبه؟ قلت: تُجعَل الإضافةُ فيه بيانيةً، وهي تقتضي الاتحادَ في المفهوم)(٤٠٢).

والاتحادُ المفهوميُّ ينافي حقيقةَ الإضافةِ التي تستلزم تغايُرَ المتضايفين.

ولهذا لما قال ابنُ أبي زيدٍ القيرواني في "رسالته" : (الإحرامُ في الصلاةِ أنْ تقولَ: اللهُ أكبر)، وكان هذا إخبارًا عن الإحرامِ بأنه التكبيرُ، كان ظاهرُ كلامِه أنَّ التكبيرَ نفسُ الإحرام، لأنَّ **المبتدأَ نفسُ الخبر**، فاستُشكِل بأنَّ **إضافةَ** التكبيرِ للإحرام **تقتضي المغايرة**، فأجاب بعضٌ بأنَّ الإضافةَ **بيانيةٌ**(٤٠٣).

---

(٤٠١) النحو الوافي لعباس حسن: ٣/ ٤٨

(٤٠٢) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٢٢٠ . ولما قال السعد في إضافة "لجين الماء": (وهذا تشبهٌ مؤكَّد)، قال الدسوقي: (أي: مُقَوًّى بجعل المشبَّه عينَ المشبَّه بِهِ **بواسطة جَعْلِ الإضافةِ بيانيةً**). (مختصر المعاني مع حاشية الدسوقي: ٣/ ٢٢١)

(٤٠٣) الفواكه الدواني للنفراوي: ١/ ١٧٧ . قال الشيخ أحمد الصاوي: (أصلُ الإحرام: الدخولُ في حرمات الصلاة، ثم نُقِل لفظُ "الإحرام" للنية أو لمجموع النية والتكبير، لأن المصلي يدخل بهما في حرمات الصلاة. وإضافةُ التكبير للإحرام: إما من إضافة الجزء للكل إنْ قلنا: إنَّ الإحرام عبارةٌ عن النية والتكبير، أو مِن إضافة الشيء إلى مُصاحبه إنْ قلنا:

ولما ذكر النوويُّ في "منهاجه" : (باب أسباب الحَدَث)، وكان المرادُ بالحدثِ هنالك نفسَ السبب، كان ذلك منافيًا لظاهرِ الإضافةِ مِن المغايرة، فأجيب بأنَّ الإضافةَ للبيان، قال الخطيب الشربيني تحت هذا الباب: (المرادُ بالحدثِ هنا: الأسبابُ نفسُها، ولكنَّ إضافتَها إليه تقتضي تفسيرَ الحدثِ بغير الأسبابِ إلا أنْ تُجعل الإضافةُ **بيانيةً**)(٤٠٤).

ولذلك غَيَّرَ زكريا الأنصاري العبارةَ في "منهجه" فقال: (باب الأحداث)، ثم كتب في "شرحه" : (الحدثُ شرعًا يُطلَق على أمرٍ اعتباريٍّ يقوم بالأعضاء يَمْنَعُ صحةَ الصلاةِ حيث لا مُرخِّصَ، وعلى الأسبابِ التي يَنتهي بها الطُّهْر، وعلى المَنْعِ المترتِّبِ على ذلك، والمرادُ هنا: الثاني، وتَعبيرُ "الأصلِ" بـ"أسباب الحدث" يَقتضي تفسيرَ الحدثِ بغير الثاني إلا أنْ تُجعل الإضافةُ **بيانيةً**(٤٠٥))(٤٠٦).

وإنما اقتضتْ إضافةُ "أسباب الحدث" تفسيرَه بغير الثاني لِمَا تُعطيه حقيقةُ الإضافةِ من المغايرة، ولهذا قال الشَّوْبَرِيُّ: (استفادةُ إطلاقِ الحدثِ على السببِ لا تُستفاد من "الأصلِ" على جَعْلِ الإضافةِ **حقيقيةً**، لأنها **تقتضي الغيرَ**، وهذا ما نَظَر إليه الشارحُ، تأمل)(٤٠٧)، فمِن ثَمَّ حُمِلَتْ عبارةُ

إنه النية فقط، قال شيخنا في "حاشية مجموعه" : المناسبُ لحديثِ: "تحريمُها التكبيرُ" أنَّ الإضافةَ بيانية، فإذا كَبَّرَ فتكبيرُه إحرامٌ، أي: دخولٌ في حرمات الصلاة، فيحرم عليه كلُّ ما نافاها. اهـ). (بلغة السالك: ١/ ١١١)

(٤٠٤) مغني المحتاج: ١/ ١٣٩ ، وانظر: القليوبي على كنز الراغبين للمحلي: ١/ ٣٣

(٤٠٥) قال المحشي البُجَيْرِمِيُّ: (قوله (بيانية) أي: بابُ أسبابٍ هي الحدثُ، بناءً على أنَّ المرادَ بالبيانية: أنْ يكون الثاني مُبَيِّنًا للمراد من الأول، والأكثرُ تسميةُ هذه بإضافةِ الأعم للأخص "ع ش"، أو للبيان، لأن البيانية: أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عمومٌ وخصوص وجهي، كـ"خاتم حديد"، وهو مفقودٌ هنا). (البجيرمي على فتح الوهاب: ١/ ٣٩)

(٤٠٦) فتح الوهاب مع حاشية الجمل: ١/ ٦٢ – ٦٤

(٤٠٧) الجمل على فتح الوهاب: ١/ ٦٤

"الأصل" على إضافةِ البيانِ التي هي إضافةٌ مجازيةٌ كما عرفتَ، والحملُ على المجازِ خلافُ الظاهر، لأنَّ الأصلَ الحقيقةُ، قال ابن عاشور: (**أصلُ الإضافةِ أنْ لا تكونَ بيانية**)(٤٠٨).

ولهذا لما قال الخطيب الشربيني في "الإقناع" : (فإذا أراد أنْ يُصليَ فرضًا ولو نذرًا أو قضاءً أو كفاية، وجب قَصْدُ فِعْلِها لتَتَمَيَّزَ عن سائر الأفعال، وتَعْيِينُها لتتميز عن سائر الصلوات)، كتب المحشي البُجَيْرِمِيُّ: (قوله: (قَصْدُ فِعْلِها) - أي: الصلاةِ - المرادُ بالفعلِ: المعنَى المصدريُّ، والمرادُ بالصلاةِ: الحاصلُ بالمصدر، وهذا أولى مِن جَعْلِ الإضافةِ بيانيةً)(٤٠٩)، لأنَّ أصلَ الإضافةِ أن لا تكون بيانيةً، كما قال ابن عاشور.

والمقصودُ هنا: أنَّ ما تفيده إضافةُ البيانِ من الاتحادِ ينافي ما تَقتضيه حقيقةُ الإضافةِ من المغايرة.

---

(٤٠٨) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٣١٤

(٤٠٩) البجيرمي على الخطيب: ٢/ ٥ . وقال البجيرمي في موضعٍ آخر: (قوله: (نية فعل الصلاة) الإضافةُ بيانية، والمرادُ بالفعل: المعنى المصدريُّ، وبالصلاة: المعنى الحاصلُ بالمصدر، وهي الهيئةُ المجتمِعةُ من الأركانِ والسُّنَن، والمكلَّفُ به المعنى المصدريُّ، تأمل). (البجيرمي على الخطيب: ٢/ ٧) لأنَّ متعلَّقَ التكليفِ أفعالُ المكلَّفين.

(**فائدة**) : قال الشيخ حسن العطار: (ينبغي أن يُعلم أنَّ للمصدر كـ"الضَّرْب" مثلًا ثلاثَ اعتبارات: الأول: بالقياس إلى نفسِه مع قطع النظر عن المتعلَّق والخارج. والثاني: بالقياس إلى المتعلَّقِ، أعني: الهيئةَ الحاصلة باعتبار إضافته إليه، فإن "الضرب" مثلا: باعتبار نسبته إلى المتعلَّق الذي هو الفاعلُ يَصير مبدأً الصفة له، أعني: الضاربية، وباعتبار نسبته إلى المتعلَّق الذي هو المفعول يصير مبدأً لصفةٍ أخرى، أعني: المضروبية. والثالث: بالقياس إلى الخارج، أعني: الأثَرَ الخارجي. فبالاعتبار الأول يسمى: "المعنى المصدري والحَدَثي". وبالاعتبارين الأخيرين يسمى: "الحاصل بالمصدر". والمعنى المصدريُّ لا وجودَ له في الخارج، لأنه أمرٌ اعتباري، والموجودُ خارجًا إنما هو الحاصلُ بالمصدر، كذا حَرَّر بعضُ الفضلاء. وقال ميرزاجان في "حواشي شرح حكمة العين" : "المصادر: قد تطلق ويراد بها معانيها النِّسبيةُ، وقد تطلق ويراد بها الحاصلُ بالمصدر، مَثَلًا: "الضربُ" قد يطلق ويراد به المعنى الحَدَثي، وقد يطلق ويراد به الاسمُ الحاصل منه"). (حاشية العطار على نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار: ١/ ١٣٠)

وقد قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" : (والشيءُ لا يُعَرَّفُ ولا يَتخصَّص إلا بغيرِه، فلا بُدَّ مِن كونِ المضافِ غيرَ المضافِ إليه بوجهٍ ما، فإنْ تُوُهِّمَ خلافُ ذلك في مضافٍ ومضافٍ إليه تُلُطِّفَ في تقديرِ المغايرة)(٤١٠).

وقال في "الخلاصة" :

ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ ... معنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

وهو لا يريد باتحاد المعنى ما هو الظاهرُ منه، وهو الترادُف، وإنما يريد: أنْ يَتساويَا صِدْقًا على الذاتِ الواحدة، فمِنْ ثَمَّ لا تُضافُ صفةٌ لموصوفٍ، ولا موصوفٌ إلى صفته، وإن لم يترادفا(٤١١)، إذ التصادُقُ على الذاتِ الواحدةِ يَصْدُقُ بالترادفِ والتساوي، إذ الترادفُ: الاتحادُ ماصَدَقًا ومفهومًا، والتساوي: الاتحادُ ماصَدَقًا فقط(٤١٢).

ولهذا قال السيوطي في "النكت" : (وأوضحُ مِن هذا: قولُ ابنِ الحاجِبِ: ولا يُضاف موصوفٌ إلى صفتِه، ولا صفةٌ إلى موصوفها، ولا اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليه في العمومِ والخصوص(٤١٣)) انتهى(٤١٤).

---

(٤١٠) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٢٣

(٤١١) حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/ ٦٨١ . وقد يكون قصدُ ابنِ مالك باتحاد المعنى اتحادَ المقصودِ باللفظين في نَظْمِ الكلام وتركيبِه وتأليفِه بقطع النظر عن الوضعِ الإفراديِّ لكِلَيهما، إذ الصفةُ من حيث هي غيرُ الموصوف، لكنها عند تركيبِها معه تكون عينَه، فتكون معه عندئذ كالمرادِفِ مع مرادفِه، غيرَ أنَّ اتحادَ مدلول المترادفين متحقِّقٌ باعتبار نفسِ الوضع الإفرادي للفظ، وما بين الصفة وموصوفِها متحقِّقٌ بالاستعمال التركيبي لا بأصل الوضع الإفرادي، إذ هما باعتباره متغايران.

(٤١٢) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٥

(٤١٣) قال العصام: (أراد بالمماثلة في العموم: أنْ يكونَ مدلولاهُما كُلِّيَّيْنِ ويَتحدَ أفرادُهما، سواء كانَا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلةِ في الخصوص: أن يكون مدلولاهما شخصًا واحدا. والأخصرُ الأوضح: "ولا يضاف أحدُ المترادفين أو المتساويين إلى الآخر". وينبغي أن لا يُقتصر عليه، بل يُضم إليه: "أنه لا يضاف الأخصُّ من حيث إنه الأخصُّ إلى الأعمِّ"، وكأنه اقتصر على ما ذَكَره لأنه وقع في اللغةِ ما يُوهِم وقوعَه مِن "كل الدراهم" و"عين الشيء" و"سعيد كرز"،

وقال في "جمع الجوامع" : (الجمهورُ على أنه لا يُضاف اسمٌ لمرادفِه ونعتِه ومنعوتِه ومؤكِّدِه)، قال في "الهمع" : (لأنَّ المضافَ يَتَعَرَّفُ أو يتخصص بالمضاف إليه، والشيءُ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيرِه(٤١٥)، والنعتُ عينُ المنعوتِ، وكذا ما ذُكِر بعدَه)(٤١٦)، فالمضافُ والمضافُ إليه في جميع ذلك لشيءٍ واحد(٤١٧).

فمعنى ما نَظَم ابنُ مالك: أنَّ الاسمَ لا يُضاف إلى اسمٍ آخَرَ بمعناه من كل وجه، بحيث يكون متحدًا به في المعنى من غير فرق، فإنَّ القاعدةَ: أنه لا يضافُ الشيءُ إلى نفسِه، لأنَّ الإضافةَ إما للتعريفِ وإما للتخصيص، وكِلَاهما غيرُ مُتَصَوَّرٍ في إضافة الشيء إلى نفسِه، إذ الشيءُ لا يُعَرِّفُ نفسَه ولا يُخَصِّص نفسَه، وإنما يقع ذلك بغيرِه، فإذا قلت: "غلامُ زيدٍ"، وزيدٌ هو الغلام، أو "صاحِبُ الرجل"، والرجلُ هو الصاحب، كان محالًا(٤١٨)، فلا يُضاف مرادفٌ إلى مرادفِه، ولا موصوفٌ إلى

فأراد دفعَه). (العصام على الجامي: ١٧١ – ١٧٢ ، وانظر: عبد الغفور على الجامي: ٢٠٣ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٧ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٢)

وقال الأكيني: (وقوله (اسم مماثل) أي: مماثلٌ في المرادِ لا في الوضع، إذ لا يُنكَر فائدةُ الإضافةِ في مثل "ألفِ ألفٍ"، وفي الحديثِ: "يعتق ألف ألف رقبة من النار"، فالمرادُ بالمعدودِ في "ألف ألف" غيرُ ما هو المرادُ بالعدد). (حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٢)

(٤١٤) السجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٦٠٤

(٤١٥) قال ابن الحاج: (هذه العلةُ بها عُلِّلَ في "التصريح"، وهي قاصرةٌ على الإضافةِ المعنوية، والصوابُ: الإتيانُ بعلةٍ جامعةٍ للإضافةِ اللفظيةِ والمعنوية، وعُلِّل ذلك بأنَّ الإضافةَ تقتضي التغايُرَ من جهة أنَّ المضافَ إليه تقييدٌ للمضاف، والشيءُ لا يَتقيَّدُ بنفسِه). (ابن الحاج على المكودي: ١/ ٣٣٠)

وقد يكون التفاتُ الأكثرِ إلى العلةِ الخاصة، لأنَّ الإضافةَ المعنوية هي الإضافةُ الحقيقية، وأما اللفظية فمجازيةٌ ليس لها من الإضافةِ سوى الصورة، إذ هي في نيةِ الانفصال.

(٤١٦) همع الهوامع: ٤/ ٢٧٥ – ٢٧٦

(٤١٧) انظر: التحفة لابن مالك: ٢١٤

(٤١٨) المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٥١ – ٥٢

صفتِه، ولا صفةٌ إلى موصوفِها، إذِ الصفةُ عينُ الموصوف، فإنْ وَرَد مِن كلام العرب ما يُوهم إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه أُوِّلَ(٤١٩)، لتَنتفيَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه في المعنى التي يأباها النظرُ العقلي(٤٢٠).

ومُقتضاهُ - كما قال الشيخ الخُضَري - : أنه يُقتصَر في ذلك على المسموعِ، وأنَّ التأويلَ المذكورَ إنما هو تخريجٌ للمسموعِ على وجهٍ صحيح، لا مُسَوِّغٌ لارتكابِنا مِثْلَه(٤٢١).

فمُوهِمُ الإضافةِ إلى المرادِفِ مُؤَوَّلٌ(٤٢٢) على إضافةِ المسمَّى إلى الاسم(٤٢٣)،

---

(٤١٩) شرح ابن الناظم: ٢٧٧ ، والمكودي على الألفية: ١٦٢ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٧٦

(٤٢٠) ياسين على التصريح: ٢/ ٣٣

(٤٢١) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٩ ، وانظر: الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦

(٤٢٢) قال اللقاني: الوهم: احتمالٌ مرجوح، والتأويلُ: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، وعلى هذا فقوله "يوهم" معناه: يدل دلالة مرجوحة، و"يؤول" معناه: يحمل على المعنى المرجوح، فالموهم والمؤول به واحد، ولا يخفى عدم صحته، فالصواب أن الموهم هنا معناه: المُوقِعُ في الوهم، أي: العقلِ، وكثيرا ما يُفسره بذلك بعضُهم. (ياسين على التصريح: ٢/ ٣٣)

(٤٢٣) أي: بإضافة مدلولِ لفظِ الأول إلى لفظِ الثاني، وذلك أنه كما يطلق الاسمُ ويراد به مدلولُه، كقولك: "زيد قائم"، يطلق أيضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدالُّ، كقولك: "زيدٌ مُعْرَبٌ"، والمعنى: أنَّ المسمى بـ"سعيد" ملقب بـ"كرز"، فلا يكون من باب إضافة الشيء إلى مثلِه. (الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٠ ، والموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي: ١/ ٤٤٨ – ٤٤٩)

قال الشيخ وجيه الدين: (فهو في الحقيقةِ إضافةُ الشيء إلى غيرِه، لأنَّ مدلولَ اللفظِ غيرُ اللفظ). (هامش الفوائد الضيائية: ١/ ٤٧٢)

ثم هذا إذا نسبتَ إلى الأولِ ما يُنسب إلى الذوات، أما إذا نسبتَ إليه ما يُنسب إلى الألفاظ، فإنه يجب تأويلُ الثاني بالمسمى والأولِ بالاسم، كما إذا قلت: "كتبت سعيد كرز"، فإنه يتعين أن تقول: "كتبت اسم هذا المسمى"، قاله قريب الموضح. (التصريح: ١/ ٦٩٠ ، وانظر: الصبان على الأشموني: ١/ ١٩٠ و٢/ ٣٧٦ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠ ، وحاشية الجامي العقد النامي للأكيني - المجموعة النورية: ٢/ ١١٤ - ١١٥)

قال ابن الحاج: (وفيه بحث، لأنَّ هذا التأويلَ يَقتضِي أنك إنما كتبتَ لفظَ "سعيد" دون "كرز"، مع أنك كتبتَهما معًا، فالصوابُ أنَّ المفعولَ مجموعُهما وحكيتَ إضافتَها الأصليةَ، فيَبقيان على حالهما من كون المرادِ بالأول المسمى وبالثاني الاسم). (ابن الحاج على المكودي: ١/ ٣٣١)

فإذا قلت: "جاء سعيدُ كُرْزٍ" – وهما مترادفان(٤٢٤) لكونهما لمسمًّى واحدٍ(٤٢٥) – فكأنك قلت: "جاء مسمَّى هذا اللقبِ"(٤٢٦)، وكذا(٤٢٧) نحو: "يوم الخميس"، و"ذات اليمين"(٤٢٨).

---

(٤٢٤) أحدهما: اسمٌ عَلَمِيٌّ، والآخر: لَقَبِيٌّ، فهما متماثلان في المفهوم، كـ"ليث" و"أسد". (حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ١١٤)

(٤٢٥) قال ابن مالك: (فإن "سعيد" علم، و"كرز" لقب، والشخص المدلولُ عليه بهما واحد). (شرح التسهيل: ٣/ ٢٣١)

وقال خالد الأزهري: (فـ"سعيد" و"كرز" مترادفان، لكونهما لمسمًّى واحد، وأضيف أحدُهما إلى الآخر). (التصريح: ١/ ٦٩٠)

وإنما أضيف سعيد إلى كرز، ولم يضف أسد إلى سَبُع، لأنَّ الأعلامَ كثرت، فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، نقله ياسين عن ابن الحاجب. (الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦)

(٤٢٦) واستَظهر العصامُ أنَّ إضافةَ "سعيد كرز" من إضافة العام إلى الخاص، كـ"شجر الأراك"، قال في حاشية الجامي: (الأظهر أنْ يرادَ بـ"الكرز" مدلولُه دون اللفظِ، ويُؤَوَّلَ "السعيد" بمسمًّى به، فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص لا إضافةِ المدلول إلى اللفظ، فاعرِفْه). (العصام على الجامي: ١٧٢ ، وحاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٤)

(٤٢٧) أي: وكتأويل "سعيد كرز" على إرادةِ المسمَّى بالأول والاسمِ بالثاني، يُؤَوَّلُ "يوم الخميس" و"ذات اليمين". هكذا ينبغي فهمُ عبارةِ الأصل، وهي لابن الناظم في شرحه على خلاصة والده. وأما ابنُ عقيل فوقع في شرحه بعد بيان تأويلِ إضافة "سعيد كرز" ما نصُّه: (وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا مِن إضافة المترادفين، كـ"يوم الخميس")، فاستُشكِل جَعْلُه الطرفين مترادفين، فكتب عليه الخُضَرِيُّ: (فيه أنه ليس من المترادفين، بل من إضافة الأعم للأخص، وهي جائزة، لإفادتها تخصيصَ الأعم، وأما عكسُها فممتنع). (الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠ ، وانظر: السجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٦٠٥ – ٦٠٦) يبقى أنَّ المضافَ الأعمَّ إذا تخصص كان المرادُ به عينَ المرادِ بالمضافِ إليه الأخص، فآلَتْ إلى إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، المقتضيةِ للتأويل عند البصريين، فيمكن أن يقال: مرادُ ابنِ عقيل أنهما مترادفان قصدًا لا وضعًا، فإنهما وإنْ تغايرا وضعًا لكنهما لما رُكِّبَا كان المرادُ بالأول عينَ المرادِ بالثاني، وقد تقدم قريبًا في الهامشِ تقريرُ ما نظمه ابنُ مالك على هذا النحو، وتكون عبارةُ ابنِ عقيل على سبيل التوسُّعِ والتَسَمُّح، وإلا فكونُهما غيرَ مترادفَين وضعًا مما لا يخفى.

واعلم أنَّ هذه الإضافةَ بهذا التأويلِ على معنى لامِ الاختصاص، أفاده ابن قاسم(٤٢٩).

قال الشاطبي: (وأما إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، فلا فرقَ في الحاصلِ بينها وبين إضافة نحو: "غلامِ زيدٍ" و"دارِ فلانٍ"، فكما تُعَرِّفُ هذه الإضافةُ وتُخَصِّص، فكذلك "يوم الخميس" و"ذو زيد"، لأن المعنى: صاحبُ هذا الاسمِ المعروف، كما تقول: غلامُ زيدٍ المعروف)(٤٣٠).

ومُوهِمُ **إضافةِ الموصوفِ إلى الصفة**(٤٣١) مُؤَوَّلٌ على حذفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة، وإقامةِ صفتِه مُقامَه،

---

(٤٢٨) شرح ابن الناظم: ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٩

(٤٢٩) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦

(٤٣٠) المقاصد الشافية: ٤/ ٣١

(٤٣١) ولا يخفى كونُ المقصودِ أنهما قبل الإضافةِ كموصوفٍ وصفتِه، لا أنهما مع الإضافةِ صفةٌ وموصوف. (انظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦)

قال الجامي: (لا يضاف موصوفٌ إلى صفتِه مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله، لأنَّ لكلٍّ من هيئَتَي التركيبِ الوصفيِّ والإضافيِّ معنًى آخَرَ لا يقوم أحدُهما مقامَ الآخر). (الفوائد الضيائية: ١/ ٤٦٧)

فمفاد التركيب الإضافي: مغايرة المضاف للمضاف إليه، ومفاد التركيب التوصيفي: اتحاد الصفة مع الموصوف. (هامش الفوائد الضيائية: ١/ ٤٦٧ ، وانظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٩٩ ، وانظر أيضا: الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٦ – ١٠٧)

قال الجامي: (ولهذا المعنى بعينِه لا يضافُ صفةٌ إلى موصوفِها، فلا يقال: "مسجد الجامع" بمعنى "المسجد الجامع"، و"جرد قطيفة" بمعنى "قطيفة جرد"، خلافا للكوفية، فإن "مسجد الجامع" عندهم بمعنى "المسجد الجامع"، و"جرد قطيفة" بمعنى "قطيفة جرد"، من غير فرق). (الفوائد الضيائية: ١/ ٤٦٧)

قال محرم أفندي: (لأنهم قالوا: الإضافةُ لتخفيفِ المضافِ بحذف التنوين كما في الثاني أو بحذف اللام كما في الأول، وهذه الفائدةُ إذا حصلتْ تَجُوز الإضافةُ كيف ما كان). (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٩٩)

فإن قيل: مذهبُ الكوفيةِ غيرُ مُوَجَّهٍ على قانون المعقول، لأنَّ فيه جمعًا بين المتنافيين، وهما مفادا التركيبين التوصيفي والإضافي، أجيب: بأن المغايرةَ مقتضى الإضافةِ المعنوية الحقيقية، وهذه إضافةٌ لفظية مجازية لا تستلزم المغايرةَ ولا ينافيها الاتحادُ، وهذا أولى مِن قولِ بعضِهم: (هيئةُ التركيبِ الإضافي عندهم مشتركةٌ لفظًا بين المعنيين الإضافيِّ والوصفي). (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٧)

فإذا قلت: "حَبَّةُ الحمقاء"(٤٣٢)، و"صلاةُ الأولى"، و"مسجدُ الجامعِ"،

وأما قول الأكيني: (ولقائلٍ أن يقول: إنَّ هذه الأمثلةَ التي ذكرتم ليستْ من الموصوفات، لأنَّ أبحاثَ النحويين مُتعلِّقةٌ بالألفاظ الظاهرة، وأنَّ من شرائط الموصوفِ والصفة اشتراكُهما في التعريفِ والتنكيرِ، والموصوفاتُ كلُّها نكرة، والصفاتُ معارف، وذا لا يجوز، فتدبر). (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٧)

فقد جرى فيه التدبر، فظهر أن فيه نظرا، إذ الموصوفاتُ معارفُ عندهم لا نكرات، لأنَّ حذفَ اللام للتخفيفِ – كما عرفتَ – لا للتنكير، والمحذوفُ المنويُّ كالملفوظِ عند النحويين، فما ذكره ليس بواردٍ عليهم، والله أعلم.

وما وقع للأكيني يُشبه ما ذكره ابنُ الحاجب في جملةِ ما عَلَّلَ به امتناعَ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه، وهو: (أنَّ توافُقَ الصفةِ والموصوفِ في الإعرابِ واجبٌ)، قال الرضي: (وليس بشيء، لأن ذلك إنما يكون إذا بَقِيَا على حالهما، فأما مع طلب التخفيفِ بالإضافة فلا نُسَلِّمُ له، وهو مَوضِعُ النزاع). (شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤ ، وانظر: شرح ابن الحاجب عليها: ٢/ ٦٠٢)

(٤٣٢) قال الصبان: (وعندي في أنَّ هذا مما يُوهِم جوازَ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه نظرٌ، لأنه إنما يَظهر لو كانتِ الحبةُ تُطلق على الرِّجْلة ونحوِها من البقول، أما إذا كانتْ واحدةَ الحَبِّ، كما في "القاموس"، كالبُرِّ وبِزْرِ الرِّجْلة وسائر الحبوب والبزور، فلا، والذي في "القاموس" : بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء، وإيهامُ الأولِ جوازَ ما ذُكِر ظاهر). (حاشية الأشموني: ٢/ ٣٧٦)

يعني "بقلة الحمقاء"، وهو الذي وقع به التمثيلُ في شرح ابن الحاجب على كافيته والرضي والجامي، قال الرضي: (فعند البصريين: نحو: "بقلة الحمقاء" كـ"سيفِ شجاعٍ"، أي: المضافُ إليه في الحقيقةِ هو موصوفُ هذا المجرور، إلا أنه حُذِف وأُقيمتْ صفتُه مُقامَه، أي: "بقلة الحبة الحمقاء"، وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تَنْبُتُ في مجاري السيول ومواطئ الأقدام). (شرح الرضي: ٢/ ٢٤٤ ، وانظر: شرح الجامي: ١/ ٤٦٨ – ٤٦٩) قال محرم أفندي: (وما يَنبت ههنا يكون سريعَ الزوال، ولو كان لها إدراكٌ ما، لَنَبَتَتْ في الأراضي الخاليةِ فانتهتْ إلى غايتِها). (محرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠١)

لكن يبقى أنَّ في ما ذكره الصبانُ مِن النظرِ نظرًا، لأنَّ الإيهامَ ليس مِن طريق أنَّ الحبةَ تُطلق على البقلة المخصوصة، بل هذه غيرُ تلك، لأن البقلة هي ما ينبت من الحبة، وإنما الإيهامُ من جهة أنَّ كلتيهما يَصدق وصفُها بالحمق، قال ابن الحاجب: (و"بقلة الحمقاء" مُتَأَوَّلٌ بـ"بقلة الحبة الحمقاء"، فأُضيفتِ البقلةُ إلى الحبة التي هي البَذْرُ، والحمقاء صفة للحبة، وكما يصح وصفُ البقلة بالحمقاء يصح وصفُ الحبة بالحمقاء). (شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٦٠٤)

بل قيل: إنَّ الحبةَ أحقُّ بوصف الحمق، لأنها أصلُ البقلة، والأصلُ أحقُّ بالوصف مما تَفَرَّعَ عنه، قال الشاطبي: (و"بقلة الحمقاء" على تقدير: الحبة الحمقاء، قالوا: لأن البقلة اسمٌ لما يَنبتُ مِن تلك الحبة، ووصفُ الحبةِ بالحمق هو التحقيق، لأنها الأصلُ، وما نبت عنها فرعٌ، ووصفُ الأصلِ أولى). (المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٥٥)

فكأنك قلت: "حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاءِ"، و"صلاةُ الساعةِ الأولى"(٤٣٣)، و"مسجدُ المكانِ الجامعِ"(٤٣٤).

فالإضافةُ كإضافةِ "سيفِ الشجاعِ"، أي: سيفِ الرجلِ الشجاعِ، فحُذِف الموصوفُ المضافُ إليه حقيقةً، للاختصارِ، ثم أقيمتِ الصفةُ مُقامَ الموصوفِ المحذوفِ، فظُنَّ أنه مِن قبيل إضافةِ الموصوفِ إلى الصفة(٤٣٥).

واعلم أنَّ هذه الإضافةَ أيضًا بهذا التأويلِ على معنى لامِ الاختصاص، أفاده ابن قاسم(٤٣٦).

قال الصبان: (وانظر ما المانعُ مِن جَعْلِ الإضافةِ في "حبة الحمقاء" **مِن إضافةِ العامِّ إلى الخاص،** كـ"شجر أراك"، فلا يَحتاج إلى التأويل؟)(٤٣٧).

وكذا قال الخُضَري: (لا مانِعَ مِن جَعْلِها مِن إضافة الأعم للأخص، فلا تحتاج لتأويل، باعتبار أنَّ الحمقاءَ صار كالعَلَمِ على تلك البَقْلَة، وإن كان خلافَ الظاهر)(٤٣٨).

ومن هنا كتب الخضري على التمثيل بـ"حبة الحمقاء" ما نصُّه: (وفي "القاموس" : "بقلة الحمقاء"، بدل "حبة"، وتأويلُها أن يقال: الأصلُ: بقلة الحبة الحمقاء، ولا شك أن الحبة التي هي بِزْرُ الرِّجْلة توصف بالحمق كما توصف به نفسُ الرِّجْلة، لأنها من جملة ما ينبت في المجاري، فكلٌّ من العبارتين مُوهِمٌ لإضافة الصفة للموصوف). (الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠)

قال شارح القاموس: (ومن المجاز: "بقلة الحمقاءِ" سيدة البقل، وهي بالإضافة، على تأويل بقلة الحبة الحمقاء، ويقال: البقلة الحمقاءُ، على النعت، قال ابن سِيدَه: هي التي تسميها العامةُ "الرِّجْلة"، لأنها ملعبة، فشُبِّهت بالأحمق الذي يَسيل لعابُه، وقال ابن دريد: زعموا أنها سميت بها لأنها تنبت على طرق الناس فتداس، وعلى مجرى السيل فيقتلعها، وفي المثل: "أحمق من رِجْلة"، وقال ابن فارس: إنما سميت بذلك لضعفها). (تاج العروس: ٢٥/ ٢٠١ - ٢٠٢)

(٤٣٣) قال اللقاني: الساعة الأولى أولُ ساعةٍ بعد الزوال. (ياسين على التصريح: ٢/ ٣٣ ، وكذا في عبد الغفور على الجامي: ٢٠٣)

(٤٣٤) شرح ابن الناظم: ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٩

(٤٣٥) الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٨ ، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٤

(٤٣٦) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦ ، وكذا في الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠

(٤٣٧) حاشية الأشموني: ٢/ ٣٧٦

وقوله (باعتبار أنَّ الحمقاءَ صار كالعَلَمِ على تلك البقلة) أي: أنَّ الحمقاءَ صارتْ من الصفاتِ الغالبة للبقلة، كالأسود، والأرقم، والذبيحة للشاة، والمقصودُ أنها صفاتٌ غالبةٌ في موصوفٍ مُعَيَّنٍ، ومِن ثَمَّ صارتْ كالعَلَم، لدلالتِه على مُعَيَّنٍ، فالصفاتُ الغالبة هي التي وُضِعَتْ في الأصلِ لمفهومٍ كليٍّ ثم استُعْمِلتْ في الفردِ الخاصِّ منه، وصارتْ بسبب الغَلَبة(٤٣٩) بحيث لا يُحتاج إلى القرينةِ في ذلك(٤٤٠).

ثم إنَّ الرضيَّ قد جَوَّزَ ذلك في جميعِ أمثلةِ هذا الضَّرْبِ، قال الأكيني: (قال الرضي: وعندي أنَّ أمثلةَ **إضافةِ الموصوفِ إلى صفته** من باب "طُورِ سَيناء"(٤٤١)،

---

(٤٣٨) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠

(٤٣٩) الغلبة: هي أن يكون اللفظُ في أصلِ الوضعِ عامًّا في أشياء ثم يَصير بكثرةِ الاستعمال في أحدِها أشهرَ، بحيث لا يحتاج ذلك الشيءُ إلى قرينةٍ بخلافِ سائر ما كان واقعًا عليه، اسمًا كان، كابن عباس، أو صفةً، كالأسود للحية. قال الشيخ سعد الدين: معنى الغلبة: أنْ يكون للاسمِ عمومٌ فيَعْرِض له بحسب الاستعمالِ خصوصٌ ما إلى حَدِّ التشَخُّصِ، فيصير عَلَمًا اتفاقًا. (الكليات: ٦٦٧)

فالعَلَمُ بالغلبة هو الذي يَصير عَلَمًا – أي: واقعًا على معين – بالغلبةِ وكثرةِ الاستعمال لا بالوضعِ والاصطلاح، ويقال له العَلَمُ الاتفاقي، ويقابله العَلَمُ القَصْدِيُّ، وهو العَلَمُ المعروفُ المُعَرَّفُ لدى النحاةِ بأنه: ما وُضع لشيءٍ بعينِه شخصًا أو جنسًا غيرَ متناوِلٍ غيرَه بوضعٍ واحد. (انظر: دستور العلماء: ٢/ ٢٤٣)

وقد ظهر أنَّ فرقَ ما بينهما: أنَّ العَلَمَ الوضعيَّ يُعَيِّنُ مسماه تعيينًا مطلقا من أول لحظةٍ وُضِع فيها على مسماه ووقع فيها الاختيارُ على لفظِه ليكون رمزًا على ذلك المسمَّى، مثل: "إبراهيم"، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسمِ ابتداءً من تلك اللحظة التي وَقع عليه الاختيارُ فيها ليدل على إبراهيم. أما العَلَمُ بالغلبة فقد كان أولَ أمرِه معرفةً بـ"أل" العهديةِ أو بالإضافة، ولم يكن علمًا في ابتداءِ أمره، فنُزِّلَتْ غلبتُه – أي: شهرتُه – منزلةَ الوضع، فصار بها في درجةِ "العَلَمِ الشخصي". وحين تصل الكلمةُ إلى درجة العَلَم بالغلبة تُلغَى درجةُ التعريف السابقة وتَحُلُّ مَحَلَّها الدرجةُ الجديدة، وتصير "أل" زائدةً لازمةً بعد أن كانت للعهد. (النحو الوافي: ١/ ٤٣٤)

(٤٤٠) انظر: الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٩

(٤٤١) قال الآلوسي في "تفسيره" : (وهو جبلُ موسى – عليه السلام – الذي ناجَى ربَّه – سبحانه – عنده، وهو بين مِصْرَ وأَيْلَةَ، ويقال لها اليومَ: العقبةُ، وقيل: بفلسطين مِن أرض الشام، ويقال له: طُور سِينين، وجمهورُ العرب على فتح

أي: **من إضافةِ العام إلى الخاص**)(٤٤٢).

سين **"سَيناء"** والمدِّ، وبذلك قرأ عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - ويعقوب وأكثرُ السبعة، هو اسمٌ للبقعة. و**"الطور" اسمٌ للجبل المخصوصِ** أو لكل جبل، وهو مضاف إلى "سَيناء" كما أجمعوا عليه، **ويُقصد تنكيرُه على الأولِ كما في سائر الأعلام إذا أضيفتْ**، وعلى الثاني يكون "طور سيناء" كـ"منارة المسجد"، وجُوِّزَ أن يكون كـ"امرئ القيس"، بمعنى أنه جُعِلَ مجموعُ المضافِ والمضافِ إليه عَلَمًا على ذلك العَلَمِ. وقيل: **"سيناء"** اسمٌ لحجارةٍ بعينها، أضيف الجبلُ إليها لوجودِها عنده، وروي هذا عن مجاهد، وفي "الصِّحاح" : "طور سيناء جبل بالشام، وهو طورٌ أضيف إلى سيناء، وهو شجر". **وقيل: هو اسمُ الجبل، والإضافةُ من إضافة العام إلى الخاص، كما في "جبل أُحُد"، وحَكَى هذا القولَ في "البحر" عن الجمهور**، لكنْ صَحَّح القولَ بأنه اسمُ البقعة). (روح المعاني: ٩/ ٢٢٣)

(٤٤٢) حاشية الجامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٨ . وقال الأكيني بإثر كلام الرضي: (وفي "شرح الكشاف" : أنَّ "روح القدس" من قبيل إضافةِ الموصوف، كـ"حاتمِ الجود"، ومنه: ﴿ دَارُ الآخِرَةِ ﴾). (الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١٠٨)

وعبارةُ "الكشاف" : (﴿ بِرُوحِ القُدُسِ ﴾ بالروح المقدسة، كما تقول: "حاتمُ الجودِ"، و"رجلُ صدقٍ")، قال الطِّيبي: (قولُه: (كما تقول: "حاتم الجود")، والأصلُ: حاتمٌ الجوادُ، ثم حاتمُ الجودِ، فهو من باب إضافةِ الموصوف إلى الصفةِ للمبالغة في الاختصاص، ففي الصفةِ القدسُ منسوبٌ إليها، أي: روحٌ مقدسة، وفي الإضافةِ بالعكس، نحو: "مالُ زيدٍ"، قال المصنِّفُ في قوله ﴿ عَذَابَ الخِزْيِ ﴾ : أضاف العذابَ إلى الخزيِ على أنه وصفٌ للعذاب، كما تقول: "فِعْلُ السوءِ"، تريد الفعلَ السيئ). (الكشاف مع فتوح الغيب: ٢/ ٥٦٦)

قال الزمخشري: (ووصفُ العذابِ بالخزي أبلغُ من وصفِهم به، ألا ترى إلى البَوْنِ بين قولَيْك: "هو شاعرٌ"، و"له شِعْرٌ شاعرٌ")، قال الطِّيبي: (وصفُ العذاب بالخزي أبلغُ من وصف الكفار به، لِمَا يَلزم منه أنه بلغتْ ذِلَّتُهم إلى أنْ سَرَتْ إلى ما يُلابِسُهم مِن العذاب، نحو قولِك: "شِعْرٌ شاعر"، أي: بلغ الرجلُ في الشاعريةِ إلى أنَّ شِعْرَه أيضا شاعرٌ. قال المتنبي: "وما أنا وحدي قلتُ ذا الشعرَ كلَّه .... ولكن شعري فيك من نفسِه شعر"). (الكشاف مع فتوح الغيب: ١٣/ ٥٨٧)

قال ابن جني في "الفَسْر" شرح ديوان المتنبي: (هذا من قول العرب: "شعرٌ شاعرٌ"، و"موتٌ مائتٌ"، أي: كأنَّ الشعرَ له شعرٌ، لجَودتِه وحُسْنِه، وفي قولِه "من نفسه شعر" نَكْتٌ غريب، وذلك أنه ليس للشعرِ شعرٌ في الحقيقةِ كما أنَّ للشاعِرِ شعرًا، وإنما هو في نفسِه جيدٌ، فكأنه شاعرٌ ذو شعرٍ، ولا شعرَ للشعرِ غيرَ نفسِه). (قَشْرُ الفَسْرِ لأبي سهل الزوزني: ١/ ١٨١)

وهذه عبارةُ الرضي، قال: (يجوز عندي أن تكون أمثلةُ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه من باب "طُور سَيناء"، وذلك بأنْ يُجعل الجامعُ مسجدًا مخصوصًا، والغربيُّ جانبا مخصوصا، والأُولى صلاةً مخصوصة، والحمقاءُ بقلةً مخصوصة، فهي من الصفاتِ الغالبة، ثم يُضاف المسجدُ والجانبُ والصلاةُ والبقلةُ، المحتمِلةُ، إلى هذه المختصةِ، لفائدةِ التخصيص، فتكون صلاةُ الأولى كصلاةِ الوتر، وبقلةُ الحمقاء كبقلة الكُزْبُرَة، وجانب الغربي كجانب اليمين)(٤٤٣).

ولعل هذا يقع موافقا لما ذهب إليه بعضُ النحاة مِن أنَّ ما قيل فيه: إنه من إضافة الموصوف إلى صفته، هو عندهم من قبيل ما أُضيف فيه المسمَّى إلى الاسم، ففي إضافةِ "بَقْلَةِ الحمقاء" كأنك قلتَ: البقلةُ التي هي صاحبةُ هذا الاسم، وكذلك باقي أمثلةِ هذا الضرب(٤٤٤).

وفي "الأنوار" للبيضاوي عند إضافة "روح القدس" مِثْلُ الذي في "الكشاف" : (﴿ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ بالروح المقدسة، كقولك: "حاتم الجود"، و"رجل صدق")، قال الشهاب: (قوله (بالروح المقدسة، كقولك: "حاتم الجود") يعني أنَّ الأصلَ ذلك، لكن أُضيف الروحُ إلى القدس تنبيهًا على زيادةِ الاختصاصِ به، لأنَّ مِن شأنِ الصفةِ النسبةَ إلى الموصوف، فإذا أضيف إليها يكون الموصوفُ منسوبًا إلى الصفة، فيَزِيدُ معنى الاختصاص، كـ"حاتمِ الجودِ" بإضافة الموصوفِ إلى مبدأ صفتِه مبالغةً في ثبوتِه له واختصاصِه به واشتهارِه، **والإضافةُ معنويةٌ بعد تنكيرِ العَلَمِ وبدونِه عند الرَّضِي**، وليس المعنى أنَّ الجودَ بمعنى الجوادِ مبالغةً والموصوف مضاف إلى صفته كما تُوُهِّم). (الشهاب على البيضاوي: ٢/ ١٩٨)

وفي "الأنوار" أيضا عند إضافة "عذاب الخزي" : (أضاف العذاب إلى الخزي – وهو الذلُّ – على قَصْدِ وصفِه به، كقوله: ﴿ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزى ﴾ ، وهو في الأصلِ صفةُ المعذَّب، وإنما وُصِف به العذابُ على الإِسنادِ المجازيِّ للمبالغة)، قال الشهاب: (قوله: (أضاف العذاب الخ) يعني أنه مِن إضافة الموصوف للصفة، بدليلِ قولِه: ﴿ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزى ﴾ ، وهو من الإسناد المجازيِّ، فإنه وَصْفُ المعذَّب، وقوله (للمبالغة) لدلالتِه على أنَّ مذلةَ الكافرِ زادتْ حتى اتصف بها عذابُه، كما قُرِّر في نحو قولِهم: "شعرٌ شاعرٌ"). (الشهاب على البيضاوي: ٧/ ٣٩٤)

(٤٤٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٥ ، وانظر: الفوائد الضيائية للجامي: ٤٦٨ – ٤٦٩ ، وعبد الغفور على الجامي: ٢٠٣ ، والسيالكوتي على عبد الغفور: ٢٨٧

(٤٤٤) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤/ ١٨٠٦

وأما **مُوهِمُ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ** فمُؤَوَّلٌ على إضافةِ الشيءِ إلى جِنْسِه(٤٤٥) بعد حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مُقامَه، فإذا قلتَ: "سَحْقُ عِمامة"، و"جَرْدُ قطيفة"(٤٤٦)، فكأنك قلت: "شيءٌ سَحْقٌ من عمامة"، و"شيء جرد من قطيفة"(٤٤٧).

قال اللقاني: (الداعي إلى تقديرِ الموصوفِ أنَّ المضافَ صفةٌ، والصفةُ تجري على موصوفٍ لا محالةَ، إلا أنْ يَغْلِب عليها الاسميةُ، كـ"صاحب" و"راكب"، وإذْ ليس موجودًا في اللفظِ فلا بد مِن تقديرِه)(٤٤٨).

لكنَّ ابنَ الحاجِبِ قد قدَّرَ في المضافِ غلبةَ الاسمية، فأغناه ذلك عن تقديرِ موصوفٍ، فكانتِ القطيفةُ بيانًا لنفسِ الجَرْدِ لا للموصوفِ المقدَّر(٤٤٩)، كبيان الفضةِ للخاتم عند إضافتِه إليها، قال في شرح مقدمته "الكافية" : (تأويلُه: أنهم حذفوا "قطيفة" من قولهم: "قطيفةٌ جَرْدٌ" حتى صار كأنه اسمٌ غيرُ صفةٍ، فلما قصدوا تخصيصَه - لكونه صالحًا لأن يكون قطيفةً وغيرَها مِثْلَ "خاتم" في كونه

---

(٤٤٥) ولهذا قال ابن مالك: (وأما نحوُ: "جرد قطيفة" فمُلْحَق بـ"خاتم فضة" وبابِه). (شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٢٤)

وقال الرضي: (البصريون يَجعلون نحوَ "جرد قطيفة" بالتأويلِ كـ"خاتم فضة"، لأن المعنى: شيءٌ جردٌ، أي: بالٍ، ثم حُذِف الموصوفُ وأضيفتْ صفتُه إلى جنسِها للتبيين، إذ الجردُ يحتمل أن يكون مِن القطيفة ومن غيرها، كما كان "خاتم" محتمِلًا أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافةُ بمعنى "من"). (الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٥)

(٤٤٦) جرد بمعنى: مجرودة، وسحق بمعنى: بالية. (الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦ ، ومحرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٢)

(٤٤٧) شرح ابن الناظم: ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٤٩

(٤٤٨) ياسين على التصريح: ٢/ ٣٣

(٤٤٩) لما قال الأشموني في مُوهِمِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف: (تأويلُه: أنْ يُقَدَّرَ موصوفٌ و**إضافةُ الصفةِ إلى جنسِها**)، قال الصبان: (**أي: جنسِ موصوفِها**، أي: فالإضافة حينئذٍ من إضافة الشيءِ إلى جنسه، كـ"خاتم فضة"). (الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦) وقوله (فالإضافة حينئذٍ من إضافة الشيءِ إلى جنسِه) بناء على إقامةِ الصفةِ مُقامَ موصوفها، وإلا فالجنسُ في الأصلِ للموصوفِ لا للصفة.

صالحا لأنْ يكون فضةً وغيرَها – أضافوه إلى جنسِه الذي يتخصص به(٤٥٠)، كما أضافوا "خاتما" إلى "فضة"، وقالوا: "خاتم فضة")(٤٥١).

يعني: أُوِّل مِثْلُ هذا بجعله من باب إضافةِ العام إلى الخاص بيانًا وتخصيصًا لا من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها(٤٥٢).

قال الجامي: (فليس إضافتُه إليها من حيث إنه صفةٌ لها، بل من حيث إنه جنسٌ مُبْهَمٌ أضيفَ إليها لِيَتَخَصَّص. وعلى هذا القياسِ "أخلاقُ ثياب")(٤٥٣).

فصَدَقَ عليها حَدُّ الإضافةِ البيانية، قال الخَبِيصي(٤٥٤) في "الموشح" في ضبط الإضافة بمعنى "من" : (هو ما كان المضافُ إليه مميِّزًا لجنسِ المضاف)(٤٥٥).

---

(٤٥٠) قال ابن مالك في "شرح التسهيل" في بيان أنواع الإضافة الشبيهة بالمحضة عنده: (ومنه: إضافةُ الصفة إلى الاسم، كقول الشاعر: " إنَّا مُحَيُّوكِ يا سلمى فحَيِّينا ... وإنْ سَقيتِ كرامَ الناس فاسْقينا " ، والأصلُ: وإنْ سقيتِ الناسَ الكرام، ثم قَدَّمَ الصفةَ وجَعَلَهَا نوعًا مضافًا إلى الجنس. ومِن هذا القبيلِ قولُهم: "سَحْق عمامة" و"جَرد قطيفة" و"سَمْل سربال"، والأصل: عمامة سحق، وقطيفة جرداء، وسربال سَمْل، ثم فُعِل بها ما فُعل بكرام الناس). (شرح التسهيل: ٣/ ٢٣١ ، وانظر: همع الهوامع: ٤/ ٢٧٧)

(٤٥١) شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٦٠٤ – ٦٠٥ ، وانظر: الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي: ١/ ٤٧٧ ، والعصام على الجامي: ١٧١ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١١

(٤٥٢) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٢ ، وهامش الفوائد الضيائية: ١/ ٤٧٠

(٤٥٣) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٧٠

(٤٥٤) قال السيوطي: (أبو بكر الخبيصي، صاحب شرح الحاجبية المشهور، وهو ممزوجٌ مختصر متداوَلٌ بين الناس، سماه "الموشح"، ولا أعرف مِن ترجمته زيادةً على هذا)، وقال صديق حسن خان: (خَبِيص: قرية من قرى كَرْمان، ونسبتُه إليها لا إلى بائع الخبيصة كما تَوَهمه بعضُ الناس، وعلى هذا الشرحِ فوائدُ مهمةٌ للشريف الجرجاني رحمه الله). وفاته: سنة ٧٣١ . (بغية الوعاة: ١/ ٤٧٥ ، وأبجد العلوم: ٥٩٥ ، وهدية العارفين: ٢/ ١٤٨ ، وانظر: معجم البلدان: ٢/ ٣٤٥ – ٣٤٦ ، وكشف الظنون: ٢/ ١٣٧١)

وإلى خبيص يُنسب أيضًا عُبَيْدُ اللهِ بنُ فضل الله الخبيصي، المتوفى في حدود سنة: ١٠٥٠ ، مصنِّفُ التذهيبِ في شرح التهذيب للتفتازاني. (سلم الوصول لحاجي خليفة: ٤/ ٣٨١ ، وهدية العارفين: ١/ ٦٥٠)

قال الأكيني: (فالإضافة بيانيةٌ من إضافة العام إلى الخاص)(٤٥٦).

[التأويلُ يُخرج الإضافةَ مِن حَيِّزِ المجازِ إلى حيز الحقيقة]

وقد لاحظتَ أنَّ التأويلَ في الإضافاتِ المذكوراتِ قد صَيَّرَها حقيقيةً محضةً على معنى حرفٍ(٤٥٧).

[رأيُ الكوفيين في الإضافاتِ المذكورات]

وأما الكوفيون فشرطوا في الجوازِ اختلافَ اللفظِ فقط، مِن غيرِ تأويلٍ(٤٥٨)، تشبيهًا بما اختَلَف لفظُه ومعناه، كـ"يوم الخميس"، و ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ، و ﴿ وَعْدَ الصِّدْقِ ﴾ ، و ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ ، و ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ ، و"يا نساءَ المؤمنات"(٤٥٩)، كما جاء ذلك في النعتِ والعطفِ والتأكيد، نحو: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ ، "كَذِبًا ومَيْنا"(٤٦٠)، ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٤٦١).

قال الشاطبي: (وقد أجاز ذلك الكوفيون مستدِلِّين على ذلك بالسماع الفاشي في كتاب الله وكلام العرب. فمِن ذلك: إضافةُ الموصوفِ إلى الصفة، وهما شيءٌ واحد، نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ ، والآخرةُ هي الدارُ، لأنَّ المعنى: لَلدارُ الآخرةُ، بدليلِ قولِه في الآيةِ الأخرى:

---

(٤٥٥) الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي: ١/ ٤٣٢

(٤٥٦) الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٢

(٤٥٧) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠

(٤٥٨) في "الإيضاح" : الفراء والكوفيون يُجيزون الإضافةَ من غير دعوى نقلٍ ولا حذف، وبه قال الزمخشري، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو القاسم بن القاسم، وجماعة. (ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦)

(٤٥٩) في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : "يا نساءَ المؤمنات، لا تَحْقِرَنَّ جارةٌ لجارتها ولو فِرْسِنَ شاةٍ".

(٤٦٠) فكان مما استدلوا به: أنَّ العربَ أجازتْ أنْ تَعطِف الشيءَ على نفسِه إذا اختلف اللفظان وإنْ كان الأصلُ في العطفِ المغايرةَ، والمضافُ والمضافُ إليه كالمعطوفِ والمعطوفِ عليه، والحاصلُ: أنهم **استدلوا بالسماع والقياس**. (ياسين على التصريح: ٢/ ٣٤)

(٤٦١) همع الهوامع: ٤/ ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وانظر: ياسين على التصريح: ٢/ ٣٤

﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ ، بل قُرِئتْ آيةُ الأنعامِ بالوجهين: ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ ، وهي قراءةُ الجماعةِ غيرَ ابنِ عامر، ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ ، وهي قراءةُ ابن عامر. وفي القرآنِ أيضا: ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ ، والجانب هو الغربي، وتقديرُه: وما كنت بالجاني الغربي. وفيه أيضا: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ ، المعنى: لهو الحق اليقين. وقالوا: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامعِ، وبقلةُ الحمقاءِ، وهذا كلُّه معناه على النعتِ والمنعوت: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، والبقلة الحمقاء. ويمكن أنْ يكون من هذا القسمِ قولُه تعالى: ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ ، لأن الحَبَّ هو الحصيد، فكأنه قال: والحبُّ الحصيد، أي: المحصودُ، وإن لم يكن من النعت والمنعوت فهو على كل حالٍ من إضافة الشيء إلى نفسِه.

ومن ذلك: إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف، فمن ذلك قولُ الشاعر – وهو من أبيات الحماسة – :

إنا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى فحَيِّينا ... وإنْ سَقيتِ كرامَ الناسِ فاسقِينا

فالمعنى: وإنْ سقيتِ الناسَ الكرامَ فاسقينا، وعلى هذا تقول: لقيتُ شجعانَ القومِ، بمعنى: القومَ الشجعان، وعقلاءَ الأهلِ، أي: الأهلَ العقلاء، ونحو ذلك، وهو بابٌ واسع.

ومن ذلك: قولهم: شهر رمضان، وشهر ربيع، ويوم الخميس، وذات اليمين، وذات الشمال، وذو صباح، وأنشد سيبويه:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباح ... لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

فهذا أيضًا مِن إضافة الشيء إلى نفسِه.

ومن ذلك أيضا: قولُهم: هذا حيُّ زيد، وأتيتُك وحيُّ فلانٍ قائم، وسَمِع الأخفشُ أعرابيًّا يقول: قالهن حيُّ رَياحٍ، يعني أبياتا، فـ"حَيُّ" هنا مذكَّرُ: حَيَّةٍ، من الحياة، وليس مرادفًا للقبيلة، والمرادُ بـ"حيٍّ" هو المرادُ بما بعده، كما كان ذلك أيضًا في نحو قول الأعشى:

فكذَّبوها بما قالتْ فصَبَّحَهم ذو ... آلِ حَسَّانَ يُزْجِي الموتَ والشِّرَعَا

يريد: فصبحهم آلُ حسان.

وقال الكُمَيْتُ:

إليكم ذوي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ ... نَوازِعُ من قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

ورُوِيَ عن العرب: هذا ذو زيد. **وهو كلُّه مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه**، وما لم يُذكَر منه أكثرُ مما ذُكِر. هذا متعلَّقُ الكوفيين)(٤٦٢).

قال الأُشْمُوني: (وظاهرُ "التسهيلِ" و"شرحِه" : موافقتُه)(٤٦٣)، حيث جَعَلَ الإضافةَ على ثلاثةِ أقسام: محضةٍ، وغيرِ محضةٍ، وشبيهةٍ بالمحضة(٤٦٤)، فكانتِ الشبيهةُ بالمحضةِ واسطةً بين المعنويةِ المحضةِ واللفظيةِ غير المحضة، قال: لأنَّ للإضافةِ في هذا النوعِ الثالثِ اعتبارَيْن: اتصالًا مِن قِبَلِ أنَّ الأولَ غيرُ مفصولٍ بضميرٍ مَنْوِيٍّ كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعِها أو منصوبِها، وانفصالًا من قِبَلِ أنَّ المعنى لا يَصِحُّ دون تكلُّفِ ما يُخْرِجُه عن الظاهر. اهـ ، وقد حصرها في سبعةِ أنواع، منها: إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ وبالعكس، والمسمَّى إلى الاسم، وقد رأيتَ أنَّ وجهَ الشبهِ بالمحضة: أنَّ المضافَ لا ضميرَ فيه(٤٦٥)، قال أبو حيان: (ولا أعلم له سَلَفًا في ذلك)(٤٦٦).

والذي قاله جماعةٌ في هذا الضربِ من الإضافةِ واختاره أبو حيان(٤٦٧): أنه مِن المحضةِ، لأنه لا يَقع بعد "رُبَّ" ولا "أل"، ولا يُنعت بنكرة، ولا وَرَدَ نكرةً، فلا يُحفظ "صلاة أولى" و"مسجد جامع".

---

(٤٦٢) المقاصد الشافية: ٤/ ٥٢ – ٥٤

(٤٦٣) الأشموني مع الصبان: ٢/ ٣٧٧

(٤٦٤) ياسين على التصريح: ٢/ ٣٤

(٤٦٥) الأشموني مع الصبان: ٢/ ٣٦٤ ، والخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٥ ، والسجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٥٩٦ ، وهمع الهوامع: ٤/ ٢٧٧ ، وياسين على التصريح: ٢/ ٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٩ – ٢٣٦

(٤٦٦) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦ ، وانظر: همع الهوامع: ٤/ ٢٧٧

(٤٦٧) وقال أبو حيان: (لا يُتعدَّى السماعُ، بل يُقتصر عليه، فلا يقاس). (همع الهوامع: ٤/ ٢٧٧ ، وانظر: النحو الوافي: ٣/ ٤٩ – ٥١)

وقال الفارسيُّ وأبو الكرم ابن الدَّبَّاس وغيرُهما: هو مِن غير المحضةِ، لشَبَهِهِ بـ"حَسَنِ الوجهِ" وأمثالِه، لأنَّ الأصلَ في "صلاةِ الأولى" ونحوِه: "الصلاةِ الأولى" على النعتِ، ثم أُزيل عن حَدِّه، كما أنَّ أصلَ "حَسَنِ الوجهِ" : "حَسَنٍ وجهُه"، فأزيل عن الرفع(٤٦٨).

ثم يقال على كلام الأشموني: لا تَظهر موافقةُ ابنِ مالِكٍ للكوفيين، لأنهم يقولون: لا تأويلَ، وهو ههنا مُصَرِّحٌ بأنَّ هذا الضربَ مُحْوِجٌ إلى تكلُّفِ تأويلِه، وأنَّ ذلك نوعُ انفصالٍ تَقْرُبُ به الإضافةُ من غير المحضةِ التي هي في تقديرِ الانفصال، وقُرْبُها من غير المحضةِ لا ينافي قربَها أيضًا من المحضة مِن جهة الاتصال، وهو أنَّ المضافَ إليه ليس مفصولًا عن المضافِ بالضميرِ المنويِّ فيه، فكانَ لها اعتباران: اعتبارُ انفصالٍ، واعتبارُ اتصال، ولذلك كانتْ واسطةً بينهما وإضافةً بَيْنَ بَيْن.

ثم هذا إنما كان باعتبارِ ظاهرِ اللفظِ وقبل التصرُّفِ فيه بالتأويل والتقدير، وأما بعد التأويلِ فهي محضةٌ معنويةٌ على تقديرِ حرف، كما تقدم قريبًا، فعادتِ القسمةُ ثنائيةً كما نشأتْ.

ولهذا قال الصبان: (باعتبار التأويلِ تكون الإضافةُ محضةً، فلعلَّ جَعْلَها غيرَ محضةٍ بقطع النظرِ عن التأويل)(٤٦٩).

ولعلك تقول: كانَ المناسِبُ أنْ يقول الصبان: "فلعل جَعْلَها شبيهةً بالمحضة إلخ"، لأنه هو ما قرره ابنُ مالك فيها، وجوابُ ذلك: أنه قال: "غير محضة"، لأنه الذي رجحه فيها، حيث قال: (والذي يَظهر أنه ليس زائدًا في الحقيقةِ على هذين النوعين (يعني: المعنويةَ المحضةَ، واللفظيةَ غيرَ المحضة)، بل هو قِسْمٌ مِن غيرِ المحضة، بدليلِ تسميتِه "مُشَبَّهًا بالمحضة"، وحينئذٍ لا يجوز تسميتُه مشبَّهًا بغير المحضة، لاقتضائِه أنه ليس من غير المحضة، فتجويزُ البعضِ تبعًا لشيخِنا(٤٧٠) تسميتَه

---

(٤٦٨) همع الهوامع: ٤/ ٢٧٧ ، وانظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٥ – ١٨٠٦ ، والنحو الوافي: ٣/ ٤٧ – ٤٨

(٤٦٩) حاشية الأشموني: ٢/ ٣٦٥

(٤٧٠) قال الصبان في أول الحاشية: (وحيث أطلقتُ "شيخنا" فمرادي به: شيخنا العلامة المَدَابِغي، أو قلت: "شيخنا السيد" فمرادي به: شيخنا المحقق السيد البَلِيدي، أو قلت: "البعض" فمرادي به: الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحِفْنِي، رحمهم الله وجزاهم عنا خيرا). (الصبان على الأشموني: ١/ ٣)

مشبَّهًا بغير المحضة مبنيٌّ على تبايُنِ الثلاثةِ المتبادِرِ مِن تثليثِ القسمة، وهو خلافُ ما حققناه)(٤٧١).

وهذا الذي اختاره الصبان لمجرد ملاحظةٍ لفظيةٍ مخالفٌ لصريحِ كلامِ ابنِ مالك، فقد قال في "شرح التسهيل" : (ونبهتُ أيضًا على أنَّ إضافةَ الاسمِ إلى ما هو في الأصلِ صفةٌ، كـ"مسجد الجامع"، **واسطةٌ بين المحضةِ وغيرِ المحضة** على أصحِّ القولين... ثم نبهتُ على المضافاتِ الجاريةِ مجرى هذا النوعِ في اعتبار الاتصال والانفصال، فمنها: إضافةُ المسمى إلى الاسم... إلخ)(٤٧٢).

وإن كانتْ عبارةُ "التسهيل" تَحتمِل ما قال الصبانُ، فإنَّ ابنَ مالك قال هنالك: (وإضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ **شبيهةٌ بمحضةٍ لا محضةٌ**، وكذا إضافةُ المسمَّى إلى الاسم، أو الصفةِ إلى الموصوف، والموصوفِ إلى القائم مَقامَ الوصف، والمؤكِّدِ إلى المؤكَّد، والمُلْغَى إلى المعتبَرِ، والمعتبَرِ إلى المُلْغَى)(٤٧٣)، لكنك قد رأيتَ في الشرحِ صريحَ ما يدفعه.

[مزيدُ نَظَرٍ في شَأْنِ إضافةِ البيان، واختلافُ الحكمِ على الطرفين لاختلافِ جهة النظر]

هذا، والناظرُ في كلامِ العلماء يُلاحِظ أنَّ قضاءَهم بالنسبةِ على طَرَفَي الإضافةِ وتعيينَهم لنوعِها وبابِها لم يكن على نهجٍ واحدٍ وباعتبارٍ واحد، فتارةً يُلاحظون في ذلك حالَ الطرفين قبل التركيبِ وبقطع النظر عن تحقُّقِ الإضافةِ بينهما، وتارةً يكون الالتفاتُ إلى الطرفين حالَ التركيبِ وإضافةِ أحدِهما إلى الآخر.

ولْيَكُنِ البدءُ ببيانِ ذلك في نفسِ تسميةِ إضافةِ البيان بإضافة الأعم للأخص، فإنه من المعلوم أنَّ إضافةَ البيانِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، لأنها إضافةٌ يكون الثاني فيها بيانًا للأول، والمبيِّنُ عينُ المبيَّنِ كما لا يخفى، ولذلك عُدَّتْ مجازيةً، والأخصُّ ليس عينَ الأعمِّ بل غيره، لكنَّ التعبيرَ بإضافة الشيءِ

---

(٤٧١) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٤

(٤٧٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٩ - ٣٣٠

(٤٧٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥٦

إلى نفسِه كان باعتبار المقصودِ بالطرفين حالَ التركيبِ والإضافة، والتعبير بإضافة الأعم للأخص باعتبار النسبة بين مفوهمَي الطرفين بقطع النظر عن التركيب والإضافة.

مثالُ ذلك: إضافةُ "شجرِ الأراكِ"، فإنْ أُخِذَ الشجرُ والأراكُ مجرَّدَين عن التركيبِ والإضافة، أي: حالَ إفرادِ كلٍّ، كانت النسبةُ بينهما العمومَ والخصوص المطلق، والشجرُ أعم والأراك أخص، فكلُّ أراكٍ شجرٌ، وليس كلُّ شجرٍ أراكًا - وتسميتُهما عندئذ مضافًا ومضافًا إليه مجازٌ بعلاقة الأَوْلِيَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (٤٧٤) - ، وإنْ أُخِذَا حالَ التركيبِ والإضافة، كان الشجرُ هو الأراك، ولهذا يقال في بيانِ الإضافة وتقديرِها: (أي: شجر هو الأراك)، فلفظُ "شجر" وإنْ كان في أصل الوضعِ الإفراديِّ يحتمل الأراكَ وغيرَه من جهةِ كونِه نكرةً ومدلولُها فردٌ شائعٌ في جنس الشجرِ مُبْهَمٌ غيرُ معيَّن، وذلك وجهُ عمومِه بالنسبة إلى الأراك، إلا أنه في التركيبِ قد قُصِد به عينُ ما قُصِد بالأراك، وسَرى إليه من المضاف إليه - وهو الأراكُ - ما فيه من التعريفِ والتعيين، إذ ذاك ما تقتضيه حقيقةُ الإضافة، فلفظ "شجر" عند إضافتِه ليس باقيًا على عمومِه وانبهامِه وصلاحيتِه للأراك وغيره، بل مدلولُه نفسُ مدلولِ "الأراك" المضافِ إليه، فالعامُّ عند إضافتِه للخاصِّ يتخصص، ولهذا لما تكلموا في ما يجوز وما لا يجوز من الإضافة باعتبار النسبة بين الطرفين، عَلَّلوا جوازَ إضافةِ العامِّ بفائدةِ تخصيصِه، قال الخضري: (إضافةُ الأعمِّ للأخص جائزةٌ، لإفادتِها تخصيصَ الأعم)(٤٧٥)، فالعامُّ عند إضافته للخاص ليس باقيًا على عمومِه، فكان القضاءُ بنسبة العموم والخصوص حاصلًا باعتبار ما قبل التركيب.

ومِن شواهد هذا الاختلافِ في جهة النظر: أنَّ ابنَ هشامٍ لَمَّا عَرَّفَ الإعرابَ في "شرح القطر" بأنه: (أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يَجْلِبُه العاملُ في آخر الكلمة)، وقرر مُحشيه الآلوسي: (أنَّ هذا تعريفُ مَن يقول: إنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، وهو المصحَّحُ عند عامة المحققين، ويؤيده أنَّ الإعرابَ إنما جيء به لغرض البيان، وهو باللفظيِّ أولى)= قال بإثر ذلك – وهو الشاهدُ من المذكور - : (والقولُ بأنه يَلزم

(٤٧٤) انظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٣

(٤٧٥) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠

إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه في مثلِ "حركات الإعراب" مدفوعٌ بأنَّ ذلك من إضافة العامِّ إلى الخاص، كـ"ثوبِ خَزٍّ" و"بابِ ساج"(٤٧٦)، ولا محذورَ فيه)(٤٧٧)، أي: أنَّ بعضَهم اعترضَ كونَ الإعرابِ لفظيًّا بأنه يَلزم عليه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه عند قولِ القائل: "حركاتُ الإعراب"، ومثلُه: "علاماتُ الإعراب"، لأنَّ الإعرابَ لَمَّا كان لفظيًّا كانتِ الحركةُ كالضمةِ مثلًا نفسَ الإعرابِ الذي هو الرفعُ، فالضمةُ هي الرفعُ وليستْ علامةً عليه، فإضافةُ "الحركة" و"العلامة" إلى "الإعراب" من إضافة الشيءِ إلى نفسِه، وهي ممنوعةٌ عند البصريين، فكان جوابُ الآلوسيِّ ما رأيتَ مِن مَنْعِ ذلك وجَعْلِ الإضافةِ من قبيل إضافة الأعمِّ للأخص، والأعمُّ ليس نفسَ الأخص، ولا يخفى التفاتُ المعترِضِ إلى حال الطرفين عند التركيب، والتفاتُ المجيبِ إلى حال كلِّ طرف من حيث هو وقبل التركيب.

والصبانُ لالتفاتِه إلى حال المتضايفين قبل التركيب، رأيتَه مِن قبلُ يقول في إضافة "حَبَّةِ الحمقاءِ" - التي هي من قبيلِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه المحتاجِ إلى تأويلِه لإخراجِه عن ظاهرِه مِن إضافة الشيء إلى نفسِه إذ الوصفُ عينُ الموصوف - : (وانظر ما المانعُ مِن جَعْلِ الإضافةِ في "حبة الحمقاء" مِن إضافة العامِّ إلى الخاص، كـ"شجر أراك"، فلا يَحتاج إلى التأويل) اهـ ، على أنَّ نفسَ الجهةِ التي بالنظر إليها كانتْ إضافةُ الأعمِّ إلى الأخص غيرَ محتاجةٍ إلى التأويل، تكونُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِه أيضًا بالنظر إليها غيرَ محتاجةٍ إلى التأويل، لأنَّ الصفةَ من حيث هي غيرُ الموصوف، كما أنَّ الأعمَّ من حيث هو غيرُ الأخص، وإنما يجيء الاتحادُ مِن قِبَلِ التركيب، وسيأتي بحثٌ مضارعٌ لهذا في كلامٍ للشاطبيِّ.

ولذلك فإنَّ ما تَقَدَّمَ مِن كون مثلِ "يومِ الخميسِ" مُؤَوَّلًا بجَعْلِ المرادِ من الأولِ مدلولَ اللفظِ ومن الثاني اللفظَ نفسَه إنما كان مبنيًّا على حالِ الطرفين عند التركيب، حيث كانَا شيئًا واحدًا، ولما كان الشيءُ لا يُضاف إلى نفسِه اقتضى ذلك تأويلَه وتَخْرِيجَه على إضافةِ المسمَّى للاسم، ومَن كان

---

(٤٧٦) فيه إطلاقُ إضافةِ الأعم للأخص على ما بين طرفيه العمومُ والخصوص الوجهي.

(٤٧٧) الآلوسي على شرح قطر الندى: ٩٦ - ٩٧

ملتفِتًا إلى الحالِ قبل التركيبِ استَشكل عَدَّ ذلك من إضافة الشيءِ إلى نفسِه، ولذلك لما قال ابنُ عقيل في "شرح الخلاصة" بإثر تأويلِ إضافةِ "سعيدِ كرزٍ" على إضافة المسمَّى للاسمِ محاذرةَ إضافةِ الشيء لما اتحد به في المعنى: (وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا مِن إضافةِ المترادفين كـ"يوم الخميس"(٤٧٨))(٤٧٩)، كتب عليه الخضري: (قوله (كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين، بل مِن إضافة الأعمِّ للأخص، وهي جائزةٌ، لإفادتِها تخصيصَ الأعم، وأما عكسُها فممتنع)(٤٨٠)، وقال السُّجاعي: (قوله (كيوم الخميس) أي: فإنه يُؤَوَّل بإضافةِ المسمَّى إلى اسمِه، واستُشْكِلَ بأنَّ المضافَ فيه أعمُّ من المضافِ إليه، فيَتَخصَّص بإضافتِه إليه، فلا يكون مِن إضافة الشيءِ إلى مرادفِه)(٤٨١)، وقد قال ابنُ قاسمٍ العبادي: (تَمتنع إضافةُ الخاصِّ إلى العام، كـ"أحد اليوم"، لعدم الفائدة، بخلاف عكسِه كـ"يوم الأحد")(٤٨٢).

ولالتفاتِ ابن هشامٍ الخضراويِّ أيضًا إلى الحالِ قبل التركيب مَنَعَ كونَ إضافةِ مثلِ "يومِ الخميس" من إضافة الشيء إلى نفسِه ولم يُسَلِّم للفَرَّاءِ دعواه.

قال ناظر الجيش في "شرح التسهيل" : (قال الخضراوي: والفَرَّاءُ يُجيز إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه توكيدًا، وذلك إذا اختلف اللفظان، يعني أنَّ ذلك مُطَّرِدٌ عنده، وعلى ذلك حَمَلَ "يوم الخميس"، و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ و ﴿ وَعْدَ الصِّدْقِ ﴾ و ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ .

قال الخضراوي: وهذا لا يجوز، لأنَّ الشيءَ لا يُخصِّص نفسَه، فأما "يومُ الخميسِ" و"يومٌ" مبهمٌ لا يُعرف منه أنه الخميسُ، وكذلك سائرُ أيام الأسبوع، وكذلك "شهر رمضان"، لأنك تقول:

---

(٤٧٨) يريد ابنُ عقيل – والله أعلم – أنهما مترادفان قصدًا لا وضعا، فإنهما وإنْ تغايرا وضعًا لكنهما لما رُكِّبَا كان المرادُ بالأولِ عينَ المرادِ بالثاني، فيكون في التعبير بالترادُفِ نوعُ مسامحة، وإلا فكونُهما غيرَ مترادفَين وضعًا مما لا يخفى.

(٤٧٩) شرح ابن عقيل على الألفية: ٣/ ٤٩

(٤٨٠) الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠

(٤٨١) السجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٦٠٥ – ٦٠٦

(٤٨٢) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٧ ، والسجاعي على ابن عقيل مع الأنبابي: ٣/ ٦٠٦

شهر صفر، وشهر المحرم، لأنَّ الشهرَ في الإبهام كاليوم= فإضافتُه تُفيد تعريفًا، وكذلك "وعد الصدق"، فإنَّ الوعدَ قد يكون كذبًا، فكما يُوصَفُ بالصدق ليَتَخَصَّصَ مِن الذي هو كَذِبٌ، كذلك يُضاف لهذا المعنى، وكذلك "حق اليقين"، فإنه قد يوصف الشيءُ بأنه حقٌّ على وهمِ الواصِفِ وليس بيقينٍ، وقد يكون الشيءُ حقًّا في نفسِه ولا يُتيَقَّن، كالأشياءِ المُعْضِلَةِ الفهمِ في كل صناعة، وقد قالوا في الفقهيات: المصيبُ واحد، أي: الحقُّ في جانبٍ واحد يُصيبه بعضُ الناس، وليس كلُّ مجتهدٍ مصيبًا)(٤٨٣).

كما مَنَعَ أنْ تكونَ إضافةُ "نفسِ الشيء، وعينِه، وذاته" من إضافة الشيءِ إلى نفسِه، وذلك بالتفاتِه إلى الحال قبل التركيب، حيث قال: (قالوا: "نفسُ زيدٍ وعينُه"، **والمضافُ هو المضافُ إليه في مقصودِ المتكلِّم**، إلا أنَّ "النفسَ" و"العين" و"الذات" لا يُفهم منها "زيدٌ" ولا "عمرو"، **فيضاف إليهما على جهةِ التخصيص**. قال أبو العباس: عينُ الشيء ونفسُه بمنزلةِ حقيقتِه، تقول: لزيدٍ نفسٌ، ولزيد حقيقة، ولا تقول: للأسدِ ليثٌ)(٤٨٤).

وعمادُ حُجَّتِه أنَّ النفسَ والعين والذات من حيث هي وقبل التركيبِ ليس مدلولُها مختَصًّا بشخصٍ بعينه، فلما أُضيفت اختصتْ.

وقد تقدم قولُ بعضِهم في إضافة "صفة الصلاة" : (المرادُ: ماهيةُ الصلاة، مِن إضافة العام إلى الخاص، لأنَّ الماهيةَ **أعمُّ في نفسِها** من ماهية الصلاة وغيرِها، كقولهم: "شجر أراك")(٤٨٥).

فانظر كيف قال: "في نفسِها"، لأنها حالَ التركيبِ ليستْ أعمَّ بل هي الصلاةُ نفسُها، ويكون التقديرُ: ماهيةٌ هي الصلاة.

ونظيرُ هذا: أنه قُدِّر سؤالٌ في إضافة ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ من جهة أنَّ البهيمةَ اسمُ جنسٍ، والأنعام نوعٌ منه، فإضافتُها إليه كإضافة "حيوانِ إنسانٍ"، وهي مُستقبَحة(٤٨٦)، فكان مما أجاب

---

(٤٨٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣١٩١

(٤٨٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٧/ ٣١٩٢

(٤٨٥) حاشية الجمل على فتح الوهاب: ١/ ٣٢٨

به بعضُهم: (أنَّ **المرادَ من البهيمةِ والأنعامِ شيءٌ واحد**، وإضافتُها إليها على معنى "مِن" البيانيةِ(٤٨٧)، أي: البهيمة التي هي الأنعام، كقوله: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، أي: الرجسُ الذي هو الأوثان، ولا استدراكَ في **ذكرِ عامٍّ وتخصيصِه**)(٤٨٨).

فأنت ترى تصريحَه بأنَّ البهيمةَ أعمُّ من الأنعام، لكنها لما أضيفتْ إليها تَخَصَّصَتْ، فصار المرادُ منهما شيئًا واحدا، وكان التقديرُ: البهيمة التي هي الأنعام.

[منازعةُ ابنِ الشَّاطِّ للقرافي]

ونظيرُ هذا أيضًا: ما وقع من منازعةِ ابنِ الشَّاطِّ للقرافيِّ في "فروقِه" عند كلامِه في النسبةِ بين المبتدأ والخبر.

قال القرافي: (خبرُ المبتدأ لا يجوز أن يكون أخصَّ، بل مساويًا أو أعمَّ، فالمساوي نحو: "الإنسانُ ناطق"، والأعم نحو: "الإنسانُ حيوان"، و"العشرةُ عددٌ أو زوج"، هذا شأنُ الخبرِ، ولو قلتَ: "الحيوانُ إنسان" أو "العددُ عشرة" لم يَصِحَّ، والمبتدأُ على هذا يجب أن يكون مساويًا إن كان الخبرُ مساويًا أو أخصَّ إن كان الخبرُ أعم) اهـ.

فكتب عليه ابنُ الشاطِّ(٤٨٩) ما نصُّه: (قولُه (خبرُ المبتدأ لا يجوز أن يكون أخصَّ بل مساويًا أو أعمَّ) ليس بصحيحٍ، بل لا يجوز أن يكون الخبرُ إلا مساويًا للمبتدأ، لا أخصَّ منه ولا أعمَّ، **فإنه إذا**

---

(٤٨٦) يجيء كلامٌ في إضافة الأعم للأخص من حيث الاستحسانُ والاستهجان.

(٤٨٧) كما هي طريقةُ الزمخشريِّ وطائفةٍ من النحاة، وغيرُهم يَعُدُّها لاميةً، ويجيء الكلام فيه في الأصل.

(٤٨٨) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: ٣/ ٢٠٩ ، وانظر: الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٢٥٥ ، وتفسير الرازي: ١١/ ٢٧٧ - ٢٧٨

(٤٨٩) قال ابن فَرْحُون: (قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاطِّ الأنصاري، نزيل سَبْتَة، يكنى أبا القاسم، قال: والشاطُّ اسمٌ لجَدِّي وكان طُوَّالًا، فجرى عليه هذا الاسم. كان رحمه الله تعالى نسيجَ وحدِه في أصالةِ النظر، ونفوذِ الفكر، وجودة القريحة، وتسديدِ الفهم... وكان موفورَ الحظِّ من الفقه، حَسَنَ المشاركةِ في العربية، كاتبا مُتَرَسِّلا، رَيَّانًا من الأدب، له نظرٌ في العقليات). (الديباج المذهب: ٢/ ١٥٢) قال الأمير: (وقد قالوا: عليك بفروق القرافي، ولا تَقبل منها إلا ما قَبِلَه ابن الشاط). (ضوء الشموع في شرح المجموع: ٢/ ١٥٧) وفاته: سنة ٧٢٣ .

أُخبِر بشيءٍ عن شيء فليس المرادُ إلا أنَّ الذي هو المبتدأُ هو بعينِه الخبرُ، ولو صح ما قاله لكان قولُنا: "الإنسان حيوان" معناه: أنَّ الإنسانَ الخاصَّ هو الحيوانُ العامُّ له ولغيرِه من الحيوانات، فيكون مِن مضمونِ ذلك أنَّ الإنسانَ حمارٌ وثورٌ وكلبٌ وغيرُ ذلك مِن أصناف الحيوان، وذلك غيرُ صحيح، بل معنَى قولِنا: "الإنسانُ حيوان" : الإنسانُ حيوانٌ ما.

قال: (فالمساوي نحو: "الإنسانُ ناطق" والأعمُّ نحو: "الإنسانُ حيوان" إلى قوله: هذا شأنُ الخبر).

قلت: لا فرقَ بين قولِ القائل: "الإنسانُ ناطق" و"الإنسانُ حيوان" من حيث القصدُ بالخبر، نعم، بينهما الفرقُ في اللفظِ مِن حيث إنَّ لفظَ "الناطق" يختص بالإنسانِ ولفظَ "الحيوان" غيرُ مختصٍّ به، أي: يَصْدُقُ في غير هذا القولِ على غير الإنسان، وأما في هذا القولِ فلا يَصح البَتَّةَ أنْ يُراد به إلا الإنسانُ، لا غيرُه، ولا هو وغيرُه.

قال: (ولو قلتَ: "الحيوانُ إنسان" أو "العددُ عشرة" لم يصح).

قلت: إنْ أريد بالألِف واللامِ اللتَين في "الحيوان" و"العدد" العهدُ في الإنسانِ وفي العشرة صَحَّ، وإن أريد العهدُ في الحقيقةِ أو العمومُ لم يَصِحَّ، للزومِ مساواةِ المبتدأ للخبر وأنه هو بعينه.

قال: (والمبتدأ على هذا يجب أن يكون مساويًا إن كان الخبرُ مساويا أو أخصَّ إنْ كان الخبر أعم).

قلت: قولُه: (يجب أن يكون مساويًا إن كان الخبرُ مساويًا) كلامٌ لا حاصلَ له، فإنه يُوهِم أنْ يكون مساويًا مع أنَّ الخبرَ غيرُ مساوٍ.

وقوله: (أو أخص) قد تَبَيَّنَ أنه لا يكون أخصَّ بل مساويا من حيث القصدُ والمراد، وإنْ كان أعمَّ مِن جهة اللفظ) اهـ (٤٩٠).

(٤٩٠) حاشية ابن الشاط على الفروق: ٢/ ٤١ - ٤٢

وفصلُ المنازعةِ بأنَّ القرافيَّ ملتفتٌ إلى حالِ طرفي الإسناد قبل التركيبِ والضم، وابن الشاطِّ ملتفتٌ إلى الحالِ بعد الضم والتأليف والإسناد.

[سؤال وجواب]

ثم ما تقدم مِن كون المبتدأ عينَ الخبر، قد يكون مَثارًا لسؤالٍ، وهو أنَّ ضابطَ الإضافةِ على معنى "مِن" صحةُ إطلاقِ اسمِ الثاني على الأولِ ووقوعِه خبرًا عنه، وهذا مع كونِها إضافةً معنويةً حقيقيةً، وحقيقةُ الإضافةِ تقتضي المغايرةَ، والإخبارُ يقتضي العينيةَ، فهل هذا إلا تناقض؟!

والجوابُ: أنه لا تَناقُضَ، إذ قد تقدم تحتَ (فائدة في التشبيه المؤكَّد والاستعارة) أنَّ نفسَ الحملِ كما يقتضي الاتحادَ يَقتضي المغايرة، لكنْ من جهتين مختلفتين.

ولبيان كونِ الحَمْلِ (المعبَّرِ عنه في النحو والبلاغة بالإخبار والحكم والإسناد) يقتضي الاتحادَ والمغايرةَ معًا، يَحْسُنُ تمهيدُ مقدمةٍ لطيفةٍ نافعةٍ في بيانِ مطلق الحمل وما يَعنينا من أقسامِه (وهو الحَمْلُ الشائعُ من الحمل بالمواطأة)، تُوقِفُك على حقيقةِ المرام ويتضح لك بها المقامُ.

[الحمل وأقسامه]

وذلك أنَّ نسبةَ المحمولِ إلى الموضوعِ في اصطلاحِ أهل المعقول: إن كانتْ بلا واسطةٍ، وهو القولُ على الشيءِ(٤٩١)، فهي **الحملُ بالمواطأة**، كقولِك: "زيدٌ كاتب"، وإنْ كانتْ بواسطةِ "في" أو "ذو" أو اللامِ، كما في قولك: "زيدٌ في الدار" و"المالُ لزيد" و"خالدٌ ذو مال"، فهي **الحملُ بالاشتقاق**(٤٩٢).

وبعبارةٍ أخرى: **حَمْلُ المواطأة:** أن يكون الشيءُ محمولًا على الموضوعِ بالحقيقة، أي: بلا واسطة، أي: أنْ يُحْمَلَ المحمولُ على الموضوع بلا اعتبارِ أمرٍ زائد، كقولنا: "الإنسانُ حيوان"، وحَمْلُ

---

(٤٩١) صاحب "لباب المنطق" جَعَلَ مناسبةَ الكلامِ في أقسام الحمل: سَبْقَ القولِ بأنَّ المفهومَ الكليَّ هو المقولُ على كثيرين بالفعل أو بالقوة، وقولُ المفهوم على ما يصدق عليه يعني حملَه عليه، فناسب بعد البحث عن المفهوم الكلي التعرُّضُ للوضع والحمل وأنواعه. (انظر: لباب المنطق لفلاح العابدي: ٦٣ - ٦٤)

(٤٩٢) المرقاة مع المرآة: ٤٩ ، ودستور العلماء: ٢/ ٤٠

الاشتقاق: أن لا يكون محمولًا عليه بالحقيقة، بل يُنْسَبُ إليه، كالبياض بالنسبة إلى الإنسان، فلا يقال: الإنسان بياض، بل ذو بياضٍ أو أبيضُ، **وحينئذ يكون محمولًا عليه بالمواطأة**، فيتوقف اتحادُ المحمولِ مع الموضوعِ على اعتبارِ أمرٍ زائد، كتقديرِ "ذي" أو الاشتقاق.

وربما يُفَسَّرُ حَمْلُ المواطأة بحمل هو هو، والاشتقاقِ بحَمْلِ هو ذو هو(٤٩٣).

وحمل المواطأة يَرجِع إلى اتحادِ المُتَغَايِرَيْنِ ذهنًا في الخارجِ(٤٩٤)، فمناطُه: الاتحادُ في ظرفٍ، والتغايُرُ في ظرفٍ آخر(٤٩٥)، إذ كان لا محالةَ يَستدعي وَحدةً باعتبار، وكثرةً باعتبارٍ آخر(٤٩٦).

فيُعَرَّفُ بأنه: اتحادُ المتغايرَين في المفهومِ بحسب الوجود(٤٩٧).

ويكونُ مُصَحِّحُ الحملِ هو التغايُر من وجهٍ مع الاتحادِ في الوجود(٤٩٨).

فلكي يَصِحَّ حملُ شيءٍ على شيءٍ لا بد من افتراضِ جهتين بينهما، إحداهما: جهةُ اتحادٍ تُصَحِّحُ الحملَ، والأخرى: جهةُ اختلافٍ، لِيَتَمَيَّزَ الموضوعُ عن المحمول(٤٩٩)، فإنْ لم يَختلفا مِن أيِّ جهةٍ لم يَتحققِ الحملُ، لعدمِ الاثنينيةِ والكثرةِ(٥٠٠)، إذ كانتْ طبيعةُ الحملِ تستدعي تغايُرًا بين الموضوع والمحمول(٥٠١).

---

(٤٩٣) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٧١٦، وبداية الحكمة: ١٣٢

(٤٩٤) انظر: دستور العلماء: ٢/ ٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٧١٦

(٤٩٥) دستور العلماء: ١/ ٢٧٣

(٤٩٦) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٧١٧

(٤٩٧) المرقاة مع المرآة: ٤٩، وشرح المرقاة: ٤٥٣

(٤٩٨) حاشية فرح التقريب على شرح التهذيب لليزدي: ١٤٠

(٤٩٩) ميزان الفكر لفلاح العابدي وسعد الموسوي: ٥١، وانظر: شرح المرقاة: ٤٥٣، ولباب المنطق: ٥١ – ٥٢

(٥٠٠) لباب المنطق: ٦٧

(٥٠١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٧١٧

فالاتحادُ في جهةٍ ما مع الاختلافِ من جهةٍ ما: هو الحملُ، ولازمُه صحةُ الحملِ في كلِّ مختلِفَين بينهما اتحادٌ ما، لكنَّ التعارُفَ خَصَّ إطلاقَ الحملِ على مَورِدَين من الاتحادِ بعد الاختلاف(٥٠٢).

فانقسم **الحملُ بالمواطأة** إلى قسمين:

[١] – لأنه إما أن يُعْنَى به: أنَّ الموضوعَ هو بعينِه نفسُ ماهيةِ المحمولِ ومفهومِه بعد أنْ يُلحظَ الاختلافُ بنوعٍ من الاعتبار، فلا يُقتصر في هذا الضربِ على مجردِ الاتحادِ في الذاتِ والوجود.

ويُسمَّى هذا القسمُ: **"حملًا ذاتيًّا أوَّلِيًّا"**، أما ذاتيًّا، فلكونه لا يجري ولا يصدق إلا في الذاتيات، وأما أوليا، فلكونه أوَّلِيَّ الصدقِ أو الكذب.

ففي هذا القسمِ يكون الاتحادُ بين المحمولِ والموضوع اتحادًا مفهوميًّا، ويكون الاختلافُ بينهما اختلافًا اعتباريًّا، كالاختلافِ بالإجمالِ والتفصيلِ في قولنا: "الإنسانُ حيوانٌ ناطق"، فإنَّ الحدَّ عينُ المحدودِ مفهومًا، وإنما يختلفان بالإجمالِ والتفصيل، وكالاختلافِ بفَرْضِ انسلابِ الشيءِ عن نفسِه، فتُغايِرُ نفسُه نفسَه، ثم يُحمَل على نفسِه لدَفْعِ توهُّمِ المغايرةِ، فيقال: "الإنسانُ إنسانٌ".

وعُلِم مما تقدم: أنَّ حمَلَ الشيءِ على نفسِه: إما مع تغايُرِ الطرفين، بأن يُؤخَذَ أحدُهما مع حيثيةٍ، والآخَرُ مع حيثيةٍ أخرى، وإما بدون التغاير بينهما، بأن يتكرر الالتفاتُ إلى شيءٍ واحد ذاتًا واعتبارا، فيُحمل ذلك الشيءُ على نفسِه من غير أنْ يَتعدَّد الملتفَتُ إليه، والأولُ صحيحٌ غيرُ مفيدٍ، إلا أنْ يُستعمَل لتنبيهِ الغافل، والثاني غيرُ صحيحٍ وغيرُ مفيد، ضرورةَ أنه لا تُعْقَلُ النسبةُ إلا بين اثنين.

[٢] – وإما أن يُقتصرَ فيه على مجردِ الاتحادِ في الوجود، فيكون عبارةً عن مجردِ اتحادِ الموضوعِ والمحمولِ وجودًا، ويَرجع إلى أنَّ الموضوعَ مِن أفرادِ مفهومِ المحمول، سواء كان الحكمُ على نفس

---

(٥٠٢) بداية الحكمة: ١٣١ ، وانظر أيضا: نهاية الحكمة: ١/ ٢٤٤

مفهومِ الموضوعِ كما في القضيةِ الطبيعية، أو على أفرادِه كما في القضايا المتعارَفةِ(٥٠٣) من المحصورات وغيرِها(٥٠٤).

---

(٥٠٣) موضوعُ القضيةِ الطبيعيةِ هو الماهيةُ الملاحَظةُ من حيث الإطلاق، لا بأن يكون الإطلاقُ قيدًا في الملحوظِ فيه، بل قيدًا في اللِّحاظ فقط، فهي من هذه الحيثيةِ لا يَسْرِي إليها أحكامُ الأفرادِ أصلًا، لأنها أحكامٌ بالنظر إلى الخصوصية. ويُعبَّر عنها بالماهيةِ من حيث الإطلاق، وبشرط الوَحدةِ الذهنية، ومن حيث العموم، وهذه عباراتٌ وعنوانات، والمُعَنْوَنُ واحد. ثم الذي حققه الدواني وأتباعُه: أنَّ الحكمَ في المحصوراتِ على نفسِ الحقيقةِ لكن مِن حيث الانطباقُ على الأشخاص، لأنَّ الحقيقةَ هي الحاصلةُ في الذهنِ حقيقةً، أي: من غيرِ واسطةٍ في العُروض، فهي معلومةٌ بالذات، لأنَّ العِلْمَ: الحصولُ في الذهن، والجزئياتُ معلومةٌ بالعَرَض، أي: بواسطةِ معلوميةِ الحقيقة، بناءً على أنَّ الوجهَ في العِلْمِ بالوجهِ معلومٌ بالذات، وذا الوجهِ معلومٌ بالعَرَض، وإذا كان مِن شرط الحكمِ تصوُّرُ المحكومِ عليه، فليستِ الأفرادُ محكومًا عليها إلا بالعَرَض، وكانت الحقيقةُ محكومًا عليها بالذات. ونُسِب هذا إلى القدماء، خلافًا للمتأخرين، إذ عندهم: الحكمُ على الأفراد. (شرح سلم العلوم لعبد العلي الهندي: ٣٧٣ و ٣٧٥)

قال المحقق الشربيني: (اعلم أنَّ المحكومَ عليه في المحصوراتِ - كما حققه المحقق الدواني والسيد الزاهد في حواشيه - هو الطبيعةُ من حيث إنها تصلُحُ للانطباقِ على الجزئيات، فلا جَرَم يَتعدَّى الحكمُ إلى الأشخاص، فالحكمُ عليها بالعَرَض، كيف والمحكومُ عليه بالحقيقةِ الأمرُ الحاصلُ في النفسِ - وهو الطبيعةُ - دون الأفراد، إلا أنه من حيث التخصيصُ والانطباقُ على الجزئيات، وأما المحكومُ عليه في الطبيعيةِ فهو الطبيعةُ لا من تلك الحيثية، ولذا لا يصدق عليها إلا ما لا يَتعدَّى إلى الأفراد، كالنوعية، ولذا لا تُعَدُّ من مسائل العلوم، لعدم كُلِّيَّتِها). (تقرير الشربيني على شرح المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني: ١/ ٣٢)

(٥٠٤) اعلم أنَّ لكلٍّ من الموضوع والمحمول مِصْدَاقًا ومفهومًا، ففي نحو: "الإنسان كاتب" أربع احتمالات: الأولُ: أنَّ مفهومَ الإنسانِ مفهومُ الكاتب. الثاني: أنَّ مِصداقَ الإنسانِ مصداقُ الكاتب. الثالث: أنَّ مفهومَ الإنسانِ مصداقُ الكاتب. وليس شيءٌ منها مرادًا في القضايا المتعارَفة. **الرابع: أنَّ مِصْدَاقَ الإنسانِ متصفٌ بمفهومِ الكاتب**. وهذا هو المرادُ والمقصودُ بالقضايا المتعارَفة، ومِن هنا يَظهر قولُهم: "المعتبَرُ في جانبِ الموضوعِ الأفرادُ وفي جانب المحمول المفهومُ"، وقولهم: "الحَمْلُ عبارةٌ عن اتحادِ المتغايرَيْن ذهنًا في الوجود". (رسائل الرحمة: ١٧٠ - ١٧١)

ولذا يقول المنطقيون: إنَّ مُحَصَّلَ مفهومِ القضيةِ يَرجع إلى عَقْدَين: أحدُهما: **عَقْدُ الوضع**: وهو اتصافُ ذاتِ الموضوع (أي: مصداقِه) بوصفِه العنواني (أي: مفهومِه)، والثاني: **عَقْدُ الحمل**: وهو اتصافُ ذاتِ الموضوع بوصفِ المحمول. والعقد الأول: تركيبٌ تقييديٌّ توصيفي، والثاني: تركيبٌ خبري. ومعنى رجوعِه إلى العقدين أنه لا يَتحقق

ففي هذا القسمِ يكون الاتحادُ بين الموضوعِ والمحمولِ في المصداق، والاختلافُ في المفهوم، كقولِنا: "الإنسانُ ضاحك".

ويُسمَّى هذا القسمُ الثاني **"الحملَ المتعارَف"**، لشيوعه بحسب التعارُف الصناعي، ويسمى **"الحملَ الشائع"** أيضا، **وهو المعتبَرُ في العلوم**، لكثرة استعمالِه فيها، وإفادتِه في الأقيسة للإنتاج.

ويَنقسم بحسب كونِ المحمولِ ذاتيًّا للموضوعِ أو عَرَضِيًّا له إلى: الحملِ بالذات، والحملِ بالعَرَض، ففي حمل الذاتياتِ اتحادٌ بالذات، كقولنا: "الإنسان حيوان" و"الإنسان ناطق"، وفي حمل العَرَضِيَّات اتحادٌ بالعَرَض، كقولنا: "الإنسان كاتب" و"الإنسان ماش"، والجميعُ يُسمَّى حَمْلًا عَرَضِيًّا(٥٠٥).

فقد عرفتَ انقسامَ حملِ الموطأةِ إلى الحملِ الأوليِّ والحملِ الشائع، ورأيتَ ضبطَ الأولِ بأنه الاتحادُ مصدوقًا ومفهومًا مع مغايرةٍ اعتبارية، والثاني بأنه الاتحادُ في المصدوقِ مع المغايرةِ في المفهوم.

فكان مناطُ هذا الحملِ كما قال الشيخ عبد الحكيم: هو الاتحادُ في الوجود(٥٠٦).

والمعنى: أنَّ ذاتَ الموضوعِ هي ذاتُ المحمول، بل يصح أنْ يقال: إنَّ المحمولَ هو الموضوعُ حقيقةً.

وذلك أنَّ ما يُحمَل على الموضوعِ بالمواطأةِ ليس هو في الواقعِ شيئا غيرَ الموضوع، بل هو نفسُ الموضوعِ ذاتًا، ولكنه ملحوظٌ من حيثيةٍ أخرى تَختلِف عن الحيثيةِ التي لُوحِظ الموضوعُ بها ليكون موضوعًا، فهما شيءٌ واحدٌ حقيقةً، والتغايُرُ بينهما بالاعتبار والحيثيات.

بدونها، كما يقال: مَرجع الغِنَى إلى المال، أي: لا يتحقق بدونه. (دستور العلماء: ٢/ ٢٣٨، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٢/١١٩٣، ورسائل الرحمة: ٥٩ و١٧٠، وانظر: رسالة الموجهات لراقمه: ٤٩ – ٥١)

(٥٠٥) دستور العلماء: ٢/ ٤٠ – ٤٣، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١/٧١٦ – ٧١٨، وشرح المرقاة: ٤٥٣، والمرآة على المرقاة: ٥٠، وبداية الحكمة: ١٣١، ونهاية الحكمة: ١/ ٢٤٥، وميزان الفكر: ٥١ – ٥٢، ولباب المنطق: ٦٧، والمنهج الجديد في تعليم الفلسفة: ١/ ٢٤٠

(٥٠٦) دستور العلماء: ١/ ٢٧٢

فعندما نقول مثلًا: "الجسمُ أبيض"، فهو يعني أنَّ الجسمَ جسمٌ ولكنْ من حيث هو معروضٌ للبياض، لأنَّ الأبيضَ مشتق، ومعناه: شيءٌ ما ثبت له البياض، وهذا الشيءُ هو نفسُ الجسمِ لا شيءٌ آخر، وهو معنى الاتحادِ بينهما، فهناك شيءٌ واحد يُنْتَزَعُ منه مفهومان بلِحاظَيْن مختلفين.

فالموجودُ في الخارجِ هو شيءٌ واحد فقط، وهو الجسمُ بكل لوازمِه وعوارضِه، لكنَّ الذهنَ يَلْحَظُه تارةً من حيث هو، فيَنْتَزِعُ منه مفهومَ الجسم، وتارةً يَلحظه من حيث هو معروضٌ للبياض، فينتزع منه مفهومَ الأبيض، وتارةً يلحظه من حيث هو معروضٌ للشكل الكروي أو المكعب مثلًا، فينتزع منه مفهومَ الكرة أو المكعب، وهكذا(٥٠٧).

هذا ولا ينبغي إغفالُ أنَّ اتحادَ طرفي الإسنادِ إنما يتحقق بنفس الحمل، فالعينيةُ تحصل بتركيبِ الطرفين تركيبًا إسناديا، وأما بالنظرِ في كلٍّ بحسب مدلولِه الإفراديِّ، فهما متغايران، وهذه المغايرةُ تكون مُصَحِّحَةً للإضافةِ الحقيقية، إذ تكون معها للإضافةِ فائدةٌ، فلا يكون تعارُضٌ بين مقتضَى الحملِ من العينيةِ ومقتضَى الإضافةِ من المغايرة، لأنهما من جهتين مختلفتين، هما: الإفرادُ والتركيب، ولتَوَزُّعِ الالتفاتِ على هاتين الجهتين خالَفَ ابنُ الشاطِّ القرافيَّ في النسبة بين المبتدأ والخبر كما رأيتَ.

على أنَّ حَمْلَ الثاني على الأولِ في الإضافةِ على معنى "مِن" حَمْلًا حقيقيًّا بالمواطأةِ لا يَتِمُّ إلا على ضَرْبٍ من التكلُّفِ والتأويل، وقد عرفتَ أنَّ حملَ المواطأةِ إنما يكون فيه الشيءُ محمولًا على الموضوعِ من غيرِ احتياجٍ إلى اعتبارِ أمرٍ زائد.

ولذلك فتعليقُ ابنِ الشاطِّ على قول القرافي (ولو قلت: "الحيوان إنسان" أو "العدد عشرة" لم يصح) – وهو قولُه (إنْ أريد بالألِف واللامِ اللتَين في "الحيوان" و"العدد" العهدُ في الإنسانِ وفي العشرة صَحَّ، وإن أريد العهدُ في الحقيقةِ أو العمومُ لم يَصِحَّ، للزومِ مساواةِ المبتدأ للخبر وأنه هو بعينه) - يقال مثلُه فيما ضبطوا به الإضافةَ البيانيةَ من صحة الإخبارِ بالثاني عن الأول، فالخاتم والفضة النسبةُ بينهما العمومُ والخصوص الوجهي، وإضافةُ "خاتم فضة" على معنى "مِن"، فيصح

---

(٥٠٧) لباب المنطق لفلاح العابدي: ٦٤ – ٦٥ ، وانظر: شرح المرقاة: ٤٥٤

الإخبارُ بالفضة عن الخاتم، فيقال: "الخاتم فضة"، فأنت ههنا لا تَحمل الفضةَ على عمومِ الخاتم، حتى يلزم أن يكون خاتمُ الذهبِ فضةً، وخاتمُ الحديد فضة، بل تَحمل الفضةَ على الخاتم الكائِنِ من فضة، وبهذا الاعتبارِ يكون الحملُ صحيحًا، وبالاعتبار الأول لا يصح.

ولذلك رأيتَ قبلُ توجيهَ الغُجْدَوَانيِّ لجنسيةِ المضاف إليه في الإضافة البيانية على معنى أنَّه جنسٌ للمضافِ المقيَّدِ بالمضاف إليه، وقولَ ابنِ يعيش: (إنَّ المضافَ إليه ها هنا (يعني في الإضافة على معنى "من") كالجنس للمضاف، يَصْدُقُ عليه اسمُه، ألا ترى أنَّ **البابَ مِن الساجِ ساجٌ**، **والثوبَ من الخز خزٌّ**) اهـ ، وقولَ ابنِ مالك: (ضابطُها: كلُّ ما أضيف إلى ما هو بعضُه وله اسمُه، **فيصح على "خاتَمِ فضةٍ" : "فضةٌ"**) اهـ .

ومِثْلُ الذي قيل في جهة الخاتم يقال في جهة الفضة، فأنت لا تحمل عمومَ الفضة على الخاتم، حتى يلزم كونُ الخاتمِ قلادةَ فضةٍ وسوارَ فضةٍ وقُرْطَ فضةٍ وملعقةَ فضةٍ وجميعَ ما يَصْلُح اتخاذُه من الفضة، بل تحمل فضةَ الخاتم عليه، وبذلك تحققتْ مساواةُ الخبر للمبتدأ، وثبت كونُ المبتدأ عينَ الخبر، وهذا مِثْلُ الذي عَلَّقَ به ابنُ الشاطِّ على تجويزِ القرافيِّ مجيءَ الخبرِ أعمَّ من المبتدأ في نحو: "الإنسانُ حيوانٌ".

هذا وإنَّ إضافةَ البيانِ مع الالتفاتِ إلى حال الطرفين قبل الإضافةِ لا يلزم فيها عمومُ المضافِ بالنسبة للمضاف إليه، كما في "سعيد كرز"، فالطرفان مترادفان، لأنَّ مدلولَهما ذاتٌ واحدة وشخصٌ واحد، ولذلك لو قيل: معنى إضافةِ البيان: (ما يكون المضافُ إليه كاشفًا للمضاف وبيانًا له، سواء كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ أو لا)(٥٠٨)، لكان صوابا، ويمكن أن يقال في تسميتِها بـ"إضافةِ الأعم إلى الأخص" : إنَّ ذلك باعتبار الغالِب، وليس مِن شرطِ التسميةِ تحقُّقُ مَأْخَذِها في جميع موارد المسمَّى ولا أكثرِها، قال أبو حيان: (وإذا كان أهلُ اللغةِ والصنائعِ قد يُسَمُّون الأشياءَ بأوائلها،

(٥٠٨) هذا ما ضبط به الغنيميُّ الإضافةَ البيانيةَ اللغوية. (انظر: ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨) وفي الأصلِ كلامٌ في ذلك سيجيء.

كتسميةِ كتابِ "الحماسة" و"العين" وغيرهما، وإنْ كان المسمى ليس بالأكثر= فالتسميةُ بالأكثرِ أقربُ وأولى)(٥٠٩).

[تمامُ الكلامِ في اختلافِ النظر للطرفين لاختلافِ جهة النظر]

ثم للاختلافِ في ملاحظةِ حالِ طَرَفَي الإضافةِ شواهدُ مِن كلام العلماء وتصرُّفِهم غيرُ ما تقدم.

فمن ذلك: أنَّ خليلًا - رحمه الله تعالى - قال في مقدمة مختصره: (فقد سألني جماعةٌ أبانَ اللهُ لي ولهم معالمَ التحقيق، وسَلَكَ بِنَا وبهم أنفعَ طريق، مختصَرًا على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى).

فقال شارحه الخَرَشِيُّ: (إضافةُ "أنفع" إلى "طريق" من إضافة الأعم إلى الأخص، أو الصفةِ إلى الموصوف، رعايةً للسَّجْع، والأصلُ: طريقًا أنفعَ(٥١٠)).

فكتب عليه العدويُّ ما نصُّه: (قولُه (من إضافة الأعم إلى الأخص) أي: لأنَّ الأنفعَ **في حَدِّ ذاتِه** يكون طريقًا وغيرَ طريق، **وإنما قلنا: "في حد ذاته"**، لأنه لما أُضيف - وأَفْعَلُ التفضيلِ بعضُ ما يضاف إليه(٥١١) - صار مصدوقُه الفردَ الأنفعَ مِن أفراد الطريق)(٥١٢).

ثم ينبغي أن يكون المرادُ هنا بإضافةِ الأعم للأخص أنَّ الأولَ لُوحظتْ فيه جهةُ عمومِه من حيث صدقُه على الثاني وغيرِه، وأنَّ الثانيَ لوحظتْ فيه جهةُ خصوصِه من حيث كونُه مشمولًا

---

(٥٠٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٢٧٢

(٥١٠) ولهذا لما قال الدردير في "شرحه" : (أي: طريقًا أنفع)، قال الدسوقي: (أشار الشارحُ بهذا إلى أنَّ قولَ المصنِّفِ "أنفع طريق" من إضافة الصفة للموصوف، وارتكبها المصنِّفُ مع كونها خلافَ الأصلِ رعايةً للسجع). (الدسوقي على الشرح الكبير: ١/ ١٨)

(٥١١) ولهذا لما قُدِّرَ استشكالُ نصبِه على الظرفية بأنه ليس بظرف، وإنما هو اسمُ تفضيل، ليس فيه معنى الظرفية، لأنَّ الظرفَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ المضمَّنُ معنى "في" باطراد، أجيب: بأنه لما أضيف "أفعل" إلى ظرفِ المكان، كان بعضَ ما يُضاف إليه، فقد آل الأمرُ إلى أنه ظرف. (الدسوقي على الشرح الكبير: ١/ ١٨) و(المضافُ والمضافُ إليه كالشيءِ الواحد). (الخضري على ابن عقيل: ٢/ ٤٩٧)

(٥١٢) العدوي على الخرشي: ١/ ٣٤

للأول، وإلا فإنَّ النسبةَ بينهما العمومُ والخصوص الوجهي، فكما أنَّ الأنفعَ يكون طريقًا وغيرَ طريق، فإنَّ الطريقَ يكون أنفعَ وغيرَ أنفعَ، فلِكُلٍّ من الوصف والموصوف جِهَتَا عمومٍ وخصوص.

وقد كان الشاطبيُّ ملتفِتًا إلى جهة عمومِ الثاني حين قال: (وأما إضافةُ الصفة إلى الموصوف، فليس كما زعموا(٥١٣)، وإنما المضافُ إليه عامٌّ والمضافُ خاص(٥١٤)، فقولُك: "كرامُ الناس"، يريد الكرامَ منهم، والناسُ ليسوا الكرامَ فقط، وكذلك: "شجعان القوم"، و"عقلاء الأهل"، وما أشبه ذلك)(٥١٥). هذا مع كونِ الكرامِ أيضًا يكونون ناسًا وغيرَ ناسٍ كالحجر، والشجعانُ يكونون قومًا وغيرَ قوم كالأُسُود، والعقلاء يكونون أهلًا وغير أهل.

بل لولا جهةُ العمومِ في الأولِ لَمَا كان في هذه الإضافةِ فائدةٌ، لأنَّ إضافةَ الأخصِّ المطلق لا تفيد كما صرحوا، قال العصام: (لا يضاف الأخصُّ من حيث إنه الأخصُّ إلى الأعم)(٥١٦)، وأما هذه فإضافةُ أخصَّ من وجهٍ لأعم، فتنبه.

ثم يقال على كلام الشاطبيِّ ما قيل على كلام الخَرَشِيِّ، فلفظُ "الناس" من حيث هو يصدق على الكرام وغير الكرام، لكنه في الإضافة صادقٌ على الكرام فحسب، كما يقال في "الناسِ الكرامِ"،

---

(٥١٣) الشاطبيُّ في هذا المقام يعني الكوفيين الذين كان مِن جملة ما استدلوا به على جواز إضافةِ الشيء إلى نفسِه مع اختلاف اللفظِ إضافةُ الصفةِ للموصوف، لِمَا تقرر مِن كون الصفةِ عينَ الموصوف، وإن كان البصريون أيضا يُسَلِّمُون كونَه في الظاهرِ من إضافةِ الشيء إلى نفسِه إلا أنهم يُعْمِلون فيه التأويلَ لإخراجِه عن ذلك الظاهرِ كما عرفتَ، لكنَّ الشاطبيَّ ههنا يَمنع كونَه مِن إضافة الشيء إلى نفسِه أصلًا، بناءً على كونِه ليس من إضافة الصفةِ للموصوف.

(٥١٤) وقال أيضا: (وأما إضافةُ الصفةِ إلى الاسم: فمن باب إضافةِ الخاص إلى العام والنوعِ إلى الجنس، وهي إضافةٌ مُعَرِّفَةٌ بلا إشكال). (المقاصد الشافية: ٤/ ٣٢) أي: ولو كانت من قبيل إضافة الشيء إلى نفسِه لَمَا أفادتْ تعريفًا، إذ لا يَكتسِب الشيءُ من نفسِه التعريفَ.

ونظير ذلك: قولُ بعضِهم في إضافةِ "سيئات أعمالنا" : (معناه: السيئُ من أعمالنا، فيكون من باب إضافة النوعِ إلى جنسِه، ويكون بمعنى "من"). (الداء والدواء لابن القيم: ٢٦٩)

(٥١٥) المقاصد الشافية: ٤/ ٥٥

(٥١٦) العصام على الجامي: ١٧٢

فوصفُ الناسِ بالكرامِ دل على أنَّ المرادَ بعمومِ لفظِ "الناس" خصوصُ الكرامِ منهم، فلستَ تَصِفُ الناسَ كرامًا وغير كرامٍ بأنهم كرامٌ، كيف وذلك تناقض؟! بل الناسُ والكرامُ حالَ التركيبِ اتحد معناهما والقصدُ منهما.

ومن هنا اشتهر أنَّ **"النعت عينُ المنعوت"**(٥١٧) و**"الوصف نفسُ الموصوف"**، فـ(النعتُ الحقيقيُّ وإن كان غيرَ منعوتِه لفظًا إلا أنه نفسُ منعوتِه معنًى)(٥١٨).

وقد كان هذا مَأْخَذَ البصريين في منع إضافة الصفةِ إلى موصوفِها وعكسِها(٥١٩)، كما تقدم، قال الرضيُّ: (البصريون قالوا: لا يجوز إضافةُ الصفةِ إلى الموصوفِ ولا العكسُ... **وذلك لأنَّ الصفةَ والموصوفَ واقعان على شيءٍ واحد، فهو إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه**. ولا يَتِمُّ لهم هذا مع الكوفيين، لأنهم يُجَوِّزُون إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه مع اختلافِ اللفظين، كما يجيء مِن مذهب الفَرَّاء)(٥٢٠).

فكأنَّ الكوفيين يقولون: الإضافةُ نسبةٌ بين اسمين، وفي إضافة الصفةِ إلى الموصوف وعكسِها الاسمان متغايران، فلا اتحادَ ولا مُوجِبَ لمنع الإضافة، وعينُ البصريين على الاتحادِ المعنويِّ لا على المغايرة اللفظية.

ثم إنَّ الشاطبيَّ في منعِه كونَ "كرام الناس" من إضافةِ الصفة لموصوفها كان ملتفتًا إلى كون الصفةِ عينَ الموصوف، ولذلك حَمَلَ الإضافةَ على إضافةِ الأعم للأخص، وذلك أنَّ الأعمَّ غيرُ الأخص، فلم يكنْ في ذلك حجةٌ للكوفيين على صحةِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه.

لكنْ يَرِدُ على ما قَرَّرَ أنَّ الجهةَ التي بالنظر فيها كانت الصفةُ عينَ الموصوفِ في المعنى، بالنظر فيها نفسِها يكون الأعمُّ نفسَ الأخصِّ في المعنى أيضا، كما لا يخفى، والجهة التي بالنظر فيها كان

---

(٥١٧) همع الهوامع: ٤/ ٢٧٦ ، وشرح المقدمة الأزهرية: ١٢٨

(٥١٨) الحلبي على شرح الأزهرية: ٢/ ٥٣٠

(٥١٩) قال أبو حيان: (لَمَّا كانتِ الإضافةُ مِن هذا الأصلِ لا تَسُوغ، لأنَّ الصفةَ هي الموصوف، وإضافةُ الشيء إلى نفسِه لا تجوز، اختلفوا). (ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦)

(٥٢٠) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٤

الأعمُّ غيرَ الأخص، يكون الوصفُ بالنظر فيها غيرَ الموصوف، وقد كان الْتِفَاتُ السيوطيِّ إلى هذه الجهةِ حين قال في "الفتاوي" : ("صفة الصلاة" ليستْ من إضافةِ الشيء إلى مرادفه، **لأنَّ الصفةَ غيرُ الموصوف**، والكيفية غيرُ المكيَّف، وهي على تقدير اللام، وهي محضة)(٥٢١)، وإلا فليس المرادُ بالترجمةِ أنَّ المذكورَ تحتها بيانٌ لصفةِ الصلاة لا للصلاة نفسِها.

وعليه فلا منافاةَ بين كونِ الإضافةِ إضافةَ صفةٍ للموصوف وكونِها إضافةَ أعمَّ لأخصَّ خلافَ ما يُفهِم كلامُ الشاطبي.

ولذلك ترى الرضيَّ يُقَرِّرُ مذهبَ الكوفيين في تضايُفِ الصفةِ والموصوف على نحوٍ يجتمع فيه تخصيصُ أحدِهما بالآخر مع تسليمِ كونِ أحدِهما نفسَ الآخَرِ في المعنى.

قال في "شرح الكافية" : (والمختلَفُ في جوازِ إضافةِ أحدِهما إلى الآخر: الموصوفُ وصفتُه، فالكوفيون جَوَّزوا إضافةَ الموصوفِ إلى صفته، وبالعكس، استشهادًا للأول بنحوِ: "مسجدِ الجامعِ" و"جانبِ الغربي"، وللثاني بنحو: "جَرْدِ قطيفة" و"أخلاقِ ثياب"، وقالوا: إنَّ الإضافةَ فيه لتخفيفِ المضافِ بحذف التنوين، كما في "جَرْدِ قطيفة"، أو بحذف اللام، كـ"مسجدِ الجامع"، إذ أصلُهما: "قطيفةٌ جردٌ" و"المسجدُ الجامعُ"، وهذه الإضافةُ ليستْ كإضافةِ الصفةِ إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تُخَصِّصُ ولا تُعَرِّفُ، بخلاف هذه، فإنَّ الأولَ ههنا هو الثاني من حيث المعنى، لأنهما موصوفٌ وصفتُه، فتَخَصُّصُ الثاني وتَعَرُّفُه يُخَصِّصُ الأولَ ويُعَرِّفُه)(٥٢٢).

فيَتخصص الجردُ بإضافتِه للقطيفة، إذ هو قبل الإضافةِ صالحٌ لها ولغيرها، لكنه بإضافته لها وهي أخصُّ منه يتخصص بها ويتحد معها، ويَتَعَرَّفُ المسجدُ المنكَّر قبل الإضافةِ بإضافتِه للجامع المعرَّف.

---

(٥٢١) الحاوي للفتاوي: ١/ ٤٠ ، وحاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج: ٢/ ٢ ، وانظر: حواشي ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨

(٥٢٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٣ – ٢٤٤ ، وانظر: عبد الغفور على الجامي: ٢٠٢

وبعضُهم لالتفاتِه إلى أعميةِ الصفةِ مَنَعَ إضافةَ الموصوفِ إلى صفتِه، وجَعَل ذلك مِن قِبَل ما صَرَّحُوا به مِن امتناعِ إضافةِ الأخص، فقال: (ولا يجوز إضافةُ الموصوفِ إلى الصفة، لأنه أخص، ولا يضاف الخاصُّ إلى العام)(٥٢٣).

يبقى أنَّ الممنوعَ إضافةُ الأخصِّ المطلق، أما الأخصُّ من وجهٍ فلا، لاشتمالِه على جهةِ عمومٍ تتخصص بجهةِ خصوصِ المضافِ إليه عند الإضافة، فتَحْصُلُ بذلك فائدةٌ تجعل للإضافةِ اعتبارًا، وإلا لامتنعتِ الإضافةُ البيانية على معنى "من"، وقد رأيتَ من قبلُ أنَّ الرضيَّ يجعل جميعَ ما قيل فيه إنه إضافةُ موصوفٍ إلى صفتِه مِن قبيل إضافةِ الأعمِّ للأخص، فكان التفاتُه إلى أخصيةِ الصفةِ، إذ كانتِ الصفةُ مشتملةً على جهتَي عمومٍ وخصوص. غيرَ أنَّ الغَرَضَ من جَلْبِ الكلام كان بيانَ عدم المنافاةِ بين التوصيفِ ونسبةِ العموم والخصوص.

ولعدم المنافاة بين الأمرين – أعني الوصفيةَ والعمومَ والخصوصَ - قرر الدسوقي في إضافةِ "جرد قطيفة" إمكانَ الاحتمالين(٥٢٤)، فجَوَّزَ كونَها من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: قطيفة جرداء، أي: ذهب خَمْلُها - أي: وَبَرُها - مِن طُول البِلَى أو صُنِعتْ كذلك من أصلها، وجَوَّز أيضًا كونَها مِن إضافة الأعم إلى الأخص، لأنَّ الجردَ أعمُّ من القطيفة(٥٢٥)، ثم قال: (وإضافةُ الأعمِّ إلى الأخص هي التي يُسَمِّيها بعضُهم بالإضافةِ البيانية)(٥٢٦).

---

(٥٢٣) هامش الفوائد الضيائية: ١/ ٤٦٧

(٥٢٤) كالذي صنعه الخَرَشِيُّ في إضافةِ "أنفع طريق".

(٥٢٥) انظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٦٩ – ٧٠ . وقد تقدم في الأصل عند الكلام في مُوهِمِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها قولُ الجامي في إضافة "الجرد" إلى "القطيفة" : (ليس إضافتُه إليها من حيث إنه صفةٌ لها، بل من حيث إنه جنسٌ مُبْهَمٌ أضيفَ إليها لِيَتَخَصَّص) اهـ، فكان (من باب إضافةِ العام إلى الخاص بيانًا وتخصيصًا لا من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها) كما قال محرم أفندي.

(٥٢٦) الدسوقي على مختصر المعاني: ٣/ ٧٠

ثم يقال على أعميةِ الجردِ مثلُ الذي تقدم، فيكون المقصودُ أعميتَه من وجه، لأنَّ القطيفةَ أعمُّ منه من وجهٍ آخَرَ كما لا يخفى، ويقوم بناءً على هذه النسبةِ احتمالٌ ثالثٌ في الإضافة، وهو كونُها على معنى "من"، ويكون الكلامُ ههنا كالكلامِ المتقدِّمِ في إضافةِ "مرفوعات الأسماء" كما ترى.

ثم لازِمُ هذا أنَّ المرادَ بالأعمِّ في ضبطِهم إضافةَ البيان بإضافة الأعم للأخص: ما يصدق بالعمومين: المطلقِ والوجهيِّ، فيكون المرادُ: مطلقَ العموم، لا العمومَ المطلق.

(تنبيه) : تقدم كونُ إضافةِ البيانِ مجازيةً لا يتخصص بها المضافُ ولا يَتعرف، وقد رأيتَ الآنَ تصريحَ الرَّضِيِّ - في إضافة الموصوفِ إلى صفتِه وعكسِه - بما ينافيه، ومِن قَبْلِه للخضراويِّ نظيرَه أيضا(٥٢٧)، ولِمُلْتَزِمِ كونِها غيرَ محضةٍ(٥٢٨) أنْ يقولَ في إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها: "جردُ قطيفةٍ" أصلُها "قطيفةٌ جردٌ"، فـ"الجرد" قد اختص بـ"القطيفة" بسبب كونِه نعتًا لها، فهو متخصِّصٌ بالوصفيةِ الأصليةِ لا بالإضافةِ العارضةِ للتخفيف، فالتخصيصُ حاصلٌ له قبل الإضافةِ لا بالإضافة، ويقولَ في إضافة الموصوفِ إلى صفتِه مثلَ ذلك، فـ"مسجدُ الجامعِ" أصلُها: "المسجدُ الجامع"، فالتعريفُ المقدَّرُ حصولُه لـ"مسجد" بإضافتِه إلى "الجامع" قد كان التعريفُ المساوي له حاصلًا له في التركيبِ التوصيفيِّ الأصلي مِن مجموع "أل" المُعَرِّفَةِ والنعتِ المُوَضِّحِ، ويكون هذا نظيرَ ما تقدم مِن عدم تَخَصُّصِ "ضاربٍ" بإضافتِه إلى "زيد"، لأنَّ "ضاربَ زيدٍ" ليس فرعًا عن "ضاربٍ" بل هو فرع عن "ضاربٍ زيدًا"، فكان التخصيصُ ثابتًا له بالمعمولِ قبل الإضافة.

وحاصلُ هذه الحجةِ أنَّ هذه الإضافةَ معدولٌ بها عن أصلٍ، وهذا العدولُ غَرَضُه مَحْضُ أمرٍ لفظيٍّ، وهو التخفيفُ، والمعنى المُدَّعَى ثبوتُه للمضافِ فيها قد كان ثابتًا له في الأصلِ المعدولِ عنه، فلم يتجدد له بالإضافةِ معنى يقتضي كونَ الإضافةِ معنويةً.

ويمكن أن يجاب على هذا فيقال: إضافةُ "جَرْدِ قطيفةٍ" مثلًا - وهي من قبيل إضافة الصفة للموصوف - ، وإن كان أصلُها "قطيفةٌ جردٌ"، لكنَّ هذا الأصلَ تُنوسِيَ واستحالتِ الإضافةُ

---

(٥٢٧) وقد تقدم أنه لجماعةٍ وأنه اختيارُ أبي حيانَ وإن كان يراها غيرَ قياسية.

(٥٢٨) على طريقةِ الفارسيِّ وأبي الكرم ابنِ الدَّبَّاس وغيرِهما.

استعمالًا مستقِلًّا غيرَ ملتفَتٍ فيه إلى ذلك الأصلِ، ولذلك عُدَّتْ كما تقدم من قبيل إضافةِ "خاتم فضة" حيث كان الثاني مُبَيِّنًا لجنس الأول ورافعًا لإبهامه، وإضافةُ "خاتم فضة" محضةٌ على معنى حرف "من"، ومثلُ ذلك يقال في إضافة الموصوف للصفة، كـ"مسجد الجامع"، فيكون استعمالُه مركبا إضافيا مع تناسي أصلِه وهو التركيبُ التوصيفي(٥٢٩)، وقد رأيتَ من قبلُ أنَّ الرضيَّ يَعُدُّ هذه الإضافةَ كلَّها من إضافةِ العام إلى الخاص، كـ"شجر الأراك"، وهي إضافة محضة: إما لامية، وإما بيانية على معنى "من".

فإن قيل: مُوهِمُ إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ كان تأويلُه على تقديرِ مُضْمَرٍ، وهو المضافُ إليه الموصوفُ بتلك الصفة، وحذفُه اقتضَى إقامةَ صفتِه مُقامَه، فإذا قلت: "حَبَّةُ الحمقاء" فكأنك قلت: "حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاءِ"، وهذا ينادي على الإضافةِ بكونها في تقدير الانفصال، حيث كان المضافُ إليه فيها مفصولًا عن المضافِ بالموصوفِ المضمَر المقدَّر، فكانت الإضافةُ غيرَ محضة.

قيل: قد أجاب الشاطبيُّ عن هذا، حيث قال: (فإن قيل: إنه في تقديرِ الانفصالِ بموصوفِ الثاني، أي: مسجد الوقت الجامع، وكذا سائرُها، قيل: بل هو مِن حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مُقامَه، وإذا قامتِ الصفةُ مَقامَه، كانتْ في الإضافةِ على حُكْمِه، ولو حَضَر الموصوفُ لكانتْ إضافتُه محضةً، فكذلك إذا حضر نائبُه)، وقال: (الإضافةُ على أصلِها من التَمَحُّضِ حتى يُلجئَ مُلْجِئٌ إلى خلافِ ذلك، ولا مُلْجِئَ إلى خروجِها هنا عن أصلِها، فهي إذًا محضةٌ... والإضافةُ وإن كانتْ غيرَ مطردةٍ(٥٣٠)، فلا بُدَّ لها من وجهٍ، وهو ما ذكروه مِن إقامة الصفةِ مُقامَ الموصوف، وإذا قامتْ مَقامَه

---

(٥٢٩) وإن كان ما تقدم للطيبي والشهاب الخفاجي في إضافة "روح القدس" يَنْزِعُ إلى ملاحظةِ الأصلِ وعدمِ تناسيه، لأنَّ الإضافةَ إنما قُصِد بها تقويةُ مفادِ ذاك الأصل، إذ المقصودُ بها المبالغةُ في قوة الملابسة، لأنَّ التركيبَ التوصيفي الأصليَّ يَقتضي نسبةَ الصفة للموصوف، فلما أضيف هو إليها صار هو المنسوبَ إليها، فتَحَقَّقَ كمالُ الملابسة بنسبةِ كلٍّ من الطرفين إلى الآخر.

(٥٣٠) إذ قيل: (جَعْلُ الأولِ منعوتًا والثاني نعتا مطردٌ، كالحبة السمراء والحبة السوداء والحبة الخضراء، للحنطة والشُّونِيزِ والبُطْمِ، والإضافةُ غير مطردة، ولذلك يجوز الإتباعُ فيما جازتْ فيه الإضافة، كالمسجد الجامع، دون العكس، فلا يجوز: حبة السمراء). (المقاصد الشافية: ٤/ ٣٠ - ٣١)

فهي على حكمِه في تَمَحُّضِ إضافةِ الأولِ إليها، ولو كان حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقامَه مُوجِبًا للانفصال، لكانتْ إضافةُ نحوِ: "غلامِ الخياط"، و"فَرَسِ الشجاع"، و"ثوب العاقل"، غيرَ محضة، وذلك غيرُ صحيح، فكذلك هنا)(٥٣١).

وهذا الجوابُ من الشاطبي مبنيٌّ على تسليمِ الاحتياجِ إلى التأويل، وقد يُمنع ذلك من أصلِه، لأنَّ التأويلَ كان مَبْنَاهُ أنَّ المضافَ إليه عينُ المضاف، وهذا الاتحادُ ينافي ما تقتضيه الإضافةُ من المغايرة، فاحتِيج إلى التأويلِ لتخريج الإضافةِ على تغايُرِ الطرفين، لكنَّ الاتحادَ إنما كان بالنظر إلى الطرفين حالَ الإضافة، وأما بالنظر في كلٍّ من حيث هو، فالطرفان متغايران، وعليه فتحصلُ فائدةٌ بتقييدِ أحدِهما بالآخر.

فأنت ترى أنَّ لاختلاف النظرِ في حال الطرفين مدخليةً في تعيينِ تَمَحُّضِ الإضافةِ أو عدمِه، فقد كان أساسُ كونِ إضافةِ البيانِ مجازيةً أنَّ الثانيَ بيانٌ للأول، ولما كان المبيِّنُ عينَ المبيَّن، امتنع كونُها محضةً، لأنَّ هذه يَتخصص فيها الأولُ بالثاني أو يَتعرف، ولا يكون ذلك للشيءِ من نفسِه، لكنك قد عرفتَ أنَّ المبيِّنَ إنما يكون عينَ المبيَّنِ إذا اقترنَا والْتَأَمَا وتركَّبَا، وأما بالنظر إلى كلٍّ من حيث هو فالمغايرةُ متحققة، ولازِمُ هذا كونُ الإضافةِ حقيقيةً.

هذا وقد كان المقصودُ المسوقُ له الكلامُ: أنه باختلافِ الاعتبارِ وجهاتِ النظر والالتفاتِ يَختلِف الحكمُ على اللفظِ وتعيينُ نسبتِه إلى آخر.

ولا بِدْعَ في اختلافِ حالِ اللفظِ من جهة المعنى والمدلولِ إفرادًا وتركيبا.

قال ابن تيمية: (وَضْعُ اللفظِ حالَ الإفرادِ قد يُخالِفُ وضعَه حالَ التركيب، بل غالبُ الألفاظِ كذلك)(٥٣٢).

ولذلك كان الحكمُ على الطرفين حالَ التركيبِ يَختلف عنه حالَ الإفراد.

---

(٥٣١) المقاصد الشافية: ٤/ ٣٠ - ٣١

(٥٣٢) بيان تلبيس الجهمية: ٥/ ٤٥٥

ولهذا فإنَّ ابنَ الحاجِبِ في "مقدمته" لما ذكر امتناعَ إضافةِ الاسمِ لِمُماثِلِه في العموم والخصوص مُعَلِّلًا ذلك بعدم الفائدة، قال: (بخلافِ "كل الدراهم" و"عين الشيء"، فإنه يختص)(٥٣٣)، ثم قال في شرحِه عليها: (قوله (بخلاف "كل الدراهم" و"عين الشيء") فإنه ليس مِثْلَه، لأنَّ "كُلًّا" صالحٌ للدراهم وغيرِها، فإذا أضفتَه إلى "الدراهم" فقد حصلتْ لك فائدةٌ لم تكن، وكذلك "عين الشيء" و"نفس الشيء" وما كان مثلَه، فإنَّ المضافَ يَختص بهذه الإضافةِ(٥٣٤)، لما فيه من صلاحيةِ أنْ يكون للمضافِ إليه وغيرِه)(٥٣٥)، والحاصلُ أنَّ المضافَ فيهما يختص، قال الجامي: (أي: يَصِيرُ خاصًّا بسبب إضافتِه إلى المضافِ إليه، ولا يَبقى على عمومِه، سواء أفادتِ الإضافةُ التعريفَ أو التخصيص)(٥٣٦).

فاختلَف حالُ المضافِ إفرادًا وتركيبا، فكان قَبْلَ الإضافةِ عامًّا صالحًا للمضافِ إليه وغيره، وبعد الإضافة صارَ خاصًّا، فكان الطرفان متغايِرَين قبل التركيب متحدَّين بعده.

قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" : (وأما قولُهم: "نفسُ الشيء" و"كُلُّ القوم"، فإنَّ **المغايرةَ** فيه بين الأول والثاني **بَيِّنَةٌ**، لأنَّ "نفسًا" و"كُلًّا" **قَبْلَ أنْ يضافا** صالحان لأشياءَ مختلفةِ الحقائق، والذي يُضاف إليه أحدُهما دالٌّ على معيَّنٍ، **فإذا طرأتِ الإضافةُ اتحَدَا معنًى**، وبقي الشعورُ بما كانا عليه قبل أنْ يُضافَا مُسَوِّغًا لجعلهما مضافًا ومضافا إليه في اللفظ وإنْ كانا في المعنى واحدًا)(٥٣٧).

وعلى هذا يُحمَل قولُ أبي البقاء الكفوي في "كلياته" : (وإضافةُ الموصوفِ إلى الصفة مشهورةٌ **وإنِ اتحَدَا**، كقولِه – تعالى – : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ و ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ ، و"صلاة الأولى" و"يوم

---

(٥٣٣) وهو عينُ ما تقدم لابن هشام الخضراوي في منازعته للكوفيين المستدلين بذلك على إضافة الشيء إلى نفسه. وابن هشام الخضراوي وابن الحاجب كِلَاهُما وفاتُه سنة: ٦٤٦ .

(٥٣٤) بالاختصاصِ التعريفيِّ أو غيرِه، وإليه سيشير الجاميُّ بقوله "سواء إلخ". (العصام على الجامي: ١٧٢) يعني الجاميُّ أنَّ الاختصاصَ ليس بمعنى التخصيصِ المقابِلِ للتعريف. (عبد الغفور على الجامي: ٢٠٣)

(٥٣٥) شرح الكافية لمصنفها: ٢/ ٦٠٧ ، وانظر: التحفة لابن مالك: ٢١٤

(٥٣٦) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٧١

(٥٣٧) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٢٤

الجمعة" و"عَنْقاءُ مُغْرِبٍ"، لأنَّ الصفةَ تضمنتْ معنًى ليس في الموصوفِ، **فتغايرا**)(٥٣٨)، حيث جَمَعَ في كلامِه الاتحادَ والمغايرة، فالاتحادُ بحسب المرادِ عند التركيب، والمغايرةُ بحسب الانفراد.

ومثلُه ما وقع للرضيِّ، فإنه لما ذكر أنَّ مَنْعَ البصريين لإضافةِ الصفة لموصوفها وعكسِها مُسْتَنَدُه أنَّ الصفةَ والموصوفَ واقعان على شيءٍ واحد، فهو إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، وذكر أنَّ ذلك لا يَلزم الكوفيين، لتجويزِهم إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه إذا اختلف اللفظ، وكلُّ هذا قد تقدم= قال بإثر ذلك: (ولو لم يُجَوِّزوه أيضًا لجاز هذا، لأنَّ في أحدِهما زيادةَ فائدةٍ، كما في "نفس زيد")(٥٣٩)، يعني أنَّ الكوفيين لو فُرِضَتْ موافقتُهم للبصريين على عدم تجويزِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه، لكان تضايُفُ الوصفِ والموصوفِ جائزًا، لأنه ليس مِن إضافة الشيءِ إلى نفسِه، بل في أحدِ الطرفين زيادةُ فائدةٍ على الآخر تَسْرِي منه إليه بالإضافة، وهذا الذي قرره يقال فيه ما سمعتَ مِن أنَّ هذه الفائدةَ الزائدة المقتضيةَ للمغايرة إنما هي بحسب الوضع الإفرادي وقبل التركيب، وأما بالنظر إلى الحال عند التركيب والقصدِ باللفظِ فلا مغايرةَ بل ما ثَمَّ سوى الاتحاد، ومن ثم قيل: الوصفُ عينُ الموصوف.

ثم قد يُفضِي اختلافُ جهةِ النظرِ إلى الطرفين إلى الاختلاف في تعيين نوعِ الإضافة، كالذي تقدم قريبًا في شأن تمحُّضِ الإضافةِ أو عدمِه، وأساسِ مجازيةِ إضافةِ البيان.

---

(٥٣٨) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ١٣٣ . قال أبو البقاء: (والعرب إنما تفعل ذلك في الوصفِ اللازِمِ للموصوفِ لُزُومَ اللقبِ للأعلام، كما قالوا: "زيدُ بطةَ"، أي: صاحبُ هذا اللقب، وأما الوصفُ الذي لا يثبت، كالقائم والقاعد ونحو ذلك، فلا يضاف الموصوفُ إليه، لعدم الفائدةِ المصححةِ التي لأجلها أُضيفُ الاسمُ إلى اللقب) اهـ .

(٥٣٩) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٤٤ . وقد قال قبل هذا: (اعلم أنَّ الاسمين الجائزَ إطلاقُهما على شيءٍ واحد، على ضربين: إما أن يكون في أحدِهما زيادةُ فائدة، كالصفةِ والموصوف، والاسمِ والمسمَّى، والعامِّ والخاص، أو لا يكون، والأولُ على ضربين: إما أن تجوزَ إضافةُ أحدِهما إلى الآخر اتفاقا، كالمسمى إلى الاسم، والعام إلى الخاص، أو تجوزَ على الخلاف، كالصفةِ والموصوفِ وعلى العكس، والمتفَقُ على جواز إضافةِ أحدِهما إلى الآخر: إما أن يَحتاج ذلك إلى التأويل، أو لا يحتاج). (شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٨)

ومن ذلك: أنَّ خليلًا – رحمه الله – قال في "مختصره" : (تجوز المقاصَّةُ في دَيْنَي العَيْنِ مطلقًا).

فقال الشيخ عبد الباقي الزرقاني في "شرحه" : ("في دَيْنَي العَيْنِ" إضافةٌ بيانية، أي: الدينين اللذين هما عينٌ لا طعامٌ ولا عَرْض)(٥٤٠).

فكان التفاتُه إلى الاتحادِ الذي تقتضيه إضافةُ البيان التي عبر عنها بالبيانية، فالدَّين هو العين، وكذا قال العدوي: (قوله (ديني العين) بالإضافة البيانية، أي: الدينين العينين)(٥٤١).

ومَن كان التفاتُه إلى الطرفين قبل التركيب قال: هي إضافةٌ حقيقيةٌ، إذ الدَّيْنُ غيرُ العين.

جاء في "لوامع الدرر" للمجلسي: (والإضافةُ في "دَيْنَي العَيْنِ" **بيانيةٌ**، قاله عبد الباقي. وقال مصطفى: الظاهرُ أنها **تقييديةٌ**، كـ"خاتم حديد"، أي: دينٌ من العين، إذ الدينُ ليس نفسَ العين(٥٤٢). انتهى. قال الرُّهُوني: وهو ظاهر)(٥٤٣).

فهو غيرُها قبل الإضافةِ وعينُها عند الإضافة، فاختلف القولُ لاختلافِ جهة النظر.

ثم أنتَ تُلاحظ أنَّ الشيخ مصطفى الرَّمَاصِيَّ قد فَهِمَ مِن عبارة الشيخ عبد الباقي (إضافة بيانية) أنه يريد التي للبيانِ المقتضيةَ الاتحادَ المفهومي، ومن ثمة لم تكن حقيقيةً، فجَعَلها بإزاء التي

---

(٥٤٠) شرح الزرقاني على خليل: ٥/ ٤١١

(٥٤١) العدوي على الخرشي: ٥/ ٢٣٣

(٥٤٢) وهذا الترديدُ ليس ببعيدٍ عنه ما وقع لابن عاشور في "تفسيره" عند إضافةِ ﴿ عَذَابَ الْخِزْيِ ﴾ حيث قال: (الخزيُ: الإهانةُ والذل، وإضافةُ العذاب إلى الخزي يجوز كونُها **بيانيةً**، لأنَّ العذابَ كلَّه خِزْيٌ، إذ هو حالةٌ من الهلاك غيرُ معتادة، فإذا قَدَّرَها اللهُ لقومٍ فقد أراد إذلالَهم، ويجوز أن تكون الإضافةُ **حقيقيةً للتخصيص**، ويكون المرادُ من الخزي الحالةَ المتصوَّرَةَ مِن حُلولِه، وهي شناعةُ الحالةِ لمن يُشاهدهم، مثل الخسف والحرق والغرق). (التحرير والتنوير: ١١/ ٢٩٠) فإن قوله (لأنَّ العذابَ كلَّه خزيٌ، إذ هو حالةٌ من الهلاك غيرُ معتادة) إنما هو من حيث المقصودُ بالعذابِ ههنا، أي: في التركيبِ، أما العذابُ من حيث هو فلا يلزم كونُه كذلك، بل هو أعم، وبهذا الاعتبار كان الوجهُ الثاني، وهو كونُ الإضافةِ حقيقيةً للتخصيص.

(٥٤٣) لوامع الدرر للمجلسي: ٩/ ١٨٨

بمعنى "من" كـ"خاتم حديد"، وهي حقيقيةٌ تقييدية(٥٤٤)، وهذا مُشعرٌ بشيوعِ استعمال اسم البيانية في التي للبيان.

[اختلافُ النظرِ في الإضافةِ من جهتَي الظاهرِ والتأويل]

هذا وثَمَّةَ اختلافٌ في جهةِ نظرٍ أخرى قد استتبع اختلافًا في تعيين نوعِ الإضافة، وهو الاختلافُ في جهةِ ملاحظةِ الإضافةِ، وذلك أنَّ الإضافةَ قد تلاحَظ بحسب ظاهرِ لفظِها، وقد تُلاحظ بعد التصرُّفِ فيها بالتأويل(٥٤٥).

خُذْ مثالًا على ذلك، وهو إضافةُ "سعيد كرز"، فهما اسمان مشيران إلى مدلولٍ واحدٍ وذاتٍ واحدة، فهي بظاهرِها إضافةُ بيانٍ، وإنما كان اللقبُ بيانًا للاسمِ لكونه أشهرَ منه وأوضحَ كما سلف، قال السيوطي في "فتاويه" : (الإضافةُ البيانية هي إضافةُ الشيءِ إلى مرادفِه، كـ"سعيد كرز" وبابِه، ولا تكون على تقديرِ حرفٍ، ولا هي مِن قسمِ المحضةِ عند الأكثرين، بل هي إما غيرُ محضةٍ على رأيِ الفارسي وغيرِه، أو واسطةٌ بين المحضة وغيرها على رأيِ ابنِ مالك)(٥٤٦)، لكنك قد رأيتَ فيما سبق أنها على تأويلِ إضافةِ المسمَّى للاسم، فإذا قلت: "جاء سعيدُ كرز" فكأنك قلت: "جاء مسمَّى هذا اللقب"، و(أنَّ هذه الإضافةَ بهذا التأويلِ على معنى لامِ الاختصاص، أفاده ابن قاسم)(٥٤٧)، فآلَتْ إلى إضافةٍ محضةٍ على تقديرِ حرف، وابنُ قاسِمٍ في "حاشية التحفة" لما كان مُلتفِتًا إلى هذا المآلِ، فقد عارَضَ السيوطيَّ، فقال: (قولُه (كـ"سعيد كرز" وبابِه) يخالفه ما صرحوا به أنَّ الإضافةَ في ذلك

---

(٥٤٤) لأنَّ حقيقةَ الإضافةِ: نسبةٌ تقييدية، والتقييدُ يستلزم المغايرة، لامتناعِ أنْ يُقَيِّدَ الشيءُ نفسَه.

(٥٤٥) وفيما تقدم الإشارةُ إلى هذا، وذلك عَقِبَ الكلامِ في تأويل ما يُوهم إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه، حيث تَبين أنَّ الإضافةَ بالتأويلِ تَصيرُ حقيقيةً محضةً على معنى حرف، ثم عند التعرض لتثليث ابن مالك لقسمةِ الإضافةِ بجعله الشبيهةَ بالمحضة واسطةً بين المعنوية المحضة واللفظية غير المحضة، وما اختاره الصبان من كون الشبيهةِ بالمحضة من قبيل غير المحضة.

(٥٤٦) الحاوي للفتاوي: ١/ ٤٠ ، وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج: ٢/ ٢

(٥٤٧) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٧٦

مِن إضافة المسمَّى إلى الاسم)(٥٤٨)، وهذا إنما كان بتكلُّفِ إخراجِها عن ظاهرِها، لأنَّ الاسمَ غيرُ المسمى(٥٤٩)، والسيوطيُّ ملتفتٌ إلى الحالِ قبل ذلك، فلما اختلفتْ جهةُ النظرِ اختلف القولُ في نوعِ الإضافة.

وبملاحظةِ الجهتين دَفَع الصبانُ إشكالًا يَرِد على ابنِ مالكٍ في "خلاصته"، وذلك أنه قال في بابِ الإضافةِ كما سلف:

ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ ... معنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

ثم إنه قد قال قبلُ في باب العَلَم:

وإنْ يكونَا مُفْرَدَين فأَضِفْ ... حَتْمًا وإلا أَتْبِعِ الذي رَدِفْ

يعني: أنَّ اللقبَ إذا اجتمع مع الاسم، وكانَا مفردَين، أي: غيرَ مضافَين ولا أحدُهما، فأَضِفِ الاسمَ إلى اللقبِ وجوبًا، نحو: "هذا سعيد كرز"(٥٥٠).

---

(٥٤٨) حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج: ٢/ ٢

(٥٤٩) قال ابن يعيش: (اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغةً في البيان، لأنَّ الجمعَ بينهما آكَدُ مِن إفرادِ أحدِهما بالذكر، **وفي ذلك دليلٌ مِن جهة النحوِ أنَّ الاسمَ عندهم غيرُ المسمى**، إذ لو كان إياه لما جاز إضافتُه إليه، وكان مِن إضافة الشيء إلى نفسِه، فالاسمُ هو اللفظُ المعلَّقُ على الحقيقة، عينًا كانت تلك الحقيقةُ أو معنًى، تمييزًا لها باللقب ممن يشاركها في النوع، والمسمَّى تلك الحقيقةُ، وهي ذاتُ ذلك اللقبِ، أي: صاحبُه). (شرح المفصل: ٢/ ١٧٠ – ١٧١ ، وانظر: النحو الوافي: ٣/ ٤٢ – ٤٣)

(٥٥٠) شرح المكودي: ٢٩ . وما مشى عليه ابنُ مالك مِن تَحَتُّمِ الإضافةِ ووجوبِها هو ما ذهب إليه جمهورُ البصريين، نحو: "هذا سعيد كرز"، يتأولون الأولَ بالمسمَّى والثاني بالاسم، وذهب الكوفيون وبعضُ البصريين إلى جواز: إتْباعِ الثاني للأول على أنه بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ أو تأكيدٌ بالمرادِف، نحو: "هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيتُ سعيدًا كرزًا، ومررتُ بسعيدٍ كرزٍ"، والقطعِ: إلى النصبِ بإضمار فِعْلٍ، وإلى الرفعِ بإضمار مبتدأ، نحو: "مررت بسعيدٍ كرزًا، وكرزٌ"، أي: أعني كرزًا، وهو كرزٌ، والإضمارُ جائز، فيجوز إظهارُهما، صرح به في "التصريح". قال الصبانُ فيما ذهب إليه الكوفيون وبعضُ البصريين: وهذا المذهبُ هو الحق، وجرى عليه في "التسهيل". (الأشموني مع الصبان: ١/ ١٩٠ – ١٩١)

قال الصبان: (قوله: "فأَضِفْ حَتْمًا" لا يخفى أنَّ الإضافةَ بالتأويلِ الآتي في الشرحِ تَخْرُج عن إضافةِ الاسمِ إلى اسمٍ اتحدَ به في المعنى، لأنها على التأويلِ الآتي تكون مِن إضافة المسمَّى إلى الاسم، فمعنَى الاسمِ الأولِ الذاتُ، دون الثاني، لأنَّ المقصودَ منه لفظُه، فمعناه اللفظُ الواقع في التركيبِ المستعمَل في الذاتِ، فلا تنافيَ بين قولِه هنا: "فأضف حتمًا" وقولِه فيما سيأتي: "ولا يضاف اسمٌ لما به اتحد ... معنًى" وإنْ ذَكَرَه شيخُنا والبعضُ)(٥٥١).

والمعنى: أنَّ الممنوعَ في باب الإضافةِ هو الإضافةُ التي يُراد فيها بالثاني الذاتُ التي وُضِع لها لفظُه، وأما المطلوبُ حَتْمًا في باب العَلَم فهو الإضافةُ التي يُراد فيها بالثاني نفسُ لفظِه، فلم يكنِ الممنوعُ نفسَ المطلوبِ، ضرورةَ مُغَايَرَةِ الدالِّ للمدلول، فلا تناقُضَ، وقد كان النظر في المنعِ إلى جهة الظاهر، إذ الأصلُ في الاسمِ أن يراد به مدلولُه لا لفظُه(٥٥٢)، فلَزِمَ كونُ المرادِ بالثاني عينَ المرادِ بالأول، والعينيةُ ممنوعة، لمنافاتِها ما تقتضيه الإضافةُ من المغايرة، والنظرُ في الطلب كان إلى جهة التأويل، لأنَّ الإضافةَ عندئذٍ تكون من إضافةِ المدلولِ إلى الدالِّ، وهما متغايران، فلا محذورَ.

وحاصلُه: امتناعُ الإضافةِ الظاهرة، وتَحَتُّمُ الإضافةِ المؤوَّلة.

وقد يقال: يَرِدُ عليه ما تقدم مِن أنَّ قولَه "وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ" يقتضي عدمَ قياسيةِ الإضافة، وأنَّ تأويلَها ليس بمُسَوِّغٍ لارتكابِها وإنما هو تخريجٌ للمسموعِ منها على وجهٍ صحيح.

قال الخضري: (قولُه هنا: "فأَضِفْ حَتْمًا" يقتضي اطرادَ الإضافةِ في المتحِدَيْن معنًى، وقولُه في الإضافة: "ولا يضافُ اسمٌ لما به اتحد إلخ" يقتضي مَنْعَها لنا، ويُقتصَر على ما ورد منه مع تأويلِه، وقد ذكروا هناكَ مِن جملةِ ما ورد ويجب تأويلُه: إضافةَ الاسمِ إلى اللقب، فبَيْنَ الكلامَين تنافٍ قطعًا، كما

---

(٥٥١) الصبان على الأشموني: ١/ ١٩٠

(٥٥٢) قال الرضي: (كما يُطلَق اللفظُ ويراد به مدلولُه، يطلق أيضا **مع القرينة** ويراد به ذلك اللفظُ الدالُّ، تقول مثلًا: "جاءني زيد"، والمراد: المدلول، و"تكلمت بزيد"، والمراد: اللفظ). (شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤٠)

في "الحِفْنِي"(٥٥٣). وأجاب بعضُهم بأنَّ المرادَ هنا بـ"أَضِفْ" : أَبْقِ الإضافةَ الواردةَ مع تأويلِها الآتي، فيَرجع إلى ما هناك مِن قَصْرِه على السماع، لكنْ ربما يُفيد فحوى الكلامِ هنا قياسِيَّتَه، فتأمل)(٥٥٤). وهو ما كان الصبانُ ملتفِتًا إليه، فيندفع الإيراد.

ولذلك أجاب بعضُهم بأنَّ ما في باب العَلَمِ تقييدٌ لما جاء بعدَه في باب الإضافة، عكسَ ما وقع في الجوابِ السابق(٥٥٥)، وذلك أنهم نَصُّوا على أنَّ إضافةَ الاسمِ إلى اللقبِ مَقِيسةٌ، وإضافة ما عداهما من المتحِدَّين إلى الآخر موقوفةٌ على السماع(٥٥٦)، وإن كان الجميعُ يجب تأويلُه، قال ابن

---

(٥٥٣) أي: في حاشية الحِفْنِي على الأشموني، والحفني هو الشيخ يوسف بن سالم بن أحمد الشافعي القاهري الشهير بالحِفْني، صاحب المؤلَّفاتِ الدقيقة والتحريرات الأنيقة، مِنها غيرَ الحاشيةِ الحافلة على شرح الألفية للأُشْمُوني: حاشيةٌ على الشرح المختصر للسعد، وشرح على شرح العصام للاستعارات، وحاشية على شرح إيساغوجي لزكريا الأنصاري، وشرحان على شرح آداب العضد للمنلا حنفي، وقد صَنَّفَ هو نفسُه في آدابِ البحث رسالةً ثم شرحها وللشيخ سليم البِشْري على الشرحِ حاشية. توفي الحِفْنِيُّ سنة: ١١٧٦ . (سلك الدرر: ٤/ ٢٤١ ، والأعلام: ٨/ ٢٣٢)

قال الصبان في أول "حاشية الأشموني" : (وحيث أطلقتُ "شيخنا" فمرادي به: شيخنا العلامة المَدَابِغي، أو قلت: "شيخنا السيد" فمرادي به: شيخنا المحقق السيد البَلِيدي، أو قلت: "البعض" فمرادي به: الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحِفْنِي، رحمهم الله وجزاهم عنا خيرا). (الصبان على الأشموني: ١/ ٣)

(٥٥٤) الخضري على ابن عقيل: ١/ ١١٦

(٥٥٥) ولا شك أنَّ تقييدَ اللاحِقِ بالسابق أولى من العكس. ولذلك لما مَثَّلَ ابنُ هشام في "القطر" للمبنيِّ من الاسمِ بـ(أحدَ عشرَ وأخواتِه في لزوم الفتح) في جملةِ ما مَثَّلَ، ثم استثنى في "الشرح" فقال: (إلا اثْنَي عشر، فإنَّ الكلمةَ الأولى منه تُعْرَبُ بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرا... وإنما لم أَسْتَثْنِ هذا من إطلاق قولي "وأخواته" لأنني سأذكر فيما بعدُ أنَّ "اثنين" و"اثنتين" يُعربان إعرابَ المثنى مطلقًا وإنْ رُكِّبَا)= كتب عليه المحشي الآلوسي: (في الاكتفاءِ بها لم يُعْلَمْ بَعْدُ بُعْدٌ). (حاشية شرح القطر للآلوسي: ٥٢)

(٥٥٦) قال الصبان على الأشموني: (قال الدماميني: واعلم أنَّ إضافةَ الموصوفِ إلى صفتِه والصفة إلى موصوفها لا تَنْقاس. اهـ. ومنه يُعلم أنَّ التأويلَ الذي ذكره الشارحُ لا يُسَوِّغُ اعتبارُه ارتكابَنا تلك الإضافةَ، وإنما هو تخريجٌ للمسموعِ على وجهٍ جائز). (حاشية الأشموني: ٢/ ٣٧٦)

الحاج في "حاشية المكودي" : (وحينئذ فتمثيلُ الشارحِ وغيرِه هناك – أي: في بابِ الإضافةِ – بـ"سعيد كرز" إنما هو لبيان أنه يُؤَوَّل كما يُؤَوَّلُ المسموع)(٥٥٧).

وقيل: إنَّ الناظِمَ مشى في باب العَلَمِ على ما للكوفيين المُجِيزِينَ ذلك، وفي باب الإضافة على ما للبصريين المانعينَ ذلك(٥٥٨).

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: (يمكن أنْ يجاب بأنَّ امتناعَ إضافةِ الاسمِ إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافةِ الحقيقيةِ التي يُعَرَّفُ فيها المضافُ بالمضاف إليه، وإضافةُ الاسمِ إلى اللقب مِن قبيل الإضافةِ اللفظية على ما اختاره الزمخشري)(٥٥٩).

والزمخشريُّ جعل إضافةَ الاسمِ إلى اللقب لفظيةً، لتقديرِ انفكاكِها، كإضافةِ الوصفِ إلى معمولِه، إذ المعنى على البدليةِ أو البيان، فلا تحتاج للتأويل، بخلافِ المعنوية، أفاده الأَسْقاطي(٥٦٠).

ثم نظيرُ ما تقدم – في شأنِ اختلافِ تعيينِ نوعِ الإضافة لاختلافِ جهة النظر – أنَّ الخطيبَ الشربيني في "الإقناع" فَسَّرَ لفظَ (الظُّهْر) من متن "الغاية والتقريب" فقال: (أي: صَلاتُه)، فكتب عليه المحشي البُجَيْرِمِيُّ: (كذا ذكره الشارح هنا وفيما يأتي، وفيه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، لأنَّ الظُّهْرَ اسمٌ للصلاة، وكذا ما يأتي، بدليلِ قولِه "وسُميت إلخ"، وبدليلِ قولِ المصنِّفِ "ووقتها إلخ"، فلو سكتَ عن هذا التفسيرِ لكان أولى، إلا أنْ يقال: هو تفسيرٌ بالأوضح، والإضافةُ بيانيةٌ أو مِن إضافة المسمَّى إلى الاسم)(٥٦١).

---

(٥٥٧) ابن الحاج على المكودي: ١/ ٨٨

(٥٥٨) ابن الحاج على المكودي: ١/ ٣٣١

(٥٥٩) شرح ابن عقيل مع تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ١/ ١٢٣

(٥٦٠) الخضري على ابن عقيل: ١/ ١١٦

(٥٦١) البجيرمي على الخطيب: ١/ ٣٨٤

فهي بيانيةٌ باعتبار الظاهرِ من إضافة الشيءِ إلى نفسِه، ومِن إضافة المسمَّى إلى الاسمِ بعد التأويلِ على إضافةِ مدلولِ لفظِ الأول إلى لفظِ الثاني، لتَخْرُج بذلك عن إضافةِ الشيءِ إلى نفسه.

[احتمالات في إضافة البيان]

وههنا قد يقول قائل: القولُ بإضافةِ البيان إنما يَتمشَّى على مذهبِ الكوفيين، لحفظِهم للظاهرِ وعدمِ تأويلِه، وتجويزِهم إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه، وأما البصريون المانعون لذلك والموجِبون للتأويلِ فلا يَتِمُّ لهم على ذلك القولُ بها، ومَن كان على مذهبِ البصريين ثم وقع منه التعبيرُ بإضافةِ البيان، كان ذلك منه على سبيل المسامحة في التعبيرِ بما يجري على خلافِ الأصلِ المعتبَر لديه، لاشتهار التعبير، ونظيرُه: أنَّ ابنَ هشامٍ في "شرح القطر" بعد تعريفِه للإعرابِ على طريقةِ الجمهور من كونِه أمرًا لفظيا، وبيانِ أنواعِه من الرفع والنصب والجر والجزم، قال: (ولهذه الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ تدل عليها)، فقال السُّجاعي: (هذا لا يُوافق ما جرى عليه مِن أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، إذ الشيءُ لا يكون علامةً على نفسِه، لأنَّ العلامةَ يجب أنْ تُغايِرَ صاحبَها(٥٦٢))(٥٦٣)، وقد أجيبَ بما لم يَسْلَمْ مِن دَخَلٍ(٥٦٤)، قال الشَّنَواني: (والمختارُ والأحسنُ في الجوابِ عن ذلك: ما قاله بعضُ المحققين مِن أنَّ هذه عبارةُ من يقول: إنَّ الإعرابَ معنويٌّ، وصارتْ تجري على لسان مَن يقول: إنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، من غير قصد)(٥٦٥)، وهو ما اختاره الآلوسي أيضًا حيث قال: (الثالثُ (أي: من الأجوبةِ) – وهو الحقُّ – : أنَّ هذه عبارةُ المتقدمين القائلين بأنَّ الإعرابَ معنويٌّ جرتْ على ألسنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد، فافهم ذاك، واللهُ تعالى يتولَّى هُداك)(٥٦٦).

---

(٥٦٢) ولذلك تقدم الاعتراضُ على مذهب مَن يرى الإعرابَ لفظيًّا بأنه يَلزم عليه إضافةُ الشيء إلى نفسِه في مثل "علامات الإعراب"، وهي ممنوعةٌ، مع جوابِه.

(٥٦٣) السجاعي على شرح قطر الندى: ١١٨

(٥٦٤) انظر: السجاعي على شرح قطر الندى: ١١٨ ، والآلوسي على شرح قطر الندى: ٩٨ – ٩٩

(٥٦٥) السجاعي على شرح قطر الندى: ١١٨

(٥٦٦) الآلوسي على شرح قطر الندى: ٩٩

أو يقال: تسميتُها إضافةَ بيانٍ باعتبار أصلِها وظاهرِها مع قطعِ النظرِ عن التأويلِ الواجِبِ إعمالُه فيها.

أو يقال: كونُها مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه في حيز المنع، بل هي من إضافةِ الشيءِ إلى غيرِه، إذ الطرفان بالنظر في كلٍّ من حيث هو متغايران، وإنما عَرَضَ الاتحادُ من جهة التركيب، كما تقدم، ومن ثمة كانتْ إضافةً حقيقيةً محضةً على تقديرِ حرفٍ: إما اللامُ، وإما "من"، من غير احتياجٍ إلى التأويلِ والخروجِ عن الظاهر.

[إضافة الأعم للأخص من حيث الاستحسانُ والاستهجان]

تَقَدَّمَ تقديرُ قيلٍ في إضافةِ ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ ، وهو أنَّ (البهيمةَ اسمُ جنسٍ، والأنعام نوعٌ منه، فإضافتُها إليه كإضافة "حيوانِ إنسانٍ"، وهي مُستقبَحة)(٥٦٧)، وقيل أيضا: (إنَّ ذكرَ النوعِ أو الفردِ بعد الجنسِ لا فائدةَ فيه، وإضافتُه إليه لغوٌ ومستهجنة، كـ"حيوانِ إنسانٍ"، أو "إنسانِ زيدٍ")(٥٦٨).

فكتب الشهاب الخفاجي على هذا: (الحقُّ أنْ يقال: إضافةُ العامِّ للخاص، إذا صَدَرتْ مِن بَليغٍ، وقَصَد بذكرِه فائدةً، فحسنةٌ، كـ"مدينةِ بغدادَ"، فإنَّ لفظَ "بغداد" لما كان غيرَ عربيٍّ(٥٦٩) لم يُعهَدْ معناه، أضيفَ إليه "مدينة" لبيانِ مسماهُ وتوضيحِهِ، وكـ"شجر الأراك"، لما كان الأراكُ يطلق على قُضْبَانِه، أضيف لبيان المراد، وهكذا، وإلا فلغوٌ زائدٌ مستهجَن، ولذا ترى النِّحْرِيرَ(٥٧٠) يَستحسنها تارة، فيُمَثِّلُها بـ"شجر الأراك"، ويستقبحها أخرى، فيمثلها بـ"إنسان زيد". وهنا لما كان

---

(٥٦٧) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢٠٩

(٥٦٨) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢٠٩

(٥٦٩) قال ياقوت: (بَغْدَادُ: أمُّ الدنيا وسيدةُ البلاد، قال ابن الأنباري: أصلُ بغداد للأعاجم، والعربُ تختلف في لفظها إذ لم يكن أصلُها من كلامهم ولا اشتقاقُها من لغاتهم). (معجم البلدان: ١/ ٤٥٦)

(٥٧٠) يعني سعدَ الدين التفتازاني.

"الأنعام" قد يَخْتَصُّ بالإبل، إذ هو أصلُ معناه، ولذا لا يقال "النَّعَمُ" إلا لها، أضيف إليه "بهيمة" إشارةً إلى ما قُصِد به من العموم)(٥٧١).

وهو في معنى ما ذُكِر مِن (أنَّ إضافةَ العامِّ إلى الخاص إنما تُقبل إذا لم يُشتهَرِ الخاصُّ بكونِه تحت ذلك العام، وإلا فيستهجن)(٥٧٢).

وفيما ذُكِر نظر، وذلك مِن قِبَل جَعْلِ فائدةِ الإضافةِ متوقفةً على انتفاءِ العلم بدخول الثاني في عمومِ الأول، بحيث كلما كان الاندراج معلوما كانت الإضافة قبيحة، مع أنَّ العلمَ بالاندراجِ يُمكن أنْ يحصل معه التفصيلُ بعد الإجمال، وهو فائدة معتبرة مستحسنة، فلا تلازُمَ بين العلمِ بالاندراجِ وبين القبح والاستهجان.

وما قَدَّره مِن الإجمالِ في "بغداد" غير ظاهر، ومِثْلُه العمومُ المقدَّرُ في "الأراك" بحيث يحتمل الشجرَ وغيرَه، مع أنَّ التسميةَ بإضافة العام للخاص لا تساعد عليه إلا بتكلُّفِ أن يقال مثلا: أخصيةُ المضافِ إليه ملحوظةٌ من حيث تركُّبُه مع المضاف، وأعميةُ المضافِ ملحوظةٌ بالنظر فيه من حيث هو، فيكون المقصودُ أنَّ شجرَ الأراك أخصُّ من الشجر. وقد كان الحامِلُ له على ذلك مجانَبَةَ معلوميةِ اندراجِ خصوصِ الأراك تحتَ عمومِ الشجر المقتضيةِ استهجانَ الإضافة، مع كون هذا في حيز المنع، لعرائِه عن الدليل ومخالفتِه المستعمَل الشائعَ، اللهم إلا أن يكون ذلك منه على سبيل التنزُّلِ.

وما ذكره في إضافةِ ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ من أنَّ العامَّ أضيف إلى الخاص لبيان أنَّ الخاصَّ مرادٌ به العمومُ، فكان الأولُ بيانًا للثاني(٥٧٣)، وتَبَيَّنَ بلفظِ "البهيمة" العامِّ المرادُ بلفظِ "الأنعام" الخاص=

---

(٥٧١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢١٠ ، وانظر: التحرير والتنوير: ٦/ ٧٨ ، وانظر أيضا: الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٢٥٥ ، والتفسير الكبير للرازي: ١١/ ٢٧٧ ، والكليات للكفوي: ١٣٣

(٥٧٢) الأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٣ ، ومثله في حاشية البيضاوي للسيالكوتي: ١٥ ، ويجيء لفظُه.

(٥٧٣) وهذا القَدْرُ من كونِ الأولِ بيانًا للثاني مشترَكٌ بين هذه الإضافةِ وبين إضافتَي "مدينة بغداد" و"شجر الأراك" على ما قرر.

إنما كان أيضا محاذرةَ تسليمِ أنَّ اندراجَ الثاني في الأول معلومٌ، وهو مبنَى دعوى الاستهجان، مع ما فيه مِن أنَّ الفائدةَ في الإضافةِ كما ذكروا إنما تُطلَب للمضافِ لا للمضاف إليه، وتقدم ذلك عند بيان وجهِ تسميةِ الإضافةِ بالمعنوية(٥٧٤).

وقال ابن عاشور في "تفسيره" : (إضافة "سورة" إلى "فاتحة الكتاب" في قولهم: "سورةُ فاتحةِ الكتاب" من إضافة العام إلى الخاص، باعتبار "فاتحةِ الكتاب" عَلَمًا(٥٧٥) على المقدارِ المخصوصِ من الآيات من ﴿ الْحَمْدُ لله ﴾ إلى ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ (٥٧٦)، بخلاف إضافةِ "سورة" إلى ما أضيفتْ إليه في بقيةِ سُوَرِ القرآن، فإنها على حذفِ مضاف، أي: سورةُ ذِكْرِ كذا.

وإضافةُ العامِّ إلى الخاص وَرَدَتْ في كلامِ العرب، مِثْلُ قولِهم: "شجرُ الأراك" و"يومُ الأحد" و"علمُ الفقه"، ونراها قبيحةً لو قال قائلٌ: "إنسانُ زيدٍ"، وذلك بادٍ لمن له أدنى ذوق، إلا أنَّ علماءَ

---

(٥٧٤) على أنَّ هذا المعنى لو فُرِضَ ادعاءُ حصولِه للمضافِ من المضاف إليه لكان مُعارِضًا لخصوصِ ما ذكره الرضيُّ من أنه (لا يضاف الخاصُّ إلى العام المبهَم لتحصيل الإبهام)، ولعمومِ ما ذكره العصام من أنه (لا يضاف الأخصُّ من حيث إنه الأخصُّ إلى الأعم). (الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٩ ، والعصام على الجامي: ١٧٢)

(٥٧٥) قال الشريف الجرجاني: (معنى "فاتحة الكتاب" : أَوَّلُه، ثم صارتْ بالغَلَبَة عَلَمًا لسورةِ الحمد، وقد تطلق عليها "الفاتحة" وحدَها، فإما أن يكون عَلَمًا آخَرَ، بالغلبةِ أيضًا، لكون اللامِ لازمةً، وإما أن يكون اختصارًا لـ"فاتحة الكتاب"، واللامُ كالخَلَف عن الإضافة إلى الكتاب، مع لَمحِ الوصفيةِ الأصلية). (حاشية الكشاف للشريف الجرجاني: ١/ ٢٢)

(٥٧٦) قال الشهاب: (وأما إضافةُ السورة فمِن إضافةِ المسمى إلى الاسم، كـ"يوم الأحد"، وهي مشهورة). (الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٧)

وقال ابن عاشور: (ويصح عندي أنْ تكون إضافةُ "السورةِ" إلى "فاتحة الكتاب" من إضافة الموصوف إلى الصفة، كقولهم: "مسجد الجامع"، و"عشاء الآخرة"، أي: سورة موصوفة بأنها فاتحةُ الكتاب، فتكون الإضافةُ بيانية، ولم يجعلوا لها اسمًا استغناءً بالوصف، كما يقول المؤلِّفون: "مقدمة"، أو "باب"، بلا ترجمة، ثم يقولون: "بابٌ جامع" مثلا، ثم يضيفونه فيقولون: "بابُ جامعِ الصلاة". وأما إضافةُ "فاتحة" إلى "الكتاب" فإضافةٌ حقيقيةٌ باعتبار أنَّ المرادَ من الكتابِ بقيتُه عدا السورةِ المسماةِ "الفاتحة"، كما نقول: "خطبة التأليف"، و"ديباجة التقليد"). (التحرير والتنوير: ١/ ١٣٢ – ١٣٣)

العربيةِ لم يُفْصِحوا عن وجهِ الفرق بين ما هو مقبولٌ مِن هذه الإضافةِ وبين ما هو قبيح، فكان حقًّا أنْ أُبَيِّنَ وجهَه.

وذلك أنَّ إضافةَ العامِّ إلى الخاص تحسُنُ إذا كان المضافُ والمضافُ إليه اسمَيْ جِنْسٍ وأَوَّلُهما أعمُّ من الثاني، فهنالك يجوز التوسُّعُ بإضافةِ الأعمِّ إلى الأخص إضافةً مقصودًا منها الاختصارُ، ثم تُكْسِبُها غَلَبَةُ الاستعمالِ قبولًا، نحو قولهم: "شجر الأراك"، عوضًا عن أن يقولوا: الشجر الذي هو الأراك، و"يوم الأحد" عوضًا عن أن يقولوا: يوم هو الأحد، وقد يكون ذلك جائزًا غيرَ مقبول، لأنه لم يَشِعْ في الاستعمال، كما لو قلت: "حيوانُ الإنسانِ".

فأما إذا كان أحدُ المتضايفَين غيرَ اسمِ جنسٍ، فالإضافةُ في مثلِه ممتنعة، فلا يقال: "إنسانُ زيدٍ"، ولهذا جُعِل قولُ الناسِ: "شَهْرُ رمضانَ" عَلَمًا على الشهرِ المعروفِ، بناءً على أنَّ لفظَ "رمضان" خاصٌّ بالشهرِ المعروفِ لا يَحتمل معنًى آخر، فتَعَيَّنَ أن يكون ذِكْرُ كلمةِ "شهر" معه قبيحًا(٥٧٧)، لعدم الفائدةِ منه، لولا أنه شاعَ حتى صار مجموعُ المركَّبِ الإضافيِّ عَلَمًا على ذلك الشهر)(٥٧٨).

قوله (فتَعَيَّنَ أن يكون ذِكْرُ كلمةِ "شَهْرٍ" معه قبيحًا) ممنوع، إذ ذِكْرُ ما لا يَحتمِل بإثر ما يَحتمِل تفصيلٌ بعد إجمالٍ وتفسيرٌ بعد إبهام، و(الشيءُ إذا ذُكِر مُبْهَمًا ثم فُسِّرَ كان أوقعَ في النفس)(٥٧٩)، (لأنَّ في الإجمالِ تشويقًا، والحاصلُ بعد الطلبِ أعزُّ من المنساق بلا تعب)(٥٨٠)، والحاصلُ (أنَّ ذِكْرَ العامِّ أوَّلًا ثم بيانَه بالخاص بعد ذلك أوقعُ في النفس)(٥٨١)، وهذا معلومٌ مشهورٌ ليس بالخافي على الشيخِ ابن عاشور.

---

(٥٧٧) لاحِظْ في كلامِه البناءَ على ما سلف مِن أنَّ المضافَ إليه إذا عُلِمَ كونُه مِن أفرادِ المضافِ قَبُحَت الإضافة، وهو غيرُ مُسَلَّم.

(٥٧٨) التحرير والتنوير: ١/ ١٣٢

(٥٧٩) الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٢٤١

(٥٨٠) الدسوقي على مختصر المعاني: ٢/ ٢٤

(٥٨١) الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ١٣٣

ثم يكفي ههنا أن يقال: لا مانع من كون الغرضِ هنا الإجمالَ ثم التفصيل.

وابنُ عاشور نفسُه قد قرر هذا الغَرَضَ في إضافةِ ﴿ خَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ ، حيث قال: (قرأ نافعٌ وهشامٌ عن ابنِ عامرٍ وأبو جعفرٍ: ﴿ خَالِصَةِ ﴾ بدون تنوين، لإضافتِه إلى "ذكرى الدار"، والإضافةُ بيانيةٌ، لأنَّ "ذكرى الدار" هي نفسُ "الخالصة"، فكأنه قيل: "بذكرى الدار"، وليستْ مِن إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف، ولا من إضافة المصدر إلى مفعوله ولا إلى فاعله، وإنما ذُكِر لفظُ "خالصة" لِيَقَعَ إجمالٌ ثم يُفَصَّلَ بالإضافة(٥٨٢)، للتنبيهِ على دِقَّةِ هذا الخُلوصِ(٥٨٣)، كما أشرنا إليه(٥٨٤)، والتعريفُ بالإضافةِ لأنها أقصى طريقٍ للتعريفِ في هذا المقام. وقرأ الجمهورُ بتنوين

(٥٨٢) وهذا مطابقٌ لما تقدم مِن تأويل ما كان من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها بجَعْلِه من باب إضافةِ العام إلى الخاص بيانًا وتخصيصًا لا من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها، وقولِ الجامي: فليس إضافتُه إليها من حيث إنه صفةٌ لها، بل من حيث إنه جنسٌ مُبْهَمٌ أضيفَ إليها لِيَتَخَصَّص. اهـ.

(٥٨٣) قال الطِّيبي: (أضاف نافعٌ "خالصة" إلى "ذكرى" للبيان. وقال أبو البقاء: والإضافةُ من باب إضافةِ الشيءِ إلى ما يُبينه، لأنَّ الخالصةَ قد تكون ذكرى وغير ذكرى). (فتوح الغيب: ١٣/ ٢٩٨) والطِّيبيُّ يريد بالإضافةِ للبيان الإضافةَ التي على "مِن" التي للبيان. وأبو البقاء المذكور هو العُكْبَرِي صاحب إعراب القرآن، لا الكفوي الذي يَرِد ذكرُه في الأصل صاحب الكليات.

(٥٨٤) حيث قال: (و ﴿ أَخْلَصْنَاهُمْ ﴾ : جعلناهم خالصين، فالهمزةُ للتعدية، أي: طَهَّرْناهم مِن دَرَنِ النفوس، فصارتْ نفوسُهم نقيةً من العيوب العارضة للبشر، وهذا الإخلاصُ هو معنى العصمةِ اللازمة للنبوءة... وإسنادُ الإخلاصِ إلى اللهِ تعالى لأنه أمرٌ لا يحصل للنفس البشرية إلا بجَعْلٍ خاصٍّ من الله تعالى وعنايةٍ لَدُنِيَّةٍ، بحيث تُنْزَعُ من النفسِ غلبةُ الهوى في كل حال، وتُصْرَفُ النفسُ إلى الخير المَحْض، فلا تبقى في النفس إلا نزعاتٌ خفيفةٌ تُقْلِعُ النفسُ عنها سريعًا بمجرد خطورها، قال النبيء ﷺ : "إني لَيُغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم سبعين مرة". والباء في ﴿ بِخَالِصَةٍ ﴾ للسببيةِ تنبيهًا على سببِ عصمتهم، **وعبر عن هذا السبب تعبيرًا مجمَلًا تنبيهًا على أنه أمرٌ عظيم دقيقٌ لا يُتصوَّر بالكُنْهِ ولكنْ يُعرف بالوجه،** ولذلك استُحضِر هذا السببُ بوصفٍ مشتق من فِعْلِ ﴿ أَخْلَصْنَاهُمْ ﴾ ، على نحوِ قولِ النبيء ﷺ لمن سأله عن اقتناعه من أكل لحم الضب: "إني تحضرني من الله حاضرة"، أي: حاضرة لا توصف، **ثم بُيِّنَتْ هذه الخالصةُ** بأقصى ما تُعَبِّرُ عنه اللغةُ، وهي أنها ذكرى الدار). (التحرير والتنوير: ٢٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧)

"خالصة"، فيكون "ذكرى الدار" عطفَ بيانٍ أو بدلًا مطابقا، وغرضُ الإجمالِ والتفصيل ظاهر)(٥٨٥).

كما أنه لا مانع من أنْ يقال في إضافةِ الشهر إلى رمضان: إنَّ ذلك على سبيل زيادةِ الإيضاح والتبيين، كالذي ذكره السعد التفتازاني في إضافةِ "عِلْمِ أصولِ الفقه"، حيث قال في "التلويح" : (بعد ما تقرر أنَّ "أصولَ الفقه" لَقَبٌ للعِلْم المخصوص، لا حاجةَ إلى إضافةِ "العِلْمِ" إليه(٥٨٦)، إلا أنْ يُقصَد زيادةُ بيانٍ وتوضيحٍ، كـ"شجر الأراك")(٥٨٧).

ولا يقال: إنَّ هذا يشهد لما تقدم للشهابِ في إضافتي "مدينة بغداد" و"شجر الأراك" من أنَّ ذلك للتوضيح والتبيين، لأنَّ الشهاب قد قَدَّرَ في الثاني إجمالًا وإبهامًا يتبين بإضافةِ الأولِ إليه، وعليه فليس الأولُ في مَحَلِّ الاستغناء، وأما ما للسعد هنا، فهو جَلِيٌّ في أنَّ الأولَ في محل الاستغناء – إذ الثاني قد تَعَيَّنَ مدلولُه، وهو الفن المعروف – ، إلا أنَّ الإتيانَ به يكون لمزيد الإيضاح، لا لأنَّ الثاني مجملٌ مُحتمِل جيء بالأولِ لتبيينه ورفع إبهامه. وكونُ اللفظ في محل الاستغناء لا يعني أنه جيء به لا لفائدة.

وكالذي قاله السعد في "إضافة علم أصول الفقه" : قولُ الشريفِ الجرجاني تحت ترجمةِ (القسم الثالث من الكتاب في عِلْمَي المعاني والبيان) من "المفتاح" : (ولفظَا "المعاني" و"البيان" عَلَمان لهذين العِلْمين، كالنحو والصرف، فقولُك: "عِلْمُ المعاني" كـ"شجرِ الأراك")(٥٨٨).

ولهذا لما قيل في إضافة "صومِ رمضانَ" : فيه حَذْفُ "شهر"، قال ملا علي القاري: (فيه أنَّ "رمضانَ" اسمٌ للشهر، وقولُه تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ إضافتُه **بيانية**)(٥٨٩).

---

(٥٨٥) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٢٧٨

(٥٨٦) ففي إضافةِ "علم أصول الفقه" كأنه قيل: أصول الفقه، كما أنه في قوله تعالى ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ كأنه قيل: "بذكرى الدار"، كما قال ابن عاشور.

(٥٨٧) التلويح على التوضيح: ١/ ٣٤

(٥٨٨) شرح المفتاح للشريف الجرجاني (دكتوراه) : ١٢

وقد عَدَّ الشاطبيُّ إضافةَ "شهر رمضان" مِن قبيل إضافةِ المسمى إلى الاسم، حيث قال: (وأما "شهر رمضان" وأخواتُه، فمِن بابِ إضافةِ المسمَّى إلى الاسم، كأنه قال: شهرُ هذا الاسمِ، ويومُ هذا الاسم... وإضافةُ المسمَّى إلى الاسم كثيرةٌ، هذا منها)(٥٩٠).

وقد تقدم أنَّ إضافةَ المسمَّى إلى الاسم هي عبارةٌ عن تأويلٍ لإضافةِ البيان التي يضاف فيها اسمٌ لآخَرَ مُتحِدٍ معه في المعنى أبينَ منه وأوضح، وقد قال الصبان: (كما يقال لها: "إضافة المسمى إلى الاسم"، باعتبار قَصْدِ تسميةِ الأولِ بالثاني، يقال لها: "الإضافةُ التي للبيان"، باعتبار قَصْدِ بيانِ الأولِ بالثاني، وسَمَّاها قومٌ "البيانية")(٥٩١).

قال ابن يعيش: (اعلم أنهم قد أضافوا المسمَّى إلى الاسمِ **مبالغةً في البيان**، لأنَّ الجمعَ بينهما **آكَدُ** مِن إفراد أحدِهما بالذكر)(٥٩٢).

ثم لا يخفى أنَّ في لفظِ "شَهْرِ رَمَضَانَ" من التفخيمِ والتعظيم ما ليس في ذكرِ اسمِ الشهرِ وحدَه(٥٩٣).

وأما ادعاءُ أنَّ "شهر رمضان" منقولٌ من التركيبِ الإضافيِّ إلى العَلَمية، فليس بظاهرٍ، وإنما ذلك شيءٌ ذُكِر في إضافةِ "فاتحة الكتاب"، والتزمه الشيخُ ههنا، فادعاءُ مثلِه في إضافةِ "شهر رمضان" لا يَظهَر وجهُه، ولا مُوجِبَ للمصيرِ إليه، مع عدم ظهورِ قَصْدِ الناسِ إليه أصلًا.

---

(٥٨٩) مرقاة المفاتيح: ١/ ٦٨

(٥٩٠) المقاصد الشافية: ٤/ ٥٥

(٥٩١) الصبان على الأشموني: ٢/ ٣٦٥

(٥٩٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٧٠ – ١٧١ . قال بإثره: (وفي ذلك دليلٌ مِن جهة النحوِ أنَّ الاسمَ عندهم غيرُ المسمى، إذ لو كان إياه لما جاز إضافتُه إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسِه، فالاسمُ هو اللفظ المعلَّقُ على الحقيقة، عينًا كانت تلك الحقيقةُ أو معنًى، تمييزًا لها باللقب ممن يشاركها في النوع، والمسمَّى تلك الحقيقةُ، وهي ذاتُ ذلك اللقبِ، أي: صاحبُه) اهـ.

(٥٩٣) قال القاسمي: (﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ لأنَّ ذلك أَفْخَمُ وآكَدُ مِن تعيينه مِن أول الأمر). (محاسن التأويل: ٢/ ٢٤)

وقولُ ابنِ عاشور (وذلك أنَّ إضافةَ العامِّ إلى الخاص تحسُنُ إذا كان المضافُ والمضافُ إليه اسمَي جنسٍ وأولُهما أعمُّ من الثاني، فهنالك يجوز التوسُّعُ بإضافة الأعمِّ إلى الأخص إضافةً مقصودًا منها الاختصارُ) يقال عليه: لو كان الغرضُ الاختصارَ فقد كان يكفيهم أنْ يقولوا "الأراك" و"الأحد"، فالأولُ اسمٌ للشجر المعروف، والثاني اسمٌ لليوم المعروف.

ثم قد تقدم تصريحُه بأنَّ إضافةَ "مدينة بغداد" إضافةُ عامٍّ لخاص وهي بيانيةٌ، مع أنَّ المضافَ إليه فيها عَلَمٌ لا اسمُ جنس، ومثل ذلك إضافةُ "علم الفقه"، فإنَّ المضاف إليه عَلَمٌ ولَقَبٌ على الفن المخصوصِ وليس اسمَ جنسٍ إلا باعتبار أصلِه والمعنى المنقولِ منه، وقد عَدَّها من إضافة الأعم للأخص، فكان في دعواه بعدُ امتناعَ الإضافةِ إذا كان أحدُ المتضايفين غيرَ اسمِ جنسٍ نظرٌ، وقد كان ينبغي التفصيلُ فيها كالتفصيل في التي طرفاها اسْمَا جنسٍ، وجَعْلُ المدارِ على الفائدةِ المقصودةِ للبليغ، سواء كان الطرفان اسمَي جنسٍ أم لا، ومرجعُ ذلك إلى الذوق، وراقمُه لا يدعيه.

ثم رأيتُ الشيخ عبد الحكيم السيالكوتيَّ قد ذَكَر في حاشيتِه على "تفسير البيضاويِّ" عينَ ما ذكره ابنُ عاشورٍ من كونِ مجموعِ "شهرِ رمضان" عَلَمًا على الشهر.

وهذا كلامُه هنالك، قال: (إضافةُ "سورة" إلى "فاتحة الكتاب" من إضافة العامِّ إلى الخاص، فهي لاميةٌ، لأنَّ المضافَ إليه ليس ظرفًا للمضافِ ولا صادقًا عليه وعلى غيره، وليس مِن شرطها أنْ يَصِحَّ إظهارُ اللام، بل يَكفي إفادةُ الاختصاص، كما في "طُور سَيناء"، وما قيل: إنَّ إضافةَ العام إلى الخاص قبيحةٌ، فليس على إطلاقِه، بدليلِ صحةِ نحو: "شجر الأراك" و"علم النحو"، بل فيما إذا اشتُهِر كونُ المضافِ إليه فردًا للمضاف، كـ"إنسانِ زيدٍ"، ولهذا حكموا بعَلَمِيَّةِ مجموعِ "شهرِ رمضان"، و"فاتحةُ الكتاب" في الشرعِ عَلَمٌ لهذه السورة)(٥٩٤).

قلت: قد عُلِم اشتهارُ كونُ النحوِ فردًا من أفراد العِلْمِ، ولم يَلْزَمْ كونُ المجموعِ عَلَمًا على العِلم، كما لم يلزم القبح، فلا يبقى إلا الذوقُ فرقًا بينه وبين "إنسانِ زيدٍ".

---

(٥٩٤) حاشية البيضاوي للسيالكوتي: ١٥

ثم إني كشفتُ على "الكشاف" عند قولِ الله تعالى من سورة البقرة ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ الآيةَ، فوجدت أنَّ الزمخشريَّ هو مَن صرح بأنَّ "رمضانَ" (أُضِيفَ إليه الشهرُ وجُعِلَ عَلَمًا)(٥٩٥)، قال محشيه الشيخ سعد الدين التفتازاني: (أي: مجموعُ المضافِ والمضاف إليه، وإلا لم تَحْسُنْ إضافةُ "شهرٍ" إليه، كما لا يَحْسُنُ "إنسانُ زيدٍ"، ولهذا لم يُسْمَعْ "شهرُ رجب" و"شهرُ شعبان"، وبالجملةِ، فقد أطبقوا على أنَّ العَلَمَ في ثلاثةِ أشهرٍ هو مجموعُ المضافِ والمضافِ إليه: شهر رمضان، وشهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخر، وفي البواقي لا يُضاف "شهر" إليه)(٥٩٦).

قال الشهاب الخفاجي: (وفيه بحثٌ من وجوه: **الأولُ**: أنَّ قولَه "لا يَحسن إضافةُ العام إلى الخاص" يُنافيه أنهم جَوَّزُوه مِن غير قُبْحٍ - كما ذكره هذا القائلُ - في "عِلْمِ المعاني" ونحوِه كـ"مدينة بغداد" و"شجر الأراك". وأجيب بأنه إذا اشتُهِر المضافُ، وعُلِم أنه مِن أفراد المضاف إليه(٥٩٧)، ولم يكن في ذكرِه فائدة(٥٩٨)، فهو قبيح، كـ"إنسان زيد"، وإلا حَسُن، فهو يَختلِف باختلاف المَقام ولا يَقبح مطلقًا، ولذا تراه إذا قَبَّحَه مَثَّلَ بـ"إنسان زيد"، وإذا جَوَّزه مَثَّلَ بـ"شجر الأراك"، والمرجعُ فيه إلى الذوق(٥٩٩). **الثاني**: أنَّ قولَه "لم يُسمع شهر رجب" مما شاع بين المتأخرين، وكنت أتردد فيه، حتى راجعتُ الكتبَ القديمةَ، و"الكتابَ" وشروحَه، فوجدته لا أصلَ له، لأنَّ كلامَ سيبويهِ

---

(٥٩٥) الكشاف مع فتوح الغيب للطيبي: ٣/ ٢٣٤

(٥٩٦) حاشية الكشاف للسعد: ٢/ ٤٧١ ، والسيوطي على البيضاوي: ٣/ ٢٦٩ ، والشهاب على البيضاوي: ٢/ ٢٧٦ ، والسيالكوتي على البيضاوي: ٥٥٩ - ٥٦٠

(٥٩٧) فيه تسميةُ الأولِ مضافًا إليه والثاني مضافا.

(٥٩٨) فأنت ترى أنه مع العلم بكون الثاني من أفراد الأول، يجوز أن تتحقق فائدةٌ تدفعُ استهجانَ الإضافة، ولذلك تقدم اعتراضُ إطلاقِ الاستهجان. هذا مع احتمال أن تكون العبارةُ هكذا: (إذا اشتُهِر المضافُ، وعُلِم أنه مِن أفراد المضاف إليه، لم يكن في ذكرِه فائدة، فهو قبيح). فيكون ماشيًا على ما تقدم مِن كون مجردِ معلومية اندراجِ الثاني في الأول مُوجبًا لاستهجان الإضافة. لكنَّ ما ذكره آخِرًا من فائدة إضافةِ العام إلى الخاص يشهد لعبارة الأصل.

(٥٩٩) قال الآلوسي: (إضافةُ العام إلى الخاص مَرْجِعُها إلى الذوق، ولهذا تحسن تارة، كـ"شجر الأراك"، وتقبح أخرى، كـ"إنسان زيد"، وقُبْحُها في "شهر رمضان" لا يَعرفه إلا مَن تَغَيَّرَ ذوقُه مِن أثر الصوم). (روح المعاني: ١/ ٤٥٧)

وغيرِه من النحاةِ يخالفه، قال في "شرح التسهيل" : مقتضَى كلامِ المصنِّف - رحمه الله - جوازُ إضافةِ "شهر" إلى جميعِ أسماء الشهور، وهو قولُ أكثرِ النحويين، وقيل: يختص بما أولُه راءٌ غيرَ رجبٍ(٦٠٠)، فادعاؤُه إطباقَهم عليه غيرُ صحيحٍ وإنِ اشتهر ذلك. **الثالث**: أنَّ النحاةَ تبعًا لسِيبَوَيهِ فَرَّقوا بين ذِكْرِ الشهرِ وعدمِه، فحيث ذُكِر لم يُفِدِ العمومَ، نحو: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ، وحيث حُذِف أفادَه، نحو: "من صام رمضان"(٦٠١)، قال السُّهَيلي: وعلى هذا استعمالُ "رجب"، ووجهُه مذكورٌ في المفصَّلاتِ، وعليه يكونُ لإضافةِ العامِّ إلى الخاص فائدةٌ، فلا يَقبُح، ولا يكونُ مثلَ "إنسانِ زيدٍ"، وقال أبو حيان: ما ذكره الزمخشريُّ مِن أنَّ عَلَمَ الشهرِ مجموعُ اللفظين غيرُ معروفٍ، والعَلَمُ "رمضانُ" عَلَمُ جنس)(٦٠٢).

ثم كلامُ ابنِ عاشور كان في صدر التفسيرِ عند أولِ الكلامِ على فاتحةِ الكتاب، ثم إنه عند قولِه تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ الآيةَ من سورة البقرة، قد عَدَل عن دعوى عَلَمِيَّة المركَّبِ الإضافيِّ إلى كون الإضافةِ من قبيل إضافةِ الأعم إلى الأخص، فقال ثَمَّةَ ما صورتُه: (وأسماءُ الشهورِ كلِّها أعلامٌ لها عدا شهرِ ربيع الأول وشهر ربيع الثاني، فلذلك وجب ذكرُ لفظِ "الشهر" معهما ثم وَصْفُه بالأولِ والثاني، لأنَّ معناه: الشهر الأول من فصل الربيع، أعني الأول، فالأول والثاني صفتان لـ"شهر"، أما الأشهر الأخرى فيجوز فيها ذكر لفظ "الشهر" بالإضافةِ مِن إضافةِ اسمِ النوعِ إلى واحدِه، مثل "شجر الأراك" و"مدينة بغداد"، وبهذا يُشْعِرُ كلامُ سيبويهِ والمحققين... وإنما أضيف لفظُ الشهر إلى رمضان في هذه الآيةِ مع أنَّ الإيجازَ المطلوبَ لهم يَقتضي عدمَ ذكرِه: إما

---

(٦٠٠) في "روح المعاني" (١/ ٤٥٧) : وقد نَظَم ذلك بعضُهم فقال:

ولا تُضِفْ شَهْرًا إلى اسمِ شَهْرِ ... إلا لِمَا أَوَّلُه "الرَّا" فادْرِ

واستَثْنِ منها "رَجَبًا" فيَمتنعْ ... لأنه فيما رَوَوْهُ ما سُمِعْ

(٦٠١) انظر لزاما: نتائج الفكر للسهيلي (ت البنا – ط دار السلام) : ٣٨٩ – ٣٩٣ ، وبدائع الفوائد لابن القيم (ط عطاءات العلم) : ٢/ ٥٥١ - ٥٥٦

(٦٠٢) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٢/ ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وانظر: روح المعاني للآلوسي: ١/ ٤٥٧ - ٤٥٨

لأنه الأشهَرُ في فصيحِ كلامِهم، وإما للدلالةِ على استيعابِ جميعِ أيامِه بالصوم، لأنه لو قال: "رمضان"، لكان ظاهرًا لا نصًّا، لا سِيَّما مع تَقَدُّمِ قولِه ﴿ أَيَّامًا ﴾ ، فيَتوهم السامعون أنها أيامٌ من رمضان(٦٠٣))(٦٠٤).

ثم إنَّ ما وقع لابنِ عاشور أولَ تفسيرِه أَجِدُ نظيرَه سؤالًا أورده الرازيُّ في "تفسيره" على إضافةِ ﴿ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾ ، صورتُه: (أنه تعالى لو قال: "أُحِلَّتْ لكم الأنعام"، لكان الكلامُ تامًّا، بدليلِ أنه تعالى قال في آيةٍ أخرى: ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، فأيُّ فائدةٍ في زيادةِ لفظِ "البهيمة" في هذه الآية؟)(٦٠٥)، والرازيُّ لم يذكر جوابًا بالتصريحِ على هذا السؤال، إلا أنه ذَكَر في الجوابِ على سؤالٍ قبلَه ما يؤخذ منه جوابُ هذا السؤال، وذلك بأنْ يقال: (إضافةُ البهيمةِ إلى الأنعامِ **للبيان**، وهذه الإضافةُ بمعنى "مِن" كـ"خاتم فضة"، ومعناه: البهيمةُ من الأنعام)(٦٠٦)، (أي: البهيمةُ التي هي الأنعامُ، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، أي: الرجس الذي

---

(٦٠٣) ابن عاشور ههنا جَعَل فائدةَ ذكرِ لفظ "شهرٍ" مضافًا إلى عَلَم الشهرِ تقويةَ إفادةِ الشمولِ والاستغراق، لكنَّ المقرَّرَ عند النحاةِ كما تقدم للشهاب خلافُ هذا، فقد ذكروا أنه حيث ذُكِرَ عَلَمُ الشهرِ مجردًا عن إضافةِ لفظ "شهرٍ" إليه كان ذلك للعموم، وحيث أضيف إليه لفظُ "شهر" لم تكنْ دلالةٌ على العموم، ولذلك لم يكنْ في الآيةِ ههنا عمومٌ، إذ لا يناسبُ العمومُ المقصودَ، قال السهيلي: (لو قال: "رمضانُ الذي أُنْزِلَ فيه القرآن" لاقتضى اللفظُ وقوعَ الإنزالِ على جميعِه، كما تقدم مِن قول سيبويه، وهذا خلافُ المعنى، لأنَّ الإنزالَ كان في ليلةٍ واحدةٍ منها، في ساعةٍ منها، فكيف يتناول جميعَ الشهر؟! فكان ذِكْرُ "الشهر" - الذي هو غيرُ عَلَمٍ - موافقًا للمعنى، كما تقول: "سرتُ في شهرِ كذا"، فلا يكون السيرُ متناوِلًا لجميع الشهر). (نتائج الفكر للسهيلي: ٣٩١ – ٣٩٢ ، وانظر أيضا: بدائع الفوائد لابن القيم: ٢/ ٥٥٤) وأما استغراقُ أيامِ الشهرِ بالصيامِ فمستفادٌ من قولِه تعالى بعدُ: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

(٦٠٤) التحرير والتنوير: ٢/ ١٧١

(٦٠٥) تفسير الرازي: ١١/ ٢٧٧

(٦٠٦) تفسير الرازي: ١١/ ٢٧٧

هو الأوثان، ولا استدراكَ في ذكر عامٍّ وتخصيصِه)(٦٠٧)، أو تكونُ الإضافةُ (**للتأكيدِ**، كقولنا: "نفسُ الشيءِ، وذاتُه، وعينُه")(٦٠٨).

على أنَّ نفسَ البيانِ الحاصلِ بذكر الخاص بعد العام فيه تأكيدٌ، إذ (يكون ذلك المفسَّرُ مذكورًا مرتين: بالإجمالِ أوَّلًا، والتفصيلِ ثانيًا، **فيكون آكَدَ**)(٦٠٩).

وقد وقع لابن عاشور ما يقرب جدًّا من هذا عند تفسيرِه قولَ الله تعالى ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ ، حيث قال: (قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخَلَف ﴿ كَانَ سَيِّئُهُ ﴾ بضم الهمزة، وبِهاءِ ضميرٍ في آخره، والضميرُ عائدٌ إلى "كُلُّ ذَلِكَ"، و"كُلُّ ذَلِكَ" هو نفسُ "السيء"، فإضافةُ "سيء" إلى ضميرِه إضافةٌ بيانيةٌ، **تُفيد قوةَ صفةِ السيء، حتى كأنه شيئان يُضاف أحدُهما إلى الآخر، وهذه نكتةُ الإضافةِ البيانيةِ كُلَّمَا وقعتْ**(٦١٠))(٦١١).

والحاصلُ أنَّ سؤالَ الفائدةِ الواقعَ في تفسير الرازيِّ لا وجهَ له، ثم هذا المُبْدَلُ منه، مع تصريحِ النحاةِ بأنه في نية الطرح، إذ البدلُ هو المقصودُ بالحكم، فإنه لا يقال: إنه لا فائدةَ في ذكره، بل في ذكرِه فائدةُ التمهيدِ والتوطئة لذكر البدل.

بل إنك ترى التصريحَ في مواضعَ مِن إضافةِ البيانِ بأنَّ المبيَّنَ زائدٌ، والمقصودُ بزيادتِه أنه لا يَتغيرُ أصلُ المعنى بتقديرِ حذفِه، لا أنه جيءَ به لا لفائدةٍ(٦١٢)، ففي حديث مسلم: "ولا تأكُلْ

---

(٦٠٧) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢٠٩

(٦٠٨) تفسير الرازي: ١١/ ٢٧٧ – ٢٧٨

(٦٠٩) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: ٢/ ١٠٦

(٦١٠) وهذا بناءً على أنَّ هذه الإضافةَ يضاف فيها الشيءُ إلى نفسِه.

(٦١١) التحرير والتنوير: ١٥/ ١٠٥

(٦١٢) فيكون الكلامُ هنا كالكلامِ في زيادةِ الحرف، وقد ضُبِط الحرفُ الزائدُ بأنه: (ما لا يُخِلُّ إسقاطُه بأصلِ المعنى). (فتح الأسرار في كتاب الإظهار: ٥٧)

وليس المرادُ بالحروفِ الزائدةِ أنها أُقْحِمَتْ لغير معنًى البَتَّةَ، قال الجامي: (معنى كونِها زائدةً: أنَّ أصلَ المعنى بدونها لا يَختل، لا أنها لا فائدةَ لها أصلًا، فإنَّ لها فوائدَ في كلام العرب: إما معنوية، وإما لفظية). (الفوائد الضيائية: ٢/ ٤٢٣)

منها أنتَ ولا أحدٌ مِن أهلِ رُفْقَتِك"، قال ملا علي القاري: ("من أهل رفقتك" : بضَمِّ الراء وسكون الفاء، وفي "القاموس" : الرفقة مُثَلَّثَة، أي: رفقاؤك، فـ"أهل" زائدٌ، والإضافةُ بيانية)(٦١٣).

وليس ببعيدٍ عنه ما جاء في "شرح ابن ماجه" للسِّنْدي عند حديثِ "الحَسَنُ والحُسَينُ سَيِّدَا شبابِ أهلِ الجنة" : (قيل: إضافةُ الشبابِ إلى أهل الجنةِ بيانيةٌ، فإنَّ أهلَ الجنةِ كلَّهم شبابٌ، فكأنه قيل: سيدَا أهلِ الجنة)(٦١٤).

ومِن هذا الضربِ أيضا قولُ الطِّيبي في حديثِ "اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء" : (الإضافةُ في القرينتين الأُوليين من قبيل إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف، وفي

قال الرضي: (ولا يجوز خُلُوُّها من الفوائد اللفظيةِ والمعنويةِ معًا، وإلا، لَعُدَّتْ عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه وأئمته عليهم السلام، وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى، وإنما سميت هذه الحروفُ "زوائدَ" لأنها قد تقع زائدةً، لا لأنها لا تقع إلا زائدةً، بل وقوعُها غيرَ زائدةٍ أكثرُ، وسُميت أيضا: "حروفَ الصلة"، لأنها يُتوصل بها إلى زيادةِ الفصاحةِ أو إلى إقامةِ وزنٍ أو سَجْعٍ أو غيرِ ذلك). (الرضي على الكافية: ٤/ ٤٣٣ ، وانظر: ابن يعيش على المفصل: ٥/ ٦٤)

وقال الشيخ حسن العطار: (قولُهم: "الزائدُ هو الذي لا يُفيد معنى"، أي: مِن معاني الحروف الأصليةِ، كالإلصاقِ في الباء ونحوِه، فلا ينافي أنه يفيد التقوية، وإلا لكان دخولُه عبثا يصان عنه الكلامُ البليغ، كيف وقد وقع في القرآن. ومما يؤيد هذا ما قاله ابن جني في "سر الصناعة" : إنَّ معنى قولهم: زِيدَتِ الباءُ، أنه إنما جيء بها توكيدًا للكلام ولم تُحْدِثْ معنًى، كما أنَّ "ما" مِن قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ، ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ، ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ ، كذلك). (حاشية موصل الطلاب: ١٠٩)

(٦١٣) مرقاة المفاتيح: ٥/ ١٨٢١ ، وانظر أيضا: لمعات التنقيح لعبد الحق الدهلوي: ٥/ ٣٨٩

(٦١٤) شرح ابن ماجه للسندي: ١/ ٥٧ ، وفيض القدير للمناوي: ٧/ ١٩

الثالثة بيانية، لأنَّ الأهواءَ كلَّها منكرة)(٦١٥)، فإنَّ قضيتَه أنَّ الحديثَ لو قُدِّرَ: "مِن منكرات الأهواء" لكان كأنه قيل: مِن الأهواء(٦١٦).

وقد تقدم لابن عاشور في إضافةِ ﴿ خَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ أنه: (كأنه قيل: بذكرى الدار)(٦١٧).

ومن أمثلةِ ما لا يَتغير أصلُ معناه بإسقاطِ المضافِ مما يجري على ألسنةِ الفقهاء: "دمُ الحيضِ"، و"شعر اللحية"، و"حُمْرَةُ الشَّفَق"، و"دعاء القُنوت"، و"عَقْدُ النكاح"، وهو كثيرٌ جدًّا في استعمالهم.

ولهذا لما وقع في كلام الخَبَّازيِّ شارحِ "الهداية" إضافةُ "اسمِ الجمع"، وكان بعضُ مَن ناقشه قد انتقل ذهنُه إلى الاصطلاحِ النحوي، قال ابنُ الهُمام: (لم يَعْلَمْ أنَّ الإضافةَ في قولِ الخبازي "اسم الجمع" بيانيةٌ، والمعنى: الاسمُ الذي هو الجمعُ، **ومثلُ هذا في عباراتِ جميع أهل الفنونِ أكثرُ وأشهرُ مِن أنْ يَخفى على ناظرٍ في العلم**)(٦١٨).

---

(٦١٥) مرقاة المفاتيح: ٤/ ١٧١٢ ، وقوت المغتذي للسيوطي: ٢/ ٩٧٠ ، وتحفة الأحوذي للمباركفوري: ١٠/ ٣٧

(٦١٦) وقال ملا علي القاري: (الأظهرُ أنَّ الإضافاتِ كلَّها مِن بابٍ واحد، ويُحمل الهوى على المعنى اللغويِّ، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ ﴾ ، ولذا قيل: "الهوى إذا وافق الهدى يكون كالزبدة مع العسل"، يعني: فيَحلَى بهما العملُ، وقال الشاذلي: "إذا شربتُ الحلوَ البارد، أحمد ربي من وسط قلبي"، وقد قال ﷺ : "اللهم اجعل حُبَّك أحبَّ إليَّ من حُب الماء البارد"، أو يُحمل على ما تختاره النفسُ مِن العقائد، ومنه قولُه تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ ، فالمراد بالأهواء مطلقا الاعتقادات، وبالمنكرات الأهويةُ الفاسدة التي غير مأخوذة من الكتاب والسنة). (مرقاة المفاتيح: ٤/ ١٧١٢)

(٦١٧) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٢٧٨

(٦١٨) فتح القدير: ٥/ ١٥٩

[إضافة الأعم للأخص للبيان كما سلف أو بيانيةٌ على معنى "من" ؟]

قال الشيخ إبراهيم الباجوري: (ضابطُ **الإضافةِ البيانية**: أن يكون بين المضافِ والمضاف إليه عمومٌ وخصوصٌ من وجه، بحيث يجتمعان في مادَّةٍ وينفردُ كلٌّ منهما في مادةٍ أخرى، كما في قولهم: "خاتم حديد".

وضابطُ **الإضافةِ التي للبيان**: أن يكون بين المضافِ والمضاف إليه عمومٌ وخصوص بإطلاق، بحيث يجتمعان في مادةٍ وينفرد أحدُهما فقط في مادةٍ أخرى، كما في قولهم: "شجر أراك".

وهذا على ما هو التحقيقُ(٦١٩) مِن التغايُرِ بين الإضافةِ البيانيةِ والتي للبيان، وقيل: لا فرقَ بينهما)(٦٢٠).

وعلى هذا التحقيقِ من المغايرة، تكون الإضافةُ التي للبيان: معنويةً لاميةً في المشهور، والبيانيةُ على معنى "مِن" كما هي حقيقتُها، وتسميةُ الأولى بيانيةً يكون مجازًا عرفيا، وأما على القولِ بعدم الفرقِ فالكلُّ بيانيةٌ على معنى "مِن"، ولا يَمتنع مع ذلك كونُها على معنى اللامِ إنْ قَصَدَ المتكلِّمُ الاختصاصَ البيانيَّ، كما تقدم في محَلِّه.

وقال التهانوي: (إضافةُ العامِّ من وجهٍ إلى الخاص من وجه إضافةٌ بيانيةٌ بتقدير "مِن"، كـ"خاتم فضة"، وإضافةُ العامِّ مطلقا إلى الخاصِّ مطلقًا إضافةٌ بيانيةٌ أيضا، إلا أنها بمعنى اللامِ عند

---

(٦١٩) وعبارتُه في "حاشية السنوسية" : (وهو الصحيح). (الباجوري على السنوسية: ٦٢)

(٦٢٠) حاشية السلم للباجوري: ٦٣ ، ونحوه في حاشيته على السنوسية: ٦٢ ، وانظر: حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي: ١٥٢

الجمهور، وبمعنى "مِن" عند صاحب "الكشاف"، كـ"شجر الأراك"(٦٢١)... هكذا يُستفاد من "الكافية" وشروحِه و"الإرشادِ"(٦٢٢) و"الوافي"(٦٢٣))(٦٢٤).

وقال الشهاب الخفاجي: (المشهورُ أنَّ الإضافةَ في العمومِ والخصوصِ المطلق لاميةٌ لا بيانية، لكنه قال في "شرح الهادي"(٦٢٥) : إنَّ إضافةَ العامِّ إلى الخاص في نحو: "إنسانِ زيدٍ" بمعنى اللام،

---

(٦٢١) انظر: الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٢٥٥ ، والتفسير الكبير للرازي: ١١/ ٢٧٧ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي: ٢/ ١١٣ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢٠٩ - ٢١٠ ، والكليات للكفوي: ١٣٣ ، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٦/ ٧٨

(٦٢٢) لعله الإرشاد في النحو لأحمد بن أبي القاسم شهاب الدين الدولة آبادي الهندي الحنفي المتوفى سنة: ٨٤٨ . (هدية العارفين: ١/ ١٢٧) ومن شراح الإرشاد: الشيخ وجيه الدين العلوي المذكورُ في الأصل. ولسعد الدين التفتازاني: إرشاد الهادي في النحو، أَلَّفَه لولده، فصار متنا لطيفا جامعا متداوَلًا في أيدي أصحابِه، فشروحه ممزوجًا وغير ممزوج، ومن شُرَّاحِه: محمد بن الشريف الحسيني، وَلَدُ السيد الشريف الجرجاني. (كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/ ٦٧ – ٦٨ ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول له أيضا: ٣/ ٢٠١)

(٦٢٣) لعله الوافي في النحو لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي ثم الهندي الحنفي، المتوفى سنة: ٨٣٠ . شرحه الإمام البدر الدماميني (المتوفى سنة: ٨٢٧) لما سافر إلى الهند ورأى أن أهل كجرات مشغولين به، وسمَّاه "المنهل الصافي". (كشف الظنون: ٢/ ١٩٩٨ ، وهدية العارفين: ٢/ ١٨٧)

(٦٢٤) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٢١٦ ، وانظر: الكليات لأبي البقاء: ١٣٣

(٦٢٥) الهادي في النحو والصرف، لعز الدين، عبد الوهاب بن إبراهيم، الزَّنْجاني البغدادي، الفقيه الشافعي، الأديب اللغوي، المعروف بالزنجاني، وهو متن متوسط، ثم شرحه ممزوجا، وسمَّاه: "الكافي"، وهو شرح كبير في مجلدين، قال السيوطي في ترجمته: (صاحب شرح الهادي المشهور، أَكْثَرَ الجاربرديُّ مِن النقل عنه في شرح الشافية، وقفتُ عليه بخطه، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمائة، ومتن الهادي له أيضا، وله التصريفُ المشهور بتصريف العِزِّي، ومؤلفاتٌ في العروض والقوافي، وخطُّه في غاية الجودة، تكرر ذِكْرُه في جمع الجوامع) اهـ، ومن تصانيفه أيضا: فتح الفتاح شرح مراح الأرواح في الصرف. وفاته: ٦٥٥ . (كشف الظنون: ٢/ ٢٠٢٧ ، وهدية العارفين: ١/ ٦٣٨ ، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢٢ ، والأعلام: ٤/ ١٧٩)

وقيل: إنها بمعنى "مِن"، لأنه يُحْمَل عليه، كما يقال في "شهرِ المحرَّمِ" : الشهرُ المحرَّمُ اهـ. وهو ظاهرُ كلامِ الشريفِ في أول "شرح المفتاح" في إضافة "عِلْمِ المعاني"(٦٢٦) و"شجر الأراك")(٦٢٧).

وقال السيالكوتي في حاشيته على "تفسير البيضاوي" : (اعلم أنه يُستفاد مِن كلام المصنِّفِ والزمخشريِّ أنَّ إضافةَ العامِّ إلى الخاص المطلَقِ بمعنى "من" البيانيةِ، حيث جَعَلَا إضافةَ اللهوِ إلى الحديث – على تقديرِ إرادةِ الحديثِ المنْكَر – بيانيةً، وكذا إضافة البهيمة إلى الأنعام في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ ، مع أنهما من إضافة العام إلى الخاص، وهو الظاهرُ، لأنَّ شرطَ "مِن" التبيينيةِ: أنْ يَصِحَّ إطلاقُ المجرورِ بها على المبيَّن، كما في قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ، لكنَّ المذكورَ في كُتُبِ النحوِ أنها لامية)(٦٢٨).

وقال أبو البقاء الكفوي في "كلياته" : (إضافةُ الشيءِ إلى جنسِه بمعنى "من" البيانية، مثل: "خاتم فضة" و"ثوب حرير" و"خبز شعير"، وإضافة العامِّ إلى الخاصِّ إضافةٌ إلى الجنسِ، وهي أنْ يكون المضافُ إليه بعد الإضافةِ أعمَّ من المضافِ مطلقًا(٦٢٩)، كإضافة "عِلْمِ المعاني"، ذكره التفتازاني(٦٣٠)، وكإضافة "وجه الاختصار"، ذكره السيد الشريف، وكإضافة "البهيمة" المفسَّرة

---

(٦٢٦) الذي في أول شرح الشريف على "المفتاح" عند ترجمة السكاكي (القسم الثالث من الكتاب في عِلْمَي المعاني والبيان) صورتُه: (ولفظَا "المعاني" و"البيان" عَلَمان لهذين العِلْمين، كالنحو والصرف، فقولُك: "علم المعاني" كـ"شجر الأراك"). (شرح المفتاح للشريف الجرجاني (دكتوراه) : ١٢)

(٦٢٧) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٦/ ٢١٤

(٦٢٨) السيالكوتي على البيضاوي: ١٦

(٦٢٩) تقدم قولُ الغُجْدَوَانِيِّ: (إنْ كان المضافُ إليه جنسَ المضاف، يكون المضافُ بعد الإضافة أخصَّ مطلقا من المضاف إليه، والمضاف إليه أعم منه، كقولك: "خاتم فضة"، فإن الخاتم بعد الإضافة إلى الفضة يصير نوعًا من الفضة، والفضة جنسا له، وإلا فقبل الإضافة بينهما عمومٌ من وجه، فكيف يكون أحدُهما جنسًا للآخر) انتهى. (حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٥)

(٦٣٠) الذي في أول شرح السعد على المفتاح صورتُه: (و"علم المعاني" من الإضافة البيانية، كـ"شجر الأراك"). (شرح المفتاح للسعد (دكتوراه) : ١٤)

بكل ذات قوائم أربع إلى "الأنعام" المفسَّرة بالأزواج الثمانية، ذكره صاحب "الكشاف" و"الأنوار"((٦٣١))(٦٣٢).

وتقدمتْ نسبتُه للعصامِ الإسفرائيني في "شرح الإظهار" للشيخ محمد بن أحمد، ثم رأيتُ في "حاشيةِ الجامي" للعصام – عند قولِ الشارحِ (فقولُك: "يوم الأحد" و"علم الفقه" و"شجر الأراك" بمعنى اللام)(٦٣٣) ما نصُّه: (الأنسَبُ بحَسَبِ المعنى أنْ تكون هذه الإضافاتُ بيانيةً، وإظهارُ "مِن" فيها خالٍ من التكلُّفِ، إلا أنَّ أئمةَ العربيةِ جعلوها لاميةً(٦٣٤)، ولا يَظهر ما دعاهم إليه)(٦٣٥).

وقال الشيخ ياسين الحمصي: (إضافةُ **"شجر أراك"** على مقتضى كلامِ ابنِ مالك والمصنِّفِ (يعني: ابنَ هشام) وأتباعِهما: بيانيةٌ)(٦٣٦).

---

(٦٣١) أنوار التنزيل تفسير البيضاوي.

(٦٣٢) الكليات: ١٣٣

(٦٣٣) الفوائد الضيائية: ١/ ٤٤٨

(٦٣٤) والعصامُ نفسُه في "الأطول" مُصَرِّحٌ بأنَّ إضافةَ العام إلى الخاص كـ"شجر الأراك" إضافةٌ لامية. (انظر: الأطول: ٢/ ٣٣٦)

وذكر ابن قاسم العبادي في "حاشية التحفة" : أنَّ ضبطَ البيانيةِ بأن يكون بين المتضايفين عمومٌ من وجه هو ما صرح به غيرُ واحدٍ كالعصام. (ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج: ٢/ ٢)

ولما قرر البيضاويُّ في إضافةِ "لهو الحديث" من قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لهو الْحَدِيثِ ﴾ - الآية – أنها بمعنى "من" التبيينيةِ إنْ أريد بالحديثِ المنكَرُ، كَتَبَ عليه الشهاب الخفاجي: (هذا بناء على أنَّ إضافةَ العامِّ المطلَقِ بيانيةٌ، وهو مذهبٌ لبعضِ النحاة، كما في "شرح الهادي" ... وإنْ صَرَّحَ العصامُ بخلافِه، واغْتَرَّ به بعضُ المتأخرين، فاعترض على المصنِّفِ بأنه مخالِفٌ لكلام النحاة). (الشهاب على البيضاوي: ٧/ ١٣١)

فتنبه.

(٦٣٥) العصام على الجامي: ١٦٦

(٦٣٦) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨ . وياسين يريد بالبيانية: التي على معنى "من".

وهذا يَنبني على ما تقدم مِن توجيه ما ضبطوها به من كون المضافِ إليه جنسَ المضاف، وذلك بتقرير أنَّ المرادَ: كونُه محمولًا عليه حملا جزئيا وصادقًا على بعضِ أفراده، والأخصُّ المطلَقُ يحمل على الأعم المطلق حملًا جزئيا، ولأنهم لم يَشترطوا مع صِدْقِ المضافِ إليه على المضاف صِدْقَ المضافِ على المضاف إليه أيضا، ومَن اشترطه لم تكن عنده بيانيةً بل لامية.

ولهذا قال الشهاب الخفاجي في إضافةِ ﴿ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ التي هي مِن إضافة الأعمِّ للأخص: (للنحاةِ في مثل هذه الإضافةِ اختلافٌ: فمَنِ اشتَرطَ العمومَ والخصوصَ من وجهٍ في الإضافة البيانية، قال: إنها لاميةٌ، ومَن لم يَشترطه قال: إنها بيانيةٌ، كما ذكره في "شرح الهادي"، فلا يَرِدُ ما قيل: اشتُرِط في الإضافةِ بمعنى "مِن" كونُ المضافِ إليه جنسًا للمضاف، كالفضةِ للخاتم، وههنا الأمرُ بالعكس)(٦٣٧).

وقال الشهاب أيضا: (ثم إنهم أطلقوا كونَ الإضافةِ إلى الجزئيِّ بيانيةً، وهو مخالِفٌ لما صرح به كثيرٌ من المتقدمين والمتأخرين مِن أنها إنما تكون كذلك إذا كان بينهما عمومٌ وخصوص وجهيٌّ، كـ"خاتم فضة"، فإنْ كان مطلقًا، كـ"مدينة بغداد" فهي لامية، وذهب شارح "الهادي" إلى أنها بيانيةٌ أيضا، ولذا تراهم يَجعلون "شجر الأراك" من الإضافة اللاميةِ تارة، ومن البيانية أخرى، وهذا مما غَفَلَ عنه كثيرٌ من الناس، فاحْفَظْه)(٦٣٨).

وقد جمع بينهما الشهابُ في موضعٍ من غير تنبيهٍ على مأخذ الترديد، وذلك أنَّ البيضاويَّ في "الأنوار" قال في إضافةِ ﴿ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ : (الحبلُ: العرقُ، وإضافتُه للبيان)(٦٣٩)، فكتب عليه الشهاب الخفاجي: (قوله: (والحبل العرق) تفسيرٌ للمرادِ به هنا، لأنَّ الحبلَ معناه معروفٌ، وإطلاقُه على العرق بطريق المشابهة، كما يقال: "حبل الوريد" و"حبل العاتق" لعِرْقِه. وقوله: (وإضافتُه

---

(٦٣٧) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٣/ ٢١٠

(٦٣٨) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١/ ١٧

(٦٣٩) تفسير البيضاوي: ٥/ ١٤١

للبيان) على أنه مجازٌ عن العرق، فإضافتُه للبيان، كـ"شجر الأراك"، أو لامية كما في غيرِه من إضافةِ العامِّ للخاص، فإنْ أُبقي الحبلُ على حقيقتِه، فإضافتُه كـ"لجين الماء")(٦٤٠).

ومرادُ البيضاويِّ بكونها للبيانِ أنها بيانيةٌ على معنى "مِن"، إذ هو في هذا تابعٌ للزمخشري(٦٤١) الذي تَبِعَه الرازيُّ أيضا، قال في "الكشاف" في إضافة ﴿ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ : (البهيمة: كلُّ ذاتِ أربعٍ في البر والبحر، وإضافتُها إلى الأنعام **للبيان، وهي الإضافةُ التي بمعنى "مِن"**، كـ"خاتم فضة"، ومعناه: البهيمة من الأنعام)(٦٤٢).

ولذلك وقعتْ عبارةُ أبي السعود هكذا: (والحبل: العرق، وإضافتُه **بيانيةٌ**)(٦٤٣)، لكونها أظهرَ في المراد.

والشهابُ الخفاجيُّ ملتفِتٌ إلى هذا، وإلا لما صح منه الترديدُ بينها وبين اللامية، إذ لو كان المراد بكونها للبيان مباينًا للتي على معنى "من" لتعين كونها لاميةً، وفسد الترديد.

والحاصلُ أنَّ الترديدَ هنا بين كونِها بيانيةً على معنى "مِن" وبين كونها لاميةً، وبناءُ الترديدِ على الاختلافِ في إضافة الأعم للأخص، هل هي بيانيةٌ على معنى "من" أم بيانيةٌ لامية؟

وقد رأيتَ أنَّ الزمخشريَّ جعل إضافةَ ﴿ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ - وهي إضافةُ أعمَّ بإطلاقٍ إلى أخصَّ - كإضافةِ "خاتم حديد"، وهي إضافةُ أعمَّ من وجهٍ لأخص، إذ الكلُّ عنده من الإضافةِ على معنى "من"، كما تقدم.

---

(٦٤٠) الشهاب على البيضاوي: ٨/ ٨٦

(٦٤١) قال في "الكشاف" : (والحبل: العرق... فإنْ قلتَ: ما وجهُ إضافةِ "الحبل" إلى "الوريد"، والشيءُ لا يضاف إلى نفسِه؟ قلت: فيه وجهان: أحدُهما: أن تكون الاضافةُ للبيان، كقولهم: "بعير سانية". والثاني: أن يراد حبل العاتق، فيضاف إلى الوريد كما يضاف إلى العاتق، لاجتماعهما في عضوٍ واحد، كما لو قيل: حَبْلُ العِلْباءِ، مثلًا). (الكشاف مع فتوح الغيب: ١٤/ ٥٣٦ - ٥٣٧)

(٦٤٢) الكشاف مع فتوح الغيب: ٥/ ٢٥٥

(٦٤٣) تفسير أبي السعود: ٨/ ١٢٨

والذي يظهر أنَّ ابنَ عاشور على هذا المهيع، فقد قال: (إضافةُ "حبل" إلى "الوريد" بيانيةٌ، أي: الحبلُ الذي هو الوريد، فإنَّ إضافةَ الأعمِّ إلى الأخص إذا وقعتْ في الكلامِ كانتْ إضافةً بيانية، كقولهم: "شجر الأراك")(٦٤٤)، وقال في موضع آخر: (إضافة "بهيمة" إلى "الأنعام" من إضافة العام للخاص، وهي بيانيةٌ، كقولهم: "ذباب النحل" و"مدينة بغداد"... والإضافة البيانيةُ على معنى "مِنْ" التي للبيان، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾) (٦٤٥).

ثم إنَّ ضابطَ الإضافةِ البيانية على معنى "من" كما وقع لابن يعيش ظاهرُ الصدقِ على إضافةِ العام للخاص، كـ"شجر أراك"، فإنَّ المضاف إليه قد وقع به بيانُ نوعِ المضاف، إذ الشجر أجناسٌ وأنواع، فلما أضيفَ إلى الأراكِ تَخَصَّصَ وبان النوعُ المقصودُ منه، وقد قال محرم أفندي في "حاشية الجامي" في بيان كونِ إضافةِ "شجر الأراك" إضافةَ عامٍّ إلى خاص: (الأراكُ جمع أراكة، وهي في الأصل: شجرةٌ مُرَّة يُتخذ منها المِسْواكُ الذي يُستاك به، تنبت في ديار العرب، يُجلب منها إلى البلدان التي يَسكن أهلُ الإسلام فيها لكون السواكِ سُنَّةً، فيكون خاصًّا، والشجرُ بالتحريك نبتٌ له ساق وأغصان، سواء كان له دوامٌ واستمرار أو لا، فيكون عامًّا يَصير خاصًّا بالإضافة إلى نوعِه، مثل: شجر الزيتون، وشجر الرمان، ومنه: شجر الأراك)(٦٤٦).

وقد قال أبو بكر الخبيصي في "الموشح" في ضبط الإضافةِ بمعنى "من" : (هو ما كان المضافُ إليه مميِّزًا لجنسِ المضاف)(٦٤٧).

وقد رأيتَ قبلُ أنَّ توجيهَهم لكون إضافةِ الصفة لموصوفها من قبيل إضافة "خاتم فضة" كان أساسُه أنَّ الأولَ عامٌّ محتمِلٌ للثاني الخاصِّ وغيره، فأُضيفَ من حيث إنه جنسٌ مُبْهَمٌ لِيَتَخَصَّص بالثاني، وهذا المعنى موجودٌ في إضافةِ الأعم المطلق كما هو ظاهر.

---

(٦٤٤) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٣٠٠

(٦٤٥) التحرير والتنوير: ٦/ ٧٨

(٦٤٦) محرم أفندي على الجامي: ١/ ٤٧٨

(٦٤٧) الموشح على كافية ابن الحاجب: ١/ ٤٣٢

[**تحصيل ما قيل في إضافة الأعم المطلق**]

فيتحصل في إضافة الأعم إلى الأخص كـ"شجر الأراك" :

أنها: إضافةٌ للبيان، وهي بمعنى اللام، وهو المشهور لدى الجمهور، وهو ما صححه الباجوري وقال: إنه التحقيق.

وإضافةٌ بيانيةٌ على معنى "من" عند قومٍ، منهم: **الزمخشريُّ** (المتوفى سنة: 538)، و**الزَّنْجاني** (655) صاحبُ "الهادي" وشَرْحِه "الكافي"، و**البيضاوي** (685)، و**الجامي** (898)، و**ابن كمال باشا** (940)، و**العصام الإسفراييني** (945)، و**عبد الحكيم السيالكوتي** (1067)، و**ابنُ عاشور** (1393)، وهو قضيةُ كلامِ **ابنِ يعيش** (643)، و**ابنِ مالك** (672)، و**الخبيصيِّ** (731)، و**ابنِ هشام** (761).

والأمر راجعٌ إلى سؤالِ ما هو الشرطُ في الإضافةِ البيانية ؟ كما عرفتَ، مع عدمِ إغفالِ أنَّ مِن الذين يَرَوْنَ أنَّ إضافةَ الأعمِّ المطلقِ لا يَتناولها حَدُّ البيانيةِ مَن يُسَمِّيها بيانيةً تَسَمُّحًا وتوسعا كما عرفتَ أيضا.

قال الشيخ ياسين الحمصي: (قد عَلِمْتَ اختلافَهم في شروطِ الإضافةِ التي على معنى "مِن"، فلذا اختَلفَ إطلاقاتُهم في الإضافةِ البيانية، فكلٌّ أَطْلَقَ بحَسَب ما يَشْتَرِطُه، فلا ينبغي أنْ يُعترَض عليه)(٦٤٨).

[**من قال: الإضافةُ البيانيةُ: لغويةٌ، واصطلاحية**]

قال: (ومِن العجبِ قولُ شيخِنا العَلَّامةِ **الغُنَيمِيِّ**: الإضافةُ البيانيةُ لها معنيان: **لغويٌّ**، وهو ما يكون المضافُ إليه كاشفًا للمضافِ وبيانًا له، سواء كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ أو لا، ومِن ثَمَّ قيل: إنَّ إضافةَ "شجر أراك" بيانيةٌ، و**اصطلاحيٌّ**، وهو أن يكون بينهما عمومٌ وخصوص من وجه= فإنَّ هذا يُوهِم اتفاقَ الاصطلاحِ على ذلك، وليس كذلك)(٦٤٩).

---

(٦٤٨) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨

(٦٤٩) ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨

أقول: إن كان التعجُّبُ مِن تحديدِه البيانيةَ الاصطلاحيِّ وأنه يوهم الاتفاقَ على التحديد= فلا عجب، غايةُ ما هنالك أنه حَدَّها وضَبَطَها بالمشهورِ لدى المتأخرين، وذلك بما كان بين الطرفين نسبةُ العمومِ والخصوص الوجهي، وليس مِن شرط مَن فعل ذلك التعرُّضُ للخلاف، وإلا للزم التعجبُ من كل مَن عَرَّفَ البيانيةَ ولم يتعرض للخلاف، وهم كثرة، فتخصيصُ الغنيميِّ بذلك ما له من وجه.

وإن كان التعجُّبُ مِن تقسيمِه البيانيةَ إلى لغويةٍ وعرفية، وأنَّ ذلك يُوهم الاتفاقَ على القسمة= فلا عجبَ أيضا، إذ لا شكَّ في استعمالِ "الإضافةِ البيانية" في المعنيين، وشواهدُ هذا لا تَنحصر ولا تنضبط، وقد مر مِن ذلك طَرَفٌ صالح، وقد كان أصلُ البحثِ قائمًا على ملاحظةِ استعمالِهَا في معنيين، لكنَّ تعجُّبَ الشيخِ ياسين لعله لكونِه يرى أنَّ "البيانيةَ" لا تُطلق إلا بإزاء التي بمعنى "مِن"(٦٥٠)، غيرَ أنَّ الاستعمالَ في معنيين لا يُدفع، ومعنى هذا أنَّ بعضَهم قد يُطلِق اسمَ البيانيةِ على ما لا يَصدق عليه ضابطُ البيانيةِ العُرْفِيَّةِ عنده والتي هي على معنى "من"، وهذا قد صرح به ملا علي القاري والصبان والدسوقي(٦٥١) كما تقدم، فالغنيميُّ أدَّاه نظرُه إلى توجيهِ ذلك بأنَّ أحدَ الاستعمالَين مطابقٌ للوضعِ اللغويِّ، والثاني مطابقٌ للوضع العرفي، ويكون هذا من جملةِ الألفاظِ الاصطلاحيةِ التي يَعْرِض لها الاستعمالُ في كلامِ العلماء على أصلِها اللغويِّ - كلفظ **"اسمِ الجمع"** مثلًا، فإنَّ الجوينيَّ لما ذكر في "الورقاتِ" في جملة ألفاظِ العموم (اسم الجمع المعرَّف باللام) قال ابن قاسم العبادي: ("اسم الجمع" بالمعنى اللغويِّ، وهو اللفظُ الدالُّ على جماعةٍ، سواء أكان في الاصطلاحِ النحويِّ: جمعًا، أم اسمَ جمعٍ، أم اسمَ جنسٍ جمعيٍّ)(٦٥٢) - ، وعليه فإضافةُ "شجر

---

(٦٥٠) حيث قال كما تقدم: (اعلم أنَّ الإضافةَ التي على معنى "من" هي المسماةُ بـ"الإضافة البيانية"، لأنَّ المرادَ بـ"مِن" : "مِن" البيانيةُ، وقد أشار لذلك الجاميُّ بقوله: "فإضافةُ خاتم إلى فضة بيانيةٌ"). (ياسين على الفاكهي: ٣/ ٢٢٨)

(٦٥١) والدسوقي نفسُه تقع له تسميةُ إضافةِ البيان بيانيةً.

(٦٥٢) الشرح الكبير لابن قاسم العبادي: ٢/ ٩٦ ، وكذا في حاشية الشَّبْرامَلِّسِي على الشرح الصغير لابن قاسم العبادي: ٢٩٠ ، وحاشية العدوي التحريرات والنكات على شرح المحلي للورقات: ١٧٠ ، وانظر: حاشية النفحات على شرح الورقات للجاوي: ١٣٤ – ١٣٥ ، وحاشية القليوبي على شرح المحلي: ٧٩ . **ومثالُ ذلك أيضا**: لفظ **"النقل"**، فقد وقع في "المحصول" للرازيِّ عند تقسيمِ الألفاظِ بالنسبة إلى المعاني ما صورتُه: (وأما إذا اتحد اللفظُ وتَكَثَّرَ المعنى، فهذا

أراك" باعتبار الوضعِ اللغويِّ بيانيةٌ - وقد قال الأكيني في إضافةِ الأعم المطلق، كإضافة "شجر الأراك" : (واعلم أنه قد يُسمَّى هذا القسمُ بـ**"الإضافةِ البيانيةِ اللغوية"**)(٦٥٣) - ، وأما باعتبار الوضعِ العرفيِّ فليست بيانيةً على معنى "مِن" بل لاميةٌ، ولا منافاةَ بين الأمرين، لاختلاف الاعتبارين.

ولهذا لما قرر اليَزْدِيُّ في "شرح التهذيب" أنَّ إضافةَ (عقائد الإسلام) بيانيةٌ على تقديرِ أنْ يُراد بالإسلامِ عقائدُه، كتب عليه بعضُ المحشين ما نصُّه: (قوله "بيانية" المرادُ بالإضافةِ البيانيةِ ههنا: ما يكون المضافُ إليه بيانًا للمضاف، فلا يَرِدُ أنَّ الإسلامَ على تقدير أنْ يكون المرادُ منه الاعتقادَ ليس عبارةً عن مطلق الاعتقاد، بل اعتقادٌ مخصوص، فيكون إضافةُ العقائدِ إلى الإسلام مِن قبيل إضافةِ

اللفظُ: إما أن يكون قد وُضِع أَوَّلًا لمعنًى ثم نُقِل عنه إلى معنًى آخر، أو وُضِع لهما معًا، أما الأول، فإما أن يكون ذلك النقلُ لا لمناسبةٍ بين المنقولِ إليه والمنقولِ عنه، وهو "المُرْتَجَلُ"، أو لمناسبة، وحينئذ إما أن تكون دلالةُ اللفظِ بعد النقل على المنقول إليه أقوى من دلالتِه على المنقولِ عنه أو لا تكون، فانْ كان الأولُ سُمي اللفظُ بالنسبة إلى المنقولِ إليه لفظًا منقولًا... وأما إن لم تكن دلالتُه على المنقول إليه أقوى من دلالته على المنقولِ عنه سمي ذلك اللفظُ بالنسبة إلى الوضعِ الأول حقيقةً وبالنسبة إلى الثاني مجازًا إلخ)، فكتب عليه شارحُه القرافي ما نصُّه: (قوله: (إن اتحد اللفظ وتعدد المعنى ونُقِل عن الأول) مرادُه بـ"النقل" ليس النقلَ العرفيَّ، بل النقل اللغوي، وهو التحويل، لأنه قُسِّمَ إلى المجازِ المرجوحِ الذي لم يُوجد فيه النقلُ العرفيُّ، ومَورِدُ التقسيمِ يجب أن يكون مشتركًا بين الأقسام، فدل ذلك على أنَّ مرادَه النقلُ اللغوي). (نفائس الأصول: ٢/ ٦٠٥ – ٦٠٥) وكتب القرافيُّ أيضًا في موضع آخر: (قوله: (والنقلُ نحو: "رأيتُ أسدًا") استعمَل "النقل" هاهنا في المعنى اللغويِّ دون الاصطلاحيِّ على سبيل المجاز، لأنَّ النقلَ لغةً: هو التحويلُ... وأما النقلُ في الاصطلاح - وهو غلبةُ استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهرَ فيه من غيره - ، فلم يُوجَدْ في "الأسد"، فظهر أنَّ مرادَه: النقلُ اللغوي). (نفائس الأصول: ٢/ ٧٩٣)

(٦٥٣) حاشية الجامي العقد النامي – المجموعة النورية: ٢/ ٨٥

العامِّ إلى الخاص، كـ"علم الفقه"، وهي لاميةٌ كما صُرِّح في النحو= فإنَّ كونَ الإضافةِ لاميةً لا ينافي كونَها بيانيةً بمعنى أن يكون المضافُ إليه بيانًا للمضاف)(٦٥٤).

وقد تقدم اشتهارُ تسميتِها بالإضافة التي للبيان وتسميةِ التي بين طرفيها عمومٌ وجهي بيانيةً، قال العدوي: (إضافةُ "علم" إلى "الفقه" للبيانِ لا بيانيةٌ، لأنَّ شرطَ البيانيةِ: أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عمومٌ وخصوص من وجه، كـ"خاتم حديد")(٦٥٥).

والصبان في حاشيته على "الشرح الصغير" للملوي مصرحٌ بأنَّ النسبةَ بين المتضايفين إنْ كانتِ العمومَ والخصوص مِن وجه، فاستعمالُ لفظِ "الإضافة البيانية" حينئذ يكون على ظاهرِه، وإن كانت النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فالمرادُ بها حينئذ التي للبيان(٦٥٦).

والمحشي على اليزدي إنما تكلَّفَ تفسيرَ الإضافةِ البيانيةِ لاستعمالِهَا في غير معناها المشهورِ، لِمَا اشتهر لديهم مِن أنَّ بيانَ العنايةِ والمرادِ إنما يكون في المحل الذي يكون فيه المرادُ خلافَ ما يُعطيه ظاهرُ العبارة، ولهذا جاء في حاشية "فرح التقريب" ما نصُّه: (قولُ الشارحِ "والإضافةُ في عقائد الإسلام بيانيةٌ إنْ كان الإسلامُ عبارةً عن نفسِ الاعتقادات(٦٥٧)" مبنيٌّ على التسامح(٦٥٨)، لأنه

---

(٦٥٤) حواشي اللكنوي على اليزدي: ٧٥ . ولما قال صاحبُ "الهداية" في بيع الفُضُولي: (لنا: أنه تصرُّفُ تمليكٍ إلخ)، قال ابنُ الهمام في "شرحه" : (وقولُ المصنِّفِ (تصرُّفُ تمليك) مِن إضافة العام إلى الخاص، كـ"حركة الإعراب"، والإضافةُ في مثلِه بيانيةٌ، أي: تصرُّفٌ هو تمليكٌ، وحركةٌ هي إعراب). (فتح القدير: ٧/ ٥٣)

(٦٥٥) العدوي على الخرشي: ١/ ٧

(٦٥٦) انظر: حاشية الصبان على الشرح الصغير: ١٥٢ ، وانظر: الباجوري على السلم: ٦٣ ، والعطار على السلم: ٩٢

(٦٥٧) قال البِينجَوِينِي في حاشيته على اليزدي: (قوله (والإضافةُ في "عقائد الإسلام" بيانية) إنما كانتِ الإضافةُ بيانيةً إذا كان المرادُ بالاعتقاداتِ: المعتقَداتِ، لا التصديقات، أو كان المرادُ بالعقائدِ: التصديقاتِ، وإلا فالإضافةُ لاميةٌ، مِن قبيل إضافةِ المتعلَّق – بالفتح – إلى المتعلِّق – بالكسر – ، فإنَّ العقايدَ جمعُ عقيدةٍ بمعنى: النسبة التامة الخبرية، والإسلام بمعنى: التصديق، فالمقرَّر النِّسَبُ لا التصديقات. ويجوز أن يكون الكلامُ على حذفِ المضاف، أي: عقائد أهل الإسلام). (البينجويني على اليزدي: ٧٠ – ٧١) وعلى الأول، وهو كونُ المراد بالاعتقاداتِ المعتقداتِ لا التصديقات،

قد ثبت في مقامه أنَّ الإضافةَ البيانيةَ توجد بين المضافِ الأعمِّ من وجهٍ والمضافِ إليه الأعمِّ من وجه)(٦٥٩).

ونظيرُ إضافةِ (عقائد الإسلام) الواقعةِ في أول "التهذيب" إضافةُ (أحكامِ المِلَّةِ) الواقعةُ في مقدمة "شرح التهذيب" للخَبِيصي(٦٦٠)، فقد كتب عليه الدسوقي: (الإضافةُ للبيان)(٦٦١)، وهذا بناءً على أنَّ المرادَ بالمِلَّةِ: الأحكامُ الشرعيةُ العملية، قال العطار: (الشريعةُ والملة والدين: ألفاظٌ مترادفةٌ موضوعةٌ للأحكام الشرعيةِ المتعلِّقةِ بالأعمال، أما ما يتعلق بالاعتقادِ فهي أصولُ الدين)(٦٦٢)، ثم إنِ التفتَّ إلى عمومِ المضافِ من جهةِ كونِه مطلقَ الأحكام، وإلى أنَّ المِلَّةَ أحكامٌ مخصوصة، كانتْ من إضافة العامِّ إلى الخاص المصرَّحِ في النحو بكونها لاميةً، ولا منافاة.

ثم بعد تقييدي ما قرأتَ ظهر لي وجهٌ لتعجُّبِ الشيخ ياسين، وهو أنه قد تَعَرَّضَ في ضَبْطِه للإضافةِ البيانيةِ لما جرى من خلافٍ فيما يُشترط لها، وذكر أنَّ قضيةَ كلامِ بعضِ النحاةِ أنَّ إضافةَ

يكون لفظُ "الإسلام" مجازًا مرسَلًا علاقتُه التعلُّق، حيث أُطلق المصدر المتعلِّقُ بكسر اللام وأريد اسمُ المفعول المتعلَّق بفتحها، فسمي المصدَّقُ به تصديقًا، ونظيرُه تسميةُ المخلوقِ خلقًا في قوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللهِ ﴾ ، وتسميةُ المعلومِ عِلْمًا في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ . ومِن هذا: إطلاقُ التصديقِ على القضيةِ، قال الشريف الجرجاني: (وقد يطلَق "التصديقُ" – بمعنى المصدَّقِ به – على القضيةِ، لأن العِلْمَ التصديقيَّ لا يتعلق إلا بها، إما بجميعِ أجزائِها أو ببعضها). (حاشية القطبي: ٢٢١)

(٦٥٨) قال الفاضل حسن جلبي الفناري في حواشيه على التلويح: (التسامح في عرف العلماء: استعمالُ اللفظِ في غير حقيقتِه بلا قصدِ علاقةٍ مقبولةٍ، ولا نَصْبِ قرينةٍ دالة عليه، اعتمادًا على ظهور فهم المراد في ذلك المقام). (دستور العلماء: ١/ ١٩٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٤٢٧)

وقال الشيخ حسن العطار: (العباراتُ كثيرًا ما يُتسامح فيها عند ظهور المعنى المراد، فلا يُحتاج للاعتراضِ عليها، بل أنْ يُنبَّه على ما فيها من المسامحة). (حاشية العطار على المحلي على جمع الجوامع: ١/ ٢٩٤)

(٦٥٩) شرح التهذيب لليزدي مع حاشيته فرح التقريب: ٥١

(٦٦٠) وهو غير الخبيصي صاحب الموشح شرح الحاجبية، كما تقدم.

(٦٦١) الدسوقي على الخبيصي: ٧٥

(٦٦٢) العطار على الخبيصي: ٦١

"شجر أراك" بيانيةٌ على معنى "من"، ثم ذكر أنَّ الخلافَ فيما يُشترط لها قد استتبع خلافًا فيما يُعَدَّ من قبيلها، فكان بذلك قد بَيَّنَ للناظرِ في كلامِه أنَّ القائلَ بأنَّ إضافةَ "شجر أراك" بيانيةٌ إنما صح له ذلك لأنها على وَفْقِ ما ضَبَطَ به البيانيةَ، فكانت الإضافةُ عنده بيانيةً على معنى "من"، فهذا هو توجيهُ الشيخ ياسين لِعَدِّ إضافةِ "شجر أراك" بيانيةً، فكان تعجُّبُه من توجيهِ الغنيميِّ لعَدِّها بيانيةً، وذلك بادعائِه إطلاقَ البيانيةِ بإزاء معنيين، وانتهائِه إلى أنَّ إضافةَ "شجر أراك" بيانيةٌ لغويةٌ، لا بيانيةٌ على معنى "من"، لأن شرط هذه عنده العمومُ والخصوصُ الوجهي بين طرفيها. ثم لا يخفى أنَّ أساسَ هذا الوجهِ أيضًا للتعجُّبِ هو قَصْرُ الشيخ ياسين استعمالَ اسمِ البيانيةِ على التي بمعنى "من" بقطع النظرِ عن اختلافِ النحاة في ضبطها، وذلك ممنوعٌ غير مسلم كما تقدم.

[وقفة عند إضافة البيان]

يبقى أن يقال: إضافةُ البيان: إضافةٌ قُصِد بها كونُ الثاني بيانًا للأول، وهذا المعنى تُفيده "مِن" التي الإضافةُ البيانيةُ على معناها، إذ هي لبيان المرادِ بأمرٍ مُبْهَم، كما قالوا في حدها، فالتفريقُ بينهما عندئذ – على القولِ بالفرق – لمجرد اختلافِ النسبةِ بين الطرفين لا يكون وراءَه طائل، لا سيما وإظهارُ "مِن" فيها خالٍ من التكلف كما قال العصام، بل قد تَظْهَر بالفعل، نحو: ﴿ لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوم ﴾ كما تقدم، فيَرْجَحُ قولُ مَن قال: هما من قبيل واحد، ويكون مناطُ الإضافةِ: كونُ المضافِ إليه بيانًا للمضاف، ويكون ذلك مدلولَ قولِنا في الإضافة: إنها على معنى "من".

ويُقَوِّي هذا أنَّ قولَهم (هذا من إضافة العام للخاص) لم يكن مطردًا في العمومِ المطلق، كما رأيتَ، بل كثيرا ما يُعبرون بذلك عما فيه العمومُ الوجهي، فكأنهم يَعنون بإضافةِ العامِّ للخاص إضافةَ ما فيه عمومٌ بالنسبةِ إلى المضافِ إليه ليتخصص المضافُ بما في المضافِ إليه مِن خصوص، وهذا المعنى لا يُشترط له عمومُ المضافِ بإطلاق، بل يَصدق به وبالعموم الوجهي، وقد كان هذا ما ضبط به ابنُ كمال باشا الإضافةَ البيانية على معنى "من".

[أسئلة وأجوبة]

فإن قلت: كيف يتم ذلك وقد تقدم التصريحُ بأنَّ إضافةَ البيانِ مجازيةٌ لا حقيقية، القصدُ منها التبيين، والبيانيةُ على معنى "من" حقيقيةٌ، القصدُ منها التخصيصُ أو التعريف، ولذلك عُدَّتْ في أقسامِ الإضافة المعنوية؟

فالجوابُ: أنَّ مجازيةَ إضافةِ البيانِ مبنيةٌ على أنَّ المبيِّنَ هو المبيَّن، وهو الاتحادُ المفهومي، لكنَّ هذا الاتحادَ كما تقدم إنما يتحقق بنفسِ الإضافة، وأما قبلَها وبقطع النظر عنها فالمبيِّنُ غيرُ المبيَّن، ولأجل هذه المغايرةِ تَحصل بالإضافةِ للمضافِ فائدةٌ لم تكن حاصلةً قبلها.

ثم نفسُ التبيينِ تخصيصٌ، إذ البيانُ هو رفعٌ للإبهام، والإبهامُ عمومٌ والتفصيلُ تخصيص.

فإن قلت: إنْ تَمَّ هذا في إضافةِ ما هو أعمُّ مطلقًا قبل الإضافة، فماذا يقال في إضافة العَلَمِ إلى اللقبِ والعلمُ قبل الإضافةِ يدل على عينِ ما يدل عليه اللقب، وهو الذاتُ المعينة؟

فالجوابُ: أنَّ إضافةِ العَلَم للقب يَتحقق بها للمضافِ كمالُ التخصيصِ وهو التعريفُ.

فإنْ قلتَ: كيف يَتعرَّف وهو معرفة؟

قيل: شرطُ الإضافةِ المعنويةِ تجريدُ المضافِ من التعريفِ، فلا يُضاف العَلَمُ حتى يُنكَّرَ (بأنْ يُجعل واحدًا مِن جملةِ مَن يُسمَّى بذلك اللفظ)(٦٦٣)، والنكرةُ تتعرف بإضافتِها للمعرفةِ، واللقبُ معرفة(٦٦٤).

على أنَّ الرضيَّ قد جَوَّزَ إضافةَ العَلَمِ إضافةً حقيقيةً مع بقاءِ تعريفِه، قال: (إذ لا مانعَ من اجتماعِ التعريفين إذا اختلفَا)(٦٦٥)، وتقدمتْ إشارةُ الشهابِ إلى هذا.

---

(٦٦٣) الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٩ ، والفوائد الضيائية: ١/ ٤٥١ ، وانظر: عبد الغفور على الجامي: ١٩٩ ، والعصام على الجامي: ١٦٧ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٤

(٦٦٤) وقد تقدم في الهامش استظهارُ العصامِ كونَ إضافةِ "سعيد كرز" من قبيل إضافة العام للخاص، كـ"شجر الأراك".

ويُمكن تعليلُ جوازِ إضافتِه معرفةً إضافةً حقيقيةً يَتخصص بها المضافُ بأن يقال: إنَّ العَلَمَ وإنْ كان مدلولُه متعيِّنًا وضعًا لا يَحتمل اللفظُ غيرَه، لكنه للشركةِ اللفظيةِ العارضةِ يتطرق إليه الاحتمالُ، فتكون إضافتُه للقب رافعةً لاحتمالِ غيرِ المقصودِ ومُعَيِّنَةً للمدلول(٦٦٦)، ومن ثمة صَحَّ نَعْتُ العَلَم، لعروضِ حاجةِ التوضيح(٦٦٧).

وقد كان قصدُهم مِن إضافة الاسمِ للقب إيضاحَه به، لِمَا سَلَف مِن كون اللقبِ في الغالبِ أوضحَ من الاسم(٦٦٨).

قال ابن مالك: (وقد تفيد الإضافةُ إلى المعرفةِ ما تفيده الصفةُ مِن زيادةِ الوضوح، كقولك: "زيدُنا")(٦٦٩).

وقال العصام: (التخصيصُ عند النحاةِ: تقليلُ الاشتراك في النكرة، وما هو بمنزلةِ التخصيصِ في النكرةِ يُسمى في المعرفةِ: توضيحًا)(٦٧٠).

---

(٦٦٥) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٩ – ٢١٠ ، وانظر: حاشية الجامي لعبد الغفور: ١٩٩ . قال العصام: (وزعم الرضيُّ أنه لا مانع في جواز إضافة العَلَمِ مع بقاء تعريفِه، لأنه لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا، نحو: "زيد الخيل" و"أنمار الشاة"، وفيه أنَّ المستفيضَ الشائعَ في هذا الغرضِ هو الوصفُ دون الإضافة). (العقد النامي للأكيني – المجموعة النورية: ٢/ ٩٢)

(٦٦٦) ولا تغفُلْ عما ذكره العصامُ مِن أنَّ الشائعَ في الاستعمالِ لهذا الغرضِ هو الوصفُ لا الإضافة.

(٦٦٧) ثم لكون الضميرِ لا يُنعَتُ رَجَح على العَلَم في التعريف، فكان أعرفَ المعارفِ عند قوم، وأما اسمُ الجلالةِ "الله"، فلما انتفى فيه الاحتمالُ العارِضُ مِن قِبَلِ تعدُّدِ التسميةِ، كان أعرفَ المعارف إجماعًا. ولا منافاةَ بين هذا وبين قولِ مَن يرى الضميرَ أعرفَ المعارف، لأنَّ المقصودَ عندهم أنَّ جنس الضمير أعرف من جنس العَلَم، ولا يلزم من الحكم على الجملةِ أن يتبع الحكمُ جميعَ أفرادِها، فقد يكون في أفراد الجنس المفضول ما يفضل على أفراد الجنس الفاضل.

(٦٦٨) انظر: محرم أفندي على الجامي: ١/ ٥٠٥ ، والأكيني على الجامي – المجموعة النورية: ٢/ ١١٥

(٦٦٩) التحفة لابن مالك: ٢٠٩

(٦٧٠) العصام على الجامي: ١٦٨

[هل التخصيصُ والتوضيحُ بمعنًى ؟]

وقولُ العصام (ما هو بمنزلة التخصيص) قد اشتهر التعبيرُ عنه بـ"رفع الاحتمال"، قال الشيخ خالد الأزهري: (المرادُ بالإيضاحِ: رفعُ الاحتمال في المعارف، وبالتخصيص: تقليلُ الاشتراكِ في النكرات)(٦٧١)، والمرادُ برفعِ الاحتمال: أنْ يُرفع عنه الاشتراكُ اللفظيُّ الواقعُ بينه وبين غيره، كما قال المحشي الحلبي(٦٧٢).

قال الشيخ حسن العطار في حواشيه على شرح الأزهرية: (قوله "رفعُ الاحتمالِ في المعارف" بيانُه: أنَّ "زيدًا" في قولِك: "جاءَ زيدٌ" مَثَلًا، له مُشارِكاتٌ في هذا الاسم، لا يُدرَى مَن الجائي منهم، فإذا قلتَ: "العالِمُ"، فقد رفعتَ الاشتراكَ، وقطعتَ الاحتمالَ، فإنْ قلتَ: قد يَتفِق الاشتراكُ في الوصفِ أيضًا، فلا يَرتفع الاشتراك، بل يَقِلُّ، كما في النكرات، فالجوابُ: أنهم قَطَعوا النظرَ عن الاشتراكِ في الوصفِ، لقِلَّتِه.

وقد عُلِمَ من هذا التقريرِ: أنَّ الاحتمالَ المرفوعَ في جانب المعارِفِ هو الاشتراكُ، وحينئذ يكون التعبيرُ برفع الاحتمالِ في جانب المعارف وبتقليلِ الاشتراكِ في جانب النكرات مُجَرَّدَ تَفَنُّن(٦٧٣)، أو إشارةً إلى قلةِ الاشتراكِ في المعارف، أو لأنَّ اشتراكَها طارئ، واشتراك النكراتِ وضعيٌّ)(٦٧٤).

قلت: لا شك أنَّ الاشتراكَ في المَعارِف عارضٌ وغيرُ مقصود، لأنَّ استعمالَها لا يكون إلا في مُعَيَّنٍ، فالمتكلِّمُ بلفظِ "زيدٍ" يريد بذلك تعيينَ الذاتِ المسماةِ "زيدا" وتشخيصَها للمخاطَب، وهو

---

(٦٧١) شرح الأزهرية: ١٢٧ – ١٢٨

(٦٧٢) فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية: ٢/ ٥٢٧

(٦٧٣) التفنُّنُ: ارتكابُ فَنَّيْنِ مِن التعبيرِ دفعًا لثِقَلِ التَّكرارِ اللفظي. (الباجوري على السمرقندية: ١٧٩ - ١٨٠)

(٦٧٤) العطار على شرح الأزهرية: ١٠٨ – ١٠٩ ، وكلامُه كالتلخيصِ لما في حاشية الحلبي "فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية" : ٢/ ٥٢٧ – ٥٢٩ ، وانظر أيضا: ياسين على التصريح: ١٠٨/٢ ، والأمير على شرح الأزهرية: ٢٧٩ – ٢٨٠

إنما استَعمل اسمَ العَلَمِ لوثوقِه بمعرفةِ المخاطَبِ بالوضعِ المعيَّن(٦٧٥)، وإلا لَمَا كان في استعمالِه فائدةٌ، بل كان يَعدِل إلى الاسمِ المنكَّرِ كـ"رجلٍ" ونحوِه، إلا أنَّ المتكلِّمَ في المَحَلِّ الذي يَحْذَرُ فيه التباسَ المرادِ بغيرِه للشركةِ اللفظيةِ العارِضةِ يَعمِد إلى إتْباعِه بالنعتِ أو عطفِ البيان، قصدًا إلى رفعِ احتمالِ الالتباس.

ثم رفعُ الاحتمالِ على النحوِ الذي تقرر ليس تقليلًا للاشتراكِ بل إزالةٌ له بالكلية، إذ هو تعيينٌ كما ذكرنا(٦٧٦)، فاللفظُ بعد رفعِ الاحتمالِ قد تَعَيَّنَ مدلولُه، بخلافِ تقليلِ الاشتراك، فإنَّ مدلولَ اللفظِ بعدَه فردٌ مبهم إلا أنَّ مقدارَ الشيوع قد نَقَص بسببِ النعتِ أو عطفِ البيان، فقَلَّ الاحتمالُ ولم يَرتفِع.

ولهذا فكونُ المرادِ بالاحتمالِ والاشتراكِ واحدًا لا يَستلزِم كونَ المرادِ بالتوضيحِ والتخصيصِ واحدًا، للفرقِ بين قَيْدَي الرفعِ والتقليلِ المستلزِمِ للفرقِ بين التركيبين، أعني: رفعَ الاحتمالِ وتقليلَ الاشتراك.

على أنَّ اتحادَ المرادِ بالاحتمالِ والاشتراكِ غيرُ مُسَلَّمٍ، لأنَّ المرادَ بـ"الاشتراكِ" في ضبط التخصيصِ: الاشتراكُ المعنويُّ، لأنَّ مفهومَ النكرةِ كليٌّ، وهو مقولٌ على أفرادِه بالاشتراكِ المعنوي: إما على سبيل التواطؤ، وإما على سبيلِ التشكيك، وأما "الاحتمالُ" في ضبطِ الإيضاح فالمرادُ به: الاشتراكُ اللفظي العارِض، لأنَّ الإيضاحَ يكون للمعرفة، ومدلولُها جزئيٌّ لا حَظَّ له من الشركة المعنوية، إذ نفسُ تصوُّرِ معناه مانعٌ مِن وقوع الشركةِ فيه، أي: الشركةِ المعنوية، وإنما تَعْرِضُ له الشركةُ اللفظيةُ، لصلاحيةِ اللفظ لذلك.

ولذلك فمِمَّا قيل في تحديدِ الإيضاحِ والتخصيص: (الإيضاحُ: رفعُ الاشتراكِ اللفظيِّ الواقعِ في المعارِفِ على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيانِ المجمل، والتخصيصُ: رفع الاشتراكِ المعنويِّ

---

(٦٧٥) لأنَّ العَلَمَ موضوعٌ للجزئي، وما عداه من المعارف وَضْعُه: إما للجزئي، وإما للكليِّ بشرطِ الاستعمال في الجزئي.

(٦٧٦) فالفرق بين الرفع والتقليل معنوي. (انظر: ياسين على التصريح: ٢/ ١٠٨)

الواقعِ في النكراتِ على سبيل الوضعِ، فهو يجري مجرى تقييدِ المطلق بالصفة(٦٧٧))(٦٧٨)، وبذلك تَعْلَمُ أنَّ ادعاءَ مُجَرَّدِ التَفَنُّنِ في التعبيرِ برفع الاحتمالِ في جانب المعارف وبتقليلِ الاشتراكِ في جانب النكرات، غيرُ صحيح، ومثلُه قولُ الأمير: (اعلم أنَّ الفرقَ بين التوضيحِ والتخصيصِ ليس إلا مجردَ اصطلاح)(٦٧٩).

وأما تقديرُ عروضِ الشركة للنعتِ أيضا فتقديرٌ لنادرٍ، والنادرُ لا التفاتَ إليه(٦٨٠)، ثم هو تقديرٌ على خلافِ مقصودِ المتكلِّم مِن إتباعِه للعَلَم، إذ لو قُدِّرَتْ شركةٌ في التابع أيضا تُوجِبُ انبهامَ المرادِ، لكان المناسِبُ لمقصودِ المتكلِّم إتباعَ العَلَم بغيره، إذ كان قصدُه الأصليُّ التعيينَ ورفعَ الاحتمال، فتوسُّلُه إلى ذلك بما لا يَرفع الاحتمالَ لا يليق بذوي العقول.

(فائدة) في الاشتراكِ العارِضِ للأعلام: هل هو من الاشتراك اللفظي؟

قال البناني في حاشيته على شرح المختصر المنطقي للسنوسي: (**تنبيه**: المشترَكُ لا تكون مُسَمَّياتُه إلا شائعةً كلُّها(٦٨١) - وتمثيلُ المصنِّفِ بـ"عين" ربما يُؤْذِن بذلك -، فإنْ كانتْ مسمياتُه متشخصةً كلُّها، كالعَلَمِ الواقعِ فيه اشتراكٌ، أو مختلِفَةً، كـ"الحادِثِ" العَلَمِ والصفةِ، و"الفضل" العَلَمِ والمصدر، فلا يُسمَّى مشترَكًا، لأنَّ الاشتراكَ إنما يُعتبر بالقياسِ إلى واضعٍ واحد، والعَلَمُ قد تَعدَّد

---

(٦٧٧) والتقييدُ في عُرْفِ الأصوليين: تقليلُ الاشتراكِ مِن مدلولِ اللفظ المطلق. (حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح لابن عاشور: ٢/ ٢٩)

(٦٧٨) التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٨

(٦٧٩) الأمير على شرح الأزهرية: ٢٧٩

(٦٨٠) فقولُ الأميرِ على شرح الأزهرية (٢٧٩ – ٢٨٠) : (ليس مرادُه الرفعَ مِن أصلِه، إذِ النعتُ لا يَرفع الاحتمالَ، لجواز الاشتراكِ في النعتِ أيضا)، مبنيٌّ على القليلِ النادر وعلى خلاف مقصودِ المتكلِّم، ثم التصميمُ على هذا يقتضي أنه لا تعيينَ في المعرفة، وأنه لا فرقَ بينها وبين النكرة، والأميرُ مُلتزِمٌ لذلك مُصَرِّحٌ به، حيث قال في موضع آخر: (أصلُ المعرفةِ والنكرة مجردُ اصطلاح). (الأمير على شرح الأزهرية: ٢٨٧)

(٦٨١) وعليه فالاشتراكُ اللفظيُّ لا ينفك عن اشتراكٍ معنوي.

واضعُه غالبًا، ذكره العبادي في "الآيات"، وعليه جرى المحشِّي (يعني الحسنَ اليُوسيَّ) هنا(٦٨٢)، لكنْ صَرَّحَ السيدُ بأنَّ الأقسامَ الثلاثةَ كلَّها مِن قبيل المشترك، ونصُّه: وأما المشترك، فقد يكون جزئيا باعتبار كِلَا معنييه، كـ"زيدٍ" إذا سُمِّيَ به شخصان، وقد يكون كُلِّيًّا بحَسَبِهما، كـ"عين"، وقد يكون كليا بحسب أحدِ معنييه، جزئيا بحسب الآخر، كلفظ "الإنسانِ" إذا جُعل عَلَمًا أيضا لشخص. اهـ بلفظه)(٦٨٣).

هذا وما وقعت تقويته من الأقوال في الإضافةِ البيانية في هذا البحثِ إنما هو بالنظر في المسألةِ من حيث هي، وأما مراداتُ العلماءِ فإنما تُؤخَذ مِن عباراتهم على وَفْقِ أعرافهم وما عُرِف كونُه مقصودًا لهم بتلك العبارات، فكلُّ مَن جرى في كلامِه على عُرْفٍ فالْمُتَعَيِّنُ تفسيرُ كلامِه على مقتضَى ذلك العرف.

وقد كان هذا آخِرَ المرقومِ في هذا البحث، أسأل الله أن يتقبله مني وأن يغفر لي، وأن يجعل فيه النفع لي ولمن نظر فيه.

فرغت من تبييضه ليلة الأحد ٢٨ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٤٦ (٦٨٤)، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، والحمد لله رب العالمين.

---

(٦٨٢) انظر: نفائس الدرر لليوسي: ٢٥٧

(٦٨٣) حاشية البناني على شرح مختصر المنطق للسنوسي: ١٨٢ – ١٨٣

(٦٨٤) يوافقه: ٢٩/ ١٢/ ٢٠٢٤